المدرسة الوطنية العليا
للصحافـــة و علـــوم الإعـــلام

العـدد : 2014/01

مجلـــــــة الإتصـــــال و الصحـــــافة

جوان 2014

ENSJSI

2353 - 0383 : ISSN

مجلة الاتصال والصحافة

العدد01/ 2014

إن مجلة الاتصال والصحافة مجلة فصلية تنشرها المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، تكتسي الطابع الأكاديمي وتنشر المشاركات الجامعية في مجال علوم الاتصال والصحافة.

❖ ***مدير النشر والتحرير:***

أستاذ التعليم العالي عبد السلام بن زاوي

مدير المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

❖ ***منسقة النشر:***

الدكتورة نادية أوشان

مديرة مابعد التدرج والبحث العلمي

❖ ***لجنة القراءة:***

- براهيم براهيمي، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- محمد لخضر معقال، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- بلقاسم مصطفاوي، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام

- سعيد لوصيف، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- نادية أوشان، أستاذة محاضرة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- لخضر قريش، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- شريف دريس، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام
- عبد الله على تودرت، أستاذ تعليم عال متميز، مدرسة الدراسات العليا التجارية
- محمد لمين بن زين، أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر 2
- نادية الكنز، أستاذة التعليم العالي بجامعة الجزائر 2
- رابح علاهم، أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر 2
- أحمد بجاوي، أستاذ محاضر بكلية علوم الاعلام والصحافة بالجزائر
- رادية‌برناوي، أستاذة محاضرة بالمدرسة الوطنية العليا للبيطرة بالجزائر
- دحمان الحاج، أستاذ محاضر بجامعة كولمار، ألزاس، فرنسا

❖ ***التحرير والمراسلة:***

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام

11 شارع دودو مختار – بن عكنون

*الهاتف:*39-02-23 -023-(213) *الفاكس:*-23 -023-(213)

02-39

*الموقع الالكتروني:*www.ensjsi.com / www.ensjsi.dz

❖ ***تصفيف وإخراج:***

المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

العنوان : ص.ب 75 الرغاية – الجزائر

الموقع الإلكتروني :www.enag.dz

الهاتف : /11-56-96-23-(213)10-56-96-23-(213)

الفاكس :18-56-96-23-(213)/11-57-96-23-(213)

❖ *قواعد النشر:*

1. إن مجلة الاتصال والصحافة مجلة سنوية تنشرها المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، تكتسي الطابع الأكاديمي وتنشر المشاركات الجامعية في مجال علوم الاتصال والصحافة.

2. تنشر مجلة الاتصال والصحافة المقالات باللغة الوطنية واللغة الأجنبية، والتي لم تشكل موضوع نشر سابق ولا ايداع بغرض النشر، ولا تسند من ناحية أخرى على أطروحة أو مذكرة بحث تمت مناقشتها.

3. يجب أن تقدم المقالات على وجه واحد من الورقة طبقا للمعايير التالية ولا تتجاوز عدد صفحاته 15 صفحة بالنسبة لكل مقال:

باللغة العربية: Sakkal Majalla بحجم 16
باللغة الأجنبية: Time New Roman بحجم 12

4. تعرض الرسوم البيانية (جداول، مخططات، بطاقات، هياكل تنظيميةالخ.) في ورقات مستقلة والصور على ورق خاص بالصور في حالة وجود ألوان.
تدرج المراجع أو المصادر في نهاية كل مقال مع احترام تسلسل عرضها في النص.

5. يرفق الاقتراح الكتابي بملخص بلغة أخرى غير تلك المستعملة في المقال، لا يتجاوز 200 كلمة.

6. ترفق بالنص المقترح، سيرة ذاتية موجزة توضح الملف الشخصي للكاتب كفاءاته الأساسية وتخصصه في المجال العلمي.

7. تعرض المقالات المقترحة على خبراء مؤهلين ومدعوين من طرف لجنة القراءة بشكل غير معلن عنه.

الفهرس

1. سلطة (المعلومة التاريخية) إبان الثورة الجزائرية قراءة في مقطع من الخطاب (الإعلامي – التاريخي – السياسي) جريدة الشروق (مارس 2014م) نموذجا.....13

د. لخضر قريش

أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنيةالعليا للصحافة وعلوم الإعلام– الجزائر-

2. حدود العلاقة بين مفاهيم التربية والمعرفة والتلفزيون التعليمي في ظل الرهانات الرقمية الجديدة.....43

د. منيرة بن نصيب

أستاذة محاضرة كلية علوم الإعلام والاتصالجامعة الجزائر 3 – الجزائر-

3. الاتصال عبر الصورة ... مستويات القراءة ومدارج التحليل.....71

كريمة غديري

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام –الجزائر-

4. علاقة الصورة الواقعية بالصورة السينمائية في أفلام حرب العراق الامريكية تحليل سيميولوجي لفيلم Redacted لبريان دي بالما.....105.

نسرين سعدون

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام– الجزائر-

5. مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني.....153

آمنةشمامي

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام – الجزائر-

6. وسائل الاتصال الحديثة: الوظائف الجديدة للاتصال ومعادلة اللعبةالسياسية العالمية في مجتمع ما بعد الحداثة.....183

مليكة بوخاري

أستاذة باحثةبالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام– الجزائر-

7. النشر الإلكتروني في الجزائر: الواقع والتحديات.....225

نريمان تيماجر

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام– الجزائر-

8. مدى استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في التوعية والثقافة البيئية..... 271

عبد النور بوصابة

أستاذ باحث جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

9. حرية الإعلام والحق في الحياة الخاصة في القانون الجزائري.....299

سميرة بلعكري

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام–الجزائر-

10.رهانات قطاع السمعي البصري في ظل التعددية الإعلامية دراسة في التشريع الإعلامي الجزائري.....351.

ليندة بوسيف

أستاذة باحثة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام- الجزائر-

11. واقع الصحف الالكترونية الجزائرية في عصر الإعلام الجديد...385

محمد بوحوالي

باحث دكتوراه كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3– الجزائر-

سلطة (المعلومة التاريخية)
إبان الثورة الجزائرية قراءة في مقطع
من الخطاب
(الإعلامي– التاريخي – السياسي)
جريدة الشروق (مارس 2014م) نموذجا

الدكتور لخضر قريش أستاذ محاضر
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
- الجزائر-

سلطة (المعلومة التاريخية)إبان الثورة الجزائرية
قراءة في مقطع من الخطاب
(الإعلامي – التاريخي – السياسي)
جريدة الشروق مارس 2014م) نموذجًا

الدكتور لخضر قريش
أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام – الجزائر-

الكلمات المفتاحية:

الثورة الجزائرية – الخطاب – المعلومات – التاريخ – الإعلام – السياسة – المعلومة التاريخية.

Résumé:

L'étude traite d'un thème important, celui de l'analyse du discours médiatique.

Nous avons choisi un corpus bien précis: Quotidien national d'information (ECHOROUK) du mois de mars 2014.

Pour voir a quel point il contribue à construire les connaissances historiques algériennes.

Nous avons suivi une méthode pratique, et ce à travers une analyse d'un entretien qu'a fait le quotidien avec le Moudjahid M: YACEF SADI , qui a soulevé des réactions auprès de ceux qui s'intéressent au dialogue historico – politique durant la période s'étendant de 1955 à 1957 de l'histoire de l'Algérie.

إن البحث في قضايا التاريخ الجزائري، أثناء الثورة التحريرية، يستدعي بين الحين والآخر، إعادة فتح نقاش موسع بين من صنعوا الأحداث، ومن عايشوها، ومن كانوا ضحاياه، ومن كتبوا عنها، ومن وقفوا معها، أو ضدها.

فالتحليل ((**الذاتي الموضوعي**))[1] هو أوّل عتبة من أجل كتابة وقراءة تاريخ الجزائر، بكلّ تناقضاته، ومآسيه، وتضحياته، ومفاخره، ورموزه.

ومن أجل فهم وتحليل جزئية صغيرة في محيط تاريخ الجزائر، أثناء الثورة التحريرية، نقترح المخطط الآتي:

1 . الإشكالية
2 . في مفهوم السلط
3 . احتكار الرأسمال- التاريخي
4 . إعادة بناء الحدث
4 . 1 . بناء حدث الخطاب الإعلامي
4 . 2 . بناء حدث الخطاب التاريخي- السياسي
5 . عندما تتداخل الخطابات

1 . الإشكالية :

تدرس هذه المقاربة إشكاليتين أساسيتين هما:

هل كشف (المعلومة التاريخية) المتعلقة بأحداث وتاريخ الثورة الجزائرية خطر على أجيال الاستقلال؟

متى يكون تأخر ظهور (المعلومة التاريخية) خطر على من يملكها، و ليس على الذي يطلبها ؟

2 .في مفهوم السلط:

كلّ ما هو في الوجود إلاّ ويملك سلطة، وبمقدار معين، حيث تبدأ السلطة، من السلطة السياسية، فالسلطة الاقتصادية، والسلطة الاجتماعية - الثقافية، إلى السلطة الدينية، وصولا إلى السلطة الفنية والرقمية، و... هكذا.

فالسلطة سلطات، أبسطها السلطة المادية، وأعقدها السلطة الرمزية، إلى الأشدّ تعقيدا وهي سلطة امتلاك الحقيقة وإعادة توزيعها حسب قانون العرض والطلب. مثلما يحصل في المبادلات التجارية- الاقتصادية.

والصراع على السلطة له تمظهرات متعددة ومتناقضة، داخل المجتمعات وهذا بحسب دراجات التطور المادي- الحضاري. حيث نلحظ مستويات نهب السلطة، من خلال تضخيم رأسمالها، وهذا عبر التراكم- السلطوي (المادي/ الرمزي)، ومن أجل الهيمنة والاستمرار لأكبر فترة ممكنة عبر

التاريخ، لكن هذا الأخير، أي ((**التاريخ عبرة**))[2]، يعلمنا دائما، أن خطاب الهيمنة والسلطة، مدّته قصيرة، وقصيرة جدّا.

3 . احتكار الرأسمال- التاريخي:

حتّى لا تكون هذه المقاربة تجريدية، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أكبر ممارس للسلطة هي السلطة نفسها، وأكبر محتكر لتوزيع السلطة، ورأسمالها المادي والرمزي هي السلطة نفسها كذلك، عبر المساحات الرسمية وغير الرسمية، وهذا ليس شيئا جديدا، بلّ منتشر عبر كامل دول العالم، لكن التفاوت ما بين المجتمعات هو في إشراك المجتمع المدني وقوة تأثيره كسلطة ذاتية موجهة، ومراقبة، ومنتجة للرأسمال الرمزي، وليس في تكسيره وتفتيته، إلاّ أقليات متناحرة. وهذا المعطى هو الذي يقع الرهان عليه بالنسبة لدرجة تقدّم وتطور المجتمعات والدول.

إن تاريخ الجزائر إبّان الثورة التحريرية، مازال غير معروف بشكل تفصيلي، لأنّ جزءا كبيرا من الأرشيف، هو محتكر عند فرنسا، وجزء آخر محتكر في الجزائر، ولا يسمح للجزائريين، ولا للباحثين الجزائريين بمعرفة المزيد، إذا قالوا: هل من مزيد ؟

حيث يقول أحدهم: ((**أود أن أقف عند سلسلة من الحقائق التاريخية التي يجهلها بكل تأكيد ياسف سعدي كباقي الجزائريين**))[3] فالملاحظ على القول السابق أهمية الحقائق التاريخية، وسلطتها، وانتشار نفوذها، والمساحة الكبيرة التي تحتلها، والغموض الذي يكتنفها، والجهة الموجهة إليها، والفئة المستهدفة بهذه الرسائل، والتكثيف اللغوي.وغير اللغوي، الذي تمر عبره.

بينما يقول آخر: ((**الجزائر تتوسل إلى فرنسا لعدم منحها أرشيف الثورة، لماذا ؟ لو حصلنا على هذا الأرشيف ستقع حرب أخرى وستخلف أكثر من 100 ألف قتيل (...) بيتي كلّه أرشيف يفوق أرشيف وزارة المجاهدين كما سبق وأن قلت لك.**))[4]

- لماذا نحن أمام هذه المأساة، والبؤس التاريخي ؟

4 . إعادة بناء الحدث:

أعتقد أن من بين المنهجيات التي يمكن أن تحقق بعض النتائج، هي منهجية إعادة بناء الحدث كما وقع، وعليه هناك عدّة مستويات في مسألة بناء الأحداث، حيث نميز الآتي من الخطابات:

1 .4 بناء حدث الخطاب الإعلامي:

يتعلق الأمر بالحوار الذي أجرته جريدة الشروق اليومي مع الشخصيات التالية:

أ . شخصية السيد العقيد و المجاهد:ياسف سعدي . (نوع المقال / حوار)

ب . شخصية السيد وزير الداخلية السابق، ورئيس جمعية التسليح و الإصلاحات (المالغ): دحو ولد قابلية. (نوع المقال/ رسالة بعث بها للجريدة، ردّا على الحوار السابق)

ج . نقطة الخلاف: حول من يملك الحق للحديث في تاريخ الشهيد الرمز: العربي بن مهيدي (رحمه الله)؟

د . مدة الحوار وحيثياته: من يوم الأحد 16 مارس 2014 إلى يوم الاثنين 24 مارس 2014 م.

كيف ورد الخطاب الإعلامي في جريدة الشروق اليومي ، وما هي مراحله ؟

سأسعى بداية إلى إعادة بناء الخطاب الإعلامي، من خلال أهم المفاصل والمقاطع التي مرّ بها، عبر جريدة الشروق، و

هذا التقطيع مبني وفق استراتيجية الفواصل الزمنية، كما أتمثّله كقارئ للجريدة:

المقطع 1:

التاريخ: الأحد 16 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق: ياسف سعدي في حوار مثير للشروق:

العربي بن مهيدي لم يطلق رصاصة واحدة ضد الاستعمار!

(بالبند العريض، وباللون الأحمر)

الصفحة الداخلية (ص 14): الحلقة الأولى / تخصص كاملة للحوار.

أجرى الحوار: الصحفية وردة بوجملين.

الصور: في أعلى الصفحة من جهة اليسار صورة للمجاهد:ياسف سعدي وهو جالس على أريكة، يبتسم، ويحمل في يده جهاز التحكم عن بعد الخاص بالتلفزيون، رفقة الصحفية وردة بوجملين.

عدد الأسئلة: 17 سؤالا.

المقطع 2:

التاريخ: 17 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق:ياسف سعدي يفجر قنبلة مدوية في حوار للشروق: وريدة مداد انتحرت ولم تستشهد.

(بالبند العريض، وباللون الأسود والأحمر، رفقة صورة صدرية للمجاهد، يرتدي قبعة).

الصفحة الداخلية (ص17): الجزء الثاني (هكذا جاء) وتخصص الصفحة كاملة للحوار.

أجرى الحوار: الصحفية وردة بوجملين.

الصور: نفس الصورة السابقة، عدا أنّ المجاهد ياسف سعدي، ترك الكنترول جانبا.

عدد الأسئلة: 23 سؤالا.

المقطع 3:

التاريخ: 18 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق: لا شيء

الصفحة الثانية للشروق:تضمنت صورة للمجاهد، وتعليق خاص بالجريدة، يبرز قلق السيد:ياسف سعدي على طبيعة الحوار، من أوّل حلقاته، وشكل إخراجه التي لم ترق له،

وخاصة عبارة (العنوان:**العربي بن مهيدي لم يطلق رصاصة واحدة ضد الاستعمار!)**

الصفحة الداخلية (ص17): تضمنت الحوار في جزئه الثالث، مع ما يشبه رسالة بعث بها المجاهد ياسف سعدي: ينفي أنّه قد تعمد الإساءة إلى الشهيد البطل المرحوم: العربي بن مهيدي ، حينما أعلن أنّه: لم يطلق رصاصة واحدة في حياته. وجاء هذا المقطع تحت عنوان: لم أقصد الإساءة إلى بن مهيدي .. فهو قائدي العبقري وقدوتي الأول.

الصور: في نفس مكان الصورة السابقة تقريبا، عدا أنّه، أي، المجاهد ياسف سعدي واقف، رفقة الصحفية، وهو يعرض ما يشبه مكتبته الخاصة بالأرشيف.

أجرى الحوار: الصحفية وردة بوجملين.

عدد الأسئلة: 21 سؤالا.

المقطع 4:

التاريخ:الأربعاء 19 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق: لا شيء

الصفحة الداخلية (ص 13): تضمنت حوارا كاملا في جزئه الرابع.

الصور:صورة للمجاهد وهو في حالة حديث، وتظهر الصورة وجود هاتف مسجل.

كذلك هناك في أسفل صفحة الحوار، مقطع إشهاري، لا علاقة له بالحوار.

أجرى الحوار:الصحفية وردة بوجملين.

عدد الأسئلة:11 سؤالا.

المقطع 5:

التاريخ: الخميس 20مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق: لا شيء.

الصفحة الداخلية (ص 19): تعرض حوارا كاملا في جزئه الخامس والأخير.

الصور: صورة للمجاهد ياسف سعدي.

أجرى الحوار دائما: الصحفية وردة بوجملين.

عدد الأسئلة: 17 سؤالا.

المقطع 6:

التاريخ:الأحد 23 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق:

رئيس (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق: أنت لا تعرف بن مهيدي يا سعدي.

نشاطك لا يعطيك الحق لإطلاق أحكام ضد قادتك.

رصاصات بن مهيدي شاهدة في عمليات (قلتة الماء) بسيق و(كاسا) بوهران و(حفير) بتلمسان.

مع صورتان لكل من السيد: دحو ولد قابلية، والسيد:ياسف سعدي.

الصفحة الداخلية (ص5) : تضمنت عرضا مفصلا للرسالة التي بعث بها السيد رئيس (المالغ) إلى جريدة الشروق، حيث تصرفت فيها الصحفية من خلال عملية القراءة والتحليل، أيّ، لم تعرض الرسالة كما وردت من صاحبها.

عرضت الرسالة: الصحفية بلعمري سميرة، في صفحة الحدث.

الصور: تم عرض صورتان للسيد: دحو ولد قابلية، وللسيد:ياسف سعدي، في صفحة الحدث.

المقطع 7:

التاريخ: الاثنين 24 مارس 2014

الصفحة الأولى للشروق: لا شيء

الصفحة الثانية : في الأعلى، صورة للسيد المجاهد:ياسف سعدي، مع تعليق للجريدة، حيث يذكر التعليق بأن السيد ياسف سعدي، لم يشجب زيارة الطبيب الذي أمضى الوثيقة التي تزعم بأن الشهيد: العربي بن مهيدي انتحر في سجنه.

هذه هي أهم المفاصل، والمقاطع التي مرّ بها الخطاب الإعلامي عبر جريدة الشروق اليومي.

4.2. بناء حدث الخطاب التاريخي.السياسي:

نقصد **بحدث الخطاب التاريخي- السياسي**، هو كلّ رواية تعتقد أنّها تملك جزءا من الحقيقة حول تاريخ الجزائر، وبالتحديد فيما يتعلق بحياة تاريخ البطل، والرمز، والشهيد: العربي بن مهيدي.

مع العلم سيقتصر عملنا- هنا - على ذكر روايتين أساسيتين، وهذا كما وردتا في جريدة الشروق اليومي، وكما أشرنا سابقا من الفترة الممتدة:

من يوم الأحد 16 مارس 2014 إلى يوم الاثنين 24 مارس 2014 م.

1.4.2 . رواية السيد والعقيد والمجاهد:ياسف سعدي.

جاء في الحوار الذي أجرته جريدة الشروق اليومي، يوم 16 مارس 2014.

وفي جزئه الأول ما يلي:

((س: وماذا عن العربي بن مهيدي ؟

ج: العربي بن مهيدي الذي كنا نلقبه ب(الحكيم) كان في ذلك الوقت في وهران ولم يعمل يوما في العاصمة، والتقيته في وهران عندما ذهبت إليه لأبلغه بموعد الاجتماع الذي دعا إليه قادة الثورة لتقييم ما حققته في بدايتها. ولكنه كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولم يطلق رصاصة واحدة في حياته على المستعمر))[5].

بينما في الجزء الثاني لم نسجل شيئا يذكر من حيث ردود الأفعال، لكن يوم 18 مارس 2014 حدث ما لم يكن في الحسبان بالنسبة لمتتبع الحوار مع المجاهد والعقيد السيد:ياسف سعدي.

ماذا حدث يا ترى ؟

في الصفحة الثانية من جريدة الشروق، ليوم الثلاثاء 18مارس 2014م جاء الآتي: ((**ياسف سعدي و(الضرب العرّسي)**

وصلت فوبيا الغضب لدى قائد المنطقة الحرة ياسف سعدي حد السب والشتم والتهديد والوعيد من الصحفية التي حاورته قبل أسابيع، حيث اتصل بها هاتفيا بعد نشر الحوار في الجريدة ليحتج على العنوان الذي وضع في أوّل حلقات الحوار (...)))[6].

للتذكير فإنّ العنوان الذي أحتج عليه المجاهد ياسف سعدي، والذي ورد في الصفحة الأولى، في أوّل حلقات الحوار، هو:

((العربي بن مهيدي لم يطلق رصاصة واحدة ضد الاستعمار!))

كما بعث السيد ياسف سعدي برسالة يستنكر وينفي ويؤكد أن كلامه **((فهم على وجه الخطإ))**[7].إضافة إلى أن مهمة الشهيد العربي بن مهيدي، كانت **((في القيادة السياسية والتنظيمية والإعلامية))**[8].وأنّ السيد المجاهد ياسف سعدي هو من وفّر له شروط الإقامة في القصبة بالعاصمة، حيث يقول:

((وأنا من وفّر له وثائق شخصية، يتحرك بها في العاصمة منتحلا صفة رجل آخر، لكن ما كنا نطلبه منه هو أن يمنحنا عقله نفكر به، بدل سواعده، فقد كان زعيما عبقريا بكلّ المقاييس))[9].

2 . 4 . 2 رواية السيد وزير الداخلية السابق، ورئيس جمعية التسليح والإصلاحات(المالغ) دحو ولد قابلية.

رسالة السيد دحو ولد قابلية، لم تعرض كما بعث بها، بل تصرفت بها الصحفية، حيث يمكن أن نوجز أهم ما جاء فيها، على النحو الآتي:

((لاحظنا في المدة الأخيرة، تصريحات مدوية للسيد ياسف سعدي، الذي عهدناه رجلا منضبطا ومسؤولا، و إن كان له ما يقوله، في الكفاح المسلح بالجزائر العاصمة أثناء نشاطه ما بين 1955 و1957 تاريخ توقيفه، فهذا لا يعطيه الحق في إطلاق أحكام جزافية على رفاقه وقادته (...) شخصيا لم أستطع فهم أقاويل وتصريحات ياسف سعدي الذي يزعم فيها أن العربي بن مهيدي لم يحمل يوما السلاح و لم يطلق رصاصة.

إن بن مهيدي حجز لنفسه حيزا كبيرا في الهجوم على حرس الغابات بمنطقة (حفير) بمرتفعات تلمسان وقاد الهجوم شخصيا رفقة حوالي 10 أشخاص آخرين من بينهم محمد بوزيدي (...) ومن يقود هجوما، يحمل سلاحا، ويطلق نارا.

والمجموعة التي كان يقودها بن مهيدي حققت بعملياتها هدفين:

أحدهما يتعلق بالحصول على الأسلحة والآخر يخص الصدى الواسع الذي حققته العملية في منطقة تعد معقل المعمرين في الجزائر (...)

لماذا وكيف تخلى العربي بن مهيدي عن قيادة منطقة وهران والتحق بالعاصمة ؟

والجواب وجدته عند المجاهد تحالي علال أطال الله في عمره الذي أكد لي أنّه في نهاية 55 وبداية 56 كلف عبان رمضان أحدهم بالذهاب إلى بن مهيدي وتبليغه رسالة يعلمه فيها بأنه يحبذ البقاء بجانبه لخوض المعركة السياسية معا كسبيل وحيد في هذه المرحلة من الكفاح لضمان التمثيل بصفة جيدة ودائمة لمسيرة الثورة وإعطائها آفاقا جديدة في قلب السلطة الاستعمارية))[10].

نكتفي بهذه المعطيات، وننتقل إلى التحليل والفحص، من خلال محاولة الإجابة على الإشكاليتين السابقتين.

5 . عندما تتداخل الخطابات:

ينبغي بداية الاعتراف بأننا أمام حالة خطاب متعدد الأبعاد، فهو خطاب إعلامي وتاريخي وسياسي، فنحن أمام ظاهرة خطابية معقدة، حيث تتوفر فيها عناصر متعددة ومتداخلة، وهذا ما يصعّب عملية التحليل والقراءة.

أولا،الخطاب الإعلامي، والمتمثل في القناة التي مرّ عبرها السجال التاريخي- السياسي. أيّ، جريدة الشروق اليومي، حيث مارست هده الأخيرة عملية توجيه القراء من خلال منهجية العرض، والبناء الصحفي.(وسنعود إلى هذه النقطة بنوع من التفصيل لاحقا).

ثانيا، الخطاب التاريخي، ما يلاحظ عليه، أن هناك عدّة روايات فيما يتعلق، بحياة البطل الشهيد الرمز السيد: العربي بن مهيدي (رحمه الله).

فرواية السيد:ياسف سعدي، تحدثت عن حياة الشهيد العربي بن مهيدي، في وهران، والعاصمة.

وأنّه لم يعمل يوما في العاصمة التي كانت مقسمة إلى **((ثلاث مناطق مع اندلاع ثورة نوفمبر، منطقة من الحراش إلى أوّل ماي، ومنطقة ثانية من أول ماي إلى القصبة، ومنطقة ثالثة من القصبة إلى باب الوادي))**[11]. وهذا حسب رواية وتقسيم السيد ياسف سعدي. زيادة على أن الشهيد بن مهيدي.

كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، فهو أي السيد ياسف سعدي، يعرف الشهيد من خلال شخصية القائد السياسي التنظيمي الإعلامي.

وما يفهم من شهادته، أيّ، السيد ياسف سعدي، وكلامه موثق- حسب الجريدة - أن الذي استفزه، وأقلق مضجعه ليس شهادته التاريخية، التي أدلى بها إلى جريدة الشروق اليومي، وإنّما طريقة، وكيفية، ومنهجية عرض شهادته في الصفحة الأولى من الجريدة، في اليوم الأوّل، أي، يوم الأحد 16 مارس 2014م . في أوّل حلقات الحوار ، عندما كتبت الجريدة تقول:

((ياسف سعدي في حوار مثير للشروق: العربي بن مهيدي لم يطلق رصاصة واحدة ضد الاستعمار!))[12] فهذا الإخراج هو الذي أزعجه، وجعله يقدّم ما يشبه رسالة إضافية إلى الحوار السابق، والدليل على ذلك ما هو موجود في الجزء الثالث من الحوار ليوم الثلاثاء 18 مارس 2014 م من الصفحة الخاصة بالحوار، حيث نلحظ في أسفل الصفحة الآتي:

((المجاهد ياسف سعدي: لم أقصد الإساءة إلى بن مهيدي .. فهو قائدي و قدوتي الأوّل (...) لقد كان تحت تصرفي 5000 فدائي في العاصمة، فهل يعقل أن أترك جميع هؤلاء المسبلين، وأقبل بإقحام قائدي الأوّل 'سي العربي' في عمليات حربية ؟ بل لو طلب مني أن أوفر له مسدسا لهذا

الغرض لم أكن لأمنحه إياه، لأن هذا الرجل الاستثنائي في ثورتنا لم يكن ميسرا لمثل هذه المهام الصغيرة، بل هو القائد الأعلى الذي يشرف ويخطط ويثمن الأعمال الثورية في الميدان السياسي والدبلوماسي والإعلامي، (...) فقد كان زعيما عبقريا بكلّ المقاييس))[13].

ينبغي الانتباه إلى نقطة مهمة جدّا، في مسألة بناء وتحليل الخطاب الإعلامي، والمراحل التي مرّ بها، فالمقطع السابق، لم يكن مبرمجا ضمن الحوار الذي أعدته الصحفية مسبقا. **بل جاء كلاحقة تصحيحية، وهو من المضمرات الخطابية، ومن أجل سدّ الفراغ، وتعديله بما أمكن، وإجابة على أسئلة القراء الخفية**، والتي انتشرت كالهشيم في النار بمجرد، الاطلاع على الحوار في جزءه الأوّل، وما أثاره العنوان السابق:**((ياسف سعدي في حوار مثير للشروق: العربي بن مهيدي لم يطلق رصاصة واحدة ضد الاستعمار!))**.

فمن هذه الزاوية نجحت الصحفية وردة بوجملين، ومن ورائها جريدة الشروق اليومي، في اقتطاع جزء مهم من الحوار، وعرفت عن قصد، أو دون قصد، كيف تحرك الجهاز الرسمي للحديث، عن أحداث تاريخية يجهلها الكثير من الباحثين في الحقل التاريخي. وعليه عجّلت بظهور الرواية

الثانية، والتي جعلت السيد وزير الدولة السابق ورئيس جمعية التسليح والإصلاحات (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق، فالحوار السابق، أخرجه من الثوب الرسمي، إلى حقل الكتابة التاريخية، بنوع من الإكراه - الكتابي، هكذا أسميه، وأستسمح السيد الوزير عن هذا التعبير، حيث يقول السيد دحو ولد قابلية: ((**شخصيا لم أستطع فهم أقاويل وتصريحات ياسف سعدي الذي يزعم فيها أن العربي بن مهيدي لم يحمل السلاح يوما، ولم يطلق رصاصة**))[14].

إن القول السابق أريد أن أتجه به في منحى آخر، وهو كيف يمكن فهم فعل الكتابة عند السيد دحو ولد قابلية، هل هي نوع من الإخبار التاريخي وكفى، أمّ أنّها كتابة اضطرارية على كتابة أخرى، أمّ شيء آخر يجهله القراء؟

ثالثا، فبغض النظر على ما تضمنته رسالة السيد الوزير، من معلومات مهمة وجديرة بالقراءة والتحليل، لدى الباحثين في حقل التاريخ ، حيث أجاب بنوع من التفصيل، وذكر نقاطا عديدة يجهلها الكثيرين عن حياة البطل الرمز والشهيد العربي بن مهيدي، والتضحيات الميدانية التي قدّمها على أرض الجزائر، وكلّها دروسا وعبرا لمن أراد أن يعتبر، في

الجوانب العسكرية وفي الجوانب السياسية والاستراتيجية والإعلامية والهيكلية للثورة الجزائرية.

لكن ثمة سؤال يتبادر إلينا ونحن ننجز هذه المقاربة.

لماذا لا تتحرك آلة الكتابة عند من صنعوا الأحداث، إلاّ تحت صدى الشارع، واستفزاز الإعلام ؟

إن الخطاب التاريخي- السياسي ظاهرة معقدة، ومركبة ولها عدّة أبعاد، ولعلّ البعد الأساسي، كما أتمثله هو:

متى نكتب ؟ ولمن نكتب ؟ ولماذا نتوجّس خيفة من فعل الكتابة التاريخية- السياسية خاصة ؟ ولماذا ننتظر الآخر حتى نكتب ؟

رابعا، أعود مرة ثانية، إلى إشكالية تحليل الخطاب الإعلامي عبر جريدة الشروق اليومي، والتي كما قلت سابقا، حاولت توجيه جمهور القراء، قدر المستطاع، من خلال آليات التلاعب بالصور، والأرشيف، وهذا من أجل التقليل والتحجيم من شهادة السيد المجاهد ياسف سعدي. حيث سأكتفي بذكر مقطعين من مقاطع الخطاب الإعلامي، وكيفية بنائه، وتوجيهه.

أ . يتعلق الأمر الأوّل، بما ورد يوم الثلاثاء 18 مارس 2014 في الصفحة الثانية لجريدة الشروق اليومي، والمخصصة لمراصد الشروق، حيث أفردت صورة للسيد ياسف سعدي، مع تعليق الجريدة الذي جاء فيه ما يلي:

((ياسف سعدي و"الضرب العرآسي"

وصلت فوبيا الغضب لدى قائد المنطقة الحرة ياسف سعدي حدّ السب والشتم والتهديد والوعيد من الصحفية التي حاورته قيل أسابيع، حيث اتصل بها هاتفيا بعد نشر الحوار في الجريدة ليحتج على العنوان الذي وضع في أوّل حلقات الحوار، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قام ياسف سعدي المعروف بتخوينه لرموز الثورة الجزائرية بتهديد الصحفية بالتوجه إلى القضاء، كما أمطرها بوابل من السب والشتم، مع أن الصحفية نقلت كلّ ما قاله من خلال التسجيلات التي تملكها من دون تحريف، غير أن الملاحظ أن سي ياسف سعدي قد لعب به السن فأصبح يهرف بما لا يعرف، ولم يترك مجاهدا أو رمزا إلاّ ووجه له نباله .. من علي لا بوانت إلى زهرة ظريف مرورا على العربي بن مهيدي فوريدة مداد .. و نسأل الله لنا و له حسن الخاتمة))[15].

فالتعليق السابق مملوء بالاستدعاءات، والتلميحات والتصريحات التي تهدف في النهاية إلى توجيه القراء، قصد تحجيم مفهوم الشهادة التاريخية عند شخصية مهمة في تاريخ معركة الجزائر.

ب . أمّا المقطع الثاني، فهو يتعلق بيوم الاثنين 24 مارس 2014 م، أي بعد نهاية كامل الحوار، وما آثاره من ردود أفعال، كرسالة السيد وزير الداخلية السابق، حيث نلحظ دائما في صفحة مراصد الشروق، صورة للسيد ياسف سعدي، مع تعليق للجريدة جاء فيه ما يلي:

((هذا ما قاله ياسف سعدي للشروق قبل تسع سنوات؟

في عام 2005 عندما انتظم في قسنطينة ملتقى دولي عن الطب الشرعي، كان من بين الحضور الطبيب الفرنسي الذي أمضى على وثيقة، زعمت بأن الشهيد العربي بن مهيدي انتحر في سجنه، فاتصلت الشروق اليومي بالسيد ياسف سعدي، ظنا منها أنّه سيشجب تواجد الطبيب في عاصمة ابن باديس،وطلبت منه حقائق تاريخية، فروى لنا ما حدث بعد الاستقلال، عندما اتصل به شقيق المرحوم، وطلب منه البحث عن جثة شقيقه، وقال المجاهد ياسف

سعدي للشروق اليومي، بأن البحث دام عدّة أيام، إلى أن وجدا الهيكل العظمي، وفي جمجمة الشهيد رصاصة، وتم دفنه في نفس اليوم، المؤكد أن التصريحات اختلطت كثيرا على شهود الحدث في الفترة الأخيرة))[16].

إن المقطعين السابقين، يعملان عمل السوابق واللواحق، في عملية بناء وتحليل الخطاب الإعلامي، فوظيفتهما هي توجيه جمهور القراء نحو، إعادة بناء وتشكيل أراء حول شخصية المجاهد ياسف سعدي، وهذا فيما أعتقد يدخل في إطار تحجيم عملية الكتابة التاريخية، أو الشهادة التاريخية التي تختلف باختلاف الشخصيات الثورية، فكلّ من موقعه وما يمكن أن يقدّمه لهذا الوطن، الذي لا يمكن أن يختزل في شخص واحد، عدا أن هذا الشخص هو الشعب الجزائري برمته.

لقد بحثت هذه المقاربة في تحليل إشكاليتين أساسيتين، أعتقد أن الإشكالية الأولى، يمكن أن نقدم فيها بعض الأجوبة، على لسان شخصية من خارج السجال التاريخي-السياسي السابق، حيث تقول:

((إنّنا قد نقول أشياء تضر الأجيال الصاعدة أكثر ممّا تنفعهم (...) وكما قلت سابقا هناك أمور من الأحسن أن

تبقى في طي الكتمان))[17]، هذا عن الإشكالية الأولى، لكن تبقى الإشكالية الثانية قيد البحث والتنقيب، **وهي:**

متى يكون تأخر ظهور (المعلومة التاريخية) خطر على من يملكها، وليس على الذي يطلبها ؟

المراجع:

1. نقصد بالتحليل (الذاتي . الموضوعي) ضرورة الانطلاق من الذاتي، للوصول إلى الموضوعي، وهو مرحلة من المراحل التي يقتضيها البحث العلمي، شريطة أن يقع تجاوز الذاتية، أثناء الفحص،والفرز، والتحليل، قصد الوصول إلى الموضوعي في حقل الكتابة، خاصة الكتابة ذات البعد العلمي . الموضوعي.
2. أعتقد أن هناك حصة تاريخية في قناة (القرآن الكريم الجزائرية الخامسة) بهذا العنوان: التاريخ عبرة ، للدكتور: محمد الهادي الحسني، وهي حصة جديرة بالاهتمام والمتابعة.
3. سميرة بلعمري: رئيس جمعية التسليح والإصلاحات (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4324، يوم 2014/03/23م، ص5.

4. وردة بوجملين : ياسف سعدي يختتم سلسلة اعترافاته للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4321، يوم 2014/03/20م، ص19.
5. وردة بوجملين:ياسف سعدي في حوار مثير للشروق، جريدة الشروق اليومي،ع 4317 ، يوم 16 مارس 2014م، ص14.
6. ياسف سعدي و(الضرب العراسي): جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم 18 مارس 2014م، ص2.
7. المجاهد ياسف سعدي: لم أقصد الإساءة إلى بن مهيدي .. فهو قائدي العبقري وقدوتي الأوّل، جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم 18 مارس 2014م، ص17.
8. المصدر السابق.
9. المصدر السابق.
10. سميرة بلعمري : رئيس جمعية التسليح والإصلاحات (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4324، يوم 23 مارس 2014، ص5.
11. وردة بوجملين : ياسف سعدي في حوار مثير للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4317، يوم 16 مارس 2014، ص14.
12. المصدر السابق.

13. المجاهد ياسف سعدي : لم أقصد الإساءة إلى بن مهيدي .. فهو قائدي العبقري وقدوتي الأوّل، جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم الثلاثاء 18 مارس 2014م، ص17.
14. 14 . سميرة بلعمري : رئيس جمعية التسليح والإصلاحات (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4324، يوم 2014/03/23م، ص5.
15. 15 . مراصد الشروق:ياسف سعدي و"الضرب العرّاسي"، جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم الثلاثاء 18 مارس 2014 م، ص2.
16. مراصد الشروق: هذا ما قاله ياسف سعدي للشروق قبل تسع سنوات ؟ جريدة الشروق اليومي، ع 4325 ، يوم الاثنين 24 مارس 2014م، ص2.
17. آسيا شلابي: الوزير السابق العربي دماغ العتروس للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع4328 ، يوم الخميس27 مارس 2014م، ص13.

حدود العلاقة بين مفاهيم التربية والمعرفة والتلفزيون التعليمي في ظل الرهانات الرقمية الجديدة

الدكتورة منيرة بن نصيب
أستاذة محاضرة
كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3
– الجزائر-

حدود العلاقة بين مفاهيم التربية والمعرفة والتلفزيون التعليمي في ظل الرهانات الرقمية الجديدة

الدكتورة منيرة بن نصيب

أستاذة محاضرة

كلية علوم الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر3 – الجزائر-

<u>الكلمات المفتاحية:</u>

التربية – المعرفة – التلفزيون التعليمي – التعلم المستمر – التعليم الجماهيري –المتعلم العالمي.

Résumé:

De nos jours, il est évident que les sociétés affrontent des défis sans précédent dans les sciences et le savoir en regard de leur rôle grandissant et croissant qui impulse continuellement le développement économique, ce qui confirme le rapport du développement mondial de l'année 1998/1999 affirmant notamment que: «les économies les plus avancées aujourd'hui sont celles basées sur le savoir».

L'enseignement est devenu la source principale de production d'un savoir de qualité fondé sur le développement du capital de la pensée, à partir du concept économie du savoir qui est très lié à la société de l'information et l'individu instruit comme fondement et axe de l'action éducative.

Il est également avéré que l'investissement en matière d'éducation et d'enseignement et dans le capital humain représenté par l'ensemble des connaissances et des compétences des individus est devenu nécessaire et la seule voie pour assurer l'évolution sociale et économique.

Par ailleurs, les mass medias sont devenus à présent plus interactifs avec le récepteur et plus utilisés pour la réalisation des objectifs de l'action éducative et d'instruction continue à travers la complémentarité et la

coordination entre les rôles des éléments de l'opération éducative et de ceux des medias, et ceci apparait particulièrement dans la forme des programmes radiophoniques et télévisuels destinés au récepteur.

Plus précisément la télévision en tant que mass media traversant le temps et l'espace et assurant à l'individu la possibilité d'instruction perpétuelle qui n'est plus limitée dans l'espace et le temps liée à des établissements donnés et à leurs dirigeants.

مقدمة:

إن التسارع الكبير وغير المنتظم لتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال فرض أشكالا وقوالب جديدة لتلقي المعارف، مما سهل عملية انتقال الأفكار والمعلومات وتدفقها بلا حدود ولا قيود عبر شبكة الإنترنت والبث الفضائي من خلال الأقمار الصناعية.

ومن الواضح أن المجتمعات اليوم تعرف تحديات غير مسبوقة في مجال العلم والمعرفة نظرا لتعاظم دورهما وتفوقهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام باستمرار، وهو ما أسفر عنه **تقرير التنمية العالمية لسنة 1999/1998** حيث جاء فيه **"إن أكثر الاقتصاديات تقدما اليوم هي تلك القائمة على المعرفة".**

(تقرير البنك الدولي للتعمير والتنمية، 2003، ص 9).

وأضحى التعليم مصدرا رئيسيا لإنتاج معرفة نوعية قائمة على تنمية الرأسمال الفكري، انطلاقا من مفهوم اقتصاد المعرفة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمجتمع المعرفة والفرد المتعلم كأساس ومحور للعملية التعليمية. (أبو السعود جمعة، 2009، ص ص 2-5) كما بات الاستثمار في مجال التربية والتعليم وفي الرأسمال البشري ممثلا بمجموع معارف وكفاءات الأفراد ضرورة وسبيلا أوحد لضمان التطور الاجتماعي والاقتصادي.

1. مفاهيم جوهرية مرتبطة بالعملية التعليمية:

تتطلب العملية التعليمية التعلمية الناجحة التوفيق والموازنة من حيث تبليغ المعلومات والمعارف ومنهجية التفكير، بين مجمل العناصر المكونة لها وفي مقدمتها **المعلم والوسائل التعليمية والمتعلم**، وبناء عليه ينبغي بداية توضيح بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة المباشرة بميدان التربية والتعليم.

أ. التربية:

هي عملية توجيه مقصودة يقوم بها المعلم نحو المتعلم لينقل له المعارف والمعلومات بغرض تنشئته وتنميته بصورة

مستمرة، والتربية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم التعليم من حيث دورها في تكوين عادات وسلوكات لدى المتعلم تضمن له سهولة التكيف والتأقلم مع مختلف المتغيرات والمستجدات التي تحيط به في وسطه الاجتماعي. (الرشدان، جعنيني، 2002، ص ص 13-16).

- ***أهداف عملية التربية:***

تهدف التربية إلى إكساب الأطفال والناشئة المعارف والمعلومات والمهارات العقلية، وتزويدهم بالاتجاهات الإيجابية وأنماط السلوك القويم والقيم السليمة، ويمكن توضيح معنى القيم وتصنيفاتها كما يلي:

- ***تعريف القيم:***

هي مجموعة المعايير والأحكام التي يؤمن بها الفرد والتي تحدد أهدافه وسلوكه في الحياة، وبواسطتها يتم تقييمه خلقيا واجتماعيا وإنسانيا.

والقيمة التربوية تابعة لمدى خيريتها وفائدتها للإنسان وللمجتمع، فهي تحقق الاطمئنان النفسي والسعادة وتبرز أهميتها في ترجمتها إلى سلوك أو فعل قابل للقياس، وثمة عدة تصنيفات للقيم هي:

- ***من حيث إنجاحها:***

◄ ***القيم الإيجابية:***

تتسم بالخيرية للفرد وللمجتمع، وتحقق التوازن النفسي والخلقي ورضا الفرد عن ذاته ورضا الآخرين عنه كالصدق والوفاء والإخلاص والمروءة والإيثار واحترام الغير وحب العمل والانتماء والشهامة والكرم.

◄ ***القيم السلبية:***

قيم غير سوية تترجم إلى سلوك خاطئ وتؤثر سلبا في شخصية الفرد كالكذب والحقد والأنانية وحب الذات والغش والخداع والخيانة.

- ***من حيث موضوعها:***

◄ ***القيم الخلقية:*** تتصل بالخصال الحميدة والفضائل ومكارم الأخلاق كالمحبة والكرم والمروءة.

◄ ***القيم الاجتماعية:*** تتصل بالمجتمع كالتعاون والتضامن الاجتماعي.

◄ ***القيم الوطنية:*** تتصل بالمواطنة الصالحة كحب الوطن والانتماء والهوية واحترام التاريخ.

◄ ***القيم الإنسانية:*** مشتركة بين بني البشر تجاه الإنسانية جمعاء كاحترام الإنسان واحترام حقه في الحياة، والحفاظ على البيئة. (لطف الله، 2008، ص ص 38-39)

ب. *التعلم كمنظومة معرفية:*

هي المهارات والمعلومات والمعارف وأساليب التفكير التي يكتسبها الفرد عن طريق الوعي والتذكر والتواصل مع الآخرين. (الرشدان، جعنيني، 2002، ص 258).

ج. *التعليم والتدريس:*

عملية تفاعل ومشاركة بين المعلم والمتعلم بغرض الحصول على المعرفة، وتقوم هذه العملية على تلقين وتكرار وإلقاء المعلومات وإبداء الآراء ووجهات النظر، مما ينمي القدرة على منهجية التحليل والمناقشة والنقد والإبداع الفكري لدى الفرد المتعلم. (الرشدان، جعنيني، 2002، ص 268).

د. *المعلم:*

المعلم الناجح هو الشخص الخبير المحنك والعنصر الأكثر حيوية وتجديدا وإفادة في العملية التربوية التعليمية، وتتوقف جودة ونوعية التعليم بصورة أكبر على المعلم لأنه الموجه والمرشد والقدوة للمتعلمين في تزويدهم بطرق التفكير السليم، وهو الأقدر على تنظيم المعلومات وإيجاد علاقات

منطقية ومتكاملة بينها، كما أنه الأكثر مساهمة في تلقين وتقديم المادة الدراسية بنجاح، ولهذا لا يمكن الاستغناء عنه رغم توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية التعلمية التي تعتبر عاملا مكملا للوسائل التعليمية المساعدة على تحسين وترقية مستوى المتعلمين.

هـ. الوسائل التعليمية:

هي مجموعة المواد التعليمية وفنيات العمل والأجهزة التي يستخدمها المعلم أو المتعلم في الموقف التعليمي لتسهيل عملية التعلم. (السيد علي، 2009، ص 47).

و. المدرسة:

مؤسسة تربوية تثقيفية تعمل على تنمية شخصية الطفل عقليا وفكريا بوسائل تعليمية فعالة ومؤثرة إيجابا على التحصيل الدراسي للتلميذ.

ز. التحصيل الدراسي الجيد:

هو النتائج الإيجابية التي يتحصل عليها التلميذ بفضل الاجتهاد والمواظبة والانضباط وحسن السيرة والخلق والسلوك أثناء تلقي الخبرات والمعارف، ومن خلال ممارسة عملية التعلم بانتظام، حيث يقوم المتعلم بتكرار مذاكرة

ومراجعة دروسه وتسجيل المعلومات بدقة ووضوح حتى يستفيد منها لدى تسميعه الذاتي وحفظه لما تعلمه واكتسبه من خبرات معرفية.

ح. ***التعلم الذاتي أو التعلم المستمر إحدى استراتيجيات التعلم النشط:***

إن من أهم أسس التعلم النشط هي فعالية المتعلم في عملية المشاركة والمناقشة والكتابة والقراءة والتحدث وطرح الأسئلة والتحليل والتعليل والمقارنة والاستنتاج بهدف تطوير ملكاته الفكرية، مما يمكنه من تحمل مسؤولية تعلمه بنفسه ويحفزه. (life long learning) على مواصلة التعلم خارج المؤسسة التعليمية، ويكسبه مهارات **التعلم مدى الحياة** (شحادة، 2009، ص ص 107-109).

ويعرف **التعلم الذاتي** على أنه النشاط التعليمي الذي يقوم به الفرد مدفوعا برغبته الذاتية، استجابة لميوله واهتماماته مما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها والتفاعل الإيجابي مع مجتمعه، ونظرا لاعتماده على نفسه وثقته بقدراته في عملية التعلم فإن المتعلم يمارس في كافة الأوقات وطوال العمر التعلم الذاتي بما يتناسب مع حاجاته وقدراته الخاصة ومستوياته المعرفية والذهنية.

وتعد استراتيجية التعلم الذاتي من أبرز وأفضل استراتيجيات التعلم النشط لأنها تتيح للفرد توظيف مهاراته بفاعلية عالية لتطوير ذاته معرفيا وسلوكيا ووجدانيا كما أن التعلم الذاتي يساهم في بناء مجتمع دائم التعلم. (شحادة، 2009، ص ص 115-116).

2. الإعلام التعليمي المستمر:

أصبحت وسائل الإعلام الجماهيرية في العصر الراهن أكثر تفاعلا مع المستقبل وأكثر توظيفا في تحقيق أهداف العملية التعليمية التعلمية المتواصلة من خلال إحداث تكامل وتعاون وتنسيق بين أدوار عناصر العملية التعليمية التعلمية وأدوار عناصر العملية الإعلامية، ويظهر ذلك لاسيما في شكل برامج إذاعية وتلفزيونية موجهة للمتلقي.

أما مفهوم الإعلام التربوي "فيتمثل في تكوين النشء بإعداده وتدريبه وتطوير مناهجه الدراسية بما ينمي شخصيته وملكاته العقلية، ويتم ذلك بوسائل وآليات مختلفة كالصحافة التربوية والسينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون". (الضبع، 2009، ص ص 15-18).

3. المعرفة والتلفزيون:

إن أساليب حفظ المعرفة وتكييفها وإنتاجها ونشرها ساهمت إلى حدّ كبير في اتّساع الفجوة الرقمية بين بلدان العالم، وأصبح التراكم المعرفي بمثابة تراكم لرأسمال فكري ينظر إليه كمشروع اقتصادي استثماري ناجح تتجاوز قيمته في أغلب الأحيان الاستثمار في التجهيزات المادية.

ومن ثم باتت الحصيلة المعرفية والقدرة على التحكم فيها لمجتمع ما مركزا للقيادة والسلطة الأولى التي تضمن استقراره وتؤمّن حاضره ومستقبله، فالدول والأمم الأقوى والأكثر نفوذا وثراء وتقدما هي الأكثر علما ومعرفة. والمؤكد أن اكتساب المعرفة وتبادلها والاستفادة منها، يعزّز لا محالة القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد في عالم متغيّر بصورة مذهلة، هذا العالم الذي أفرز ضرورة تحقيق المشاركة والتواصل والتفاعل بين أفراد مجتمع المعرفة بشتى الطرق والوسائل، ولعل أبرزها:

◄ **التلفزيون** كوسيلة إعلام جماهيرية تتجاوز حدود المكان والزمان وتضمن للفرد إمكانية التعلم مدى الحياة، حيث لا يقتصر هذا الدور على مؤسسات تعليمية محددة مرتبطة بالقائمين عليها وبزمان ومكان معينين.

4. الإعلام والتربية والتعليم:

إن تطور وسائل الاتصال الجماهيرية وزيادة فعالية تأثيرها، رسّخ فكرة الوعي بأهمية الدور التربوي لهذه الوسائل، وفي مقدمتها التلفزيون.

لقد خلقت التلفزة في ميدان التربية وانطلاقا من طبيعتها وخصائصها ولغتها السمعية البصرية المتميزة رهانا وتحديا عصريا يتمثل أساسا في تقديم وتوفير رصيد معرفي متنوع من خلال برامج تعليمية وثقافية تتسم بعناصر الجذب والترفيه والإقناع والإفادة وتنوع طرق العرض، وبشكل يحكمه مبدأ الاختيار الحرّ في التعرض للمواد التربوية والفكرية في أوقات الفراغ بعيدا عن التعليم المبرمج في مؤسسات تربوية تعليمية رسمية تقليدية تلزم المتعلّم بتسجيل حضوره في زمان ومكان محددين.

وتأسيسا عليه، يمكن القول أن التلفزيون يعد أحد الوسائط الهامة التي تكرّس مفهوم **"التعلم المستمر للجميع"** الذي تبناه وزراء التعليم في بلدان **"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" سنة 1996 والذي ينبثق من رؤية جديدة لسياسات التعليم باعتبارها عنصرا داعما للتنمية**

القائمة على أساس المعرفة. (تقرير البنك الدولي للتعمير والتنمية، 2003، ص 30).

5. التلفزيون التعليمي:

إن استخدام التلفزيون في المجال التعليمي لم يعد اختيارا بل أصبح ضرورة وحتمية فرضتها الوظيفة التربوية والتثقيفية للتلفزة ومستجدات تكنولوجيا صناعة المعرفة من جهة وحاجة المؤسسات التعليمية لوسائل مساعدة تحقق درجة عالية من الكفاءات والمهارات لدى المتعلمين من جهة أخرى، وتتمثل أهداف استخدام التلفزيون في العملية التعليمية في النقاط الرئيسة التالية:

- ضمان تعليم أكثر لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع على نحو قائم على تكافؤ الفرص للجميع (خاصة للذين لم تسمح لهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية التقليدية).
- تكملة عمل وأداء المؤسسات التعليمية التقليدية.
- تأمين الوصول إلى المعلومات والمعارف كمّا ونوعا.
- تحقيق عرض المضامين التعليمية بصورة جيدة.

- يسعى التلفزيون التعليمي أيضا لأن يكون "حلقة اتصال وتواصل بين عناصر العملية التعليمية من وزارة ومدارس وجامعات وطلبة وأساتذة وأولياء الأمور كتقديمه لمواعيد ونظم الامتحانات ومواعيد بدء الدراسة والعطل.
- تجسيد فكرة التعليم المستمر للجماهير، حيث أن حاجة الفرد للعلم والمعرفة لا تنتهي بمجرد إنهائه دراسته، بل أن التلفزيون التعليمي يلبي له حاجياته في هذا الإطار، ويشبع رغبته وتطلعّه الدائمين لتجديد معلوماته وأفكاره". (الحلواني حسين، طلب، 2001، وص ص 44-45).

6. أهمية التلفزيون كوسيلة تعليمية جماهيرية تفاعلية:

يعتبر التلفزيون وسيلة سمعية بصرية لها جاذبية معينة لدى المشاهد خاصة مع ظهور جهاز الاستقبال التلفزيوني عالي التقنية أو التلفزيون التفاعلي ثنائي الاتجاه، الذي يسمح بالتفاعل الإيجابي والمشاركة الفعالة بين المرسل (interactive tv).

والمستقبل ويمكن توظيفه في العملية التعليمية بإتقان من حيث إمكانياته في تقديم تعليم مستمر للجميع ودون استثناء لأية فئة من فئات المجتمع، بالإضافة إلى دوره في تجديد المعارف المواكبة للتطورات العلمية، فضلا عن كونه ولو بدرجة محدودة "أداة قادرة على تعويض طرق التعليم النظامية التقليدية". (الضبع، 2009، ص 171).

إذن، تتمثل أهمية التلفزيون في قدرته البصرية والتقنية على إثارة انتباه واهتمام المتعلمين لموضوع التعلم، وتوفيره مصادر إعلامية متنوعة للتعلم، ومزجه بين الصورة والحركة والصوت مما يؤدي إلى تشابه حقيقي مع الواقع، ويرى بعض خبراء العملية التعليمية أنه لابد من "تحويل التلفزيون إلى مؤسسة إنتاجية لبرامج تربوية ومناهج دراسية تستثمر فيها طرائق ونماذج التعليم الناجحة عبر مختلف أنحاء العالم وبثها وعرضها من خلال شاشة التلفاز بصورة منتظمة لتفي بالغرض المنشود من العملية التدريسية". (سرايعية، 2008، ص 59).

من جهة أخرى، يجب التأكيد على أن التلفزيون يعد وسيلة تدعيمية غير مباشرة للتعلم، حيث "ثبت أنه ليس أفضل للفرد من قيامه مباشرة بالتجريب وبالعمل الذي يريد أن يتعلمه بشكل مباشر وهادف". (السيد علي، 2009، ص 64)

7- عيوب التلفزيون التعليمي:

رغم أن التلفزيون على سبيل المثال يوفر من خلال ما يعرضه من برامج فرصا كثيرة لتنمية المهارات اللغوية والعقلية لدى الطفل نظرا لقدرة هذه الوسيلة على ترسيخ المعلومات في ذهنه لما تمتاز به من خصائص مرئية مسموعة كجمالية الصورة ووضوح الصوت. (محمد ناسة، 2001، ص 46)

ورغم "تميزه أيضا عن المدرسة بأنه يقدم للطفل العلم والمعرفة دون إلزامه بأداء واجبات وفروض، وهو ما يجعله ميالا لمشاهدته" (ظافر كبارة، 2003، ص 284) ، فإنه تشوبه بعض النقائص كما يلي:

- "ثبت بخصوص فعالية التلفزيون كوسيط تعليمي أن المتلقين مدفوعين لمشاهدة البرامج التعليمية والمثقفة بحب اطلاع عام وبحاجة جوهرية للقيام بنشاط معرفي أكثر مما هم في الحقيقة مدفوعين بالحاجة إلى معلومات وأفكار". (ماير، 2007، ص ص 165-166).
- ينبغي أن يحرص القائمون على التلفزيون التعليمي على عدم تحوله إلى شكل من أشكال التربية الموازية

التي تؤدي إلى اضمحلال وضمور القيم الاجتماعية السائدة، واستبدالها بسلوكات وتصرفات جديدة غير لائقة ومخالفة للمعايير الأخلاقية القائمة.

- "ثبت أن دور التلفاز التربوي لا يمكن أن يكون بديلا عن المدرسة والكتاب والأسرة، وأن طبيعة تقديم المعلومة في التلفاز وسرعة زوالها والبعد عن المنهجية في تقديم تعلم وتعليم متكاملين، واهتمام الطفل بهذه الوسيلة كمصدر تشويق، يحد من فرص أن يحل التلفاز محل وسائل التعليم الأخرى". (الأرناؤوط، 2008، ص 79).
- لا تسمح برامج التلفزيون التعليمي بإجراء تقويم للمتعلم لقياس قدرته على استيعاب وفهم وتذكر المعلومات التي يتلقاها، رغم أنه يفترض أن تكون برامج محضرة ومدروسة جيدا من قبل مختصين وخبراء مسبقا.
- تتطلب العملية التعليمية النافعة والمفيدة –إذا تعلق الأمر بالتلميذ والطالب وحتى المعلم- حضورا منتظما وإلزاميا للمتلقي في أغلب الأحيان، وفي حالة التلفزيون التعليمي فإن المستقبل غير مجبر على

متابعة البرامج، وإن كان يشاهدها بانتظام وبمحض إرادته، فإنه يستحيل مراقبته والتحكم في استمرارية عملية انتظامه على مشاهدة البرامج التعليمية.

- لا يعني البث الحي للبرنامج التلفزيوني التعليمي اكتمال عناصر عملية التفاعل بين المعلم والمشاهد رغم الاتصال بين بعضهما البعض بواسطة المكالمة الهاتفية أو مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الأنترنيت. وعليه فإن التلفزيون التفاعلي يبقى هو أيضا قاصرا محدودا ولا يحقق عملية اتصال مباشر بين المرسل والمستقبل (غياب عناصر الاتصال غير اللغوي كالحركات والتعابير الإيمائية مثلا)، **ويظل التلفزيون دائما أحد الوسائط الرئيسية المساعدة على اكتساب المعارف والمعلومات، ولا يمكن أن يصبح بأية حال من الأحوال معلما عالميا لمتعلمين عالميين باستمرار.**

الخاتمة:

في ضوء ما سبق يطرح موضوع التلفزيون التعليمي مسائل جوهرية، لابد من التركيز على دراستها ومعالجتها بمزيد من التحليل والنقاش لاسيما في ظل الرهانات الرقمية الجديدة، وتشمل هذه الإشكاليات والمسائل ما يلي:

- **مدى إمكانية تحول التلفزيون التعليمي كوسيلة تملك مفاتيح المعرفة والتفوق إلى مؤسسة تربوية وفكرية دائمة، وبالتالي يكون سلاح المستقبل مثلما يدعو إليه مشروع "معرفة" كبرامج تعليمية متعددة الوسائط تقدم باللغة العربية، والذي أطلقه تحت رعاية المجلس الثقافي للاتحاد من أجل المتوسط تلفزيون فرنسا (قسم النشاطات التعليمية) وفرعه قناة فرنسا الدولية بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية بتاريخ 06 أفريل 2010، ويرمي مشروع "معرفة" إلى تجنيد أكبر عدد من الفاعلين في عالم التعليم والثقافة وإنشاء شراكات جديدة في جنوب البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي.**

- تعميم نماذج القنوات التلفزيونية التعليمية وانتشارها في العالم أجمع يدفعنا لإيجاد صيغ وآليات قانونية تحمي حق المواطن في المعرفة الرقمية تماما كالحق في الإعلام والحق في الاتصال.
- إن سوق السمعي-البصري يقوم على التعاون الإنتاجي والتبادل البرامجي، أليس ذلك من شأنه إسقاط التلفزيونات التعليمية في فخ مفهوم الثقافة الجماهيرية التي هي ثقافة متماثلة ومتشابهة، لينعكس ذلك على المعرفة وتصبح سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب، لا إلى جودة وأصالة ونوعية مضامينها، ومن ثم يتولد مفهوم التعليم الجماهيري ومفهوم المعرفة الجماهيرية التي تباع وتشترى بأبخس الأثمان.
- إن موضوع "تلفزيون تعليمي بلا حدود" يطرح للنقاش مسألة جوهرية وأساسية تتمثل في مفهوم حوار أو صراع الأفكار.
- درجة خطورة التلفزيون التعليمي في خلق ما يمكن تسميته بـ "المتعلّم العالمي" حتى لا نقول التلميذ أو

الطالب العالمي (أفكار واحدة، مضامين ورسائل تعليمية إعلامية واحدة، مناهج دراسية واحدة...).

- هل نستطيع القول بأن التلفزيون التعليمي هو الثورة الحقيقية والتحدي الأكبر في القرن 21 م في ظل المعطيات الراهنة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على غرار مطبعة غوتنبرغ التي أحدثت ثورة فعلية في مجال نشر العلم والمعرفة في القرن 15 م، على الرغم من النصوص القانونية المقيّدة والمراقبة لعملية النشر؟
- إلى أي مدى سيشكل التلفزيون التعليمي مرجعا للمرسل إليه، إذ كيف تتيسر وتتاح له فرصة العودة إلى البرنامج أو الأستاذ مرارا، وعلى خلاف ذلك تضمن المؤسسة التعليمية العادية للمتعلم العودة وبسهولة إلى الدرس أو الكتاب أو الأستاذ في أي وقت شاء للاستفادة أكثر ومراجعة ما تلقاه من قبل؟
- ما هي الضمانات والضوابط الكفيلة بتبليغ معلومات ورسائل صحيحة للجمهور، فهل تستجيب متطلبات العمل الإعلامي لاسيما

التلفزيون بوصفه وسيلة اتصال جماهيرية ثقيلة لإمكانية القراءة والمراجعة المتأنية والتدقيق للأفكار والمواد التعليمية من طرف لجان بيداغوجية وأكاديمية متخصصة قبل عرضها على المتلقين؟

المراجع:

I- اللغة العربية:

1.I. الكتب:

1- الحلواني حسين ماجي، طلب نبيل (2001): **البرامج التعليمية والثقافية**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر-القاهرة.

2- الرشدان عبد الله، جعنيني نعيم (2002): **المدخل إلى التربية والتعليم**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

3- ظافر كبارة، أسامة (2003): **برامج التلفزيون والتنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان.

4- ماير مانفريد وآخرون، ترجمة خضور أديب (2007): **التلفزيون التعليمي**، المكتبة الإعلامية، دمشق- سوريا.

5- محمد ناسة، إيناس (2001): **الإعلام المرئي وتنمية ذكاءات الطفل العربي**، دار الفكر، عمان- الأردن.

6- عارف الضبع، رفعت (2009): **الإعلام التربوي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن.

7- السيد علي، محمد (2009): **تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية**، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، مصر- القاهرة.

8- شحادة ، نعمان (2009): **التعلم والتقويم الأكاديمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

2.1. المقالات:

1- الأرناؤوط، عبد اللطيف (2006): **كتاب تحت الأضواء: أطفالنا والتلفزيون**، بناة الأجيال، مجلة فصلية، العدد 59، دمشق- سوريا.

2- لطف الله، عفاف (2008): **غرس القيم الإيجابية وتنميتها**، بناة الأجيال، مجلة فصلية، العدد 69، دمشق- سوريا.

3- سرايعية، ياسين (2008): **أثر البدائل التكنولوجية في تفعيل العملية التعليمية التعلمية وترقية المكتسبات اللسانية**، بناة الأجيال، مجلة فصلية، العدد 69، دمشق- سوريا.

3.I. المطبوعات والتقارير:

1- البنك الدولي للتعمير والتنمية (2003): **بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي**، تقرير البنك الدولي حول إصلاح التعليم العالي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر-القاهرة.

4.I. المؤتمرات والندوات:

1- أبو السعود جمعة، محمد سيد (2009): **تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة**، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، المملكة العربية السعودية، www.eli.elc.edu.sa 2011/02/10.

العظمي، وفي جمجمة الشهيد رصاصة، وتم دفنه في نفس

1. يوم 2014/03/23م، ص5.
2. وردة بوجملين:ياسف سعدي يختتم سلسلة اعترافاته للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4321، يوم 2014/03/20م، ص19.
3. وردة بوجملين:ياسف سعدي في حوار مثير للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4317، يوم 16 مارس 2014م، ص14.

4. ياسف سعدي و(الضرب العراسي): جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم 18 مارس 2014م، ص2.
5. المجاهد ياسف سعدي: لم أقصد الإساءة إلى بن مهيدي .. فهو قائدي العبقري وقدوتي الأوّل، جريدة الشروق اليومي، ع 4319، يوم 18 مارس 2014م، ص17.
6. المصدر السابق.
7. المصدر السابق.
8. سميرة بلعمري : رئيس جمعية التسليح والإصلاحات (المالغ) دحو ولد قابلية يكتب للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4324، يوم 23 مارس 2014، ص5.
9. وردة بوجملين:ياسف سعدي في حوار مثير للشروق، جريدة الشروق اليومي، ع 4317، يوم 16 مارس 2014، ص14.

الاتصال عبر الصورة ... مستويات القراءة و مدارج التحليل

كريمة غديري

أستاذة باحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

- الجزائر-

الاتصال عبر الصورة ... مستويات القراءة ومدارج التحليل

كريمة غديري
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
– الجزائر-

«كل صورة عظيمة ترينا شيئا نبصره بالعين مع شيء ندركه بالبصيرة، فهي تجمع بين البصر والبصيرة»[1]

الكلمات المفتاحية: الصورة - الخطاب المرئي – التكوين - سيميولوجيا.

[1] ألكسندر أليوت: مؤلف، من أشهر كتبه آفاق الفن.

Résumé:

Dans cet article, nous nous focalisons sur les multiples constituants de l'image qui sont souvent négligés par la plupart des chercheures dans ce domaine.Doncpour éviter la male interprétation de la lecture des informations iconographiques dues au caractère polysémique de l'image, il est*important* d'analyser les différents composants plastiques, ces derniers ont aussi une grande importance due à leur pouvoir d'enrichir les significations du message visuel.

رغم أن اللغة هي الشكل الأكثر وضوحا للعلامات التي أنتجها البشر، فإن عالمنا الاجتماعي برمته مغطى برسائل تتضمن في ان واحد علامات لغوية وبصرية، وأحيانا بصرية فقط،[1] فأينما تتوجه الابصار فثمة صورة تنتظر رؤيتها، فالتعبيرات، وشيفرات الأزياء، وإشارات المرور، والصور الإعلانية، والصحف وبرامج التلفزيون وماشابه، كلها أشكال من الإعلام الذي يستعمل علامات بصرية.

وسواء كانت هذه الرسائل المرئية ثابتة أو متحركة، مجسمة أو مسطحة فإنها تحتاج إلى نظام تحليلي يقوم على أسس وقواعد علمية لقراءتها، يعمل على تفادي التأويلات الخاطئة. وتعتبرالسيميولوجيا العلم الوحيد القادر على تحقيق ذلك، إذ يساعد التحليل السيميولوجي على استنطاق العناصر الجمالية في الصورة للوصول إلى دلالاتها العميقة التي تتجاوز جاذبيتها وجمالها الظاهرين، وتعتبر مارتين جولي أحد الرائدات في هذا المجال ان الدلالة العامة للرسائل البصرية تتكون من تفاعل مختلف أنواع العلامات، والتي حددتها في ثلاث أقسام وهي: العلامات التشكيلية (signes plastiques)، العلامات الأيقونية(signes iconiques)، والعلامات اللسانية (signes linguistiques).

ويعمد الكثير من الباحثين والمحللين في مجال السيميائيات المرئية، إلى اختصار أغلب العلامات التشكيلية في تلك العلامات الأكثر تداولا مثل: نوع اللقطة، الألوان، زوايا التقاط الصورة، وبعض العناصر الأخرى التي لا تسهم في تحليل وقراءة الصورة إلا بشكل عام وسطحي، دون الولوج إلى مستويات أخرى أكثر عمقا، ولا الخوض في فك رموز بعض الدلائل الأكثر دقة والتي تعرف بعناصر التكوين في الصورة (la composition de l'image)، هذا المفهوم الذي تعج به كتب التصوير والرسم والمسرح، والذي يشتمل على مجموعة من العلامات التشكيلية التي تهدف في مجملها إلى تفكيك بنية الصورة إلى مفرداتها الأصلية، مما يساعد على استنباط الدلائل والمعاني المبطنة للرسائل المرئية. ولذلك سنحاول من خلال هذه الصفحات أن نسلط الضوء على مجمل هذه العناصر التشكيلية، وفهم خصائصها ودلالاتها بدءاً من تكوين الصورة إلى الألوان:

مفهوم التكوين la composition:

يعرف التكوين بأنه فن تنظيم عناصر الصورة بطريقة تجعل المشاهد يتجه نحو مركز الاهتمام،[2] والذي يسمح بتفاعل الموضوع المصور مع البيئة المحيطة به، كما يساهم في تبليغ رسالة مستقلة عن الفعل وذلك من طريقة وضع الموضوع

الذى يتم تصويره داخل الاطار. ويقوم هذا المستوى من خلال امكاناته المرئية بالتأثير على المشاهد بطريقة غير مباشرة. ومن خلال هذا المستوى أيضا تظهر القدرة الفنية الحقيقية للمصور أو الرسام. وقديخلق هذا الترتيب فكرة مستقلة بالأساس، أي أن التكوين هو رسالة بحد ذاتها.

والتنظيم الملائم للعناصر المرئية داخل اطار الصورةيساعد على الفهم، عكس بعض التكوينات المركبة التي تجعل من مضمون الصورة مجموعة طلاسم يتعذر على المتلقى استيعابها،فتقبل واستحسان المشاهد لأي صورة يتوقف على ترتيب عناصرها بطريقة تجعل المشاهد يتجه نحو مركز الاهتمام بداخلها وبالتالي لا توجد بها مساحات فارغة تسبب الإزعاج ولن تتجول العين عبر المنظر حتى تجد ما تركز عليه، ومن ثم تظهر الصورة صحيحة وممتعة.ويختلف التكوين باختلاف طبيعة الصورة، إذا ما كانت فوتوغرافية أو رسما زيتيا أو لقطة سينمائية أو غيرها، وتختلف عناصر التكوين أيضا حسب مضمون الرسالة البصرية، إلا أن دلالات هذه العناصر ثابتة إلى حد ما، ويمكن حصرها في العناصر التالية:

1. الاطار le cadre :

يعرف الاطار بالحدود النهائية لمجال الصورة ويقصد بتأطير الصورة هو تحديد نهاية للمجال البصري[3] والذي يجعل

عناصر الصورة تبدو في أحسن مساحة لها وأكثر توازنا داخل هذا الاطار.وهناك نوعين أساسيين من الاطر المستخدمة بشكل واسع وهما الاطار الافقي والعمودي بالإضافة إلى الاطار الدائري والذي قلما صار يستخدم مؤخر[41].

الاطار الافقي le cadre horizontale: يأخذ شكلا مستطيلا في وضع أفقي، يعد الاكثر استخداما لأنه الاكثر موائمة لتصوير الطبيعة، المجمعات السكنية أو السلاسل الجبلية وأيضا للتعبير عن الاحداث داخل اطار الصورة.

الاطار العمودي le cadre verticale:وهو المستطيل الموضوع بشكل عمودي،يعد الاكثر موائمة لتصوير البورتريه أو المواضيع التي تعبر عن حركة تجري بشكل شاقولي مثل تسلق الجبل، أو السقوط من الأعلى، والعين لا تألف كثيرا هذا الشكل من التأطير لان المشاهد سيضطر إلى مسح الصورة من الأعلى إلى الاسفل.

الاطار الدائري le cadre circulaire:وهو الاقلاستخداما مقارنة بالإطار المستقيم، وأكثر مايستعمل في المجال المعماري وخصوصا في الكاتدرائيات في الأسقف الدائرية والقبب وزجاج النوافذ، على الميداليات، والقطع النقدية، وظل استخدامه شائعا في اللوحات الزيتية في أروبا إلى غاية عصر

النهضة، ويعرف الاطار الدائري بأنه يولد تكرار المنحنيات مع نقاط القوة الموجودة داخل الصورة[5].

كما يراعى في وضع اطار الصورة بعض القيم الجمالية التي من شأنها أن تساهم في جعل الموضوع يبدو أكثر وضوحا، وجعل الصورة في مجملها أكثر بلاغة وتعبيرا ومن بين تلك العناصر التي يتوجب على المصور أو الرسام مراعاتها هو ترك مساحة مناسبة بين الموضوع المصور وبين الاطار، وهذه المساحات هي:

المساحة فوق الرأس head room:يشير هذا المصطلح إلى الفراغ بين قمة رأس الموضوع وحافة الاطار العليا، والمحافظة على هذه المساحة تعتبر قاعدة أساسية في تصوير الاشخاص، و حين تكون تلك المساحة أكثر أو أقل من اللازم تعطى إحساسا باختلال التوازن الرأسي[6].

المساحة باتجاه العين looking room : يقصد بها تلكالمساحة بين الشخص المصور وبين الاطار في اتجاه نظر هذا الشخص، إذا كان هناك توازناأفقيا جيدا داخل الاطار يكون هناك مساحة جانبية مناسبة[7]. وحتى كان الممثل وحده في الاطار، عندها يجب أن يحتل ثلث مساحته فقط، وأن يترك ثلثى المساحة فارغاً في الاتجاه الذي ينظر أو يتحرك إليه

الممثل، وذلك تماشيا مع قاعدة "القاعدة الذهبية"، وحتى لا يظهر الممثل مقيد الحركة داخل الصورة[8].

حواف الاطارframlines: يستحسنعند ضبط اطار الصورة أن لا يوضع العنصر الرئيسي على حواف الصورة لأن ذلك يعطي انطباعا بتهميشه، كما يخلق خللا في توازن الصورة،أما بالنسبة للأشخاصلا ينبغى أن يكون القطع على مفاصل الممثل وهذا مايقوم عليه التقسيم المتعارف عليه لأنواع اللقطات.

2. ***الخطوط القائدة les lignes directrice:***

تعتبر الخطوط من العناصر المرئية الهامة في تكوين الصورة، فعند النظر الى صورة ما فإن العيون تقوم بشكل لا ارادي بتتبع الخطوط الموجودة بالصور. وباستغلال هذه الطبيعة لمصلحة الصورة يمكن التحكمبكيفية تلقي المشاهد للصورة وذلك بالبحث عنها،أو ترتيب الصورة اذا امكن بحيث نوجد خطوط تؤدي الى نقطة الاهتمام التي نرغب بإظهارها فشكل الخط واتجاهه يمكن له أن يؤثر على المزاج العام للمنظر كما يمكن أن يقود العين نحو مركز الاهتمام في الصورة بطريقة يصعب تغيرها.

والمقصود هنا هو الخطوط الحقيقية الناشئة عن الاجسام و الاشكال الموجودة في الصورة، إذ أن هناك انواع كثيرة من هذه الخطوط وليس بالضرورة أن تكون مستقيمة فمثلا خط مستقيم لسور حديقة او رصيف شارع او طريق متعرج او اي نوع منحن او خط متعرج اوحتى خط من الاضاءة كلها يمكن ان تقوم بنفس التأثير. وهناك ثلاثة استخدامات للخطوط في التكوين: إما لتأثيرها الجمالى، أو لتوجيه اهتمام المتفرج للموضوع الأساسي الذى يتم تصويره، أو للتأكيد على أهمية وحساسية المشهد أو الشخصية. ويمكن تقسيم الخطوط إلى:

- ***الخطوط العموديةles lignes verticales***:وتشتمل معظمالصور بصفة أساسية على خطوط عمودية، وهي تعبر عن العلو، وتوحي بالقوة المتانة، والعزيمة والتماسك. إلا أن هذه الخطوط لا تسمح بالولوج في عمق الصورة وخصوصا إذا اشتمل المنظر المصور على أكثر من خط عمودي.
- ***الخطوط الافقيةles lignes horizontales***: ترتبط عادة بالشكل المستطيل الكلاسيكي للصورة توحي بالاستقرار والهدوء، ويعتبر الخط الافقي في الصورة من أهم الخطوط، ولا يجب أن يقسم هذا الخط الصورة

إلى نصفين لأن ذلك عادة مايثير الملل، وإنما يستحسن أن يقسم الصورة إلى ثلثين مقابل ثلث واحد مما يجعل الصورة تبدو أكثر حيوية وفقا لقاعدة الاثلاث التي سيتم تفصيلها لاحقا.

- ***الخطوط المائلة les lignes obliques:*** وتتسم بالحركة والدينامكية وعدم الاستقرار، إذ تمثل أساسا خطوطا عمودية توشك على الوقوع، كالشجرة مثلا حين تصبح في خط مائل لحظة وقوعها.
- ***الخطوط المنحنية les courbes:*** ترتبط الدوائر بشكل كبير بالفنون الاثرية الدينية، كماتعطي المنحنيات احساسا بالحركة الهادئة وتوحي بالتمهل، وتضفي إحساسا بالرقة والانوثة وتؤدي إلى امعان النظر. وتخفف من حدة الخطوط المستقيمة والزوايا.
- ***الخطوط القطرية les diagonales:*** إذا كانت الخطوط القطرية هي المسيطرة على الصورة فسيخلق ذلك جوا من الفوضى والتشويش.
- ***الخطوط المتوازية les lignes parallèles:*** وتعطي احساسا بالرتابة والملل مثل منظر السجن من الداخل، وإذا كانت مندمجة في نهايتها فهي تعطى إحساساً بالعمق.

3. الكتلة les masses:

الكتلة هى الوزن المرئي للأشكال المحددة بمحيط داخل فراغ الصورة والتي تكون إما متجمعة أو متفرقة[9]، بحيث يكتسب كل منها معناه من الاخر. فمثلا لمعرفة حجم وكتلة جليد في وسط بحر شاسع، لابد من ادخال عنصر معروف للمشاهد حتى يتمكن من المقارنة وإدراك الحجم الحقيقي لهذا الجسم، كإضافة باخرة مثلا أين تبدو هذه الأخيرة صغيرة جدا أمام الموضوع الرئيسي وهو الجليد، لذلك فإن الوزن المرئى يعتمد على إدراك المتفرج الحسى لها. ويمكن التحكم في الكتلة من خلال:

- **المواصفات المادية للموضوع:** تزدد الكتلة قوة كلما كان العنصر المصور أكبر وأطول، وكلما كان يحمل ألوانا زاهية بدت كتلته أكبر، وجذبت عين المتفرج أولا. أما الأجسام الأصغر في الحجم والأقصر والأغمق في الألوان فتظهر كما لو كانت ذات كتلة أقل، وتكون أقل جذبا للعين. فمثلا لو أن هناك تفاحتان من نفس الحجم واللون، ستظهران وكأهما بنفس الكتلة. أما إذا كانت احداهما لونها أحمر فاقع، والأخرى أخضر بارد، عندها سوف تحوز التفاحة الحمراء على انتباه المتفرج،

وستسيطر على تكوين الصورة لأنها تبدو كما لو أنها ذات ثقل أكبر، وهذا ما يسمى بتأثير الكتل اللونية.

- **وضع العناصر داخل الاطار:** تبدو العناصر ذات كتل مختلفة والتي توضع على مساحة الصورة بشكل متفاوت من حيث قربها من الكاميرا أوبعدها، أو من حيث حجم الاضاءة المسلط عليها، تظهر كما لو أن كتلتها أكبر، وتعطى إحساسا بسيطرته على الاطار.

4. ***العمق la profondeur:***

هو خلق ايحاء بأن الصورة تحتوي على أكثر من مستوى. فالصور العميقة ذات تأثير أقوى وأكثر تشويقا من الصور المسطحة ذات المستوى الواحد، ويمكن تحقيق هذا الخداع بتنظيم عناصر المشهد بالطريقة التي تضفي احساسا بالعمق إلى الصورة الثنائية الأبعاد، وهناك عدة وسائل مستخدمة لخلق الإيحاء بالعمق:

- ***تداخل الأشكال:*** إذا كان أحد عناصر الصورة يخفي جزءا من عنصر آخر أي أنه يشكل خلفية له فهو بالتالي يوحي بالعمق داخل الصورة[10]، في حين لا تعطى الأشكال المتفرقة على مساحة واسعة أية علامة عن علاقتهم

داخل المكان. لذا فإن الأشكال المتشابكة في الاطار تعطى إيحاءا بالعمق عن تلك المتفرقة داخله.

- **زاوية التقاط الصورة:**تعطى الصورة ذات زاوية الثلاث أرباع عمقا أكبر وذلك لأنها تظهر جانبين من الموضوع المصور بدلا من جانب واحد، عكس الزاوية الجانبية والزاوية الأمامية التي تظهر الصورة بشكل مسطح.
- **التمويه باستعمال الاحجام والمسافات:** إن التلاعب بمواضع العناصر والاجسام على مسافات مختلفة مع تصغير الاحجام الأبعد فالأبعد سيعطي انطباعا للعين بوجود مستويات متتالية داخل المشهد.
- **دمج الخطوط:** إن الخطوط المتوازية في الطبيعة تبدو عادة في الصور أنها تتصل عند نقطة معينةتسمى نقاط الهروب (les points de fuite) ووجود هذه النقطة أو عدة نقاط داخل المشهد الواحد بإمكانه الايحاء بالعمق مثل خطي حافتي الطريق اللذين يلتقيان عند نقطة تتوسط اطار الصورة وهي أقصى عمق للصورة أما إذا كان المطلوب هو عمق أقل فيمكن إزاحة نقطة الهروب إلى أحد جوانب الصورة[11].
- **اتجاه الحركة:**كما أن حركة الممثلمن مقدمة الصورة إلى الخلفية يعطى إحساسا بالعمق، أكثر مما لو كان يتحرك

من يسار الاطار الى يمينه أو العكسو يمكن التعبير عن العمق أيضا من خلال فنيات التصوير بدلا من التكوين. سواء بجعل عمق المجال يبدو مضببا، أو باستخدام الاضاءة المتباينة على امتداد الصورة، أما بالنسبة للوحات التشكيلية فيعمد الفنان إلى طمس الأماكن الأبعد وجعلها تبدو غير واضحة، أو باستخدام الألوان الباهتة.

5. ***التوازن: L'équilibre***

إن التكوين الجيد للصورة يعتمد أيضا على التوزيع المعتدل للكتل المرئية داخل الإطاروتوزيع الأجسام داخل الاطار يتم تبعا لكثافة كتلتها أو وزنها المرئى أي حسب حجمها، لونها ومساحتها، ولأن إدراك الكتلة يكون إدراكاً حسياً بطبيعته فالصورة المتزنة تضفي على الصورة جمالا واتساقا يريح عين المشاهد وتشعره بتوازن العمل، فالعين تلتقط بحساسية شديدة كل اختلال أو عدم توازن في الصورة.

وأسهل طريقة لفهم التوازن المرئى، هو أن نتخيل شكلين لهما نفس الكتلة، وأن نضعهم على أبعاد متساوية من مركز الاطار للحصول على التوازن المطلوب. أما إذا كان هناك

شكلان لهما كتلتين مختلفتين، فللحصول على التوازن علينا أن نحرك الشكل ذو الكتلة الأثقل قريباً من مركز الاطار، أو أن نحرك الكتلة الأخف قريبا من حافة الاطار. أما لو كان هناك شكلاً واحداً فقط، فعلينا أن نضعه في مركز الاطار، إلا أن هذا الاخير قد يكون أقل جمالية مما لو تم وضع الشكل على أحد نقاط القوة على حسب قاعدة الاثلاث التي سيأتي ذكرها لاحقا.

- على المستوى الافقي للصورة، يعبر الجانب الأيسر عن الماضي والحاضر، أما الجانب الأيمن فيعبر عن المستقبل، فمثلا: إذا كانشخص ما هو العنصر الرئيسي في الصورة فيتم وضعه على الجانب الأيسر وعيناهمتجهتان نحو الجانب الأيمن للدلالة على تطلعه نحو المستقبلوعلى الايجابية والتفاؤل.
- على المستوى العمودي للصورة، تعد المساحة العلوية أكثر أهمية بيد أن هذا المحور له دلالات خاصة فترمز الجهة السفلية للماديات أما الجهة العلوية فترمز إلى الروحانيات.

وينقسم التوازن في الخطاب المرئي إلى قسمين هما:

- **التوازن المتماثل:**هو التطابق الدقيق شكلا وحجما بين جانبي الصورة وتكاد العناصر في النصف الأيمن أن

تنطبق على العناصر المتواجدة في النصف الأيسر،أي يكونالنصفانمتعادلان في المظهرلأن الأجسام تحتل نفس الموقع على جانبي الاطار.

- **التوازن غير المتماثل:** هو الحالة التي يظهر فيها التوازن دون أن يكون التطابق بين الجانبين كاملا فقد يكون هناك اختلاف من حيث اللون والشكل والملمس،والتوازن بين الأجسام ذات الكتله الغير متساوية يسمى "بالتوازن غير المتماثل" لأن وضع الأجسام يكون مختلفا في جانبالاطار. وهذا النوع من التوازن هو الأكثر استخداما، لأن العناصر المكونة للصورة عادة ما يكون لها كتل مختلفة . وتكون هذه الطريقة اكثر جاذبية من التوازن المتماثل.

وكما أن للكتل أهميتها فإن للفراغ أيضا دوره في إعادة خلق المعنى التعبيري للكتل وله دلالته الجمالية، ويشكل الفراغ بصفة شبه دائمة جزأ مهما من أية رسالة بصرية بغض النظر عن طريقة ترتيبها، فكثيرا ما نستطيع أن نميز بسهولة من خلال الفراغ الموجود بين شخصين من إذا كانا صديقين أم حبيبين أو أنهما مرتبطان بعلاقة عمل ليس إلا[12].فاستثمار الفراغ يمنح الكتل القدر المطلوب من الأهمية، ويزيد من القدرة الاتصالية لمجمل عناصر التكوين.

الرقم الذهبي le nombre d'or:

ويطلق على هذه النسبة أيضا الرقم المقدس أو النسبة الالهية[13]، ويشار إليه بشكل تقريبي بالمتوالية العددية التي وضعها الرياضي الايطالي الشهير ليوناردو فيبوناتشي وفكرة هذه المتوالية بسيطة جدا و هي أن كل رقم يساوي مجموع الرقمين السابقين، على سبيل المثال الرقم الرابع في المتوالية وهو الرقم 3 يساوي مجموع الرقم الثاني والثالث من المتوالية. 0، 1، 2، 3، 5، 8، 13، 21، 34إلخ. والنسبة الموجودة بين أعداد هذه المتوالية هو الرقم الذهبي وهو ثابت رياضي يقدر بـ 1,618[14].

إن هذه النسبة توجد بشكل كبير ومدهش في الطبيعة، فمعظم الأزهار تمتلك عددا من البتلات بنفس أعداد المتوالية الشهيرة، كما وجد العلماء أن بذور عباد الشمس تنمو بشكل لولبي بنفس هذه النسبة. أما في جسم الانسان فنسبة طول ما في جسم الانسان من سلاميات الاصابع وأصابع القدمين والحبل الشوكي و نسبة الوجه الى الجسم كله كلها تعود الى هذه النسبة.

ويعتبر العلماء النسبة الذهبية مقياسا لكل ماهو جذاب وجميل ومريح للعين، فهي تهدف إلى خلق تناسب عام بين

الاطوال لإعطاء جمال ورونق ليس فقط في الصورة وانما في مجالات عديدة، كالهندسة المعمارية وحتى في السلم الموسيقي. وقد استخدم الرقم الذهبي منذ العصور القديمة، إذ يذكر أن أحد الاهرامات المصرية وهو هرم خوفو قد تم بناءه بالاعتماد على هذه النسبة، وكذلك المعبد الاغريقي الشهير البارثينون بأثينا والذي يعتبر من أفضل نماذج العمارة الإغريقية القديمة. أما في مجال الرسم فيرجع النقاد أنه من أسرار لوحة الموناليزا الشهيرة هو اعتماد راسمها ليوناردو ديفنتشي على هذه النسبة أيضا.

وتحرص الكثير من المؤسسات أن تصمم شارتها المرئية (logo) بشكل يتوافق مع هذه النسبة لتبدو أكثر جمالا وتأثيرا في زبائنها. وهذا ماسعت إليه أغلب الماركات العالمية.

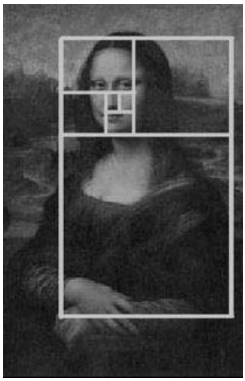

الشكل 3[15]: صورة الموناليزا وهي مقسمةحسب النسبة الذهبية

الشكل 4:الباراثينون مقسم حسب النسبة الذهبية

6. قاعدة الاثلاث la règle des tiers:

هذه القاعدة مستنبطة من الرقم الذهبي وتساعد على تصميم تكوين جيد لعناصر الصورة[16]،يتم وفقا لهذه القاعدة تقسيم الصورة إلى ثلاث أجزاء أفقيا وعموديا بواسطة خطين أفقيين وخطين عموديين، وتقاطع هذه الخطوط يشكل مستطيلا وهميا وسط الصورة، وتسمى نقاط تقاطع الخطوط بنقاط القوة، وعلى احدى هذه النقاط يتم تحديد وضع الموضوع الرئيسي للمنظر. كما لا يجب أن يتموضع أي عنصر غير مهم على هذه النقاط وهذا لأجل اعطاء الصورة قوة جمالية وتعبيرية. أما الخطوط

فتشكل فاصلا وهميا بين عناصر الصورة كالبحر والسماء مثلا ويفضل أن يخصص الثلثين للعنصر الاكثر جمالا.

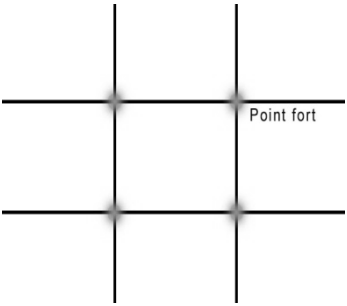

الشكل(1) صورة توضح خطوط القوة ونقاط القوة

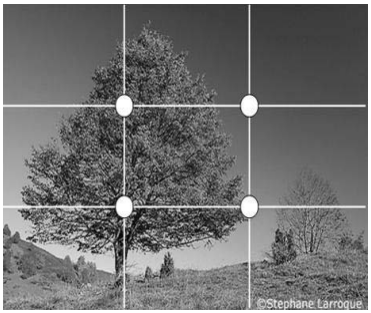

الشكل (2)[17] صورة توضح وضع الموضوع الرئيسي على نقاط القوة

7. ***الاضاءة l'éclairage:***

الضوء حسب ما ذكر في كتاب الدكتور قاسم حسين صالح (هو عبارة عن شكل من حركة الطاقة القائمة على مبدأ انتقال الموجات، حيثان للضوء خاصيتان أساسيتان لانتقاله هيالتردد ويقصد به عدد الموجات وخاصية طول الموجة ويقصد بهالمسافة الواقعة بين قمة موجة ضوئية والقمة الموجية التي تليها)[18]، وسواء كانت الاضاءة مصدرها طبيعي كضوء الشمس، القمر والبرق أو كانت صناعية كالإضاءة الكهربائية في ذات أهمية بالغة في تحقيق التوازن الواقي

وجعل الصورة أشبه مايكون بالرؤية الطبيعية للأشياء كما يراها الانسان بالعين المجردة. كما أن للإضاءة دور هام في خلق الجو العام أي الحالة المزاجية والتأثير النفسي الذي يجب أن تخلقه الصورة عند المشاهد من جمالية ويحرك خيال المشاهدين والممثلين، فينحتأشكال الأشياء ويحركها ويزيد من فائض ثراءها الدلالي ويحول الأشياء إلى رموز[19]، وتقسم الاضاءة في الصورة بمستويين وهما النوع سواء كانت طبيعية أم صناعية، والاتجاه والذي يقصد به مايلي:

الإضاءة الأمامية أو المواجهة la lumière de face: ويكون مصدر الضوء مواجها للموضوع المصور من الجهة الأمامية، أين تنحسر الظلال حسب شدة الضوء.

- ***الإضاءة الجانبيةlumière de profil:*** يسلط الضوء على جانب واحد من ما يخلق تباينا شديدا بين النور والظل وهذه الظلال القوية تجسد تأثير العمق والتجسيم للموضوع.
- ***الإضاءة الخلفيةle contre jour:*** تنبع من مصدر خلف الموضوع المصوربهدف فصله عن الخلفية، وتهيمن المساحات المظلمة على الجو العام للصورة.
- وهذا النوع من الإضاءة نادراً ما تعطي صوراً جذابة ويكون التباين فيها عالي جداً.

- ***الإضاءة من الأسفل:*** تستخدم هذه الإضاءة عادة في الأستوديو لإعطاء تأثيرات خاصة لإبراز سطح الموضوع الجاري تصويره خاصة في الطبيعة الصامتة وأحيانا في تصوير الأشخاص.
- ***الإضاءة العمودية:***وهي الإضاءة التي تسقط على الموضوع من فوقه مباشرة فنجد أن الظلال تكون عميقة وصغيرة.

أنـــواع اللقطات	دلالاتها	اسم اللقطة	وصف اللقطة
لقطات منسوبة إلى الديكور	لقطات وصفية	لقطة عامة plan Général	تـؤطر الـديكور بكاملـه، مثـال: منظـر طبيعـي، وظيفتهـا تحديـد موقـع المشهد.
		لقطـــة جامعة plan d' ensemble	تؤطر جزء مهم من الديكور أو منظر واحد من اللقطة العامة. وتمكن المشاهد من تحديـد الشخصـية ومكانها.[21]
لقطات منسوبة إلى جسم الإنسان	لقطات حكائية	لقطـــة متوسـطة plan moyen	تبـدو فيهـا شخصـية أو أثـر بكامـل طولهـا داخـل إطـار الصـورة، هـدفها إبـراز الشخصية.
		لقطـــة ايطالية plan italien	تصـور الشخصـية ابتـداءا مـن منتصـف السـاق إلى أعلـى، ارتـبط اسـمها بـالمعطف الايطـالي الشـهير ذو ثلاث أربـاع، وتهـدف إلى ابراز حركات الشخصية
		لقطـــة أمريكية plan	تصـور الشخصـية مـن الـرأس إلـى منتصـف

		américain	الفخذين، مستوحاة من أفلام الوسترن، والهدف إبراز أفعال وحركات الممثل.
		لقطة مقربة plan rapproché	تؤطر النصف العلوي من جسم الإنسان (من الرأس إلى الحزام)
		لقطة قريبة gros plan	تؤطر الجزء العلويانطلاقا من الصدر إلى الرأس وتستخدم للكشف عن أفكار الممثل أو حالته النفسية
	لقطات سيكولوجية	لقطة قريبة جدا trèsgros plan	يتم تصوير جزء من ثلثي المصور، قد تصل إلى مجرد عين، شفاه، أو أي جسم مادي، وتفيد في الكشف عن تفاصيل مهمة

جدول1: يبين مختلف أنواع اللقطات ودلالات

8. سلم اللقطات l'échelle des plans:

وهو مدى كبر العنصر المصور مقارنة بإطار الصورة، اللقطة: وهي الجزء الأصغر للسلسلة الفيلمية، وتنفرد السينما عن باقي الفنون البصرية بإمكانية بناء مايعادل الجملة وذلك بفضل تعاقب اللقطات، وهو التعاقب الذي يقوم على التقطيع في الفضاء والزمان.

ينسب تقسييم اللقطات في اللغة السنمائية إلى جسم الانسان إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تنطبق على الأجسام المادية الأخرى، بل يمكن اسقاطها عليها، فاللقطة القريبة قد تجسد في صورة هاتف والصورة القريبة جدا تجسد في شكل سماعة الهاتف.[20]، والجدول التالي يبين أشهر أنواع اللقطات حسب التقسييم المتعارف عليه.

9. زوايا التصوير l'angle de vue:

إن تصوير أي عنصر أو شخص يمكن أن يأخذ جوانب عدة مقابلة، جانبية، أو خلفية، كما يمكن أن يظهر بمستوى العين أو أعلى أو أسفل منها، وهذا مايعرف باسم زوايا التصوير،وتغيير زوايا التقاط الصورة له تأثيرا كبيراً على كيفية إدراك المشاهد للموضوع المصور ولحركته، وتنقسم زوايا التصوير إلى الأقسام التالية:

- ***لقطة مستوى العين (la vue au niveau du sujet):*** وهي الزاوية التي توضع فيها الكاميرا على

مستوى أفقي بالنسبة للموضوع المصور، إذا لم يكن هناك رغبة في إعطاء تأثير معين، تعبر عن الموضوعية والحيادية تعتبر وتعتبر الزاوية القياسية بالنسبة لباقي الزوايا.

- ***الزاوية الغطسية(la plongée):*** هى الزاوية التي تعلو فيها الكاميرا الموضوع المصور، بحيث يظهر الموضوع المصور أسفل عين المشاهد ما يوحي له بسيطرته على مساحة المشهد، أما استخدام هذه الزاوية في تصوير الأشخاص فيكون بغرض تقزيمه واظهاره بمظهر الضعيف.
- ***الزاوية المنخفضة (la contre plongée):*** هى عكس اللقطة السابقة أين يعلو الموضوع المصور عدسة الكاميرا، ما يوحي بسيطرته وبكبر حجمه، لدا فهذه الزاوية تستعمل للدلالة على القوة والعظمة.
- ***لقطة مواجهة (la vue de face):*** تستعمل هذه اللقطة للاتصال المباشر بين الشخص والمشاهد فهي تخلق الاحساس بالحميمية،إلا أنها تضفي نوعا من التسطيح للصورة.
- ***اللقطة الجانبية (la vue de profil):*** تشترك هذه اللقطة مع اللقطة المواجهة في كونهما يعطيان تسطيحا للصورة، إلا أن الزاوية

الجانبية لا تخلق الاحساس بالحميمية، بل تثير الاستفهام والترقب[22].

- ***لقطة الثلاثة أرباع (la vue de trois quart)*** *:*تظهر هذه اللقطة عادة العينان وجانبا واحدا من وجه الشخص المصور، لإعطاء الإحساس بالعمق وإظهار سمات الشخصية بشكل حيادي وأقل ذاتية من اللقطة المواجهة.
- ***اللقطة الخلفية (la vue de dos)*** *:*وهى اللقطة التي تظهر الجانب الخلفي تماما من الموضوع المصور.
- ***الزاوية المنحرفة (la vue oblique)*** *:*وهي اللقطة التي تظهرالموضوع المصور بشكل مائل فيبدو المشهد في حالة غيرطبيعية.

10. الألوان les couleurs:

هو مختلف الموجات الشعاعية التي تصل إلى العين وتحدث فيها تحولات كهربائية ينقلها العصب البصري في شكل تيارات إلى الدماغ[23].فاللون إذن إحساس وليس له وجود خارج الجاهز العصبي للكائن الحي، إلى جانب أن اللون ليس له أي

حقيقة إلا بارتباطه بالعين التي تسمح بحسه وإدراكه بشرط وجود الضوء*.

إن اللون يحرز قوة جذب النظر بواسطة حوافز خارجية موضوعية، تتصل بقوته وقيمته، ويحرز قوته على استشارة الاهتمام بتناقضه وانسجامه وله قدرة على إظهار ثورة الأفكار والإيحاء، التي تبعث في المتلقي الشعور بالارتياح والرضا، وتتراوح هذه الإيماءات من الأفكار المعنوية إلى الأفكار المحسوسة والملموسة.والناس يختلفون في انفعالاتهم بالألوان منذ الحضارات القديمة إذ اهتم الإنسان بالاتصال اللوني، حيث حاول ربطهما ببعض المفاهيم والأحاسيس والدلائل. وعموما، استعمال الألوان يختلف من مجتمع إلى أخر حسب النسق الثقافي والديانة السائدة.

❖ ***الارتباطات البسيكولوجية للألوان:*** يمكن تصنيف الألوان إلى مجموعتين: مجموعة الألوان الحارة وهي الحمراء، البرتقالية، الصفراء. ومجموعة الألوان الباردة وهي: البنفسجية، الزرقاء، الخضراء. ويرجع هذا التصنيف إلى زمن الفراعنة وهو تقسيم ذاتي لأنه لا يتعلق موضوعيا بالألوان في حد ذاتها، وإنما يرتبط بالانطباع الذي تتركه

*الدليل على أن اللون هو تأثير فزيولوجي بداخل العين وليس شيئا خارجا عنها ما برهنه العلماء أنه في الظلام الكامل أمكن إشعار أعصاب المخ باحساسات ملونة بالتأثير الممغنط بالاستعانة بالتيار الكهربائي.

الألوان في نفسية الإنسان، فالألوان الحارة تقترن لديه بالشمس والنار بينما تذكره الألوان الباردة بالسماء والماء والحقول الخضراء.

وللألوان دلالات ورموز مختلفة، ومن المعاني التي يوحي بها اللون الأحمر، الحرارة والخطر والثورة والحيوية والعنف، كما انه يدل على الحب والرغبة والاشتياق، انه لون مثير نشيط يتسم بروح الهجوم والقرب[24]. بينما اللون الأصفر يسر العين ويبهجها فهو لون الذهب، حيث يوحي اللون الأصفر الذهبي إلى الغنى، الفرح والسرور، النجاح، الرخاء والصفاء.أما اللون الأصفر القاتم فيرمز إلى الغدر والخدعة والغش، في حين يرمز اللون الأصفر الليموني إلى الخيانة والغيرة، أما اللون البرتقالي فيوحي إلى المجد والتباهي والاعتزاز والتألق والعظمة والإعجاب والتقدم والود والترحيب.

كما اتفق أن اللون الأخضر ولارتباطه الشديد بالطبيعة فهو يرمز إلى الهدوء والراحة وهو اللون الرمزي للأمل، كما انه يدل على الهناء والارتياح والحياة. بينما عرف اللون الأزرق بأنه لون البرودة والهدوء، ويستعمل في معظم الأحيان للتعبير عن الأفكار الخاصة بالأشياء الصعبة المنال، فهو إذن لون يوحي بالبعد، فهو لون البحر الصافي والسماء الزاهية، وعادة ما يرمز للنزاهة والإخلاص والوفاء والصدق والمثالية والحنان، أما اللون الأزرق الفاتح فيرمز للثقة والفضيلة.

أما فيما يخص الألوان الفاتحة كالوردي والبنفسجي والبني، فتشترك كلها في التعبير عن الربيع، وترمز إلى الغنى والوفرة والفخامة والعظمة والانتعاش.

واللون الأبيض يستعمل للدلالة على الصفاء والسلام والكمال والنظافة وهو يرمز أيضا للبراءة والتواضع والهدوء والعفة. وتقابل دلائل اللون الأبيض معاني أبعاد اللون الأسود الذي يوحي بالصرامة والحزن والموت والرعب وكذلك الجهل، الوحدة والعزلة، الاكتئاب والظلام.

المراجع:

1. بيغنل جوناثان: **مدخل إلى سيمياء الإعلام**، تر: محمد شيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2010، ص 45.
2. عبد الباسطسند: **فن التصوير التلفزيزني**، بدون دار نشر، 2009، ص 132.
3. Goliot-Lété Anne, Joly Martine:**Dictionnaire de l'image**,vuibert, paris, 2006, p 57.
4. C.Cadet, R.Charles, L.Galus:**la communication par l'image**, Nathan,Paris, 2013,p 8.
5. C.Cadet, R.Charles, L.Galus:ibid, p 8.

6. سند عبد الباسط: م س ذ، ص 147.
7. سند عبد الباسط: ن م س، ص 147.
8. الحديدي منى:**التكوين الصورة**، مجلة الاذاعات العربية، العدد 3، 2000، ص 76.
9. Beaufils Philippe, **Art plastique**, document de préparation, 2011, p5.
10. C.Cadet, R.Charles, L.Galus:ibid, p 12.
11. C.Cadet, R.Charles, L.Galus:ibid, p 16.
12. السوداني حسن:**قراءة المرئيات**، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط1، 2009، ص 38.
13. Goliot-Lété Anne, Joly Martine , ibid. , p 245.
14. Philibert Jean, **La symétrie** ,dans la nature,dans la science et dans l'art. p 39.
15. http://artspilesenglish.blogspot.com/2012/01/golden-number-in-nature-and.html
16. Joannès Alain:**communiquer par l'image,**dunod, paris,2008, p 59.
17. http://www.stephane-larroque.com/reussir-ses-paysages/
18. سلمان عبد الباسط: **سحر التصوير**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 9.

19. محمد جلال جميل: **مفهوم الضوء والظلام في العرض المسرحي**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج م ع، 2002، ص12.

20. Vineyard Jeremy:**les plans au cinema**, eyrolles, 2004, p 13.

21. Mennesson Alice:**le petit lexique de cinéma**, cinéfete, 2009, p3.

22. C.Cadet, R.Charles, L.Galus:ibid, p 20.

23. Le Grand Fernnad: **Optique physiologique de la couleur**, Paris, edition de couleur, 1980, p24.

Turmine Marie:**L'importance de la couleur dans la publicité**, université laval,

علاقة الصورة الواقعية بالصورة السينمائية
في أفلام حرب العراقالامريكية
تحليل سيميولوجي لفيلم REDACTED
لبريان دي بالما

نسرين سعدون
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
– الجزائر-

علاقة الصورة الواقعية بالصورة السينمائية في أفلام حرب العراق الامريكية

تحليل سيميولوجي لفيلمRedacted لبريان دي بالما

نسرين سعدون

أستاذة باحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

– الجزائر-

الكلمات المفتاحية: حرب العراق، سيميولوجيا، السينما الأمريكية، الواقع، الدراما، الفيلم السينمائي.

Résumé:

Plusieurs générations ont testé comment le cinéma est devenu l'outil essentiel dans la formation de la mémoire assemblée en produisant des images qui forment l'imagination de chaque génération dans l'expérience historique avec la réalité,en particulier , en ce qui concerne les expériences des guerres qu'a menées l'être humain dans différentes parties du monde. Le cinéma est affecté par les guerres et il a essayé de produire une image et un message pour se rappeler des faits de la guerre.

Avec la nouvelle guerre Américaine sur l'Irak,le film cinématographique a rencontré une nouvelle expérience dans une ère nouvelle, la relation des gens a changé avec l'information en générale et l'image en particulier.Dans un aperçu de ce que a donné l'art cinématographique, nous constatant qu'il y a un changement qualitatif dans la relation du film avec la réalité.

Sur cette base nous avons décidé de mettre la lumière sur la réalité transférée par l'image cinématogra - phique sur la dernière guère en Irak. Notre sélection d'analyser le film REDACTED est pour montrer la sémantique implicite que le réalisateur Brain De palma a essayé de transmettre au publique sur les faits de la guerre en Irak en utilisant différents éléments expressifs du langage cinématographique.

إشكالية الدراسة:

يُقر أورسن ويلز* أن «الكاميرا هي عين المخرج» التي ينظر من خلالها، فتُكوّن صوره وتجمع لقطاته وتبني مشاهده، وبما أننا نشاهد العمل عن طريق الكاميرا فمن الضروري أن نعلم بأي عين يشاهد المخرج ما أمامه.

يُقال إن الدراما هي فنُّ التحريف سواء في السينما أو المسرح لأنها تُعدِّل كثيرا في شكليات الواقع وتعبث بصورته[1]،ففي المسرح تكون الخشبة انعكاسا للصورة الواقعية التي يدور من خلالها العمل أما في السينما فالكاميرا هي التي تحل محل الخشبة، وكل ما هو خارجٌ عن أطرها الأربعة لا قيمة له لأنه لا يظهر لذا فهي تحريف، لأن المخرج في السينما ينظر من خلال كاميراته -التي هي عينه كما يُقر "أورسن ويلز" -إلى ما يشاء وكيفما يشاء ومتى ما شاء،فيستخدم الصورة ليُوجِّه المشاهد لما يريد أن ينظر إليه ويصرف نظره عن كل شيء لا يريده أن يراه بأن يُبعده عن الأطر الأربعة،لذا فإن العمل السينمائي في الحقيقة لا يعكس الواقع وإنما يعكس رؤية المخرج لهذا الواقع.

*أورسلن ويلز هو مخرج أمريكي من أشهر أفلامه الفيلم الشهير" المواطن كين" Citizen Kane أحد أعظم الأفلام الأمريكية على الإطلاق.

إن السينما من الفنون الإنسانية التي تبنت نقل الواقع وعرضه بطرق درامية متكاملة حيث قدمت أفلام تناولت أحداث الحروب و الصراعات السياسية في جميع المراحل والحقب السياسية دون استثناء،ومع اشتعال فتيل نار حرب جديدة خاضتها الإدارة الأمريكية ضد العراق في سنة 2003،دخلتصنيف جديد إلى قاموس أفلامهوليوود الحربية وهو أفلام"حربالعراق"،إذ منذ اندلاع هذهالحرب بدأت استوديوهات التصوير في اختيار نصوص للأفلام عن الأحداث التي أدت إلى اندلاعها ونتائجها،من بين هذه الافلام فيلم Redacted"المنقح " بالعربية محل الدراسة.يُعَرف "إدغار موران" الفيلسوف الفرنسي سينما الواقع التي ينتمي إليها هذاالفيلم بأنها:«ذلك التيار السينمائي الذي يدعي أولاً أنه يساعد على رؤية الحقيقة وثانياً أنه يطرح إشكالية الواقع ويحاول تغييره»[2].

ضمن هذا السياق تندرج دراستنا، و عليه تبلورت إشكالية الدراسة في الصيغة التساؤلية التالية:**كيف تم التناول الدرامي لواقع الحرب على العراق في فيلم Redacted ؟وهل الصورة السينمائية التي وظفها المخرج بريان دي بالماتتطابق مع الواقع الحقيقي لأوضاع التي عاشها العراق طيلة الحرب؟**

على ضوء الإشكالية المطروحة تم تفكيك سؤالها الجوهري إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي خلفيات قضية حرب الخليج 3،كيف بدأت و كيف تطورت؟
2. هل استخدمت السينما الأمريكية في تناولها لحرب العراق نفس الطريقة التي تناولت بها حروبها السابقة؟
3. ما هي دلالة إعادة تمثيل الأحداث الواقعية في فيلم "المنقح" Redacted؟
4. ماهو الدور الذي لعبته الأفلام الأمريكية في تشكيل رأي عام حول قضايا الحروب التي خاضتها أمريكا؟

أهداف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي الذي تطمح الدراسة الوصول إليه يتمثل أساسا في استخلاص و كشف المعاني والدلالات التي يحملها فيلم Redacted المتناول للحرب الأمريكية على العراق .
- كشف عن العلاقة التي تربط الصورة الواقعية بالصورة السينمائية التي احتوها فيلمRedacted
- الكشف عن الطريقة السينمائية التي وظفها المخرج بريان دي بالمافي نقل مجريات الحرب على العراق.

منهج الدراسة:

تقصد هذه الدراسة الوقوف على الدلالات الخفية والمعنى الباطني للصورة السينمائية، من هنا رأينا أن المقاربة

السيميولوجية هي الأنسب لطبيعة البحث والتي يعرفها "**موريس أنجرس**": "أنها طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النظرية العلمية، هذا لا يعني حسب موريس التقليد الأعمى بهذا التناول، إذ يجوز للباحث التغيير فيه وفق ما تقتضيه نوعية الإشكالية البحثية"[3].فلطالما اهتمتالسيميولوجيا بدراسة المعنى الخفي لكل نظام علاماتي[4]، فحتى الفيلم السينمائي يشكل مجالا خصبا للدراسات السيميولوجية، لأنالصورة الضمنية تحمل كمًا من الرموز والدلالات[5]، ضمن هذا الإطار وظف كريستيان ماتزالسيميولوجيا في دراسة السينما (أي الأشرطة السينمائية والأفلام باعتبارها علامات سمعية بصرية)، فاستعمل بشكل إرادي "**الدال**" و "**المدلول**" جانبا الدليل حسب "**دي سوسور**" اللذان يشبهان وجه وظهر ورقة كتابة[6]،إذيحتوي الفيلم على رسالتين أيقونيتين هما: الدلالة التعينية والتي يتجلى فيها "**الدال**" والدلالة التضمينية التي يتجلى فيها "**المدلول**"[7].كما أشار "**رولان بارث**" إلى تواجد المعاني في نظامين أحداهما يمثل المستوى التعينيللدليل أما الآخر فيمثل المستوى التضمني الذي يعبر عن المعاني المنقولة،حيث يعرف التحليل على المستوى التعيني بأنه القراءة الأولية للصورة السينمائية وهو ما يقابل " **الدال**" عند "**دي سوسور**"[8]، فهو في تصور "**رولان بارث**" يساعد على تحديد مكونات الصورة دون الخوض في القراءة الدلالية أو

الجمالية، كما تحمل الصورة السينمائية مستوى آخر سمي" المستوى التضمني" الذي يساعد للوصول إلى المعنى الحقيقي للصورة وهو ما أكده العديد من المختصين في ميدان السيميولوجيا.كما يتحدث" **رولان بارث**" عما يسمى بمفهوم "**ترسيخ المعنى**" Ancrage du sens[9] وإذا أردنا أن نستعين هذا المصطلح في مجال تحليل الصورة السينمائية يمكن تفادي أي إشارة من شأنها أن تشوش على فهم المشاهد، وتوجيهه صوب وجهة أخرى غير مقصودة ، حيث يتم التركيز على الأشياء المهمة داخل إطار الصورة التي تساعد على تثبيت المعنى في ذهنه سواءا عبر الحركة أو الحوار، فكلما كانت الصورة أحادية الدلالة كلما توجهت إلى مخاطبة الإحساس والخيال.

I- التدخل العسكري الأمريكي- البريطاني على العراق عام 2003:

جاءت الحرب على العراق أو حرب الخليج 3ضمن الحرب الشاملة التي شنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي، فكانت الحرب الأولى ضد أفغانستان،ثم أعلن الرئيس الأمريكي عن أهدافه المقبلة لهذه الحرب ضمن محور الشر الذي يشمل (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، فبدأت حملات إعلامية ودبلوماسية شديدة لتهيئة الرأي العام الداخلي والدولي للحرب على العراق داخل المحافل الدولية وخارجها ،الغرض منها دفع الرأي العام الدولي إلى دعم

طروحاته وتأييد اتهاماته بالعراق، وهذا من أجل إبراز دعم من مجلس الأمن الدولي على قرار يجيز للولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة ضد العراق، لكن رغم هذه المساعي الأمريكية لقيت هذه الأخيرة معارضة شديدة لاعتبارات قانونية ظاهريا وسياسيا مصلحيه بالأساس من طرف حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، ولاسيما من طرف فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، وهي الدول التي دافعت عن فكرة نزع أسلحة العراق من خلال آلية المراقبة والتفتيش الدولي وإعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لإنجاز مهامها قبل اللجوء إلى القوة ضد العراق وهو ما كرسه مجلس الأمن رقم 1441 بتاريخ 1 نوفمبر 2002[10] كحل وسط وكتوفيق بين دعاة الحرب (الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا)وبين دعاة "السلام المشروط" بامتثال العراق واستنفاد سبل الحل السلمي من خلال آلية التفتيش وهم باقي أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

جاء إعلان الحرب الأمريكية البريطانية على العراق انطلاقا من جملة مبررات:

1. امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل
2. انتهاك حقوق الإنسان
3. رعاية الإرهاب
4. النفط العراقي

II-تناول السينما الامريكيةلحرب العراق:

من أبرز الأفلام التي تناولت العراق وحرب الخليج3 في السينما الأمريكية نذكر:"**بين النهرين**"BetweenTwo Rivers وهو عمل بريطاني أمريكي مشترك بكلفة ثلاثة ملايين دولار يتطرق إلى حياة الرئيس العراقي السابق صدام حسين وعلاقته بأسرته والقياديين المقربين منه في الدولة وتنطلق أحداثه بمشهد تسليم نائب رئيس الوزراء السابق طارق عزيز للقوات الأمريكية في العراق، ويعتبره النقاد فيلما مسيئا للحرب خاصة أن الممثل الإسرائيلي"إيغال ناؤور" هو الذي جسد دور صدام.

فيلم "**تاكسي إلى الجانب المظلم** "taxi to the darkside للمخرج "**الكيس جيني**" يركز على التعذيب الأمريكي في أفغانستان والعراق وغونتانامو حيث يتناول حالة سائق أجرة أفغاني اعتقل على سبيل الخطأ ومات إثر التعذيب المتواصل له من حراس أمريكيين في ديسمبر 2002.

"**المنطقة الخضراء القاتلة**"Green Zoneفيلم أمريكي حول العراق للمخرج "**بول كونيكراس**" صور في مدينة القنيطرة بالمغرب،فيلم "**جارهيد**" jarhead يصور هذا الفيلم حرب الكويت ويفضح بعض أسرارها حيث تدور أحداث الفيلم في فترة حرب الخليج الثانية وتتمحور حول جندي يدعى "**انتوني سوفورد**" يخوض تدريبات صارمة تحت إمرة ضابط

لتدريب الرقيب سايكس "**جيمي فوكس**" قبل التوجه إلى السعودية "**العراق في أجزاء**" للمخرج الأمريكي الشاب "**جيمس لونغلي**" وهو فيلم تسجيلي يقدم ثلاث قصص لعراق ما بعد الحرب. "**الملوك الثلاثة**"*Three Kings* للمخرج" **ديفيد راسل** "حيث بعث للعالم جانبا مختلفا من الحرب الخليج الثانية،هذا الفيلم الذي يتناول قصة أربعة جنود محبطين "جورج كلوني و مارك فالبيرج وايس كيوب وسبايكجونر" يؤدون خدمتهم العسكرية في العراق ويخططون لسرقة سبائك ذهبية مملوكة لحكومة الكويت كان العراقيون قد سرقوها من الكويت."**جزاء الجنود**" فيلم وثائقي يتناول قصة حرب العراق من وجهة نظر الجنود والعراقيين والسياسيين والصحافيين الذين شاركوا فيها بشكل أو بآخر وهو فيلم من إخراج"ديفيد راسل" إلى جانب"تريشيا ريغان" و"خوان كارلوس زلفادير"."**فهرنهايت** 9/11"FAHRE NHEIT من الأفلام الوثائقية للمخرج "**مايكل مور**" الذي يبرز فيه الأسباب التي أدت إلى تصاعد الكره والحقد للولايات المتحدة وكيف أصبحت هدفا للهجمات الإرهابية كما يصور العلاقة التي كانت قائمة بين كل من "بن لادن" والولايات المتحدة منذ فترة وكيف تغيرت الآن إلى علاقة عدائية مع تطرق خاص لموضوع حرب العراق." **Grace Is gone**" يتناول هذا الفيلم قصة أو حادثة وقعت لجندي من الجيش الأمريكي في العراق من إخراج الانجليزي "**بول**

جرين جراس" وبطولة الممثل الأمريكي "مات ديمون"."**لا نهاية تبدو**" no end in sight للمخرج "**تشارلز فيرجيسون**" الذي يصور كيف تورطت الولايات المتحدة في الحرب على العراق وكيف نفذت المهمة بشكل غير متقن وفقا لرؤية مخرج الفيلم."**أسود مقابل حملان** "lions for lambs يقدم مخرجه"**روبرت ريدفورد**" مناقشة نقدية لحملة الحرب على الإرهاب الأمريكية عبر ثلاثة خطوط متوازية تصور وجهات النظر المتباينة تجاه هذه الحرب داخل المجتمع الأمريكي،كما يناقش مفهوم الحرب على الإرهاب من أحداث 11 سبتمبر مرورا بغزو أفغانستان وحتى احتلال العراق."**أفلام الحرب**" فيلم للمخرجة "**ديبيوراسكرانتون**" وهو فيلم تسجيلي بأعين الجنود،حيث قاموا بتصويره بأنفسهم لدى انطلاق القافلة العسكرية الأمريكية الى العراق."**جسم الأكاذيب**" body of liesاينتمي هذا الفيلم إلى نوعية أفلام الجاسوسية التي تهتم بعمليات المخابرات وهذا الفيلم يصور دور المخابرات الأمريكية CIA في فترة مابعد غزو العراق. "**رجال يحدقون في الماعز**" the men wohstare at goats، فيلم مأخوذ عن كتاب "جون رونسون" وهو من أكثر الأفلام الأمريكية التي تناولت حرب العراق بغرابة فموضوع الفيلم الكوميدي الساخر الذي أخرجه "**جرانت هاسلوف**" يتناول استخدام مجموعة من العسكريين الأمريكيين أغرب سلاح يمكن استخدامه في الحرب على الإطلاق و هذا السلاح هو استخدام السحر

والقوى الخارقة،فيصور الفيلم وحدة عسكرية تتدرب لاستخدام القوى الخارقة لهزيمة الأعداء[11]. فيلم "**في وادي الإله**"In the vally of ellah من إخراج "**بول هاجيس**"،أنتج سنة2007،مأخوذ عن مقال نشر في مجلة "Play Boy" الإباحية عنوانه "الموت والعار" كتبه الصحفي"مارك بول".فيلم "المنقح"Redacted لبريان دي بالما،يتحدث عن المأزق الأمريكي في العراق،فيلم "خزانة الألم"،أنتجته هوليوود في 2009 من إخراج "كاثرين بيجلو".

III- التحليل السيميولوجي لفيلم Redacted:

III-1 بطاقة فنية عن المخرج " بريان دي بالما" Brian de palma:

بريان دي بالما، ولد باسم بريان رسل دي بالمافيذ**11** سبتمبر **1940** في نيويورك بولاية نيوجيرسي مخرج سينمائي أمريكي من أصل إيطالي مختص في أفلام الإثارة، من أبزر أفلامه كاري (**1976**)، وجاهز للقتل(**1980**) والجهة ذو الندبة scar face (**1983**) وطريق كارليتو (**1993**)، وغير معرض للمس intouchables(**1987**)بالإضافة إلى رائعة المهمة المستحيلة mission impossibles(**1996**) وإصابات الحرب casualties of wer (**1989**). عمل مع العديد من الممثلين، كما اشتهر أيضا بأنه أفضل المخرجين الذين تناولوا صناعة أفلام عالجت الحرب الفيتنامية وبشاعتها والتي كان من أهمها فيلم

(**النزاع**) الذي تدور أحداثه حول مجموعة من الجنود الشباب يقومون باختطاف فتاة فيتنامية واغتصابها ثم قتلها بدم بارد.

III-2 بطاقة فنية عن الفيلم:

العنوان باللغة العربية:المنقح.

العنوان الأصلي: redacted

إخراج: بريان دي بالماBrian de palma .

سيناريو: بريان دي بالما.

توزيع: Hdnet films.

مكان التصوير: الأردن.

نوع:الوثائقي الممثل faction documentaire

زمن الفيلم: ساعة ونصف.

تاريخ الصدور: 2007 .

III-3 ملخص الفيلم:

تدور أحداث الفيلم حول المأزق الأمريكي في العراق من خلال مدونات الجنود على شبكة الأنترنت وأحاديثهم عبر كاميرا الأنترنت مع زوجاتهم وأقربائهم، واللقطات التي

يصورها الجنديان الأمريكيان "انجل سلزار" Angel selaser و"ماك كوي" Mc coy بكاميرا فيديو خاصة على شكل يوميات.

الجندي"انجل سلزار" يرغب في التقدم لدراسة الإخراج السينمائي بعد عودته إلى بلاده ولهذا يقوم بتصوير كل شيء يمر عليه يوميا، لأنه يعتبر الفيلم الذي سيقوم بتصويره جواز سفره إلى مدرسة الإخراج السينمائي.

خلال مكوثهم بالعراق يتعرض الجنود إلى ضغط نفسي كبير، فيصبون غضبهم في وجه المواطنين الذين يحاولون المرور من نقطة التفتيش التي يضعونها عند مدخل مدينة سمراء في العراق.

بعدها يقوم الجنود بالهجوم على أحد المنازل القريبة من مركزهم العسكري في سمراء ويقدمون على قتل أفراد العائلة جماعيا والاعتداء على طفلة صغيرة تبلغ من العمر 15 سنة واغتصابها ثم قتلها وحرقها بعد إنهاء جريمتهم، وهي قصة استوحاها المخرج من قصة حقيقية قام بها أفراد القوات الأمريكية خلال تواجدهم بالعراق في سنة 2006.

تقوم المقاومة العراقية بالثأر لما حدث للفتاة، فتختطف الجندي "انحل سلزار" وتذبحه ثم تبث شريط فيديو على شبكة الانترنت يبرز عملية القتل التي تعرض لها الجندي،

ينتهي الفيلم بنهاية مفتوحة عن مصير الجنود الذين اقترفوا الجريمة.

III-4القراءةالتعينية للأجزاء المختارة:

أ- سياق الفيلم:

في هذا السياق قسمنا فيلم "المنقح" Redacted إلى خمسة مراحل أساسية والتي تتمثل فيما يلي:

المرحلة 1:جنريك الفيلم الذي يعرف المشاهد على المكان والزمان اللذين تدور فيهما أحداث هذا الفيلم.

المرحلة 2: وفاة الجندي "**جيمس سويت**" Jeams suite بعد انفجار لغم عليه وتأثر زملائه بما حصل له.

المرحلة 3:الاعتداء على منزل أحد العراقيين المدنيين من طرف زملاء "جيمس سويت" Jeams suite بقتل

جميع أفراد الأسرة واغتصاب طفلة في الخامسة عشر وحرقها بعد قتلها.

المرحلة 4:انتقاماالمقاومة العراقيةلحادثة اغتصاب الطفلة ذات الخمسة عشرة سنة باختطاف الجندي"انجل سلزر "وذبحه .

المرحلة 05: النهاية الوثائقية للفيلم عن طريق عرض مجموعة من الصور الفوتوغرافية لضحايا الحرب على العراق.

الجزء الأول:

يتكون هذا الجزء أساسا من الجنريك لما تضمنه من متتاليات ولقطات تخدم الدراسة،بدأ هذا الجنريك بعرض اسم المؤسسة التي قامت بتوزيع هذا الفيلم وهي مؤسسة: HD net films.

بعدها ظهرت صورة ثابتة بخلفية بنية تميل إلى السواد يتوسطها نص كتب باللغة الانجليزية شطبت منه بعض الكلمات وتركت كلمات أخرى، استُخرج من حرفها الأول عنوان الفيلم Redacted. يتخلل هذه الصورة الثابتة صوت خافت لمحرك شاحنات و صوت آلة راقنة، ليظهر نص آخر تحت العنوان:

Visually documents imagined avents before during and after à 2006 rape and murder in samarah.

عند آخر حرف من كلمة Samarah يبقى خط الكتابة يتحرك لبضع ثواني.

تظهر على الشاشة مباشرة صور متحركة حيث تدور مجموعة من الأحداث ، يبدأ التصوير في فضاء خارجي تمثل في ساحة كبيرة لمعسكر جنود أمريكيين، بتحرك الكاميرا حركة بانوراما عمودية تظهر سماء رمادية يتخللها دخان كثيف ينبعث من سقف بنايات المعسكر،بحركة بانوراما عمودية إلى الأسفل تنزل الكاميرا لتتوقف بلقطة عامة لساحة المعسكر مليئة بعدد من الشاحنات العسكرية بالإضافة إلى تصاعد نيران من براميل حديدية موضوعة على جوانبها ، تتحرك الكاميرا حركة بانوراما أفقية ثم عن طريق زووم إلى الأمام يظهر أمام أحد مداخل هذا المعسكر تجمع لمجموعة من الجنود الأمريكيين يحملون أسلحة حربية ،كما تخلل عرض هذه المتتالية عدة بيانات مكتوبة وهي: 2006-04-09 ثم tell me no lies،بالإضافة إلى: awardialy by PEC Angel salasar

عند هذه العبارة الأخيرة يبدأ الحوار، حيث يتبين من خلاله أنه صوت أحد الجنود يقوم بالترحيب بالمشاهد والتعريف بالموقع الذي يقوم بتصويره.

مدة هذا الجزء:1د و32ثا.

الجزء الثاني:

تم تصوير هذا الجزء في فضاء خارجي آخر تمثل في موقع لحاجز أمني بمنطقة سمراء في العراق، حيث ينتقل المخرج عبر تحرك ترافلينغ أمامي للكاميرا ليصور لنا الجنود الأمريكيين ثابتين في مواقعهم حاملين أسلحتهم الحربية ومرتدين بذلاتهم العسكرية ،بلقطة مقربة تقترب الكاميرا من بعضهم لتظهر العرق يتصبب من أجسامهم، يحاول الجندي" انجل سلزار" إلهاء نفسه بأخذ كاميراته الشخصية،يقوم بفتحها والتصوير بلقطة مقربة مجموعة من النمل تتهجم على عقرب صفراء كبيرة داخل جحرهابينما يترقب زملاءه ظهور أعداء،عن طريق زووم إلى الأمام تبين لنا الكاميرا بلقطة عامة مجموعة من العراقيين يتحركون،بعضهم مار أمام الحاجز العسكري وبعض الأطفال يلعبون بالكرة وامرأة في منزلها تقوم بإزالة الغبار عن زريبة بواسطة عصا، ينتهي هذا المقطع بلقطة قريبة جدا ليد ترتدي قفازا أسودا بين أصابع هذه اليد رصاصة يقوم صاحبها بتحريكها بينهم،يتخلل هذا المقطع تكرار شريط صوتي لمقطوعة موسيقية حزينة، كما انعدم الحوار في هذا المقطع، حيث اكتفى المخرج بتوظيف الصوت الموسيقى والمؤثرات الصوتية الناجمة عن حركة النمل وصوت العصا على الزريبة التي تقوم المرأة بإزالة الغبار عنها. مدة هذا الجزء 1د و18ثا

الجزء الثالث:

يبدأ هذا الجزء بصورة ثابتة خلفيتها سوداء، ظهر في جزئها العلوي تاريخ 2006/11/06،تداخل معها شريط صوتي موسيقى لآلة الناي ،بلقطة الجزء الكبير تظهر صورة لسطح بنايات صفراء اللون ومنارة عالية لمسجد مع تحرك سريع لغيوم في السماء، تنتقل الكاميرا إلى فضاء خارجي مع تواصل صوت موسيقى آلة الناي طيلة تعاقب لقطات هذا الجزء، بلقطة مقربة يظهر الجندي الأمريكي "فليك" يركب دبابة يظهر على ملامحه التعب والنعاس،بزووم إلى الأمام تظهر لقطة عامة للحاجز العسكري الذي تضعه القوات الأمريكية،مع اقتراب سيارة رمادية تحاول المرور، يصف التعليق الموظف بالصوت النسوي ما الذي يحدث عندما تقترب سيارة من الحاجز العسكري الذي تضعه الوحدة الأمريكية في سمراء، المعلقة تقول: يطلب من سائقي السيارات التوقف أو السير ببطء،تنهي هذا التعليق بطرح سؤال عن مدى أهمية هذا الإجراء الأمني الروتيني.بعدها بتحرك الكاميرا عن طريق بانوراما أفقية من اليمنى إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين بشكل متسارع وعشوائي تظهر نفس السيارة مسرعة تحاول عبور الحاجز الأمني دون الاستجابة لأوامر الجنود الذين يطلبون من السائق التوقف.

في هذه الأثناء بلقطة مقربة من الجندي "فليك"الذي تغلب عليه النعاس فوق الدبابة،يستيقظ هذا الأخير فور سماعه صراخ زملائه فيقوم بإطلاق النار من رشاش دبابته مباشرة صوب السيارة.نهاية هذا الجزء كانت بصورة مقلوبة ثابتة وبظهورالنص التالي على الشاشة:

over a 24 month period .u.s. troops killed 2000 iraquis at check points

60 were confirmed insurgents

No US soldiers were charged in any of these incidents.

والتي تعني: خلال 24 شهرا الماضية قتلت القوات الأمريكية 2000 عراقي في حواجز التفتيش الأمنية، 60 فقط قتلوا في اشتباكات مع الجنود الأمريكيين،لم تتم محاكمة أي جندي أمريكي على هذه الأعمال.

مدة هذا الجزء:1د و42ثا.

<u>الجزء الرابع:</u>

ينقسم هذا الجزء إلى 03 متتاليات:

<u>المتتالية 1:</u> بلقطة قريبة تظهر داخل اطار الصورة صفحة الكترونية على شبكة الانترنت كتب عليها من الأعلى عبارة شهداء الحرية بجانبها من الجهة اليمنى صورة لمسجد بلون البني، أما في الجهة المقابلة دائرة بنية مكتوب عليها عبارة

القرآن الكريم،بجانب هاتين الصورتين بندقيتين عسكريتين، يتوسط هذه الصفحة الالكترونية شريط فيديو مصور في الظلام لطفل عمره حوالي 14 سنة يقترب من موقع عسكري لجنود أمريكيين، بصوت خافت نسمع شخصا يقول لطفل: "حط...حط، على الجهة اليمنى لهذا الشريط وضعت مجموعة من الخانات بها قائمة متسلسلة كتب أعلاها المقاومة العراقية وتحتها المناطق التالية على الترتيب: الخالدية – الرمادي- حديثة – الفلوجة – الموصل – النجف – بغداد – التعازمية – الكورنيش- البلد نهات – الشعلة وتحت هذه القائمة خانة كتب عليها جرائم حرب أمريكا، في الجهة اليسرى وضعت مجموعة من الخانات متسلسلة واحدة تحت الأخرى كتب فيها العبارات التالية:ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز عام 1968- أيها الإخوة أيها الشعب إني ادعوكم أن تحافظوا على المعاني التي... – العلم العظيم علم الشعب والأمة- حقيقة أبو غريب العديد عذبوا وقتلوا – اللهم أصلح هؤلاء القوم الموحشين – حقائق مصورة – أغاني الحرية.كما توسطت هذه الصفحة العبارة التالية ببند عريض لونت بالأسود: عاشت أمتنا وعاشت الإنسانية بأمن وسلام جيشنا أنصفت وأعددت، الله أكبر وعاش شعبنا المجاهد العظيم عاش العراق.

المتتالية 2: تُصِور كاميرا الجندي "انجل سلزار" نهارًا وفي نفس الموقع الذي ظهر على شريط الفيديو في الصفحة الإلكترونية، الجنديان:"روش" و"فلايك" يتبدلان أطراف الحديث،يحمل الجندي "روش" علبة شكولاطة، يقوم الجندي "فلايك" بسؤال زميله عن مذاقها إذا كانت بالحليب أو شكولاطة سوداء، يجيبه الجندي "روش" أنها شكولاطة بالحليب فيقوم الجندي "فلايك" برميها على الأرض.

يقترب الجندي "جيمس سويت" من زميليه "روش" و"فلايك" ويطلب منهما الابتعاد عن الأشياء الموضوعة على الأرض والحذر من أي شيء يصادفهما وينصحهما بفتح أعينهما جيدا لأنهما لا يعرفان من أين يأتي العدو، بعدها طلب من زميله "انجل سلزار"(حامل الكاميرا) أن يصور جيدا ما يقوله: "إننا أتينا إلى هنا قطعة واحدة وسنعود إلى الديار قطعة واحدة" في هذه الاثناء يدوس الجندي "جيمس سويت" على كرة قدم مرمية في الأرض فتنفجر عليه وهنا تهتز الكاميرا و تتشوش الصورة.

المتتالية 3: تنتقل الكاميرا إلى الصفحة الإلكترونية أين يظهر شريط فيديو يتوسط الصفحة، يُظِهر هذا الأخير الكيفية التي انفجرت بها القنبلة على الجندي "جيمس سويت" في الموقع السابق.

مدة هذا الجزء: 2د و 56ثا

III-5التحليل التضمينيللأجزاء المختارة:

الجزء الأول:

أكثر شيء ميز المتتالية الأولى من هذا الجزء هو النص الذي ظهر في البداية بلقطة مقربة، حيث ظهر بعد عرض اسم الشركة التي قامت بتوزيع الفيلم وهي شركة:HD net films

النص الذي ظهر باللغة الانجليزية يحمل عدة دلالات تختصر مضمون الفيلم:

This film is entirely fiction, inspired by an incident, widely reported to have occurred in Iraq.
While some of the events depicted here may.Resemble, those of the reported in incident the characters are entirely fiction al and their words and actions should not be confused with those of real personnes.

يحتوي هذا النص على الإعلان التقليدي الذي تضعه معظم الأفلام" بأن الشخصيات والأحداث الواردة في الفيلم هي شخصيات و أحداث خيالية وأن أي تشابه بينهما وبين بعض الشخصيات والأحداث الواقعية قد حدث بمحض الصدفة"، ليبدأ بعدها بشطب بعض الكلمات التي يحتويها النص والتي تحتوي على دلالات تقلب المعني مثلا: – not fictional- May – inspired- fiction

فتؤدي المعنى التالي:

"إن الأحداث والشخصيات الواردة في الفيلم شخصيات واقعية وأن التشابه الذي وقع في الفيلم بين شخصيات الفيلم والشخصيات الحقيقية متعمد".

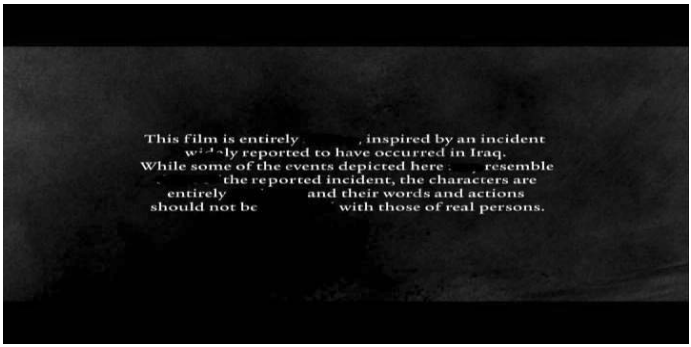

الفوتوغرام رقم01:نص جينريك البداية

الطريقة التي برز بها عنوان الفيلم كانت بشطب مجموعة من الكلمات في النص، أبقى المخرج على بعضها،انتقى الحرف الأول من كل كلمةأبقاها ليشكل عنوان الفيلم "Redacted".

الفوتوغرام رقم02:كيفية تشكل عنوان الفيلم

يعتبر العنوان (titre) من أهم العناصر التي يتكون منها جنيريك البداية حيث يؤدي وظيفة تحديد بداية الفيلم،فالعنوان بمثابة المفتاح الذي ندخل به إلى الفيلم ويمكن من خلاله فهم الموضوع الذي يدور حوله الفيلم .

معنى كلمة Redacted باللغة العربية هو "المنقح" استعملها المخرج ليصف الرقابة والتنقيح اللذان مارستهما الإدارة الأمريكية على مضامين وسائل الإعلام،فالفيلم يعبر عنرفض المخرج **بريان دي بالما** ما قامت به الإدارة الأمريكية من تنظيف ورقابة شملت الصورة الواقعية التي حذفتواستبعدت من التقارير الإخبارية المصورة التي تأتي عادة من مناطق الحرب، فبالنسبة للحروب أصبحت وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ منهما ،فالحرب بدون صور لا تعتبر حربا والحرب بدون تصريحات وبيانات صحفية وتقارير لا يكتب لها النجاح،فالحرب تكسب في العقول والرأي العام قبل أن تكتسب في الميدان،فإذا كان للإعلام قدرات التأثير العقلي فإن ذلك يؤسس لعلاقة حقيقية مع الأحداث والوقائع انطلاقا من نشرها عن طريق الصور[12].

بهذا شكلت التغطية الإعلامية للحرب الأمريكية على العراق تحديا و اختبارا كبيرين للولايات المتحدة الأمريكية التي تعلمت الدروس من تجاربها السباقة كالفيتنام (1966-1975) وجزيرة غرانادا (1983) وبنما (1989) وحرب الخليج

الثانية(1990-1991)،إذ أن التحكم في التغطية الإعلامية للحرب وتقديمها للجمهور يعتبر بالنسبة لها عاملا أساسيا في كسب الحرب[13].

ففي حرب الفيتنام حرصت وسائل الإعلام الأمريكية على إبراز رفض الشعب الأمريكي للحرب وبذلك ركزت على الحقيقة والحريات المدنية،وهنا انحازت إلى جانب الشارع الأمريكي والى مئات الآلاف من المتظاهرين ضد الحرب، فسارعت إلى نقل الحرب إلى مجالس الأمريكيين عن طريق نقل صور الدمار والخراب والضحايا من الجانبيين خاصة من الجانب الأمريكي، وهكذا نجحت وسائل الإعلام في تعبئة الرأي العام ضد التدخل الأمريكي في الفيتنام من خلال التركيز على سلبيات الحرب بنشر صور الخسائر الأمريكية المتواصلة[14].فقبل فبراير 1986 ذكر أحد الكُتاب أن الحرب الفيتنام كانت تقدم للرأي العام الأمريكي على أنها "حرب تكنولوجية نظيفة"،و بعد هذا التاريخ – فبراير 1986- وحصار الثمانية أيام لمجموعة من البحرية الأمريكية، أصبحت وسائل الإعلام تركز على قصص الاختطاف والفوضى والانهيار، وتغيرت التغطية الحربية من"قرب التحقيق" إلى "فيتنمة الحرب" vietnamization of war وظهرت القصص الإخبارية عن قوة موقف القوات الفيتنامية من خلال نشر التقارير السرية التي كان يرسلها الضباط الى الادارة الامريكية ومباحثات السلام وإمكانية

انسحاب القوات الأمريكية من ساحة الصراع. هذا التحول الواضح في التغطية الإعلامية والسياسية للقضية جاء بسبب تحولالمسائل في كيفية تقديم الصراع بواسطة الصور الصحفية[15].

أما في حرب الخليج الثانية (1990-1991) هذه الحرب التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأحادية القطبية والنظام الدولي الجديد، استطاع البنتاغون من خلال CNN والآلية الجديدة التي تمثلت في المجمع الإعلامي Pool أينتم ادارة الحرب إعلاميا بطريقة مهنية[16]،حيث استطاع أن يتحكم من خلالها بالمحتوى والكم والكيف للأخبار والمعلومات التي كانت تقدم للجمهور الأمريكي وللعالم ،ففي هذه الحرب اسُتعِمل الإعلام كسلاح في المعركة وسميت هذه الحرب "حرب الصور" بطلتها بامتياز قناة CNN،حيث استغلت الولايات المتحدة التطور الكبير لتكنولوجيا البث المباشر و نقلت الحرب مباشرة من جبهة القتال إلى مجالس المشاهدين في جميع أنحاء العالم.

بهذا،وفي سنة 2003 وعند عودتها ثانية إلى الحرب ضد العراق، جندت الإدارة الأمريكية وسائل الإعلام لتبرير الحرب والتأكيد على ضرورتها والحاجة إليها رغم معارضة الشارع الأمريكي والرأي العام العالمي من جدوى الحرب وعدم الدخول فيها واللجوء إلى الطرق السلمية والدبلوماسية، لكن

إصرار البيت الأبيض والبنتاغون على مواصلة سعيهم لتنفيذ خطط السيطرة والهيمنة على النفط العراقي وعلى المواقع الاستراتيجية في المنطقة حال دون ذلك.

من خلال هذا العرض يتبين لنا أن المخرج **بريان دي بالما** من خلال "**المنقح**" أراد أن يكشف للمشاهد بعض الأحداث الواقعية التي حصلت في العراق والتي حذفت من التقارير الإخبارية بسبب الرقابة التي مارستها الإدارة الأمريكية على المضامين الإعلامية خلال حربها على العراق في 2003 لأنها تدخل ضمن استراتيجيتها الحربية.

تبعت نهاية المتتالية الأولى من الجينريك لقطة عامة لساحة معسكر خاص بالقوات الأمريكية،حيث استعان المخرج بالكاميرا الخاصة بأحد الجنود لوصف الجو العام الذي يعيشه رفقة زملائه في منطقة سمراء بالعراق، تعد هذا المتتالية (لقطة مشهد) للإستمرارها مدة زمنية قدرت بـ 32 ثا ونصف، فهي متتالية مؤلفة من لقطة واحدة وهي أسلوب سينمائي منفرد يعتمد على تفعيل حركة آلة التصوير لتقوم بوظيفة مزدوجة (التصوير والمونتاج) وهي تمارس وجودها في الفضاء والمكان معا، إن حركة عدسة آلة التصوير وحركة التصوير نفسها يمكن أن تعطي معاني جديدة تسهم في رواية القصة كما يفعل المونتاج[17].يبدو أن المخرج من خلال هذه المتتالية (لقطة مشهد) باستخدام الكاميرا الرقمية الخاصة

بالجندي أراد أن ينقل مشاعر المشاهد إلى قلب الواقع دون التدخل باستخدام المونتاج ودون تنقيح ورقابة على الصور ليضيف نوعا من الواقعية على الأحداث المصورة.

كما قام بتحديد إطارها الزمكاني (زمان –مكان)،حيث لاحظنا في بداية هذه المتتالية تاريخ 2006-09-04 والذي يدل على تاريخ التصوير الذي قام به الجندي، باعتبار أن الكاميرا الرقمية الصغيرة مزودة بخدمة تسجيل وقت وتاريخ التصوير،أما الإطار المكاني فتمثل في الديكور الخارجي الذي يمثل ساحة لمعسكر أمريكي،أين لاحظنا اكتظاظها بالشاحنات العسكرية التي تجول فيها وتصاعد الدخان الكثيف من المبنى ومن الآلات العسكرية بالإضافة إلى مجموعة الجنود الذين يستعدون لأخذ صورة تذكارية أمام أحد المداخل.

الجزء الثاني:

انتقلت الكاميرا في هذا الجزء إلى فضاء خارجي تمثل في طريق عام تضع فيه القوات الأمريكية حاجزا أمنيا، اعتاد الجنود الأمريكيون نصبه يوميا في مدخل مدينة سمراء العراقية،من خلال لقطة قريبة جدا يظهر الجندي"انجل سلزار" في موقع تعبا من شدة الحرارة يتصبب العرق من جبينه.

الفوتوغرام رقم03:الجندي "انجل سلزار" يتصبب عرقا من شدة الحر.

كما لجأ المخرج إلى استخدام الشريط الموسيقى الذي تخلل لقطات هذا المقطع ليعبر عن شدة التعب النفسي الذي يتعرض له الجنود جراء تكرار نفس الأحداث يوميا في هذا الموقع،فهم يجلسون هناك لساعات ثابتين في أماكنهم دون أن يلمحوا عدوهم ،تكرار المقطوعة الموسيقية يعني تكرار نفس الأحداث التي أصابتهم بالملل،كما قارن الجنود ثابتين في أماكنهم المخصصة للحراسة دون تحرك لمدة طويلة طيلة اليوم بسكان المنطقة الذينبرزوا معتادين على تواجد الجنود

فيمرون أمام الحاجز لقضاء حاجاتهم دون أن يعيروا لتواجد الجنود أهمية.

نوع المخرج في هذا المقطع من سلم اللقطات،فوظف اللقطة العامة ولقطة الجزء الكبير لتصوير العراقيين،توظيف هذا النوع من اللقطات التي تتولى تقديم جزء ensemble مهم من ديكور (مكان – زمان – جو- شخصيات...إلخ) غرضه سينمائيا التعبير عن العزلة أو الحزن،فالشعب العراقي معزول داخل هذا الصراع القائم بين السلطة الحاكمة والإدارة الامريكية[18].

كما وظف اللقطة المقربة جدا لإبراز مجموعة النمل الصغيرة و هي تشل حركة العقرب الصفراء الكبيرة داخل جحرها التي لها دلالة ضمنية أخرى،فالمخرج استعانة بالرمزية في هذه اللقطة لتجسيد فكرته،فهجوم النمل الصغير ودخوله إلى جحر العقرب وشل حركته لديه علاقة بتطورات الحرب على العراق، فرمز المخرج للعراق بالعقرب الكبيرة أما الجنود الأمريكيون فرمز إليهم بمجموعة النمل الصغيرة التي تهجمت على العقرب في جحرها وشل حركتها وهذا فعلا ما حصل على أرض الواقع،فالجيوش الأمريكية تهجمت على العراق هذه الدولة ذات السيادة المستقلة وقامت بشل جميع تحركاتها بإسقاط نظامها واستغلال خيراتها.

الفوتوغرام رقم 04:لقطة مقربة لمجموعة نمل تتهجم على جحر عقرب

الجزء الثالث:

يؤدي اللون وظيفة درامية في السينما[19]،وفي هذا المقطع الذي وظف فيه المخرج الخلفية السوداء مع تاريخ 2006-11-06 أراد التعبير عن المأساة التي شهدها هذا اليوم جراء الوقائع الدموية.

تدور مشاهد هذا المقطع في الساحة العامة التي يضع فيها الجنود الأمريكيون حاجزهم الأمني أرفقها بصوت موسيقى لآلة الناي التي تعتبر من الآلات الموسيقية العربية فهي تراث ثقافي، إن صوت الناي في هذا المقطع يؤدي وظيفة مرجعية وتعبيرية من خلال اللحن الموسيقى الحزين لهذه الآلة،

فالمخرج أراد التعبير عن الحدث الذي رافق هذا المشهد.استخدم المخرج خلال هذا المقطع تعليقا بصوت نسوى، فهو يعود بنا إلى خصائص الفيلم التسجيلي الذي يعتمد على التعليق في سرد الأحداث،تتحدث المعلقة عن الإجراءات التي يتبعها الجنود الأمريكيون عند الحاجز الأمني عندما تقترب منهم سيارة لتعبره،تتحرك الكاميرا بحركة بانوراما أمامية لتظهر سيارة عند أول الطريق تقترب من الحاجز أين نسمع صراخ بعدها طلقات متتالية للنار على السيارة.

مصدر هذه الطلقات كان الجندي "فلايك" الذي تغلب عليه النعاس فوق الدبابة، تتحرك الكاميرا بشكل متسارع ومشوش وباهتزازها من جهة أخرى،بلقطة مقربة ثابتة ومقلوبة ينتهي المشهد ويظهر على الشاشة نص التعليق مكتوبا:

Over a 24 month period, U.S troops killed 2000 Iraqis at check points, 60 were confirmed insurgents

Non U.S soldiers were charged in any of these incidents.

هذا يعني أن 2000 عراقي قتلوا خطأ في الحواجز التي تقيمها القوات الأمريكية، 60 عراقيا فقط قتلوا في اشتباكات معهم،لم يحاكم إلى حد الآن أي جندي على هذه الأعمال.

هذا التعليق يدل أن معظم العراقيين قتلوا غدرا نتيجة أخطاء اقترفها في حقهم الجنود الأمريكيين بسبب عدم تركيزهم وعدم تفرقهم بين السيارات الملغومة والسيارات المدنية،كما أن هذا التعليق يعكس ما روجته الإدارة الأمريكية عبر وسائل الإعلام عن نظافة الحرب وعدم استهدافها للمدنيين.

كما يطرح هذا التقرير سؤالا عن سبب خطأ الجنود الأمريكيين أثناء أداء مهامهم وعدم التفريق بين المسلحين والمدنيين، إن طرح هذا السؤال يقود إلى افتراض مجموعة من الفرضيات وهي:

ربما الجنود الأمريكيون لا يعرفون عدوهم .

- ربما يعتقد الجنود الأمريكيون أن كل العراقيين هم أعداء لهم.
- ربما يؤدي الضغط النفسي و التعب على الجنود الأمريكيين إلى عدم تمييزهم لأفراد الشعب العراقي وبالتالي ارتباكهم في اتخاذ القرارات، من خلال مشاهد هذا الجزء نلاحظ أن سبب هذه الحادثة هو التعب الذي أصاب الجندي فتغلب عليه النعاس وعندما سمع أصواتا عالية أطلق النار دون أن يعي ما فعل.

الجزء الرابع:

استخدم المخرج في هذا الجزء صفحة الكترونية، يتبين من خلال مضمونها أنها صفحة من موقع إلكتروني خاص بالمقاومة العراقية، تحتوي على مجموعة شعارات موضوعة على جوانبها.

الفوتوغرام رقم05:صفحة الكترونية لموقع المقاومة العراقية على شبكة الانترنيت.

إن المخرج في هذا الجزء لجئ إلى التصوير عن طريق نوع آخر من الكاميرا وهي كاميرا خاصة بالمقاومة،هذا النوع من التوظيف لديه دلالة حيث حاول نقل حدث من وجهة نظر المقاومة العراقية ،فالغزو الأمريكي على العراق أعاد إلى المنطقة العربية المحتل الأجنبي بعد نصف قرن تقريبا من

خروجه وحصول الدول العربية على استقلالها، كما أعاد الغز في المقابل إلى الوعي العربي صور المقاومة التي اندلعت في جميع أنحاء العراق تقريبا عشية دخول القوات الأمريكية إلى بغداد وسقوطها على أيدها،فباستثناء المقاومة الفلسطينية لم يمارس العرب منذ خروج الإنجليز والفرنسيين والايطاليين في خمسينات وستينات القرن الماضي أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة داخل الدول العربية. تميزت المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي في كونها تمثل حالة من رد الفعل الوطني العفوي وغير المنظم النابع من المعتقد الديني والروح الوطنية، كما أنها تعمل بمعزل على مساندة الدولة التي سقطت بسقوط بغداد.

كما تميزت تجربة المقاومة العراقية عن غيرها من التجارب العربية السابقة والحالية بأنها تعمل في مواجهة قوة عسكرية جبارة ممثلة في قوات الاحتلال الأمريكي والمدعمة بأحدث الأسلحة الفتاكة بالإضافة إلى القوات البريطانية وقوات الحلفاء الأخرى الموجودة على الأراضي العراقية كما تعمل في مواجهة قوى الأمن الوطني العراقي التابع للحكومة العراقية. ضف إلى أن المقاومة العراقية تعمل في مناخ عالمي ينظر إليها على أنها نوع من الإرهاب الذي يجب مقاومته وإعلان الحرب العالمية عليه[20].

في دراسة قام بها "**انتوني كورد سمان** "الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عنوانها "**تمرد العراق المتطور**" يشرح الخبير الوسائل التي تستخدمها المقاومة والتنسيق بين تنظيماتها وعملها وبين أن المقاومة تتطور كلما طور الأمريكيون وسائل لمقاومتها لتقوم هي بتطور وسائل "مضادة" ،وفي أحد التقارير الأمريكية الأخرى،يقول خبير في وزارة الدفاع الأمريكي أنه "عندما تنتهي الحرب في العراق ستدرس وزارات الدفاع والمقاومات في العالم تجربة المقاومة في العراق"[21] .

بالعودة إلى مضمون الصفحة الإلكترونية ،نلاحظ أن المخرج ضخم كثيرا عمل المقاومة في الفيديو المصور،ففي بداية هذا الشريط نلاحظ اقتراب الطفل من موقع عسكري والجنود فوق الأسوار يراقبون الموقع،فيصور الفيديو كيف يصل الطفل بكل سهولة ويقترب منهم ليضع القنبلة في الليل دون أن يتفطنوا لوجوده،بعدها يواصل أفراد المقاومة مراقبة المنطقة والجنود عن طريق كاميراتهم الخاصة ليسجلوا الكيفية التي انفجرت بها القنبلة صباحا على الجندي "جيمس سويت" دون أن يتفطن لهم أحد.

في نفس الوقت عن طريق كاميرا الجندي" انجل سلزار"،نلاحظ أن الجندي" جيمس سويت" في نفس الموقع قبل أن تنفجر عليه القنبلة يطلب من زملاءه الحذر ومراقبة

المكان جيدا،هذا يدل على أن الجنود متفطنون جيدا لما يحدث حولهم، وهم مستعدون دائما لمراقبة عدوهم الذي لا يعرفون هويته وهذا ما يزيد من حيطتهم وحذرهم،إذن كيف استطاعت المقاومة أن تصور في مكان قريب جدا من الجنود مدة طويلة إمتدت من الليل إلى النهار دون أن يلحظهم أفراد القوات الأمريكية؟

يعتبر هذا الحدث "انفجار القنبلة على الجندي "جيمس سويت" Jeams suite بمثابة الصراع الدرامي الذي يحرك الأحداث القادمة في الفيلم.

نتائج التحليل:

بعد تحليل فيلم المنقح تحليلا تعينياوتضمينيا توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تكمن أهمية العنوان في كونه الوحدة الدلالية الأولى التي تحيل إلى مضمون الفيلم عامة، إذ يعد بؤرة الإثارة التي تعلن عن هيمنتها من الوهلة الأولى ليس على الفيلم فحسب بل و على المشاهد كذلك، فهو يخضع لعملية تركيبية من قبل المخرج، و لهذا جاء عنوان الفيلم "**المنقح**" **redacted** في بناءه مركبا من مجموعة أحرف كل حرف يمثل بداية كلمة انتقاها المخرج بعناية، أما من حيث المضمون فيعبر هذا

العنوان عن محاولة نقل الفيلم لحقيقة ما حدث في العراق للشعب الأمريكي، كما يشير من وجهة نظر المخرج بريان دي بالما إلى فشل الصحف والقنوات التلفزيونية الأمريكية الكبرى في رواية القصة الحقيقية للحرب بِعَدِم عرِضها لمعظم الصور العنيفة على الرأي العام.

2. صمم المخرج جينريك البداية بخلفية بنية تميل إلى السواد مستغنيا عن الصور والصوت،حيث لجأ إلى نص يحتوي على الإعلان التقليدي الذي نجده في معظم الأفلام " بأن الشخصيات و الأحداث الواردة في الفيلم هي شخصيات خيالية ،وأن أي تشابه بينهما وبين الشخصيات و الأحداث الواقعية قد حدث بمحض الصدفة" .ليبدأ بعدها بشطب كلمات تقلب المعنى رأسا على عقب وتؤدي دلالة أخرى مثل: بمحض الصدفة،خيالية...الخ، ليفهمنا أن التشابه بين الفيلم والأحداث الواقعية مقصود وهادف فعليا.

3. صور لنا المخرج من خلال الفيلم حالة الذعر التي يشعر بها الجنود الأمريكيون في إحدى نقاط التفتيش، فهم لا يستطيعون التفرقة بين السيارات الملغومة وبين السيارات البريئة وبسبب شعورهم بالفزع كثيرا ما يطلقون النار عشوائيا فيقتلون الأبرياء.

4. استوحى المخرج سيناريو الفيلم من قصة واقية لجريمة ارتكبتها مجموعة من القوات البرية الأمريكية في المحمودية يوم 12 مارس 2006، تمثلت هذه الجريمة في اقتحام أفراد القوات الأمريكية منزل عائلة الجنابي دون أي مبرر واغتيال أفرادها،أفراد القوات الأمريكية كانت لديهم نقطة تفتيش تبعد مائتي متر فقط عن منزل الفتاة،لفتت الطفلة عبير قاسم الجنابي ذات 14 سنة نظر هؤلاء الجنود وجاء اقتحام المنزل وقتل العائلة كمقدمة لاغتصابها جماعيا وإطلاق النار على وجهها وحرقها بعد ارتكاب جريمتهم.في البناء الدرامي لهذا الفيلم لم يقم المخرج بالتطرق مباشرة إلى قصة المحمودية بل غير موقع الحدث،ويبدو أن القانون يمنعه من الإشارة لقصة المحمودية بشكل مباشر.

5. اعتمد المخرج بريان دي بالما على توظيف المكان بشكل أساسي في السرد الفيلمي من أجل خلق التأثيرات الدرامية المناسبة، حيث لاحظنا أنه لجأ إلى التصوير في أماكن مختلفة داخلية وخارجية تشبه البيئة العراقية من أجل التعبير عن الجو العام السائد في العراق و لكشف حجم المعاناة التي يعيشها الجنود الأمريكيون جراء الحرارة الشديدة و ضيق الأماكن

المخصصة للراحة بالإضافة إلى عدم تأقلمهم مع الطبيعة الجغرافية في العراق.

6. لعبت كاميرا الفيديو دورا بالغ الأهمية في هذا الفيلم ،إذ أن المخرج بريان دي بالما لجأ إلى معالجة فيلمية لموضوع الحرب على العراق تقوم بالدرجة الأساس على أربع مستويات:

- ***المستوى الأول:*** هو تسجيلات الجنود ليومياتهم بكاميرا الفيديو الخاصة بالإضافة إلى توظيف كاميرات المراقبة داخل الثكنة العسكرية.
- ***المستوى الثاني:*** هو التغطيات التي تقوم بها القنوات الفضائية خاصة إحدى القنوات الفرنسية و العربية لما يجري في العراق.
- ***المستوى الثالث:*** مواقع الدردشة اليومية على شبكة الانترنت من خلال حوارات الجنود مع عائلاتهم وموقع يوتوبYou tube الأكثر شعبية.
- ***المستوى الرابع:*** المواقع الخاصة بالمقاومة العراقية من خلال التسجيلات التي تبثها عن العمليات التي تقوم بها ضد القوات الأمريكية .و لعل هذه المعالجة الفيلمية سعى من خلالها المخرج إلى الايحاء بأن فيلمه نقل أحداث و وقائع عن الحرب كما هي دون حذف أو تنقيح،كما يمكن تسميتها بالمعالجة الموازية فهو قدم

قراءة موازية للواقع و ليست قراءة مباشرة أو وثائقية، بمعنى أنه ضخ مادة فيلميةمتنوعة من خلال تسجيلات الكاميرا الشخصية و كاميرا المراقبة و المواد الإخبارية و الأرشيفية للقنوات الفضائية ،كما وظف تقنيات المونتاج في حشد مادته الفيلمية حتى صار كل عنصر من هذه العناصر مصدر قوة إضافي للفيلم.

7. من خلال الفيلم نلاحظ أن فكرة المخرج الأساسية ليست التطرق للتجاوزات التي قام بها الجنود الأمريكيون فقط ،بل طرح أسئلة كبرى لم يتعود عليها الأمريكيون في أفلام هوليوود والتي لا يوجد لها حل في نهاية الفيلم وهي:

- لماذا يحتل العراق؟
- لماذا حياة الأمريكيين الذين قتلوا في 11 سبتمبر أثمن من حياة العراقيين الذينقتلهم الأمريكيون في العراق؟
- ماهو الدور العسكري الذي تقوم به أمريكا في المنطقة؟
- من هو العدو الذي ينتظره الجنود الأمريكيون يوميا في نقاط التفتيش دون أن يلتقوه؟

8. تم تحديد الأحداث زمانيا ومكانيا في الفيلم ،فظهر على الشاشة بعض البيانات المكتوبة تمثل تواريخ ومواقع التصوير مثل: 04-09-2006، samarah Iraq.

9. شكلت المرجعية الدينية حيزا معتبرا في السرد الفيلمي، حيث نقل المخرج بريان دي بالما صورة مشوهة للدين الإسلامي من خلال توظيفه كمرجعية لأعمال القتل التي تقوم بها المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية، فالإسلام من وجهة نظر المخرج دين عنف وحقد و كراهية للأديان السماوية الأخرى، كما حمل الفيلم رسالة إيديولوجية أخرى عن الحرب على العراق بأنها حرب ديانات و ليست حرب سياسات و الإسلام هو المستهدف لأنه يشكل خطرا على الأمة الأمريكية.
10. من خلال المتتاليات التي تم التصوير فيها عن طريق الكاميرا الشخصية الخاصة بالجنود نلاحظ اهتزازها وتحركها بشكل كبير، ليعبر لنا المخرج حجم التوتر العصبي الذي يعيشه الجنود وفقدانهم لتوازنهم عن طريق اهتزاز وتأرجح حركة يد الجندي وهو يلتقط كاميراته الخاصة بين يديه.
11. استغنى المخرج في كثير من مشاهد الفيلم عن المونتاج، لكن في المشاهد التي ركبت من طرفه اكتفى بتوظيف مقطوعة موسيقية تكررت كثيرا عبرت عن تكرار المعاناة التي يعيشها الجنود الأمريكيون في العراق، فالمخرج كما ذكرنا سابقا ينتمي إلى مدرسة سينمائية تستخدم فيها المؤثرات الصوتية بشكل كبير تساعد في نقل مشاعر المشاهد إلى قلب الحدث لتترك أثرا عليه.

12. دمج المخرج في الفيلم بين أسلوبين سينمائيين، الخيال عن طريق إعادته بناء درامي لقصة واقعية وتمثيل أحداثها،وأسلوب الأفلام الوثائقية التي من خصائصه استعمال التعليق والصور الوثائقية.

المراجع:

1. أشرف فهمي خوجة، مبادئ الدراما والإخراج التلفزيوني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007،ص45.
2. أيمن عبد الحليم نصار،إعداد البرامج الوثائقية،عمان،دار المناهج للنشر و التوزيع،2007،ص53.
3. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية(تدريبات عملية) ترجمة: بوزيد صخري، كمال بوشرق، سعيد سبعون، الجزائر، دار القصبة للنشر،
4. [د س]، ص 99.
5. CHATEAU Dominique, jOSTFrançois,nouveau cinéma nouvelle sémiologie, essaie d'analyse des films,[S.L] ,union générale d'édition,1979,P08.
6. محمد اشويكة، الصورة السينمائية التقنية والقراءة،ط1،الرباط، سعد الورزازي للنشر،2005،ص 79.

7. GUY Gautier, signe et signification (recherche sémiologie du cinéma, désespérément), cinéma action, n58,1991,p73
8. Guy Gautier, op cit, p74.
9. CHATEAU Dominique et JOST François, op cit, P 23
10. محمد اشويكة، مرجع سبق ذكره، ص 85
11. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009،ص 145.
12. إيهاب التركي، ثلاثون فيلما عن الوحل الأمريكي في العراق،مقال إلكتروني عن موقع http://dostor.org/weekly/art/10/april/13/13002،بتاريخ:2010/07/06.
13. محمد قيراط،الإدارة الإعلامية لحرب الخليج الثالثة،ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني عشر للجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال،دبي،جامعة زايد،كلية الاتصال وعلوم الإعلام،27-31أكتوبر 2007،ص01.
14. محمود عبد الحميد،السيد بهندي،تأثيرات الصورة الصحفية،ط1،القاهرة عالم الكتب،2004،ص40.

15. نفس المرجع السابق،ص41.
16. CHOMSKY Noam,HERMAN Edward,la fabrication du consentement de la propagande médiatique en démocratie ,Mareseille,éd Agone,2002 ,PP480-485.
17. هويدا مصطفى،إعلام الأزمات(الإدارة الإعلامية لحرب الخليج الثانية)القاهرة،دار النديم للصحافة و النشر والتوزيع،1997ص72.
18. محمود ابراقن،هذه هي السينما الحقة،بنغازي،[د م]،1995،ص302.
19. نفس المرجع السابق،ص 39.
20. بوبكر الحيحي،مادة التعبير الفيلمي،ط 1،مراكش،المطبعة والوراقة الوطنية،2003،ص90.
21. عبد الله الكندي، تغطية الصحفية العربية للحروب:دراسات في فلسفات التغطية و مضامينها في حرب الخليج الثانية والثالثة،ط1،عمان،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2008،ص151.
22. خير الدين حسيب،العراق من الاحتلال إلى التحرر،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص88.

مسؤولية الحماية : واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني ؟

آمنة شمامي
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
– الجزائر-

مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني ؟

آمنة شمامي

أستاذة باحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

– الجزائر-

الكلمات المفتاحية: مسؤولية الحماية، المجتمع الدولي، الجرائم الدولية، مجلس الأمن، التدخل الإنساني.

***Résumé*:**

Le principe de la responsabilité de protéger a pour but d'incomber à tout Etat la protection de sa propre population à l'intérieur de son territoire contre les crimes à caractère international tel que le génocide, les crimes contre l'humanité et les crimes de guerre, créant ainsi une obligation collective pour la communauté internationale qui doit agir, en cas d'impossibilité ou de refus de la part de l'Etat concerné de s'acquitter de ce devoir.

Mais en réalité ce nouveau concept fait l'objet de vives controverses sur la scène internationale. Intégré dans une résolution de l'Assemblée Générale de l'ONU en septembre 2005, et appliqué par le Conseil de Sécurité lors de la crise en Libye, le concept se trouve, aujourd'hui, au centre des débats car toute porte à croire que ce nouveau concept n'est qu'une façade qui légitime des interventions militaires sous couvert du droit d'ingérence.

مقدمة:

مسؤولية الحماية مبدأ أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005 على خلفيات جرائم الإبادة وضد الإنسانية التي ارتكبت في رواندا ويوغسلافيا سابقا وغيرها، إن هذه الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في حق الملايين من المدنيين الأبرياء فرضت طرح مسألة الحق في التدخل من اجل حماية الشعوب مستقبلا، من هذا المنطلق نشأت فكرة مسؤولية الحماية كنهج جديد في حماية المدنيين داخل إقليم الدولة و خارجها وبالرغم من أن الفكرة نابعة من الضمير الدولي لوضع حد للمعاناة البشرية فإن ارتباطها التاريخي بمفهوم التدخل يشكل انتهاكا لأساسيات العلاقات الدولية، ومسارا لتحقيق أهداف مغايرة، مما يشكك في فعالية تطبيقها على أرض الواقع بكل موضوعية، ولأن محاولة التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي يتحتم عليه التدخل أمام الانتهاكات الواسعة لقواعد القانون الدولي وضرورة احترام سيادة الدول أمر لا يخلو من الصعوبات الميدانية بسبب الممارسات الفردية للدول الكبرى تحقيقا لأهدافها السياسية والاقتصادية، فإن الموضوع يصبح جدير بالبحث ليس فقط لحداثته أو لارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان وبسيادة الدول بل ولأهميته المتصاعدة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية مستحوذا على اهتمام الكثير من الباحثين في شتى الميادين القانونية السياسية أو الإعلامية.

لذا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال هذا الورقة البحثية التي تحاول إثارة الإشكالية القائمة مابين مبدأ مسؤولية الحماية من جهة و مبدأ عدم التدخل في شؤون الدولة من جهة أخرى، لنطرح التساؤل التالي: هل تمارس مسؤولية الحماية كواجب دولي فرضته الأوضاع الدولية الراهنة أم أنه مجرد ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول خدمة لمصالح القوى الدولية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية يستلزم علينا دراسة هذا الموضوع ضمن المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تناول فيه نشأة وتطور مفهوم مسؤولية الحماية كواجب جماعي.
- المبحث الثاني: نعالج فيه العلاقة بين مسؤولية الحماية وحق التدخل الإنساني.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم مسؤولية الحماية كواجب جماعي

شهد الواقع الدولي المعاصر تحولات عدة، واكبها تطور في المفاهيم القانونية المعتمدة، ففرضت مفاهيم حديثة كمبدأ "السيادة كمسؤولية" و"مسؤولية الحماية" وفكرة "الأمن الإنساني" نفسها على الساحة الدولية، وفي هذا السياق ثار

نقاش واسع بين القانونيين حول مبدأ مسؤولية الحماية، ليس فقط حول مفهومه بل أيضا حول ممارسته أثناء الأزمات الدولية، جدل كان له اثر في تغيير بعض المفاهيم الدولية من مفهوم تقليدي إلى مفهوم جديد من بينها الحق في التدخل الإنساني، سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى تطور مفهوم مسؤولية الحماية ثم نعالج الأسس القانونية لمسؤولية الحماية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تطور مفهوم مسؤولية الحماية

قبل التعرض إلى مفهوم مسؤولية الحماية والأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ يستوجب علينا إعطاء لمحة تاريخية عن تطوره خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي تبعه تغيير جذري للكثير من المفاهيم في الساحة الدولية، وهذا ما سنتناوله في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: نشأة مفهوم مسؤولية الحماية

ظهرت فكرة مسؤولية الدولة في حماية المدنيين منذ منتصف القرن العشرين، من خلال محاكمات نورمبرغ، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن الفكرة لم تتطور بشكل كبير إلا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وكانت الخطوة الأولى بظهور مبدأ السيادة كمسؤولية و تجرده من مفهومه التقليدي، هذا التطور أدى بتفويض السيادة للمجتمع

الدولي، إذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بواجب حماية مدنييها، من هنا بدأ مفهوم مسؤولية الحماية يتبلور كمسؤولية مزدوجة لا تقتصر فقط على الدولة بل على المجتمع الدولي[1].

على مستوى منظمة الأمم المتحدة أشار الأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان"، إلى طبيعة التحول مفهوم السيادة من خلال تقريره السنوي للجمعية العامة سنة 1999، والذي ركز فيه على أن مفهوم سيادة الدولة في صدد تحول كبير وهذا غير راجع على حد قوله إلى العولمة أو التعاون الدولي بل إلى تعزيز مركز الفرد في المجتمع الدولي حيث أن الدول كما أكد عليه أصبحت أداة في خدمة شعوبها وليس العكس[2].

كما أكد الأمين العام على أن المفهوم التقليدي للسيادة (أي السيادة المطلقة للدولة) لم يعد يسع تطلعات الشعوب في سعيها نحو الحرية، كما طالب بتعريف "التدخل" بطريقة واسعة ليتضمن "أعمالا تتراوح بين الأعمال التدخلية الأكثر إنسانية والأكثر قهرية"، طالبا من مجلس الأمن أن "يكون على مستوي التحدي، عندما يصبح التدخل العسكري ضروريا"، كما طالب بتطوير وتوسيع "مفهوم التدخل ليشمل حماية المدنيين من المجازر والانتهاكات"[3].

ووفقا لهذه المعطيات الجديدة أعلنت الحكومة الكندية إنشاء اللجنة الدولية التدخل وسيادة الدول"**ICISS**"في سبتمبر سنة 2000، التي أصدرت تقريرها في 2001 بعنوان "المسؤولية في الحماية **"Responsibilityto Protect" ou "R2P"**وقد جاء في هذا التقرير الكثير من المصطلحات والمفاهيم الجديدة، والحث على التحول من مفهوم "السيادة كسلطة" إلي مفهوم "السيادة كمسؤولية" وظهرت بذلك لفكرة مسؤولية الحماية كمبدأ قائم بحد ذاته[4].

من هنا وصفت مسؤولية الحماية بأنها نهج جديد لحماية المدنيين من الجرائم الدولية حين تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية للأمم المتحدة بنيويورك سنة 2005 على أنّ "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عندما تكون دولة غير راغبة في حماية مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم، من الجرائم الدولية الخطيرة التي ترتكب في حقهم، سواء كانت فعلية أو مرتقبة"[5].

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لمسؤولية الحماية

يحظى مبدأ مسؤولية الحماية بقبول واسع كمعيار في القانون الدولي فرضته الأوضاع الدولية عقب المجازر التي عجزت الأمم المتحدة على إيقافها، ويجدر بالذكر أن مسؤولية الحماية أصبحت معياراً واضحاً في القانون الدولي عقب

مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا المفهوم في الوثيقة الختامية لاجتماعها سنة 2005، وقد أكّد مجلس الأمن على مسؤولية الحماية لاحقا في العديد من قراراته[6].

وفي سنة 2009 قدم الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي موون" تقريراً أوضح فيه مسؤولية الحماية كمبدأ بإعطائه وصف كاملا من خلال ثلاثة قواعد مبدئية:

-***القاعدة الأولى:*** أنه على كل دولة أن تتحمل المسؤولية الدائمة في حماية شعبها سواءً كانوا مواطنين أو غير ذلك من الإبادة ، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية أو التحريض على ما سبق.

- ***القاعدة الثانية:*** تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول في تأدية واجباتها الواردة في القاعدة الأولى.

- ***القاعدة الثالثة:*** إذا فشلت الدولة بشكل واضح في حماية شعبها فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التعامل الفوري والحاسم مستخدماً الفصل السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة مستخدماً بذلك اجراءات تتراوح بين استخدام الطرق السلمية والعسكرية إضافة إلى ذلك وفي الحالات الطارئة فإنه يُسمح للتحالفات الدولية أن تتدخّل بشكل مشروع لإيقاف الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وذلك بدون موافقة مسبقة من مجلس الأمن[7].

إن إقرار هذه القواعد التي يبنى عليها مبدأ مسؤولية الحماية يضفي كل الشرعية الازمة لممارسة مسؤولية الحماية التي تفرض نفسها ليس فقط كوسيلة للوقاية من الجرائم الدولية الخطيرة وإنما كواجب دولي جماعي إلا أن المبدأ بمفهومه هذا قد يشكل استثناء على أقدم وأهم مبدأ في العلاقات الدولية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة خاصة وأن تشجيع الدول الكبرى على تبني هذا المبدأ الجديد في الساحة الدولية أدى إلى تشكيك الكثيرين في فعاليته عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين بشكل فعلي إلا أن وضع عناصر محددة وناظمة لهذا المبدأ غيرت من النظرة القانونية له.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لمسؤولية الحماية

تقوم مسؤولية الحماية كواجب جماعي على ثلاثة أسس في حل الأزمات الدولية وفي ممارسة واجب الحماية تتمثل في: مسؤولية المنع أو الوقاية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع الداخلي، مسؤولية رد الفعل مع التأكيد على أن التدخل العسكري لأغراض إنسانية يتم اللجوء إليه كتدبير أخير، ومسؤولية إعادة البناء والمتابعة وهذا ماسنتعرض إليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مسؤولية المنع

تتمثل هذه المسؤولية في الوقاية من الأزمات في الدول قبل وقوعها من خلال معالجة الأسباب المباشرة للأزمة ويقال أن "المنع هو البعد الوحيد الأكثر أهمية لمسؤولية الحماية"[8]، في الحقيقة لا يوجد اتفاق على تحديد هذه الأسباب التي قد تتخذ أشكالا عدة، رغم أن المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة تشير صراحة إلى أن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والصحية وتعزيز التعاون الدولي في شتى المجالات هو أساس الحفاظ على علاقات سلمية بين الأمم، بحيث لا يمكن منع وقوع الصراعات دون الإشارة إلى الأسباب المباشرة لها كالفقر و البطالة والقمع السياسي والتي يمكن تفادي تفاقمها من خلال معالجتها وفقا للتدابير التي يعمل المجتمع الدولي جاهدا على اتخاذها وسيلة وقائية ومن بينها:

1. التدابير السياسية التي يمكن أن تتخذها الدول كإقامة الديمقراطية، تداول السلطة، تأييد الحريات وسيادة القانون.
2. التدابير الدبلوماسية التي يمكن أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة كالوساطة والمساعي الحميدة وإرسال مراقبين دوليين لتقصي الحقائق .
3. التدابير الاقتصادية التي تتمثل في تقديم دعم النمو الاقتصادي، تمويل الاستثمارات.

4. التدابير القانونية التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون واستغلال القضاء وتنفيذ القوانين.
5. التدابير العسكرية وتشمل إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية وضمان عملها في إطار القانون، وعلى المستوى الدولي يمكن اتخاد تدابير عسكرية كالانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: مسؤولية الرد

تشتمل هذه مسؤولية بدورها على عدة تدابير من بينها اللجوء إلى القضاء الدولي من خلال المحاكم الدولية من أجل دعم نظام قانوني دائم وجديد للمسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي بشكل عام والقانون الدولي الإنساني والحقوق الإنسان بشكل خاص حيث تعني هذه الأخيرة ان هناك ولاية قضائية على سلسلة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية و جرائم الحرب بالرغم مما آثارته من جدل حول المعيار الذي سيتم الاعتماد عليه لتحديد جرائم الحرب، بالإضافة إلى جريمة الإبادة الجماعية و جريمة العدوان[9].

الأمر الذي لا يمنع من اتخاذ مجلس الأمن تدابير جبرية يفرضها على الدولة محل الصراع من شأنها إعاقة سياستها الخارجية إلا أن الجزاءات الاقتصادية فقدت مقبوليتها مع

مرور الزمن نتيجة لتعرض المدنيين لأضرار من جراء الحظر الذي يفرض على الدولة الأمر الذي جعلها بعيدة جدا عن التناسب مع الآثار المرجوة من تطبيقها.

في السنوات الأخيرة، برزت تدابير مختلفة تستهدف أكثر الحكومات المسؤولة عن الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، وتهدف أساسا إلى تخفيف آثارها على المدنيين الأبرياء وزيادتها على السلطة في الدولة سواء في المجال العسكري من خلال وضع حد للتعاون العسكري، حظر بيع الأسلحة.

أو فيالمجال الاقتصادي من خلال فرض جزاءات مالية كتجميد الأصول المالية للدولة في الخارج، وفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية و حظر شراء المنتجات النفطية.

وحتى في المجال الدبلوماسية من خلال فرض قيود على التمثيل الدبلوماسي، بما في ذلك طرد الموظفين الدوليين أو تعليق أو رفض عضوية الدولة في هيئة أو منظمة دولية.

من التدابير المتعلقة بمسؤولية الرد، اللجوء إلى القوة العسكرية والذي يثير جدلا واسعا بالرغم من أن الأمم المتحدة تعتبره الملاذ الأخير في حالة تفاقم الأوضاع، مقيدا بشرط الظروف الاستثنائية عندما تشكل حالات العنف تهديدا واضحا على الأمن والسلم الدوليين، أو في حالة عدم فاعلية التدابير السابقة الذكر، لما يصبح من مصلحة جميع

الدول الحفاظ على النظام الدولي بالقوة للقيام برد فعل وذلك عندما يسقط النظام السياسي في دولة ما أو عنما يبلغ الصراع الداخلي أوجه مهددا المدنيين في أرواحهم[10].

إلا أن هذا التدبير يصطدم بمبدأ عدم التدخل الذي يشجع الدول على حل مشاكلها الداخلية بنفسها بوضع حد لانتشار هذه المشاكل مما قد يؤدي إلى تهديد الأمن و السلم الدوليين، مشكلا بذلك قاعدة يجب تبرير أي خروج عنها و بالتالي فإن اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية دون إذن مجلس الأمنيعتبر انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي يشكل عام.

الفرع الثالث: مسؤولية إعادة البناء

تتمثل مسؤوليةإعادة البناء في تقديم المساعدة للمدنيين بعد عملية التدخل العسكري و تتم غالبا هذه العملية بإرسال ملاحظين دوليين، من أجل متابعة سير الإدارة، توفير مناخ ملائم لإعادة بناء النظام العام من قبل موظفين دوليين"les forces de mentien de la paix" الذين يعملون مع السلطات المحلية بهدف تحويل سلطة إعادة البناء إلى السلطات المحلية وبناء على ذلك فإن التفكير في التدخل العسكري يبرز أهمية وضع استراتيجية لما بعد التدخل بهدف منع وقوع صراعات وحالات طوارئ إنسانية أو زيادة حدتها أو

انتشارها أو بقائها، لذا يجب أن يكون هدف هذه الاستراتيجية المساعدة على عدم ضمان تكرار الأحوال التي أدت إلى التدخل العسكري والمهم أيضا أن تتضمن المسؤولية النهائية[11].

ما يمكن الإشارة إلى أن المجتمع الدولي يدرك تماما أن الحفاظ على النظام الدولي يتم من خلال احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، رغم ذلك فإن بإقراره لمبدأ مسؤولية الحماية يكون قد خاطر بأهم المبادئ العرفية التي تنظم العلاقات الدولية مما يشكك في الدوافع الحقيقية في تبني هذا المبدأ حتى أن الكثير يراه مجرد تدخل في شؤون الدولة في شكل جديد.

المبحث الثاني: العلاقة بين مسؤولية الحماية وحق التدخل الإنساني

إن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو أنه إذا كان مبدأ مسؤولية الحماية مستقلا تماما عن أي مفاهيم قانونية أخرى قائما بأسسه و مبادئه كواجب دولي فرض نفسه على الساحة الدولية فهل هذا يكفي لنفي العلاقة التي يمكن أن تربطه وحق التدخل الإنساني بمفهومه التقليدي؟ إن الكثير يرى أن فكرة مسؤولية الحماية أعطت نفسا جديدا للمفهوم التقليدي للتدخل لكن العلاقة بين المفهومين كثيرا ماكانت محل نقاش أيضا، وعليه سنتناول هذا المبحث في مطلب أول

نتعرض من خلاله إلى الجدل القائم حول فكرة التدخل الإنساني و في مطلب ثان نعالج العلاقة بين مفهومي مسؤولية الحماية و التدخل الإنساني.

المطلب الأول: الجدل القائم حول فكرة التدخل الإنساني

إن فكرة التدخل لأجل الإنسانية نابعة من المعاملة الانسانية التي أكدت عليها الشرائع السماوية و التي شكلت فيما بعد اسساً لميلاد القواعد القانونية الإنسانية رغم ذلك فإن مسألة شرعية التدخل الإنساني أثارت عدة إشكالات قانونية مما أسفر عن انقسام الفقه الدولي بين المؤيد للفكرة والمعارض لها من ذلك نستعرضها في النقاط التالية:

الفرع الأول:الاتجاه المؤيد لشرعية التدخل الإنساني

وفقا لهذا الاتجاه الفقهي فإن التدخل يعتبر عملا مشروعا طبقا لأحكام القانون الدولي أيا كان القائم به وقد جاءت حجج هذا الاتجاه مبنية على ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة حين اعتبر أنصاره أن إقرارالمادة الثانية في الفقرةالرابعة منها في ميثاق الأممالمتحدةبأهم مبدأفي العلاقات الدولية والمتمثل في تحريماستخدام القوةفي العلاقاتالدولية، لخير دليل علىخروج حمايةحقوقالإنسانمنالاختصاصالداخلي للدولة خاصة أن القانون الدوليالمعاصر أصبح يتعامل ومفاهيم مستحدثة كالأمن الإنسانيالذييترتب عنه إعطاء الأولويةلأمن البشرية بدلامنأمنالدولة و بالتالي التخلي تدريجيا عن فكرة

السيادة المطلقة مقابل الحقوقالأساسية للإنسانكالحققفي الحياة[12].

كما استند هذا الاتجاه إلى نص المادة الثانية الفقرة السابعة من الميثاق معتبرا أن التدخل يكون في حالة تهديد الأمن و السلام الدوليين و أن الحفاظ عليهما يبقى الغاية المنشودة للأمم المتحدة تحققها بكافة الوسائل مما يبرر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في حالة العراق و الصومال على سبيل المثال[13].

كما يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن ممارسة التدخل الإنساني لم تحظرها أساسا الأمم المتحدة، لأن الدول لم تقم بالمعارضة على التدخل الذي حدث في الكونغو على سبيل المثال لإنقاذ الرهائن، كما أنها لم تعتبر أي تدخل إنساني آخر انتهاكا للمادة الثانية الفقرة الرابعة من الميثاق، بمعنى أن الأمم المتحدة تقبل بالتدخل الإنساني في حالات مناسبة[14].

ويمكن القول أن هذا الاتجاه الفقهي جاء على كأسس إنسانية بحتة في فهم العلاقات الدولية، لكن تصور هذا الاتجاه لفكرة التدخل جاء مفتقرا لأسس قانونية الازمة لتبرير عمليات التدخل، مما يجعل من هذا الأخير أداة فقط في يد الدول العظمى متناقضا في ذلك مع قواعد القانون الدولي، الأمر الذي فتح المجال أمام معارضي فكرة شرعية التدخل.

الفرع الثاني:الاتجاه المعارض لشرعية التدخل

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن تدخل دولة بإرادتها المنفردة بحجة حماية حقوق الإنسان في إقليم دولة أخرى مستخدمة القوة أمر غير مشروع في القانون الدولي لأن ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة في رأيهم يفضل العمل الجماعي و بمعرفة الأمم المتحدة و هذا لما في التدخلات الفردية في سيادة الدولة الأخرى المتدخل ضدها بحجة حماية حقوق الإنسان و حقوق الأقليات خاصة من شك في مشروعية الحماية[15].

كما يؤكد هذا الاتجاه على عدم مشروعية التدخل الإنساني استنادا إلى نص المادة الثانية الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على حظر استخدام القوة من دولة ضد دولة أخرى مهما كانت المبررات إلا في حالة الدفاع الشرعي[16].

الفرع الثالث: الاتجاه الوسط

هذا التجاه يحاول أن يلم بكل الشروط التي يعتبر التدخل من خلالها وسيلة فعلية للحماية فلكي يكونالتدخل مقبولا لابد و أن يتم فقط في حالة الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان كحالات التطهير العرقي والتقتيل الجماعي مع ضرورة تجاوب الشعوب محل الانتهاكات مع وجود قوات التدخل لأن رفضها كما كان الحال في الصومال والعراق من قبل المدنيين قد يعوق واستخدام الية الحماية، كما أن التدخل العسكري

لابد وأن يكون اخر حل وبقرار من مجلس الأمن، ويبدو أن هذا الاتجاه مهد لوضع الأسس الأولى لمسؤولية الحماية.

المطلب الثاني: تحديد العلاقة بين مسؤولية الحماية والحق في التدخل

فكرة التدخل الإنساني ليست بالجديدة في العلاقات الدولية إلا أنها أصبحت بارزة بعد الحرب الباردة من خلال الممارسة الدولية وإن تطور هذه الفكرة هو الذي ساهم في بلورة مفهوم مسؤولية الحماية فالمفهومين متقاربين جدا ويبقى الفارق الوحيد في المعايير القانونية التي بني عليها مفهوم المسؤولية.

الفرع الأول: اختلاف في الأساس وتقارب في التطبيق

إن مسؤولية الحماية نابعة من تطور فكرة التدخل الإنساني حيث تعتبر فكرة التدخل من أجل حماية الإنسانية مفهوما قديما وجديدا في آن واحد خاصة إذا علمنا أن أول ممارسة لهذه الفكرة من طرف الدول الغربية كانت لحماية الأقليات المسيحية في الإمبراطورية العثمانية[17]، فيما عرف بالقضية الشرقية، ثم تطور الأمر إلى أن أصبحت الدول الغربية تمارس التدخل لحماية رعاياها خارج حدودها في حالة

تعرضهم لضرر ما أو ما إذا كان هناك خطر مرتقب، ولقد مارست بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية التدخل الإنساني كحق استنادا إلى هذه الفكرة منظمة الأمم المتحدة[18]، وبررت ذلك بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه الفقرة الرابعة، جاعلة من دول العالم الثالث أرضية مناسبة لهذا التدخل خاصة من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية[19]، هذا التدخل كان في الكثير من الأحيان يسير نحو الانحياز لأحد أطراف النزاعات الداخلية في الدول المتدخل فيها بما يخدم مصالح الدولة المتدخلة كما كان الحال بالنسبة لتدخل فرنسا وبلجيكا في رواندا تحت غطاء حماية حقوق الإنسان إلا أنه لوحظ أنها كانت تخفي وراءها مآرب ومصالح خاصة للدول المتدخلة التي أدت إلى وقوع أكبر جريمة عرفتها البشرية وأكبر فشل للأمم المتحدة في مساعيها لحفظ السلام[20].

بالرجوع إلى مسؤولية الحماية فإن الأزمة الليبية في 2011 تعد أول أرضية لإنفاذ هذا المبدأ في الواقع، فالتدخل في العراق سنة 1991 لحماية المواطنين الكرد العزل من بطش نظام صدام حسين[21]، وأيضاً التدخل لحماية ألبان كوسوفو سنة 1999، تما باسم التدخل الإنساني ولجأت

الدول إلى استخدام القوة العسكرية، خاصة إن علمنا أن معايير مسؤولية حماية لم تتبلور أصلا اناذاك وكانت مجرد مشروع دولي، الان و قد تم الاعتراف بمبدأ المسؤولية في الحماية وحددت معاييره هل يمكن أن نقول أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا تستدعي التدخل ؟ وباسم ماذا؟ باسم حماية الإنسانية؟ أم باسم حماية المصالح السياسية؟

إننا نرى في كل الأحوال أن فكرتي مسؤولية الحماية و التدخل الإنساني ما هما إلا وجهان لعملة واحدة إذ أن و مما سبق عرضه فإن الغاية تبرر الوسيلة وأن التدخل العسكري في كلاهما أمرا لا بد منه مثلما حدث الأمر في كوسفو، الصومال، والعراق بشكل خاص عندما تحول الأمر من مجرد حماية لهذا الشعب الذي أظطهد عدة سنوات على يد حاكم طاغ، إلى استبداد قوة دولية لا حدود لها، فهل سنشهد نفس المشهد في سوريا؟

الفرع الثاني: مسؤولية الحماية و مبدأ السيادة بين التوافق والتعارض

نقطة تحتاج التحليل رغم أن هذه الورقة البحثية لا تسعى إلى معالجة موضوع شاسع كموضوع السيادة إلا أنه ولابد أن نوضح بشكل مختصر تأثير مسؤولية الحماية على أقدم مبدأ في العلاقات الدولية فإن كان هذا الأخير يتعارض تماما

وفكرة التدخل، فما هو الحال بالنسبة لمبدأ مسؤولية الحماية؟

إن السيادة في مفهومها التقليدي جزء لا يتجزأ من الدولة، وهي تفيد واقعا سياسيا يتمثل في قدرة الدولة على الانفراد بصنع و إصدار القرار داخل حدود إقليمها، وعلى عدم الامتثال لأية سلطة خارجية، وهو مفهوم يوفر الاستقرار في العلاقات الدولية، لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية بغض النظر عن قواتها أو ثرواتها واعترافا بهذا أنشئ هذا المبدأ بين جميع الدول باعتباره حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة[22].

لكن إقرار مبدأ مسؤولية الحماية و التأكيد عليه دوليا غير الكثير من المفاهيم المكتسبة حتى مفهوم السيادة لم يعد كما كان عليه سابقا حيث أن سيادة الدولة لم تعد ذات صبغة مطلقة مما دفع البعض إلى وضعها في موقع المواجهة المباشرة مع حقوق الإنسانية بمعنى إعادة تصنيف مفهومها من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسؤولية[23].

ما تجدر الاشارة إليه أن مبدأ السيادة قد تجرد من مفهومه التقليدي تحت تأثير مسؤولية الحماية من جهة والمتغيرات الدولية من جهة أخرى فقد يتلاشى مطلقا في المستقبل ليترك المكانة لمفهوم مستحدث في العلاقات الدولية مفهوم "السيادة كمسؤولية"، الذي أصبح معترفا به في الممارسات

الدولية، كيف لا وقد أصبحت الدولة ليس فقط مسؤولة على سلامة شعبها داخل إقليمها بل وأمام المجتمع الدولي بأسره، إن هذا التراجع لمفهوم السيادة قد يكون مقصودا له دوافع خفية و قد يكون مجرد تطور تفرضه الأوضاع الدولية الراهنة من أجل حفظ السلام و الأمن العالميين.

الخاتمة:

خلصنا أخيرا أن مبدأ مسؤولية الحماية يشكل محلا مناسبا لكل التناقضات فمن جهة يعتبر اعتداء صارخا على السيادة الوطنية كون الدول الكبرى تستخدمه كوجه مقنع لحق التدخل ومن جهة أخرى يمثل حماية شبه مطلقة لحقوق الأفراد من الممارسات القمعية للأنظمة الاستبدادية التي تستتر وراء فكرة السيادة المطلقة وفي المقابل تعارضه و مبدأ عدم التدخل الذي يرفض استخدام الحماية الدولية لتحقيق أهداف سياسية لا تمد بصلة لحماية الإنسانية، ويبدو ذلك واضحاً في الدول العربية والإفريقية، خاصة أن أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدول تشكل طريقا سيارا للنيل من سيادتها فالتجربة العراقية و الصومالية و الليبية وكذا الأوضاع الحالية في سوريا لأحسن مثال معاصر على ذلك.

إن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث تتلخص فيما يلي:

- إن انتقال الطبيعة الأصلية لمبدأ مسؤولية الحماية من واجب جماعي إلى عمل انفرادي للدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستغله كأداة لتحقيق مصالحها السياسية و الاقتصادية ولعل التدخل العسكري في العراق لخير دليل على ذلك، يضعف من القيمة القانونية للمبدأ أمام عجز الأمم المتحدة على التصدي.
- إن التدخل الدولي متخذا مسؤولية الحماية كواجهة أصبح يكتسي صبغته الشرعية من خلال ربط حالات التدخل الإنساني بضرورات حفظ السلام والأمن الدوليين.
- إن المجال المحفوظ لسيادة الدول بدأ يتقلص لصالح أحكام القانون الدولي فإن كان يأتي بالإيجابيات من أجل وضع حد لاستبداد بعض الدول وقمع شعوبها في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما هو الوضع حاليا في سوريا ليس كخيار لابد منه وإنما كضرورة إنسانية، فإن الوضع مختلف تماما عندما تدخل المصالح السياسية و لاقتصادية في اللعبة لتجعل من النعمة نقمة.

أخيرا يمكننا أن نقول أن مسؤولية الحماية قد تحقق الأهداف المرجوة منها مستقبلا شرط استبعاد جميع العناصر القسرية من المبدأ و المتمثلة أساسا في التدخل العسكري الذي قد يزيد من تأزم الأوضاع، كما يستلزم إعادة صياغة مفهوم مسؤولية الحماية بشكل يتلائم ومبدأ السيادة و توجيهه كوسيلة تهدف أساسا لتوفير الدعم الدولي و الحماية الفعلية للمدنيين أثناء الأزمات الدولية، أما القرارات ذات الطابع العسكري التي تهدف أساسا لتنفيذ حق التدخل فلابد وأن تبقى خارج إيطار الحماية من أجل رفع أي غموض حول الطبيعة القانونية الصرفة لمبدأ مسؤولية الحماية.

المراجع:

[1]إن هذه المسؤولية المزدوجة التي يحملها مبدأ الحماية تقتصر فقط على أربع جرائم دولية حدثتها الأمم بجرائم إبادة الجنس البشري، الجرائم ضد الإنسانية ، التطهير العرقي، و جرائم الحرب وهي الجرائم التي تكون الدولة مسؤولة على حماية أفرادها منها بل و حت المجتمع الدولي كله يتحمل مسؤولية الحماية هذه كواجب جماعي باتخاذ كل الوسائل الازمة لممارسة هذا الواجب، هذا ما يتبين من نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالغة الفرنسية:

«Il incombe également à la communauté internationale, dans le cadre de l'Organisation des Nations Unies, de mettre en œuvre les moyens diplomatiques, humanitaires et autres moyens pacifiques appropriés, conformément aux Chapitres VI et VIII de la Charte des Nations Unies, afin d'aider à protéger les populations du génocide, des crimes de guerre, du nettoyage ethnique et des crimes contre l'humanité» (A/RES/59/314, par.138).

[2]أنظر: تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بمناسبة الدورة الرابعة وخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 سبتمبر 1999،A/56/1، متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: www.un.org

[3]أنظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة بمناسبة الألفية متوفر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

[4]أنظر: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية:

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), The Responsibility to Protect, International DevelopmentResearch Centre, Ottawa, 2001, p. VII, rapport telechargable en pdf disponible sur le site: http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf

[5]geoffreyduckworth, responsibility to protecthumanityfromgenocide and the coming end of un charter absolutism:moral,legal and political implication, osgoode hall lawschool, toronto, april 2007, p128-129.

أنظر في هذا الصدد: الفقرة 138 و139 من الوثيقة الختامية للقمة الدولية للأمم المتحدة لسنة 2005، A/60/L.1، متوفرة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة المذكور انفا.

[6]جاء النص على مسؤولية الحماية أيضا في كل من قرار مجلس الأمن رقم (1755)لسنة 2007 فيما يتعلق بحالة السودان و كذا القرار(1894) لسنة 2009 المتعلق بحالة المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

[7]أنظر في هذا الصدد:

Agnès Gautier-Audebert, «La responsabilité de protéger», Revue Ubuntou, no 1, 2013, p52.

[8]ماسينغاهم إيف، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟، المجلة

الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد876، ديسمبر 2009، ص161.

(9)د.الرشدي أحمد، النظام الجنائي الدولي: من لجان التحقيق المؤقتة إلى المحكمة الجنائية الدائمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر2003، ص8-21.

(10)ماسينغاهم إيف، المرجع السابق، ص161-162.

أنظر أيضا في نفس السياق:

(11)ماسينغاهم إيف، المرجع السابق، ص 161.

(12)محمد يعقوب عبد الرحمن،التدخ لالإنساني في العلاقاتا لدولية،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2004، ص 35-54.

(13)طويل نصيرة، التدخل الإنساني: دراسة حالة العراق،مذكرة ماجستير،شعبةالقانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2000-2001،ص170.

(14)محمد جبر أحمد، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 428.

(15)د.بوراس عبد القادر،التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأالسيادة الوطنية، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 194.

(16)د.بوراسعبدالقادر، المرجع السابق، ص196.

(17)د.فهمي وليد حسن، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، مجلة السياسة الدولية، عدد170، أكتوبر 2007،ص34.

[18]غسان الجندي، « نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام»، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد: 43، 1987، ص161.

[19]تدخل بلجيكا في الكونغو كينشاسا 1960، تدخل الولايات المتحدة في سان دومينغ 1965، تدخل إسرائيل في أوغندا (قضية أونتيبي) 1976، تدخل فرنسا في الزايير 1978، تدخل الولايات المتحدة في باناما (القضية العادلة)،تدخل بلجيكا إيطاليا وفرنسا في روندا 1994.

[20]أنظر:

BELANGER Michel, *Droit international humanitaire*, Mémentos Gualino, Paris, 2002, p. 88

[21]أنظر:طويل نصيرة،التدخل الإنساني: دراسة حالة العراق،مذكرة ماجستير،شعبة القانون الدولي والعلاقات الدولية، كليةالحقوق،جامعةالجزائر،2000-2001،ص170.

[22]عبد القادري، القانون الدولي العام، ط1، مكتبة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص 153-154.

[23] د.مخادمة محمد علي،السيادة في ضوء متغيرات دولية، مجلة الشريعة والقانون العدد 34،جامعة اليرموك،2008، ص168.

وسائل الاتصال الحديثة : الوظائف الجديدة للاتصال ومعادلة اللعبة السياسية العالمية في مجتمع ما بعد الحداثة

مليكة بوخاري
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
- الجزائر-

وسائل الاتصال الحديثة:
الوظائف الجديدة للاتصال ومعادلة اللعبة السياسية العالمية في مجتمع ما بعد الحداثة

مليكة بوخاري

أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
- الجزائر-

الكلمات المفتاحية:
التكنولوجيا الرقمية، الانفتاح الاعلامي، الهيمنة الغربية، النموذج الثقافي الغربي، الاستعمار الجديد، النظام العالمي الجديد، وسائل الاتصال الجديدة، الانترنت، الخصوصيات الثقافية، والاجتماعية...الخ.

Résumé:

Pendant un demi-siècle la technologie de l'information et de la communication a connu une révolution, tant en ce qui concerne sa base technologique et ses moyens de production-diffusion que ses modes de programmation et de réception et même le contenue a changer se développement régulier a ouvert de nouvelles perspectives aux travailleurs du spectacle et suscité des vocations qui ont renforcé ces légitimités; et À la fin des années 1940, aux États-Unis comme en France, les auteurs et réalisateurs, les responsables de programmes, les critiques se demandent quelles sortes d'émissions il convient de produire et de diffuser pour explorer les potentialités du nouveau média.

De plus nous posent plusieurs ongles d'attaque on ce qui concerne le rôle des medias dans le sphère médiatique dominer par l'occident et l'impacte des théories de l'information et de la communication dans le mondes arabes musellement; son négliger les nouveaux medias et l'interactivité qui permit a l'audimat de la société virtuelle de jouer son rôle de sans sûre et d être journaliste avec excellence; et l'effet du fluxe de l'information mondiale pour élaboré une démocratie concrète dans les payes du globe.

مقدمة:

يرى الباحث الفرنسي فرانسيس بال "أن قضية الإعلام ترتبط بالنظام الاجتماعي والسياسي"، الذي يدور فيه النسق الاعلامي، ومدى أهمية الإعلام والاتصال في الحفاظ على مقومات النظام الاجتماعي من حرية وحقوق يتمتع بها الفرد في العالم بالاستناد على الأسس الفلسفية للنظام الديمقراطي وكذا للنظريات التي تستند عليها التوجهات الإعلامية في الدول باعتبار الاختلاف الكبير والتمايز من حيث التكوين الاجتماعي والبنية الثقافية ومتغيرات أخرى تجعل من الدول نماذجا مختلفة في التكوين والتطور وفي قبول أفكار ورفض أخرى، إلا أن الأساس الذي يستند إليه الاتصال هو نفسه في مختلف الدول لأنه ببساطة اتصال إنساني في الأخير "لما كان الاتصال أداة تنمية الإنسان وتطور معارفه وخبراته من الناحية الاجتماعية أو التعليمية أو التربوية أو التثقيفية أو التوجيهية أو السياسية (...) فالاتصال هو العملية الاجتماعية الأساسية طالما كانت المعاني والأفكار التي تنتقل بواسطته مؤثرة بطريقة لا مفر منها في جميع العمليات الاجتماعية الأخرى والأشكال الناتجة عن هذه العمليات كالطرق الشعبية والسنن الاجتماعية والنظم وكذلك الرأي العام بوصفه عملية اجتماعية تتأثر بأساليب

الاتصال من زوايا متعددة"[1]،وما يختلف عليه اثنان هو أننا نعيش اليوم في عالم ميزنه الأساسية التطورات الخيالية الحاصلة في مجال وسائل الإعلام والاتصال وأصبحت اليوم "المعلومة" أساس للحروب والسلام ومقولة الرئيس الأمريكي السابق تعد اعتراف صريح بذلك و"لقد تحدث الرئيس الأمريكي كلينتون في عدد مارس –ابريل لسنة 1996 لمجلة فرين أفيرز قائلا: المعرفة هي أكثر من أي وقت مضى سلطة، فالدولة التي ستتزعم ثورة الإعلام هي التي ستكون قوية بين الدول، على المدى المنظور هذه الدولة هي الولايات المتحدة، هذه السلطة اللامادية ستمكننا من التحكم في العلاقات الدولية بالجذب لا بالقوة، بالتالي فلا مجال لتحمل تكاليف عسكرية جديدة"[2]، من هذا المنطلق صغنا الإشكالية البحثية التالية والتي تعد محدد ومنطلق منهجي لمحتوى المداخلة والتي صغناها كما يلي: هل هناك دور حيادي لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة لإرساء قواعد الديمقراطية في ظل الهيمنة الغربية على تكنولوجيا الاتصال؟

كما أنناارتأينا لتفكيك الإشكاليةأن نطرح التساؤلات التالية:

1. هل وسائل الإعلام والاتصال الحديثة اليوم تعزز من دور المواطن في القرارات السياسية؟

2. ماهو النموذج الاعلامي الذي يتم الترويج له في العالم خاصة مع بروز الوسائط الجديدة للاتصال؟
3. هل نصيب الدول القُطرِيَةُ من الإعلام كاف لمواجهة ترسانة السلطة الرابعة العالمية ولتفعيل الاتصال؟
4. هل تؤثر الهيمنة على تكنولوجيا المعلومات وعلى وسائط الإعلام في حد ذاتها على دور وسائل الإعلام لتكريس القيم العالمية كالتعليم والتربية وغيرها مما ينظر له العلماء؟
5. ما هي مكانة المواطن الرقمي في تكوين صحافة المواطن الرقمية والى أي حد يتعدى دورها اليوم؟

1. <u>مكانة الإعلام والاتصال في ظل مجتمعات ما بعد الحداثة:</u>

يذهب عدد كبير من علماء الاجتماع الى القول إن المجتمع الصناعي إنما هو في مرحلة التطور أمام أعيننا وهو تطور أخذ يتجه نحو نمط من المجتمع جديد في معالمه على الرغم من أن هذه المعالم لا تزال قيد البلورة لذلك أخذ البعض يتحدث عن المجتمع ما بعد الصناعي والبعض الآخر عن مجتمع الجماهير وآخرون أيضا عن مجتمع الاستهلاك أو مجتمع الرخاء والوفرة وبعضهم عن مجتمع الحداثة"[3]،ويتفق العلماء أن مثل هذه التسميات في الواقع هي مجرد إنشاء

ذهني وتصورات عقلية يقرها الإنسان نظرا للتواتر السريع في التطور التكنولوجي خاصة وتغير عديد المفاهيم لكنهم اتفقوا على الميزة الأساسية للمجتمعات ما بعد الحداثة وهو الانفجار الاعلامي الكبير لكل أنواع وسائل الإعلام والاتصال التي بسببها انهارت كل الحدود التقليدية التي تفصل الدول والمناطق بل أصبحت حدود الزمان هي الأخرى مهددةإذ "ومع الثورة في قطاع الإعلام التي أشار لها دانيال بل كثر الحديث في ثقافة ما بعد الحداثة عن ضعف الإنسان على التمييز بين صور الشيء والشيء نفسه، أو بين الشيء وزيفه، مما جعلجان *بودريار* أحد أبرز مثقفي ما بعد الحداثة، يتساءل أثناء حرب الخليج في مقالة نشرها في ليبيراسيون الفرنسية في 29 مارس 1991 بعنوان "حرب الخليج لم تقع" عن حقيقة الحرب بذاتها والتي تمارس تخريبا على صعيد آخر غبر التزييف وتجاوز الواقعية والصور الزائفة"[4]، وهو في الواقع ما شهد عليه الصحفي الأمريكي بيتر ارنيتفي كتابه المترجم الى اللغة العربية " الإعلام وحرب الخليج رواية شاهد عيان" حيث يقول:"هناك الكثير من الأمور السياسية لم تكن بالنسبة لحكومة بوش التي كانت تسعى حثيثا لكسب تأييدا جماعي في الداخل والخارج، وكان ثمة شك في أن تغطية وسائل الإعلام للازمة يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على

مستقبل الرئاسةإذ طالما كان للأخبار التي تنقلها وسائل الإعلامتأثيرها على السياسة وقد حدث مثل ذلك عندما كان المراسلون يغطون أخبار المعارك أثناء الحرب العالمية الأولى في القرم"[5].ويوضح الكاتب بالإضافة لما سبق أن حرب الخليج كانت إعلامية بالدرجة الأولى قادتها السي ان ان القناة الإخبارية الأمريكية ما يضعنا في مجال التصور القائم على أن العصر الحالي هو عصر المعلومات والمعرفة والحروب تحسم لمن يملك المعلومة أولا والى مدى احترافية تسويقها في المجتمعات الافتراضية والفعلية وهو التحدي الذي يزداد شدة يوما بعد يوم ويرى في ذات السياق الباحث نسيم الخوري انه "تكمن قيمة المعرفة إذا قبل كل شيء، في السيادة التي يمنحها إياها من يملكها، ويلجأ مالك المعرفة لتحقيق سلطته بالإبقاء على نفسه مليكها الأوحد مقابل من لا يملكها والذي يسعى جاهدا في الحصول عليها"[6]، وهذه الإستراتيجية في الواقع تطبق عادة من أصحاب وسائل الإعلامبأغراض متعددة تأتيالأهداف السياسية الايديلوجية والاقتصادية في المراتب الأولى في حين أنالإعلام والاتصال في الأساس يهدف للاتصال في أصل العملية الاتصالية إلاأننا كما سبق الذكر قلنا أن الحروب اليوم انتقلت من ساحة المعارك الى استوديوهاتالإعلام ووكالات الأنباء والصحف وكذا

وسائل الإعلام الالكترونية وأصبحت وسائل الإعلام جبهة حرب بامتياز ويضيف الدكتورنسيم الخوري في نفس السياق فيقول"تكمن قوة السر في كونه عدم اتصال وهو أمر ضروري في نظريات الاتصال ونجاحه حيثضرورة حجب المعلومات الإرادي أو نشر المعلومات الكاذبة (الدعاية) اللافتة والمحركة للرأي العام، ويحفظ المعرفة والمعلومات من يملكها وفقا لاستراتيجيات سلطوية متعددة أبسطهاألا يفضح عما يعرفه، أو يعلن أن سرا لديه لن يعلنه قاصدا بذلك استثارة حشرية ورغبات الآخر، أو أن يكون هذا الآخر متلقيامعدما جاهلا أو مجانبا كليا وجود سر الى درجة الجهل أو التجاهل."[7]، ويمكن أن نحدد مؤشرات المجتمعات الحداثية من خلال مختلف الأنساق التي يعيش فيها المجتمع إلا أن النسق الاعلامي يهمنا بالدرجة الأولى "يمكن القول إن معظم مؤشرات الحداثة تشير إلى متغيرات تطرأ على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يؤدي الى زيادة الإنتاج الفردي، وبالتالي زيادة الدخل والحراك الاجتماعي وإلى تزايد سرعة إيقاع المجتمع (...) والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتسم بالانتقال من استخدام التكنولوجيا البسيطة على الاستفادة المتزايدة من المعرفة العلمية والتكنولوجية"[8].وهو ما يوظف في مجال الإعلام والاتصال خاصة في المجتمعات ما

بعد الصناعية ما جعل للمعرفة والمعلومة محركين فاعلين في باقي المجالات والأنساق. في حيث يرى الكثير من المفكرين العرب أن ما يعرف بالحداثة هو مشروع غربي بالدرجة الأولى وليس أمام الدول العربية وغير العربية والتي لا تتحكم في معطيات إنتاج هذه "الحداثة" إلا أن تنساق لها في غياب بديل لها ما يؤكده المفكر برهان غليون في كتابه مجتمع النخبة حيث يقول "المشكلة تتجاوز بكثير إذن مشكلة استيراد العناصر الغربية الايجابية من تكنولوجيا وقيم مختلفة، أو مشكلة المحافظة على الذات والهوية القومية، وإحياء التراث فالخط العام التاريخي يفرض نفسه بغض النظر عن إيديولوجية المثقفين وميولهم ونزعاتهم وصراعاتهم، إن الميل للحداثة لا يمكن مقاومته وليس هناك أي إمكانية أخرى ملموسة حتى الآن للحديث عن طريق جديدة أو عن حضارة جديدة"[9].ما يقودنا للاعتراف بحقيقة التبعية للغرب وفي الكثير من الأحيان الى الاستلاب في حين ترى بعض الأصوات أننا مع التطور التكنولوجي الحاصل اليوم نعيش المثاقفة الغربية ويجب أولا أن نحدد مفهوم المثاقفة الذي يحدده فيصل دراج فيقول "تتعين المثاقفة نظريا بحوار ثقافة محددة مع ثقافات مغايرة لها، بحثا عن عقل ثقافي جماعي، يرى في المشاركة العادلة مبدأ، ويرى الى

خير إنساني مشترك.لكن ما يبدو واضحا وبسيطا قوامه ثقافات مستقلة تحاور بعضها يتكشف أكثر صعوبة مما يبدو بسبب شروط الحوار الثقافي، بلغة معينة أو المثاقفة بلغة أخرى أكثر دقة"[10] غير أن المثاقفة اليوم تعني فرض الثقافة والتدفق من الشمال على الجنوب وهناك استبداد وهيمنتها أو محاولتها القضاء على باقي الثقافات الوطنية لهذا تصبح وسائل الإعلام من محركات الحفاظ على الدولة أو الأمة واليوم لا تعيش الإنسانية المثاقفة بمعناه الايجابي الذي يتضمن التبادل والعدل والمساواة بين منظومتين هما المنظومة المعرفية المبنية على الخطأ والصحيح والمنظومة الأخلاقية التي تحيل الى "الشر أو الخير وهذه الأخيرة تختلف لان المعتقدات متغايرة تماما وإذا كانت الدول تهدف حقا للمثاقفة فلابد من تحترم جملة المعتقدات التي لا تتوافق معها لا أن تحاول القضاء عليها كما هو الحال اليوم من محاولة الى قولبة كل العالم في نموذج أحادي منمط إذ "لا يقوم الإشكال في المنظومتين السابقتين المختلفتين بل في تأويل نتائجهما الذي يستولد المثاقفة السوية أو يلفي شروطها فإذا كان الاعتراف المتبادل بين الهويات الثقافية المتغايرة شرط المثاقفة ومقدمة لها فان انقلاب مقولتي الخير و الشر الى مقولتي الأقوى والأضعف يجتث المثاقفة ويفرض

مرجعا ثقافيا وحيدا"[11] هذا ما يؤكد دور وسائل الإعلام والاتصال في الدفاع عن المقومات الثقافية بالدرجة الأولى في مجتمعات ما بعد الحداثة والتي تنصهر اليوم لتكون مجتمع واحد يراد له أن يكون منمط بما يعرف بالنموذج الغربي أو الوجه الآخر للعولمة الثقافية وتصبح بهذا وسائل الإعلام والاتصال سلاح ذو حدين"فالمعلوم عند الناس بالضرورة في هذا العصر، إن القيم أصبح يتحكم في صياغتها وتأطيرها وأكثر من ذلك توجيهها في اتجاه معين ولتحقيق أهداف محددة ومن بين المؤسسات التي أصبحت تقوم بهذه العملية المؤسسات الإعلامية التي تتولى هذه المهمة وفق نظريات علمية تقوم على دراسات علمية متحكم في مسارها المعرفي وخلفياتها الفكرية إن العملية الإعلامية بلغت اليوم مستويات من التعقيد يصعب متابعتها أو الكشف عن آليات تعاملها مع القيم وبالذات بعد الثورات التكنولوجية الحديثة التي ضاعفت من آليات عملها"[12].

2.التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال:

إن التطور التكنولوجي الكبير الذي استفادة منه وسائط الاتصال الحديثة اليوم جعلت من نظريات الإعلام التي اتفق عليها الكثير من العلماء محل شك اليوم خاصة مع التضارب

في والاختلال الذي تعيشه البشرية اليوم حيث باتت قضية الحق في الإعلام والاتصال من الحقوق التي يطالب بها الفرد كحق أساسي من حقوق الإنسان في نفس السياق يرى الباحث الجزائري نصر الدين العياضي"أن التطور التكنولوجيفي وسائل الاتصال الجماهيري الرهيب لم يؤثر على الأداة الموصلة للثقافة والإعلام والمعرفة فقط، بل أثر حتى في على مضمون المادة التي ينقلها، فالوسائط المتعددة على سبيل المثال، أثرت حتى في طريقة كتابة المادة التي تنتجها والتي تختلف بهذا الشكل أو ذاك عن اللغات المعرفة في وسائل الاتصال الجماهيري وبالتالي أثرت في طريقة قراءتها"[13].والمتتبع للمشهد الاعلامي العربي والعالمي ككل يستشف المكانة الكبيرة التي تستحوذ عليها وسائل الإعلام بفضل التكنولوجيا فمن البث التماثلي الى البث الرقمي والانترنت اليوم الى آخر التكنولوجيات الدقيقة والتي تنقل الأحداث من أقصى نقاط الكرة الأرضية الى أقصاها في بضع ثواني فأضفت صفة وبعد العالمية على المعلومة واليوم القوي ليس من هو قوي عسكريا أو اقتصاديا من ناحية الإمكانيات بل من يتحكم في المعلومة وكيفية توجيهها ونشرها أيضا، وهذه النقلة النوعية في حجم ومكانة الإعلام والاتصال كبيرة وقد يجد الإنسان والباحث نفسه في خلل

كبير بين المعلومات والمعطيات التي تقدم في كل لحظة وبين الحدث في حد ذاته إذ لا يجد متسع من الوقت لقراءتها وتمحيصها ففي تلك اللحظة بالذات والتي يكون فيها بصدد إعطاء قراءة للحدث يكون قد فاته آلاف الأحداث العالمية " أضافت تكنولوجيا الأطباق الفضائية أبعادا جديدة لتغطية أخبار العالم في الستينات والسبعينات من القرن العشرين فعن طريق تلك الأطباق الفضائية تمكنت المحطات التلفزيونية من بث صور تم التقاطها في نفس اليوم لمشاهدين يقعون في النصف الأخر من العالم، وفي ثمانينات ذلك القرن بدأ المشاهدين في استقبال سيل من المعلومات و الصور المنقولة غبر الفضاء(...) وفي بداية التسعينات من القرن العشرين ظهرت الأطباق الفضائية عالية القوة وتقلصت أحجام الأطباق الفضائية عالية القوة وتقلصت أحجام الأطباق الفضائية لدرجة المتر الواحد فقط"[14]،وفي الواقع نعيش اليوم التكنولوجيا الرقمية في مختلف المظاهر التقنية من هاتف الى انترنت الى تلفيزيونات إذ تمكن الباحثين من جعل الرقمية والتي تعني في الأساس لغة (1-و-0) تدخل لمختلف التجهيزات التي تتحكم في تكنولوجيات العصر ويقول في نفس المنحى الباحث نسيم الخوري "إذا كان الإرسال يتم سابقا وفق طرائق متشابهة سواء تعلق الأمر

بأصوات الإنسان في الهاتف أو كثافة الضوء في الإرسال التلفزيوني، فإن الرقمية مكنت من تحويل الإرسال وإعادة تحويله إلى إشارة مشفرة في لغة رقمية هي في أساس اللغة المعلوماتية، وأصبحت مقسمات الهواتف لا ترمز الى أرقام وحسب تستعمل في تحويل المكالمات الهاتفية، بل إلى عقول الكترونية منمنمة دقيقة البرمجة متناهية الفعالية، وبإمكانها إرسال المعطيات والأصوات والصور بعد دمجها وتحويلها إلى لغة رقمية"[15].وفي الواقع استفادة مختلف وسائل الإعلام من هذه التكنولوجيا واليوم نلاحظ التزايد الهائل في مختلف هذه الوسائل فمن التلفيزيونات العابرة للقارات الى الشبكات العالمية للإعلام الى الصحف المؤسساتية وصولا الى البث الحي للتلفيزيونات عبر الانترنت وأيضا ازدهار الإذاعات المحلية مثلا والموضوعاتية والتي وجدت متنفسا لها عبر الشبكة بعد أن طرح في العديد من الدول مشكلة الذبذبات الهرتسية على غرار الجزائر مثلا "لقد سمح البث الإذاعي الرقمي بتوسيع إمكانيات الحصول على البرامج بواسطة منظومة أكثر تطورا الأمر الذي ضاعف من أعداد الإذاعات المتخصصة وحقق اللامركزية في البث، فأخذت الإذاعات المحلية والإقليمية في الانتشار محققة فكرة المذياع الفضائي بواسطة الأقمار الصناعية"[16]، وتجدر

الإشارة أيضا الى مقدار ما اكتسبته القنوات التليفزيونية الفضائية من خلال ولوجها الى عالم الرقمية خاصة في الدول العربية مثلا والتي كانت في البداية تعتبر النموذج الحقيقي الذي يجسد النظرية السلطوية والتي أصبحت الآن تتلاشى شيئا فشيئا "ففي الوقت الذي وجدت فيه القنوات الفضائية في العالم العربي طرقا لجني المال والأرباح فان عدد المشاهدين والمتابعين للقنوات الفضائية في تزايد مستمر كل عام، هذا التزايد ارتبط في كثير من الأحيان بالبرامج الجذابة وبرامج المناظرات المفتوحة والحرة وغيرها من البرامج التي توفرها القنوات الفضائية وقد دخلت العديد من الدول في سباق القنوات الفضائية"[17].

من جهة أخرى مكنتالتكنولوجيا الرقمية من إعطاء صلاحيات جديدة للمشاهد مثلا فبات يمارس حقه الرقابي على جل ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال والتي كانت في السابق تفرض برامجها على المشاهدين من جهة وتوجه ذوقه من جهة أخرىأما اليوم "تتضاعف إمكانية السيطرة على الشاشة بفضل الرقمية، فبعدما كانت الشبكة مثلا أو البرنامج يشغل قناة كاملة، يمكن بث برامج متعددة بصور ولغات مختلفة ومن قناة واحدة، وتسمح لنا الرقمية بالمعنى

الكاريكاتوري من إيجاد التلفزيون الانتقائي بدلا من التلفزيون صاحب الوجبة اليومية المفروضة وهكذا ينتهي دور المبرمجين، وتقوى إمكانيات رؤية برنامج واحد، أو اختيار المشاهد في الوقت نفسه، بين مجموعات هائلة من البرامج كانت تبث قبل الرقمية بشكل متتابع تؤكد هذه التسهيلات سلطة المشاهد في تحقيقذوقه واحترام وقته وقدراته"[18]، ومن باب آخر جعلت هذه التكنولوجيا الرقمية أيضا للمشاهد حيز معتبرا فيما يعرف بالتفاعلية أكثر مما كان متاح له في السابق وتطورت البرامج التي تجعل من المشاهد ركن أساسي في العملية الاتصالية والتي تشرف عليها الوسيلة الإعلامية واليوم نجد أن التفاعلية مع الزبائن تتم على أعلى المستويات الاقتصادية وتعد الانترنت واحدة من وسائل الاتصال الحديثة والتي تسمح بتحقيق هذه التفاعلية بين الوسيلة أو المؤسسة حيث تتعرف أكثر المؤسسة على رغبات المشاهدين من خلال التفاعل والطلبات والآراء التي تسمح بتحسين الخدمات والبرامج المقدمة للزبون بهدف الحصول على اكبر عدد من المشاهدين في عصر تحولت فيه كل الخدمات الى منتوجات إبداعية تهدف بالأساس الى الربح إذ "تتيح ميزة التفاعلية في الاتصال عبر الانترنت للمؤسسات إمكانية التعرف بشكل دقيق على رغبات وتطلعات الزبائن، وتكييف

منتجاتها وأنشطتها مع هذه الرغبات، وقد أتاح الاتصال التفاعلي بين الزبائن ورجال البيع لبعض المؤسسات في الدول المتقدمة فرصة الحصول على أفكارلإطلاق منتوجات جديدة وتطوير منتوجات قديمة، كما يتيح هذا التفاعل الفرصةلإرساء علاقات متينة وطويلة المدى بين المؤسسات وزبائنها"[19]،كما هذه التكنولوجيا الحديثة تولد اليوم أيضاما يعرف بالذكاء الجماعي للبشرية ككلنقول الباحثة غيزابيلرونو: "إن الروس أصبحوا حاليا أصدقاءنا وقد أصبح العرب أعداءنا الجدد ... نحن لا نعرف إلا ما يريد العم سام أن نعرفه. لكن اليوم وبفضل الانترنت نستطيع أن نتصل ونتحاور مع مختلف الثقافات.. وهناك فرصة لمختلف المجتمعات للتعبير عن ذاتها الثقافية وهوياتها وواقعها كما هو وإبعاد كل ما هو مصطنع عليها"[20]. ولعل من بين أهم ميزات المواقع التواصلية هو التفاعلية والآنية، كسر الحدود وكذا ما يعرف بالذكاء الجماعي وكلها ميزات تجعل من المواقع الاجتماعية منابر للتعبير، إن الميزة الأولى للانترنت هي التدفق السريع للمعلومات أي يمكن لمستخدمي شبكات التواصل أن يتفاعلوا في اللحظة ذاتها من طرح الفكرة أو الموضوع للنقاش "إن الجانب الأكبر أهمية إتاحة الانترنت يكمن بصفة خاصة في مدى سرعة الاتصال الالكتروني ليتناسب مع الأعداد

الهائلة المتزايدة لمستخدميها المتفاعلين عبر الفضاء الرقمي الافتراضي بما يحقق الخدمات الرقمية العادلة للجميع من دون توقف وهو الأمر الذي يتزايد طلبه عالميا باطراد"[21]، ويمكن استغلال هذا الذكاء الجماعي "ففي الطن الرقمي ومع تطور الانترنت وانتشارها بشكل واسع، بات ممكنا إنشاء مجتمعات افتراضية الكترونية جديدة والتي بإمكان سكان العالم أجمع أن يشاركوا فيها ويتبادلوا فيها الآراء والمعلومات بدون أن يكون لديهم احتكاك أو اتصال فيزيائي مباشر وهذا ما يسميه المختصون "السيبر سبايس" بـ الذكاء الجماعي أو مجتمع المعرفة فتأثير التكنولوجيا له انعكاساته على القيم الاجتماعية والثقافية مثل العائلة والدين والتربية والفنون التي تحافظ على الحضارة وتنقلها الى الأجيال التالية"[22].

3.الانفتاح الاعلامي واللعبة السياسية الجديدة للاحتلال المقنع:

ورغم هذا الانفجار المعرفي المعلوماتي المتاح اليوم أمام الفرد ورغم تحول الكرة الأرضية الى قرية صغيرة يتم التداول المعرفي والمعلوماتي بكل سهولة إلا أن المحتوى الذي تتضمنه هذه التكنولوجيات يبقى دائما محل شك خاصة بعد أن طغت التفسيرات المعلوماتية التي ترتكز على الغرائزية وتهمل

العقل والفكر وتحول الفرد الى مجرد كائن حي غرائزي ونلمس ذلك من خلال المواقع الإباحية الموجهة بالدرجة الأولى للناشئة والمتداولة اليوم إذ يقول الدكتور حسام الدين إسماعيل في هذا السياق "يمتلئ الفضاء المعلوماتي والإعلامي للوسائل الجديدة بمضامين تركز على التفسير الغريزي للحياة مما يعني رفض للعقلانية الحداثية"[23]، إن تطور المجتمعات العالمية وعلى الأقل الصناعية وما يعرف بالمجتمعات ما بعد الحداثة (وهي النقطة التي سنثيرها لاحقا) تدفعنا الى محاولة معرفة نصيب دول المغرب العربي والعالم العربي من المثاقفة وما هي تداعياتها على التربية في عالم اليوم الذي لا يعترف بالقيم والروحانيات لأنه في الأساس عالم مبني على أسس نيوليبرالية مبادئها معروفة بماديتها، ودول المغرب العربي من الدول النامية والتي تسعى الى الاتحاد ولو بشكل نظري وهو في الحقيقة ما تفرضه الظروف العالمية القائمة اليوم حسب المختصين " تتحدث الدراسات المستقبلية التي عالجت النظام العالمي عن البدائل المطروحة ضمن مشاهد مستقبلية وعن أنماط للتفاعلات تحدد شكل العلاقات الدولية مستقبلا وهي نظام التعاون والتنافس ونظام التوتر والردع ونظام العنف والحرب"[24]، لهذا أصبح لزاما على بلدان المنطقة التعاون وخاصة في مجال التربية والذي كان

موضوع تعاون الدولي منذ القرن الماضي نظرا لحساسية الموضوع "بيد أن التعاون الدولي في الشؤون التربوية، قد بات من الأمور الاعتيادية ولنضرب مثلا على هذا هو أن المؤتمر الدولي الخاص بالتربية العامة قلما صاغ توصية تخلو من معنى التعاون الدولي المشترك (...) سواء كانت متصلة بنواحي التمويل أو التربية الريفية أو بناء المدارس أو بتدريس الرياضيات أم التعليم الخاص لضعاف العقول والمتخلفين أم البرامج العامة أو ما يتعلق منها بالتخطيط الطويل الأمد"[25]، وهو ما يجعل الأرضية ممهدة لدول المغرب العربي للمواصلة في الطريق ذاته، من تعاون تسمح به التقنيات الحديثة على غرار الانترنت غير انه من الضروري أن تحافظ على خصوصيتها الإقليمية وهو ما جاء به رجب بو دبوس في كتاب محاكمة العولمة حيث يرى "إن توطين التعليم هو تحرير التعليم من دكتاتورية السوق التي تجعل منه تجهيلا إجباريا (...) هذا بالطبع لا يعني قطيعة مع بقية العالم، الاتصال يجب أن يستمر بفضل تبادل ثقافي وتبادل خبرات، والذي يمثل جزءا مهما في عملية التعليم"[26]. لا أن تفرض على الدولة برامج غربية تطبق بحذافيرها على المنظومات التربوية تكون في مضمونها لا تتفق مع مقومات هذه القوميات والوطنيات وقد تحدث لدى مواطنيها استلابا للآخر

أو انسلاخا من المجتمع في أحسن الحالات وهو ما تحدث عنه فرانس فانون عبر مؤلفاته الفلسفية والفكرية سابقا، في حين يجب على "مستقبليات التربية والتنمية أن تنادي جميعا بمحو استلاب الإنسان ماديا ومعنويا"[27].

4.المجتمعات الافتراضية و دور الإعلام البديل والمواطن الصحفي:

إن التطور الكبير في شتى المجالات والذي يعيشه الإنسان اليوم اثر على الحياة الاجتماعية للإنسان وفي طبيعة العلاقات التي ألفه الفرد ولمدة طويلة من الزمن ومن ميزاتها الرئيسة التطور في المجال الاعلامي الاتصالي نتيجة تطور التقنيات الحديثة في هذا المجال "من ابرز عوامل التقدم التكنولوجي تقنيات الاتصال الجماهيري الهائلة والمتنوعة التي تضخ بل انقطاع الأفكار الجديدة والصور والأحاسيس والتي تثير عن طريق الإعلان طموحات وأمالا وحاجات متجددة على الدوام"[28]. وهذه الوسائل تؤثر في طبيعة المجتمع الذي سيكون في الظاهر متجانس ولكن في الواقع هو مجتمع متناثر لا تربطه إلا هذه الوسائط الاتصالية المفروضة عليه في مشروع العولمة والكوننة الذي تقوده الولايات المتحدة وستكون المجتمعات مهددة في تماسكها

وهناك من يرى "أن هذا المجتمع الجديد مجتمع جماهيري، يولد وسطا ملائما لظهور إشكال جديدة من الدكتاتوريات والنزاعات والتوتاليتارية"[29]، عكس ما يراه الكثيرين من وحدة عالمية فكيف يكون والمجتمعات المكونة للعالم تختلف في المقومات والقيم والدين بالدرجة الأولى غير أن العولمة تفرض انسحاب الدولة من حياة الأفراد وينادي المتحمسون للعولمة بقيام الحكومة العالمية والدولة العالمية على حساب القوميات الصغيرة والتي نظرا لإمكانياتها المحدودة لا تستطيع أن تتحدى القوى العظمى التي تسعى لنقل نموذجها الفكري المعرفي التربوي لباقي دول العالم و "قد يكون حام العولمة هو عالم بلا حدود وهذا عنوان لواحد من أوائل الكتب الصادرة في بداية التسعينات لكانيشي أوهما، وهو عنوان مؤثر يشير بوضوح الى أن البشرية دخلت مرحلة جديدة أهم صفاتها (...) الحرية الكاملة لانتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات والمعلومات والأفكار بأقل قدر ممكن من القيود أو التدخل من قبل الدولة التي يبدو أنها أخذت تفقد السيطرة على الحياة الاقتصادية (...) إن العولمة بهذا المعنى حركة تستمد حيويتها الراهنة من محاولة إلغاء الحدود الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية بين السكان هذا الكوكب"[30]. ولنا أن نتصور حال الدول القطرية التي لا

نصيب لها من التكنولوجيا كيف سيكون حال مجتمعاتها وشعوبها لو انسحبت منها الدولة خاصة فيما يعرف بحرية الأفكار التي تعني أيضا أن تسحب الدول يدها من التربية وبرامجها لتكون البرامج موحدة لمجتمعات هي في الأساس مختلفة، تخدم معالم الدول المسيطرة وعلى رأسها أمريكا، وكما يقول الباحث نسيم الخوري "بشكل عام يمكن اعتبار العولمة مسالة شاملة وسريعة النطاق لها وسائلها الاتصالية وأسرعها الانترنت تفرض قواعدها من دون أن تترك لأحد حرية الاختيار وشموليتها نابعة من تسليع كل شيء وسرعتها واضحة من خلال حركة القطيع الالكتروني الذي يتدفق معلومات ومعرفة (..) والتي تتسع لتمتد الى 195 دولة خالقة بذلك حضارة عالمية واحدة"[31]،من جهته تحدث مارشال ماك لوهان عن نتيجة هذا التطور في جملة بسيطة وهي تحول العالم الى قرية عالمية أو كونية كنتيجة لهذا التطور العالي "القرية العالمية كانت من أهم أثار القرن العشرين وكان من أكثر المصطلحات تكرارا واستخداما والأكثر حضورا أيضا وسط مجموعة المصطلحات التي ترددت فيما يتصل بحقل الإعلام مثل التدفق الحر غير المتوازن للمعلومات من الشمال الى الجنوب"[32].إن الانفجار العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه الكون كله خاصة في الجزء الشمالي يؤثر لا محالة على كل

نقاط الأرض للسير نحوه في أمل التسريع من الخطوات لمواكبة هذا التطور التكنولوجي الخيالي الذي دفع الى ظهور المجتمعات الالكترونية الافتراضية وكذا الحكومات والمواطن والصحفي الالكتروني دون أن ننسى الكتاب والمكتبات الرقمية التي أصبحت تحتل مكانة مميزة لاسيما في دول العالم المتقدم فتحولت المكتبات التي تضم ملايين الكتب الى مكتبات افتراضية بكتب -رقمية- نعيش اليوم عالم واحد متعدد الصراعات والمجابهات والصراعات الإعلامية اليوم تعد واحدة من أهم الحروب التي تمارسها خاصة الحكومات المارقة في العالم والتي نعيشها اليوم من خلال ما يعرف بالإعلام العابر للقارات وخاصة التلفيزيونات العابرة للقارات وكيف أن الإعلام اليوم تحول من حليف للديمقراطية الى أداة للسيطرة على الشعوب الضعيفة والفقيرة من خلال نشر الايديلوجيات والأفكار التي تخدم مصالح الدول التي تتحكم بالأساس في وسائط الإعلام عامة بسبل عديدة كالتمويل والإشهار وشراء الحقوق وغيرها من أساليب السيطرة على وسائل الإعلام، والتي تعد في نظر عديد المختصين آلية من آليات قياس مدى ديمقراطية الدول، إلا أن ظهر بديل إعلامي أو الإعلام البديل وبات من بين وسائل الإعلام التي أحدثت تأثيرات على أنظمة كاملة وقضايا بفضل

قدرتها على تشكيل وتكوين الرأي العام في العالم العربي لبعض القضايا وتأثيرها في اتخاذ موقف عام اتجاهها دون الخوف من أي سلطة مركزية أو قوى مستبدة ما هو كائن في الأنظمة الشمولية التي وان لم تهيمن على وسائل الإعلام فإنها تحيطها بحاجز كبير سواء من الرقابة، القوانين أو التضييق كون هذه الأنظمة تسعى دائما للحفاظ على وجودها باحتكار العنف المشروع أولا ثم باحتكار الخطاب الذي يبث عادة عبر وسائل الإعلام، ولكن هذه الرؤية التي ننقلها تدفعنا لطرح تساؤلات أخرى عن مصير الصحفي ككل في خضم المواطن الالكتروني والمواطن الصحفي ويمكن أن نلخص قوة هذه التكنولوجيا الحديثة فيعصر "سلطة المعلومات"، كما أن العالم يسير نحو ولوج العالم الافتراضي بما فيه عالم الصحافة والذي دخله منذ سنين وحتى الصحافة الجزائرية بادرت الى اخذ حصة فكانت جريدة الوطن الأولى التي ظهرت الكترونيا عام 1997 وتبعتها اليوم الصحف الأخرى وكذا الإذاعة الوطنية بل ونجد حتى الإذاعة التي تبث على الواب وهو تواتر يسير بسرعة نحو الالكترونيات بتأكيد المختصين "تتوقع بعض الشركات العالمية المشهورة في مجال التكنولوجيا و المعلومات والاتصالات الحديثة، أنه ابتدءا من سنة 2010 سوف تتراجع وبقوة الإصدارات

الورقية حيث نجد أن هذا الاتجاه الذي يؤمن بفكرة أنه مع حلول 2020 بزعامة شركة ميكروسوفت سيندثر نهائيا كل ما هو موجود على الورق سواء مجلات، كتب، صحف، ويصبح العصر لصالح الالكترونيات"[33]، بالإضافة لكون إن الميزة الأولى للانترنت هي التدفق السريع للمعلومات أي يمكن لمستخدمي شبكات التواصل أن يتفاعلوا في اللحظة ذاتها من طرح الفكرة أو الموضوع للنقاش "إن الجانب الأكبر أهمية إتاحة الانترنت يكمن بصفة خاصة في مدى سرعة الاتصال الالكتروني ليتناسب مع الأعداد الهائلة المتزايدة لمستخدميها المتفاعلين عبر الفضاء الرقمي الافتراضي بما يحقق الخدمات الرقمية العادلة للجميع من دون توقف وهو الأمر الذي يتزايد طلبه عالميا باطراد"[34]. لذا يجب أن يجد الصحفي مكانته في هذا العالم الافتراضي التفاعلي، "وتشير دراسة أجريت في الجزائر من طرف الباحث نور الدين هدفي على أن الصحفيين الجزائريين العاملين في مجال الصحافة الخاصة يستعملون الانترنت في اكتساب المعلومات بنسبة 85,33 بالمائة دوريا في حين 40 بالمائة يعتمدون على وكالة الأنباء (...) وللإشارة فان 97,3 بالمائة من الصحفيين الجزائريين لهم دبلومات في الدراسات العليا"[35].

5.نظريات الاتصالفي ظل الأدوار الجديدة لوسائل الإعلام وإمكانية التغيير:

بداية يجب أن نعترف أننا اليوم وفي مختلف أنحاء المعمورة لا يمكن أن نخفي المعلومة بفضل وسائط الإعلام والاتصال الجديدة وأصبحت تستفيد من هذه التقنيات الأقليات أيضا لنشر أفكارها ومعتقداتها نظرا لقلة التكاليف، وتختلف هذه المعطيات والطرق على اختلاف الدول وكيفية تسييرها أو نحكمها وعلاقتها بوسائل الإعلام ففي الدول الشمولية مثلا نجد أنها تحاول السيطرة على المعلومة ولكن اليوم الانترنت تتحدى الحدود الجغرافية التي تتجاوز الدول أيضا " فالحكومة الفرنسية منعت توزيع كتاب "السر الكبير" حول مرض الرئيس فرانسوا ميتران، لكنها لم تفلح حيث وزع الكتاب عبر شبكة الانترنت (...) والمدونون في إيران والسعودية ومصر ينشرون معلومات خطيرة عن الأنظمة الحاكمة، مما دفع الى منع بعض المدونين في هذه البلدان ومحاكمة بعضهم وإغلاق مدوناتهم"[36]، ومكنت هذه التكنولوجيا الى تحسين العمل الاعلامي على المستوى العالمي من خلال شبكة الانترنت خاصة بالإضافة الى ازدهار الحريات الفردية والجماعية وأصبحت السلطة تجد صعوبة في التحكم والسيطرة على هذه التكنولوجيا الحديثة ولعل التغير الذي

حدث في مصر مثلا دليل كاف على التأييد الذي حشدته هذه المواقع للمناداة بمظاهرات ضد النظام وهو ما استغلته بعدها الحركات والأحزاب على غرار حركة كفاية مثلا " إن تكنولوجيا المعلومات تمكن الجميع من الاشتراك في الشبكات الالكترونية والوصول الى المعلومات والاتصال فيما بينهم بسهولة وفعالية وبأقل التكاليف، ورفع مرودية العمل والتحسين الهام في الخدمات الاجتماعية والتربية والترفيه"[37]، ولعل هذا ما يؤكده الأستاذ بلقاسم بن روان حيث يقول "لكد آخرون أقل تحفظا وأكثر انفتاحا، أن وسائل الإعلام ضرورية، لتحقيق متطلبات العملية الديمقراطية في مجتمعنا، نظرا لمساهمة هذه الأخيرة في تثقيف وتوعية الجماهير، والارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي لديهم"[38]، ومن جهة أخرى ساهمت هذه التكنولوجيات الحديثة في توطيد العلاقة بين الإعلام والجمهور الذي بات اليوم يتحكم الى حد كبير في المادة الإعلامية من خلال ذات التقنيات التي أوجدت لاستعمالات متعددة وهو ما يتفق عليه جمهور العلماء المختصين في مجال الإعلام والاتصال إذ "ينظر المفكرون الى وسائل الإعلام في العالم المعاصر، باعتبارها، تسهم في نمو مجتمع الجماهير مع الإقلال من النزاعات الفردية فهي تقوم كأدوات بعمليتي الضبط والتغير الاجتماعي، ويتوقف على

ذلك طبيعة تنظيمها وإدارتها ومضمونها، نظر للطابع المعقد الذي تتميز به عملية الاتصال"[39].وفي ظل هذه التطورات التكنولوجيا تطرح مسالة "نظريات الاتصال" هل مكانتها تبقى مضمونة في ظل وجود ما يعرف بعولمة الإعلام والاتصال العالميين والقرية العالمية والتي نعيش تداعياتها اليوم رغم انه تم التنبؤ لها في الستينات من القرن الماضي لذا سنحاول نقل نظرة المختصين في المجال وآرائهم حول أهم نظريات الاتصال والتي تنقسم الى ثلاث مدارس مهمة وهي النظرية السلطوية، النظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية.

وبالنظر الى نشوء النظريات فإننا نستنتج أنها في الواقع انعكاس للمجتمع الذي تولد فيه كباقي مكونات المجتمعات كاللغة مثلا، العادات والتقاليد وبات من غير الممكن كما ذكرنا إن تتحكم السلطة في المعلومات خاصة بعد الانفجار الذي يهيمن على الحقل الاعلامي من حيث الأقمار الصناعية وبروز ما يعرف بالاتصال الجماهيري العالمي والمجتمعات تسير نحو النموذج العالمي في ظل الاختلافات الفكرية الكبيرة والعقائدية التي تميز القوميات الإنسانية والتي تدافع عن وجودها ببسالة غير أن التلفيزيونات العابرة للقارات وبيع الأحلام بالإعلان مثلا والنجومية تجعل مفهوم " ثقافة

التسلية وتسلية الثقافة" يطرح جدلا كبير حول دور وسائل الإعلام والاتصال في محيط عام يجعل من هذه الأخيرة تتداخل مع باقي الأنساق على غرار الايديلوجية مثلا في ظل مجتمعات افتراضية عالمية مجهولة واقعيا ومعروفة افتراضيا حيث "أن الجمهورية الالكترونية تسير بالبشرية نحو الديمقراطية المباشرة، وهي أقدم صور الديمقراطية إذنشأت في القرن 5 ق.م في المدينة الدولة التي كانت قائمة في بلاد اليونان"[40]، وهو نفس ما يؤكده الدكتور بلقاسم روان في نظرته حول نظريات الاتصال والتي يعتقد أنها تسير نحو الاندماج لتصبح نظرية واحدة مسيطرة نظرا للتطور الكبير أولا وللعولمة ثانيا التي تتحكم في الاقتصاد والمعرفة والسياسة وكل ما يحيط بالمجتمعات "ففي ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم والمتمثلة خاصة في نهاية القرن السابق بسقوط المعسكر الشرقي الاشتراكي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة بالإضافة الى تطور ثقافة الاتصال، ودخول الأقمار الصناعية عالم الاتصال الجماهيري الدولي، ويبدو أننا نسير بخطا سريعة نحو نظرية واحدة تسود العالم أو على الأقل العالم المتقدم شرقه وغربه، حيث لن تكون هناك فرصة للحكام للسيطرة على التدفق الاتصال تحت تأثير البث المباشر، كما أنه من

المتوقع في ظل التطورات التي شهدها العالم الشرقي نحو الديمقراطية أن يمثل الاتصال والرأي العام دورا في عملية الاتصال داخل المجتمع بحيث يمكن أن نتصور دوره في بناء مدخلات السياسات ووضع أولويات اهتمامات صانعي القرار"[41]، وفي هذا السياق نجد أنفسناأمام مقاربات نظرية جديدة وصعبة في ذات الوقت أين تنتفي سلطة الدولة حتى على حدودها الإقليمية وسيادتها وهو ما تحدث عنه مالك بن نبي حيث يقول "الحضارة هي التي تلد منتجاتها...ونحن في القرن العشرين نعيش في عالم يبدو فيه امتداد الحضارة الغربية قانونا تاريخيا لعصرنا" فهل هناك حقيقة ثابتة أمأن كل شيء نسبي حسب أصحاب نظرية النسبية خاصة وأننا نتحدث عن وسائل الإعلام والاتصال والتي رافقت الإنسان منذ البدايات الأولى لوجوده حيث حاول أن يتصل ويعلم من يحيطون به سواء بتفاصيل حياته أو بأفكارها فهل هذه التكنولوجيا تهدد الوجود الإنساني والمجتمعات بشكلها التقليدي وترابطاتها التقليدية لنصبح في جمهورية عالمية افتراضية نحن اليوم لا يحق لنا ولا نستطيع حتى أن نحكم عن النتائج التي ستترتب على العملية الاتصالية أو على المجتمعات أو حتى على الوسائل الإعلامية والتي تشكل اليوم جزءا من حياتنا إلا أننا كباحثين نحاول أن نحيط بمختلف

الأفكار وننقل الملاحظات التي تحيط بنا بأقصى قدر ممكن من الموضوعية لكن النموذج الأمريكي بالتحديد يسعى الى قولبة العالم بفضل هذه الوسائل الحديثة للاتصال والإعلام "وعليه نقول بان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعيش على فكرة العدو الخارجي تستلزم عليها إيجاد خصم جديد، وهذه مهمة المفكرين والمنظرين الذين يطرحون التصورات والأفكار حول طبيعة الصراع في المرحلة القادمة لتأتي المؤسسة العسكرية والأمنية والإعلامية للإعداد لمشاهد (سيناريوهات) التنفيذ على ارض الواقع"[42]، والأكيد انه إذا كنا حسب الغرب نعيش عصر صراع الحضارات أو بتعبير آخر الصراع مع الإسلام فان اليقين أننا نعيش عصر الانترنت والتدفق المعرفي العالمي والذي تمثله الانترنت، وكل المعطيات في الوقت الراهن مفتوحة على العديد من الجبهات والنتيجة أيضا غير واضحة بيد أننا قد نحسمها لصالحنا إذا فهمنا أصول اللعبة العالمية الجديدة وتمكنا من تحريك ما نحوز عليه من قيم وسلطة روحية وترابطات عقائدية تجعل المواجهة قائمة بين المجتمعات ووسائل الإعلام أيضا بالمنظور المراد تسويقه اليوم في كل العالم دون إهمال الدور المهم الذي تقوم به وسائل الإعلام ووظائفها التقليدية، والانفجار العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه الكون وخاصة في الجزء

الشمالي يؤثر لا محالة على كل نقاط الأرض للسير نحوه في أمل التسريع من الخطوات لمواكبة هذا التطور التكنولوجي الخيالي الذي دفع الى ظهور المجتمعات الالكترونية الافتراضية وكذا الحكومات والمواطن والصحفي الالكتروني "حيث أن المؤسسات (سواء إعلامية آو قيمية) هي تنظيم يقوم بوظيفة اجتماعية وهي بناءات لنشر الأفكار وقيم عامة، وامتداد للحاجات الإنسانية وليس وسيلة للتحكم وفرض نمط معين عليها بغض النظر عن قوة وضعف الدول فالإعلام والاتصال بالدرجة الأولى هو فعل إنساني يمكن إنتاجه ولكن من الصعب التحكم فيه.

الهوامش:

1. منال طلعت محمود، مدخل الى علم الاتصال، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 29.
2. باسل عبد المحسن القاضي، تداول المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، دولة الدانمرك، 2007،ص 17.
3. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة الى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 2008،ص 220.
4. نفس المرجع السابق،ص 227.
5. بيتر ارنيت، الإعلام وحرب الخليج رواية شاهد عيان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دط، دون سنة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص4.
6. نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2005، لبنان،125.
7. نفس المرجع السابق نفس المكان.
8. عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره، ص 218.
9. برهان غليون، مجتمع النخبة، دار الفكر العربي، ط 1، لبنان، 1982، ص 261.262.

10. فيصل دراج، المثاقفة بين الرغبة والحقيقة، مجلة التسامح، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عدد 2 سنة 2003، عمان،ص50.
11. مجلة التسامح: فيصل دراج، نفس المرجع السابق، نفس المكان.
12. محمد بغداد، الإعلام الديني في الجزائر، الخطاب والهوية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 11.
13. بلقاسم بن روان، وسائل الإعلام و المجتمع، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007، ص 17.
14. جون ألتر مان، ترجمة: عبد الله الكندي، إعلام جديد، سياسة جديدة، من القنوات الفضائية الى الانترنت في العالم العربي، دار الكتاب الجامعي، فلسطين، 2003، ص 90، 91.
15. نسيم الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 390.
16. نفس المرجع السابق، ص 391.
17. جون ألترمان، ترجمة: عبد الله الكندي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
18. نسيم الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 391.
19. نور الدين شارف، خدمات الانترنت ودورها في زيادة فعالية مزيج الاتصال التسويقي للمؤسسة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 8، جوان 2012، دورية دولية محكمة جامعة الشلف،الجزائر، ص 49.

20. محمد لعقاب، المواطن الرقمي، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 40.
21. محمود الفطافطة، الإعلام الجديد ...رقابة ناعمة وحرية بلا قيود، مجلة تسامح، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، العدد 34، فلسطين، 2011، ص118.
22. محمد لعقاب، المواطن الرقمي، مرجع سبق ذكره،ص 39.
23. محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الثانية، 2010 ، لبنان، ص 17.
24. احمد صدقي الدجاني، الحوار مع الأخر، مجلة التسامح:، عدد 2، عمان، 2003، ص 17.
25. عبد العلي الجسماني، علم التربية وسيكولوجية الطفل، الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى ، لبنان، 1994، ص 148.
26. ادوارد كولد سميث، جيري ماندير، ترجمة: رجب بو دبوس، محاكمة العولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دط، ليبيا، دون سنة، ص 19.
27. مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 203.
28. عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره، ص 221.
29. نفس المرجع السابق، نفس المكان.
30. نفس المرجع السابق، ص 280.

31. نسيم الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 287.
32. جون الترمان، ترجمة: عبد الله الكنديْ مرجع سبق ذكره، ص 18.
33. يوسف إبراهيمي، المكتبة الافتراضية:الواقع والأفاق، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج، العدد 12، الجزائر، 2012،ص276.
34. محمود الفطافطة، مرجع سبق ذكره، 118.
35. موقع المناخ (موقع يشرف عليه الدكتور حسن جاب الله) في موضوع استعمال الانترنت وصبر الآراء في الصحافة الجزائرية.
36. محمد لعقاب، تأثير الانترنت على العمل السياسي اوباما نموذجا، دار الصباح، الجزائر، 2009، ص 21.
37. نفس المرجع السابق، نفس المكان.
38. بلقاسم بن روان، مرجع سبق ذكره، ص 17.
39. نفس المرجع السابق، ص 18.
40. محمد لعقاب، تأثير الانترنت على العمل السياسي اوباما نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 23.
41. بلقاسم بن روان، مرجع سبق ذكره، ص 53.
42. فاطمة لكعص، أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 6.

المراجع:

الكتب:

1. ادوارد كولد سميث، جيري ماندير، ترجمة: رجب بو دبوس، محاكمة العولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دط، ليبيا، دون سنة.
2. بيتر ارنيت، الإعلام وحرب الخليج رواية شاهد عيان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دط، دون سنة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. برهان غليون، مجتمع النخبة، دار الفكر العربي، ط 1، لبنان،1982.
4. بلقاسم بن روان، وسائل الإعلام و المجتمع، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007.
5. جون ألتر مان، ترجمة: عبد الله الكندي، إعلام جديد، سياسة جديدة، من القنوات الفضائية الى الانترنت في العالم العربي، دار الكتاب الجامعي، فلسطين، 2003.
6. محمد بغداد، الإعلام الديني في الجزائر، الخطاب والهوية، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .
7. منال طلعت محمود، مدخل الى علم الاتصال، جامعة الإسكندرية، مصر،2002.
8. محمد لعقاب، المواطن الرقمي، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 40.
9. محمد لعقاب، تأثير الانترنت على العمل السياسي اوباما نموذجا، دار الصباح، الجزائر، 2009.

10. محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الثانية، 2010، لبنان.
11. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة الى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 2008.
12. نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2005، لبنان.
13. عبد العلي الجسماني، علم التربية وسيكولوجية الطفل، الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى ، لبنان، 1994، ص 147.

الرسائل الجامعية:

14. باسل عبد المحسن القاضي، تداول المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، دولة الدانمرك، 2007.
15. فاطمة لكعص، أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

المجلات:

16. احمد صدقي الدجاني، الحوار مع الأخر، جلة التسامح:، عدد 2، عمان، 2003، ص 17.
17. فيصل دراج، المثاقفة بين الرغبة والحقيقة، مجلة التسامح، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عدد 2 سنة 2003.

18. محمود الفطافطة، الإعلام الجديد ...رقابة ناعمة وحرية بلا قيود، مجلة تسامح، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، العدد 34، فلسطين، 2011.
19. نور الدين شارف، خدمات الانترنت ودورها في زيادة فعالية مزيج الاتصال التسويقي للمؤسسة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 8، جوان 2012، دورية دولية محكمة جامعة الشلف،الجزائر.
20. يوسف إبراهيمي، المكتبة الافتراضية:الواقع والأفاق، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج، العدد 12، الجزائر، 2012، ص 276.

المواقع الالكترونية:

21. موقع المناخ (موقع يشرف عليه الدكتور حسن جاب الله) في موضوع استعمال الانترنت وصبر الآراء في الصحافة الجزائرية.www .elmanach-dz.com

النشر الإلكتروني في الجزائر:
الواقع والتحديات

نريمان تيماجر
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
- الجزائر-

النشر الإلكتروني في الجزائر: الواقع والتحديات

نريمان تيماجر
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
– الجزائر-

الكلمات المفتاحية: النشر،النشر الإلكتروني،التحول إلى النشر الإلكتروني،الفجوة الرقمية،الجزائر، قواعد البيانات، الصحافة الإلكترونية.

Abstract:

The e-publishing is closely related to modern technology of information, and in particular of Computing electronic.It gives the publishing recipe electronic where the technology is used in all production message intellectual processes, and because of the achievements of electronic publishing of interaction between the beneficiary and the publisher and the author, as well as Provides high energy reductionist, with low cost and speed of retrieval, without condoning its shortcomings, we will discuss in this work demonstrate the conceptual framework for electronic publishing and it will learn the categories of electronic publishing different and some of the manifestations and forms, and then we review some of the issues related to it, such as those for legislation and legal procedures governing electronic publishing in Algeria, as well as some illustrative examples of the application of this type of publication in Algeria, and finally review the work the issue of copyright and intellectual property and copyright and fair use of information in Algeria, where the remains of these things is not stable legally, so researchers voices calling importance of applying the principles of copyright and develop respect for and secure the future of this industry.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحديات كبيرة ومتنوعة خلفت المزيد من الضغوط،وأفرزت كثيرا من التحديات أمام المنظمات والحكومات من أجل مواجهتها،ففي إطار الشبكية المعلوماتية والمعرفية المعقدة وإنتاجها،أصبحت نواة التنظيم الاجتماعيتتمحور حول المعلومة بكل أنواعها،فلم يعد يقاس مدى تقدم الدول وارتفاع مستوى دخل سكانها على أساس نتاجها القومي فحسب بل كذلك على إجمالي نتاجها المعلوماتي في *"عصر المعلومات"* حيث نقف اليوم أمام حضارة جديدة،حضارة مجتمع ما بعد الصناعة،التي أقامتها تكنولوجية الآلة الجديدة،والتي أصبحت تشكل فيه المعلومة محور الصراع،حيثشهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة وغير مسبوقة في كافة مناحي الحياة أبرز هذه التطورات والتي ميزت وقتنا الحالي،هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وبثها أو بما أصبح يعرف بـ (تكنولوجيا المعلومات)،والاعتماد المتزايد والمكثف نحو استعمالها وتوظيفها بقوة في معظم الأنشطة البشرية والتي من المتوقع أن تفرض سيطرتها لعقود لاحقة،فمنذ بدأ عصر المعلوماتية الحديث وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمعات عالميا،ظهر وضع جديد

وهو أنه في حين أن هنالك العديد من الدول في العالم قد توصلت إلى بناء مجتمع للمعلومات متناسق ومتوازن فإن هنالك تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة معلوماتيا والبلدان المتخلفة معلوماتيا خصوصا العربية والإفريقية،حيث لم تزل المسافة الرقمية تتسع بين طرفي المعادلة،هذه الفجوة الرقمية أصبحت تقف عائقا أمام تطور فئات المجتمع في هذه الدول من الناحية التعليمية والعلمية،وتعبر عائقا في تحقيق التقدم المعلوماتي في عالم اليوم ومواكبته،وبسبب طبيعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستحدث الجديد في كل يوم،و مع زيادة التحول التكنولوجي الرقمي للمنظماتأصبح من الضروري تحويل الوظائف والملفات الورقية إلى ملفات الكترونية وأصبح لزاما على الجامعات ومؤسسات المجتمع ووزارة التربية والتعليم في كل دولة القيامبمهمة تجسير الفجوة الرقمية،وهو ما دفع بالكثير من الهيئات الحكومية إلى تبني الاستراتيجيات والمداخل الحديثة التي تهتم بالجودة والاستفادة القصوى من معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات لتقدم خدمات أكثر جودة من أجل تحقيق الرقي والتقدم الذي تطمح إليه هذه الدول.

ظهر إلى الوجود مصطلحات جديدة مثل:الإدارةالإلكترونية، الأعمالالإلكترونية، التسويقالإلكتروني،النشر الإلكتروني، التعليم الإلكتروني، الحكومةالإلكترونية، والعديد من المسميات الجديدة التي تتعلق كلها بهذا التطور.

من هذا المنطلق نتناول ذلك المارد القادم في عالم الفكر ونشر الثقافة والحضارة إنه النشر الالكتروني موحيا في مدلوله على القالب الذي تشكلت فيه ثقافة مجتمع المعلومات المعاصر،وهو بهذا يكون ضمن مئات القضايا التيتناولتها المؤلفات الغربية التي تشير إلى البدايات والنهايات،مثل كتاب "نهاية التاريخ" لفوكوياما،وكتاب"صراع الحضارات" لذائع الصيت صموئيل هنتنجتون،وكتابي "الموجة الجديدة" و"صدة المستقبل"، لتدل على النهايات الورقية و بداية الإلكترونية كما تتنبأ بذلك لانكستر بظهور المجتمع اللاورقي في كتابه الصادر عام 1978 بعنوان" نحو نظم لاورقية للمعلومات". لذلك لم يكن غريبا علينا و نحن في مجتمع المعلومات أو المجتمع الرقمي أن نرى نتاجا جديدا يولد من رحم الثقافة الالكترونية يطلق عليه النشر الالكتروني E_publishing وهو الذي يستند على أدوات هذا العصر من تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات والشبكات وخصوصا شبكة الانترنت.

وعلى اعتبار أن استغلال واستخدام تكنولوجيا المعلومات في بلدان منشأها هو الذي أثار عندها الحاجة إلى تكييف منظوماتها مع هذه الاستخدامات فإن تأخر الجزائر في هذا المجال يعني بالضرورة تأخرا في تكييف المنظومة القانونية والمؤسساتية والوصول إلى استخدامات متقدمة لهذه التكنولوجيات،لأن ذلك يفرض امتلاك محيط قاعدي ملائم وتحكما أفضل في التكنولوجيات وتطبيقاتها المختلفة،حتى تتمكن من مواكبة عصر مجتمع المعلومات،ونظرا لكون هذا الأخير مشروع طموح للجزائر،فهي تحاول أن تسد الفجوة الرقمية على جميع المستويات ولا سيما الرقمية منها ومن بين هذه الجهود،المشاريع التي أنجزت والتي لم تطبق بعد فيما يخص عملية التحول إلى النشر الإلكتروني.

1. ماهية النشر الالكتروني:

قد يكون من المفيد أن نبدأ هذه المقال بتحديد ماهية النشر الإلكتروني ElectronicPublishing، فلقد حفل الإنتاج الفكري المتخصص بالعديد من التعريفات لهذا المصطلح،وتفاوتت الاجتهادات في تفسيره،وشرح كنهه،نذكر من ذلك على سبيل المثال تعريفات ركزت على الوسيط المستخدم في التحميل،وفئة أخرى ركزت في تناولها لعملية

النشر الالكتروني على كيفية إيصال المعلومة أو الرسالة الفكرية إلى المتلقي،وهنالك اتجاه آخر حاول التوفيق بين الفئتين السابقتين،حيث نظر إلى عملية النشر الالكتروني من جهتين أولهما **الرسالة الفكرية** المراد إيصالها-كأساس لعملية النشر- ثم طبيعة **الوسيط** المستخدم لحمل هذه الرسالة،بمعنى آخر أن هذه الفئة ركزت على الرسالة والوسيط معا،من بين هذه التعريفات نذكر:

- "أسلوب نشر المعلومات إلكترونيا على أقراص مدمجة أو على شبكات"[1].
- ويذهب لانكستر F.LANCASTER إلى أن "مصطلح النشر الإلكتروني يمكن تفسيره بطرق مختلفة وفي أبسط التفاسير يستخدم الحاسوب والتجهيزات المترابطة به لأغراض اقتصادية لإنتاج المطبوع التقليدي على الورق،وفي أكثر التفاسير تعقيدا يتم استغلال الأوعية الالكترونية بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية في إنشاء أشكال جديدة تماما من المطبوعات،وهنالك تفسيرات أخرى عديدة بين هذين الطرفين"[2]

- "استحداث أساليب جديدة لنقل المعلومات من المصدر (المؤلف) إلى المستفيد (القارئ)"[3].
- "يقصد بالنشر الالكتروني وضع نسخ عن العمل أو عن التسجيل السمعي البصري في متناول الجمهور وبموافقة المؤلف،وبأعداد تفي بحاجات الجمهور عن طريق البيع أو الإيجار كما يعني وضع نسخة من العمل أو التسجيل السمعي البصري في متناول الجمهور بأي وسيلة"[4].
- يوضح المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات أن المقصود بالنشر الالكتروني: "تلك المرحلة التي يستطيع فيها كاتب المقال أن يسجل مقاله على إحدى وسائل تجهيز الكلمات،ثم يقوم ببثه إلى محرر المجلة الالكترونية،الذي يقوم بالتالي بجعله متاحا في تلك الصورة الالكترونية للمشتركين في مجلته،وهذه المقالة لا تنشر على ورق وإنما يمكن عمل صور منها مطبوعة إذا طلب احد المشتركين ذلك"[5].
- "استخدام الأجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع للمعلومات على المستفيدين وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية

فيما عدا أن المادة أو المعلومات المنشورة لا يتم طباعتها على الورق بغرض توزيعها وإنما توزع على وسائط ممغنطة كالأقراص المرنة والأقراص المليزرة أو من خلال شبكة الانترنت"[6].

- "الاختزان الالكتروني للمعلومات سواء كانت نصية أو صورا أو رسوما مع تطويعها وبثها وتقديمها للمستفيدين"[7]وعموما فإن هنالك نوعان من المعلومات، ومن مصادرها المنشورة بهذا الشكل وهما:

أ. المعلومات المتوفرة بشكل إلكتروني ولا يوجد لها بديل تقليدي ورقي.

ب. المعلومات المتوفرة بشكل إلكتروني والتي يتوفر لها أيضا بديل تقليدي ورقي، أو مصادر ورقية مكملة.

من هذا المنطلق نقول أن النشر الالكتروني هو" ذلك النشر الذي يتم فيه نقل المعلومة أو الرسالة الفكرية من المصدر (المؤلف) إلى المتلقي (المستفيد) اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة (مثل الحاسبات الآلية وما يرتبط بها من وسائط اختزان سواء كانت ممغنطة أومليزرة،وشبكات الاتصالات وما

يمكن أن يستجد من تكنولوجيات أخرى) في تسجيل المعلومة ثم تجهيزها وأخيرا بثها.

في النهاية نقول أن النشر الالكتروني هو تكنولوجيا عالية في استخدام الحاسب الآلي وأجهزته للوصول إلى نشر وطبع المعلومات والمعارف في أوعية غير تقليدية لمواكبة عصر الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم اليوم والتي سوف تتطور آجلا أو عاجلا بشكل لم يسبق له مثيل.

من خلال هذه التعاريف،يمكن حوصلة النقاط التالية حول النشر الإلكتروني على أنه:

- هو صورة جديدة من صور طباعة المعلومات.
- يعتمد على الطرق الحديثة للاتصال خاصة الشبكات.
- يعتمد على كل تكنولوجيات تخزين المعلومات الالكترونية، الرقمية، الضوئية.
- قد يكون إعادة نشر لمطبوعة ورقية كما يكون أولي إلكتروني أو افتراضي.
- يعتمد على تكنولوجيات الحواسب المتطورة.
- يقدم منتجات إلكترونية رقمية، افتراضية، مغناطيسية.

- يتيح المعلومات بكل ديمقراطية،و مباشرة للمستفيد المحتمل.
- يشكل صورة اقتصادية تسويقية للنشر المطبوع.
- ظاهرة اقتصادية للنشر الورقي.

2. تطور النشر الإلكتروني:

إن الحديث عن التحول من الأوعية المطبوعة إلى عالم الكتب اللاورقية يجرنا بالتأكيد إلى الحديث عن الدافع الأساسي لهذا التحول،والمتمثل فيما تقدمه أوعية المعلومات الحديثة من سرعة ودقة وقدرة تخزين عالية،مما حول أنظار الباحثين إلى هذه التقنية على الرغم من أن الكتاب يمتاز بالألفة وسهولة الحمل وسعة الانتشار وشامل لكل التخصصات العلمية بعكس الأوعية الحديثة التي من الواضح أنها تحتاج إلى تقبل اجتماعي و تقبل نفسي قبل أن تتم عملية التحول،والاستجابة الحقيقية للمستقبل،لقد أبى الإنسان منذ القدم على أن يعزز ذاكرته الداخلية باستخدام ذاكرة خارجية تساعده في حفظ معلومات واستدعائها عند الحاجة.

جذور النشر الإلكتروني يمكن أن تعود إلى بداية الستينيات عندما استخدم الحاسب الآلي في إنتاج الأوعية الفكرية حيث أن هذا الاستخدام كان يتطلب بناء قاعدة بيانات مقروءة آليا فقد وفرت هذه الأخيرة إمكانية تقديم المؤلفين لموادهم في شكل قابل للقراءة الآلية وتوفير ما يعرف بالنشر حسب الطلب وهناك من يرى أن فكرة النشر إنما ترجع إلى ما قبل الستينيات بكثير ،فقد كانت هناك دراسة خصصت لتقديم عرض تاريخي عن الموضوع إلى إمكانية اعتبار الكتاب المقدس لدى الصينيين المسمة بدون كلمة World less الذي تم تداوله منذ القرن الثاني الميلادي هو النموذج الأول للنشر الالكتروني،وفي عقد الثمانينيات شهد ظهور النشر المكتبي Desktop publishing وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في عام 1985 بسبب تطور الحاسبات الشخصية وظهور برامج معالجات الكلمات حيث يتم إدخالها إلى الحاسب الآلي عن طريق لوحة المفاتيح والماسحات ويتم الحصول على المخرجات في شكل مطبوع عن طريق طابعة الليزر أو في شكل قابل للقراءة الآلية على وسيط اختزان ممغنط (أقراص) و قد جاء استخدام هذه الأقراص المليزرة في اختزان المعلومات لما تتميز به كوسائط من سهولة التنقل واستخدامها من أي موقع[8]،وتلتها مرحلة التوزيع الإلكتروني للمطبوعات والنظم

الإلكترونية العاملة على الخط المباشر وما أتاحته من إمكانية عقد المؤتمرات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا التطور نتج عنه توافر أنماط عديدة للنشر الإلكتروني منها التصنيف الإلكتروني بالوضع الذي تختزن فيه المعلومات وتسترجع منه وكذلك التصنيف حسب محتوى المنتج والتصنيف حسب توافر المنتجات المطبوعة وهنا قسم النشر إلى نوعين: النشر الموازي والنشر الإلكتروني وأخيرا التصنيف حسب نوع التقنيات المستخدمة.

يعد النشر الإلكتروني واحد من تحديات القرن 21 يطرح أبعاد جديدة للتعامل مع المعلومات ومختلف المنتوجات الفكرية خاصة أن نظام النشر الإلكتروني يوفر فرص عالية المنتجات الفكرية خاصة أن نظام النشر الإلكتروني يوفر فرص عالية لحرية النفاذ إلى قواعد البيانات التي تحوي آلاف من المنشورات الإلكترونية الأدبية منها والعلمية.

في الأخير نقول أنه قد نتج عن تطور صناعة النشر الإلكتروني ظهور العديد من أنماط النشر مثل قواعد البيانات المباشرة، النشرالمكتبي، قواعد بيانات النص الكامل، الوسائطالمتعددة، النصوص الفائقة.

3. التصنيفات المختلفة للنشر الإلكتروني وأشكاله:

لقد ظهر النشر الإلكتروني بداية باستخدام الكومبيوتر في إصدار منشورات ورقية ومن ثم ظهرت مطبوعات تصدر فقط في الشكل الالكتروني يتاح الوصول إليها على الخط مباشرة،على الرغم من حرص المؤلفين على السيطرة على هذه المنشورات الالكترونية فقد بقيت معرضة لسرقة حقوق الطبع ولإعادة نسخها وبيعها بطرق غير شرعية.

من بين أشكالالنشر الالكتروني،نجد برامج الكمبيوتر،الكتب الإلكترونية قواعد البيانات،الصحف والمجالات،ويتخذ أربعة أشكال:

- نشر إلكتروني أولي: يأخذ الشكل الإلكتروني للمؤلف دون نشره في شكل ورقي.
- نشر الكتروني مسبق: يسبق النشر الورقي للمؤلف.
- نشر إلكتروني موازي: نشر المؤلف في شكل ورقي والكتروني في نفس الوقت.
- إعادة نشر الكتروني: إعادة نشر مؤلفات في شكل ورقي الكترونيا و يتيح هذا الشكل من النشر الحصول على مختلف المؤلفات بشكل فوري بمجرد طلبها عبر البريد الإلكتروني أو بروتوكول

نقل الملفات ثم القيام بنسخها وحفظها على الأقراص المدمجة[9].

للنشر الإلكتروني العديد من النماذج التي يتم نشر الإنتاج الفكري عبرها ومن بينها:

- النشر عن طريق الأقراص المليزرةCD_ROM: اتجهت العديد من المؤسسات المعروفة إلى استنساخ قواعد بياناتها على تلك الأقراص لتباع إلى المكتبات ومراكز المعلومات بصورة دورية تتضمن آخر التعديلات والإضافات التي أدخلت عليها من خلال اشتراكات سنوية خصيصا لهذا الغرض،الشيء الذي فتح المجال أمام المستفيدين البعيدين عن مراكز وجود بنوك المعلومات وقواعد البيانات العالمية كبديل للاتصال المباشر به بالرغم من السلبيات التي يبديها بعض الناشرين والأمناء بشأن الأقراص المليزرة.
- النشر عن طريق شبكة الانترنت: تعتبر من أهم النماذج والأدوات الفاعلة في النشر الالكتروني وذلك بالنظر إلى الامتداد الجغرافي للشبكة المعلوماتية وسرعة الوصول إليها.
- النشر عبر قواعد البيانات: النشر عبر هذه القواعد يمكن فقط للقريبين من مراكز تواجد قواعد

البيانات في حين يتعذر على البعيدين جغرافيا الاتصال بها،ومن جهة أخرى تكلفة هذا الاتصال تحول دون الوصول إلى محتويات هذه القواعد وهو ما يقلل من نسب المستفيدين منها وهو الأقل استعمالا مقارنة مع النشر عن طريق الأقراص المليزرة والنشر عبر شبكة الانترنت[10].

4. الإجراءات والتشريعات القانونية المنظمة للنشر الالكتروني في الجزائر:

نشير إلى أنه ولغاية سنة 2000،عانت الجزائر من غياب الإطار القانوني،حتى وإن اعتبره البعض فرصة من مقص الرقابة أو الحذف،هذا القانون الذي ينظم سير العملية الإعلامية من خلال الدعامة الالكترونية حيث أن المشرع الجزائري تناول هذا الموضوع حيث تحدث عن الجوانب التقنية للأنترنت وحدد قواعد لفتح موزعين خواص من خلال مراسيم مصادق عليها من طرف الحكومة، حيث قامت الحكومة بالمصادقة على مرسوم 98_257 والذي بموجبه تم الترخيص بإمكانية إنشاء موزعين وسطاء للأنترنت إلا أنه لم يتم الاستغلال الحقيقي للشبكة إلا بعد سنة 1999[11].وساعدها كثيرا تعديل هذا المرسوم (مرسوم أوت

1998) بمرسوم ثان صدر في 2000/10/14 والذي من خلاله رخص لعملية الشراكة بين شركات أجنبية وفتح المجال لاستثمارات أجنبية في قطاع الانترنت[12].

أما فيما يخص الصحافة الالكترونية نذكر أن أول علاقة بين الصحافة الوطنية والانترنت كانت سنة 1997 عن طريق النشر الالكتروني ابتداء من جريدة الوطن لأن إنشاء موقع على الواب لم يعد بذلك الشيء الصعب خاصة في ظل إلغاء الاحتكار على مركز البحث العلمي والتقني أمام المزودين الخواص للإنترنت منذ سنة 2000،طبعا حددت الدولة آنذاك مجموعة من الإجراءات اللازمة للاستفادة من موقع على شبكة الانترنت بالنسبة لأي جريدة يتطلب من الناحية التنظيمية المرور بعدة مراحل،وهذا استنادا إلى ميثاق التسمية والانتساب تحت اسم الميدان"DZ":

- ❖ سجل تجاري لكل هيئة ذات طابع تجاري،وجود مقر مركزي أو مكتب تنسيق بالجزائر كما يجب دفع مبلغ مالي كل سنة بقيمة 1000 دينار جزائري[13].

كما كان هناك قانون منظم للكتابة في الشكل الالكتروني والتوقيع الالكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني من خلال نصي المادتين 323 مكرر و327 مكرر فقرة 2

من القانون المدني الجزائري،والمقصود بالكتابة في الشكل الالكتروني ذلك التسلسل في الحروف أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علاقة أو رموز ذات معنى مثل المعلومات والبيانات التي تحتويها الأقراص الصلبة أو المرئية أو تلك التي يتم كتابتها بواسطة الكومبيوتر وإرسالها أو نشرها عبر الانترنت[14]، إلى غاية صدور قانون الإعلام الجديد أين خصص لوسائل الإعلام الإلكترونية بابا يتضمن 6 مواد منظمة لها هي المواد 67،68،69،70،71،72 بالإضافة إلى المادة 66 المنظمة لنشاط الإعلام عبر الانترنت[15].

5. نماذج لتطبيق النشر الإلكتروني في الجزائر:

تحاول الجزائر كغيرها من الدول العربية اللحاق بالتطور الذي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد قدمت العديد من المشاريع لمواكبة العصر الرقمي، و قد طبقت العديد من مشاريع النشر الالكتروني نحاول استعراض بعضها:

أولا:الصحافة الالكترونية الجزائرية كتجربة من تجارب النشر الإلكتروني في الجزائر:

تعرف الجزائر منذ منتصف التسعينيات أولى بدايات الصحافة الإلكترونية، من خلال أول تعامل بين الصحف

الوطنية والنشر الإلكتروني سنة 1997والنشر الالكتروني مباشرة وبصورة مستقلة لصحف الكترونية محضة منذ سنة 1996،بهذا التعامل مع النشر سمح بظهور نوعين من الصحافة في بلادنا:

❖ **صحافة الكترونية مكملة للطبعة الورقية:**

تعتبر يومية الوطن أولى اليوميات الجزائرية التي وضعت على الخط سنة 1997 ثم تبعتها 8 يوميات أخرى خلال العامين 1997 و1998 هي: liberté, le soir d'Algérie, el_acilوبعدها وفي مدة قياسية دخلت معظم الصحف الجزائرية على الخط ما عدا عدد قليل منها.

ما نلاحظه هو أن أغلب الصحف الوطنية الموضوعة على الخط لا تختلف كثيرا عن نسختها الورقية من ناحيةالمضمون،فهي عبارة عن نسخ كربونية كانت في البداية تعرض كخدمة نصية،ثم أصبحت ديناميكية [16].

الصحيفة	الموقع على الانترنيت	تاريخ إنشاء الموقع
الوطن	www.ELWatan.com	نوفمبر 1997
ليبرتيLiberté	www.liberté-algérie.com	جانفي 1998
اليوم		فيفري 1998
الخبر	www.el-khabar.com	أفريل 1998
الشعب	www.el-chaab.com	جوان 1998
المجاهد ELMoujahid	www.almoujahid-dz.com	جويلية 1998
Le Matin		أكتوبر 1998
Le soir D'Algérie	www.Lesoird'algérie.com	نوفمبر 1998
El Acil	Www.ELAcil.com	مارس 2000

جدول رقم(01) أولى الصحف الوطنية الموضوعة على الانترنيت

❖ **صحافة الكترونية جزائرية مستقلة:**

ونقصد بها الصحافة التي ليست لها دعامة ورقية نذكر من بينها:

- Algerie-interfaceالتي كانت تصدر على الموقع الالكتروني-http://www.Algeria interface.comولكن توقفت عن الصدور لظروف مالية.
- صحيفة AlegriaWatch تم صدورها عام 1998 على الموقع الالكتروني http://www.algeria-watch.com
- صحيفة le Souk على الموقع الالكتروني http://www.lesouk.org أصبحت مؤخرا لها طبعة ورقية توزعها بأعداد محدودة و غالبا ما يتم داخل كلية الطب.
- صحيفة Auto Algérie على الموقع الالكتروني التالي:.http://www.auto-algerie.com
- صحيفة PlanèteDZ، موقعها الالكتروني http://www.planet-dz.com، الموقع المجمع لمواقع الجمعيات الجزائرية[17].

اسم الصحيفة الإلكترونية	الموقع الإلكتروني	الملاحظة
Algérie-Interface	http://www.algeria-interface.com	توقفت عن الصدور لظروف مالية
Alegria-Watch	http://www.algeria-watch.com	تم صدورها عام 1998
Le Souk	http://www.lesouk.org	أصبحت مؤخرا لها طبعة ورقية توزعها بأعداد محدودة و غالبا ما يتم داخل كلية الطب.
Auto Algérie	http://www.autto.algerie.com	
Planète DZ	http://www.planet-dz.com	الموقع المجمع لمواقع الجمعيات الجزائرية.

جدول رقم (02) أهم الصحف الإلكترونية المحضة بالجزائر

نذكر كذلك أن الجريدة الالكترونية تستمد بقاءها من الإشهار الالكتروني ويرتبط هو بسخاء أصحاب المال والأعمال ومدى قناعتهم بالأنترنت ودورها في تسويق منتجاتهم،والمجتمع الجزائري مجتمع لم يعرف الخوصصة إلا منذ سنوات قليلة،لذلك وبالنظر لحداثة التجربة الإعلامية الجزائرية الالكترونية لنا أن نتصور كيف يتعامل الفرد الجزائري مع الانترنت[18].

أي أن عدم اهتمام الفرد الجزائري بما ينشر الكترونيا ينعكس على مدى إقبال الشركات المعلنة في الاعتماد على الدعامة الالكترونية في الإشهار عن السلعة أو الخدمة.

❖ **الصعوبات التي تواجه الصحافة الإلكترونية في الجزائر:**

تواجه الصحافة الإلكترونية في الجزائر مشاكل عديدة تجتمع لتشكل عقبة أمام ازدهارها ورقيها ومن أبرز هذه المشاكل ما يلي:

- عدم وجود قاعدة مستخدمين واسعة للإنترنيت: حيث أن المجتمع الجزائري لم يندمج بعد مع هذه التقنية الفعالة الناقلة للمعلومة من أقصى مضارب الأرض،والتي تلغي الزمان و المكان وتجعل البعيد

قريب،وتفتح العالم على بعضه،وتسافر معها بدون جواز سفر،فلازال الفرد الجزائري يستقي أخباره من التلفزيون بنسبة 62%،ثم الجرائد بنسبة 22 % وأخيرا الانترنيت بنسبة 10%[19] هذا إن دل على شيء إنما يدل على نقص الوعي من طرف الفرد الجزائري بأهمية الانترنيت إضافة إلي اعتبارات أخرى كالجانب المادي فاستعمال الانترنيت يعني توفر جهاز كومبيوتر مجهز بمودم،وتكلفته في بلادنا تصل إلى 50.000دج وهو ما يعادل تقريبا أربع مرات الأجر القاعدي للفرد الجزائري في حين لا تتجاوز تكلفته في الغرب 20% من الأجر الوطني الأدنى.

- ضعف التكوين المعلوماتي: إذا كانت الأمية عموما منتشرة في الجزائر بقدر7 ملايين أمي في التعريف التقليدي لها أي ما عادل نسبة 70% من المجتمع الجزائري فما بالك بالأمية الإلكترونية والتي تعتبر عائق الصحافة الإلكترونية.
- تنامي قرصنة المواقع الإلكترونية: لقد مرت الصحافة الوطنية المنشورة على الواب بهذه المشكلة منها جريدة الوطن التي تعرضت لهجوم من قراصنة الانترنيت ولم تكتشف ذلك إلا حين قام قراءها

الإلكترونيون الجزائريون والأجانب بتنبيهها عن عدم قدرتهم الاستفادة من الموقع،وبعد إجراء تحقيق في الأمر تم تحديد الخلل باكتشاف طريق عمل هؤلاء،نفس الشيء بالنسبة لجريدة البلاد حيث اكتشفت الأمر حين بل عدد المصوتين 10 مرات أعلى من عدد الزوار الفعلي.

- غياب الإطار القانوني للصحافة الإلكترونية في الجزائر: حيث تعاني الصحافة الإلكترونية من غياب الإطار القانوني حتى وإن اعتبره الكثير هروب من مقص الرقابة أو الحذف،هذا القانون الذي ينظم سير العملية الإعلامية من خلال الدعامة الإلكترونية،حيث هناك جهود في الأردن ولبنان وعدد كبير من الدول على المستوى الدولي إلا أن المشرع الجزائري تناول هذا الموضوع حيث تحدث عن الجوانب التقنية للأنترنيت وحدد قواعد لفتح موزعين خواص،من خلال مراسيم مصادق عليها من طرف الحكومة.
- سياسة الإشهار في الجزائر:تستمد الجريدة الإلكترونية بقاؤها من الإشهار الإلكتروني ويرتبط بسخاء أصحاب المال والإعمال ومدى قناعتهم

بالإنترنيت ودورها وتسويق منتجاتهم،والمجتمع الجزائري مجتمع لم يعرف الخوصصة إلا منذ سنوات قليلة،لذلك وبالنظر لحداثة التجربة الإعلامية الجزائرية الإلكترونية لنا أن نتصور كيف يتعامل الفرد الجزائري مع الانترنت،أي أن عدم اهتمام الفرد الجزائري بما ينشر إلكترونيا،ينعكس على مدى إقبال الشركات المعلنة في الاعتماد على الدعامة الإلكترونية في الإشهار عن السلعة أو الخدمة.

ثانيا: تطبيقات النشر الإلكتروني التي يتيحها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST:

تم إنشاء مركز البحث في الإعلام العلمي في الجزائر العاصمة بموجب المرسوم رقم 85-56 بتاريخ16 مارس 1985، في سنة 1986 تم إلحاقه بالمحافظة السامية للبحث العلمي بموجب المرسم رقم 86-73 بتاريخ 8 أفريل 1986،ومنذ ذلك الوقت إلى غاية الآن وهو تابع إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو أحد أهم مراكز البحث التابعة لها[20]،والمهام الرئيسية لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقنيهي وضع نظام وطني لمعلومات علمية وتقنية، وتطوير الشبكات القطاعية

الجذرية، وعلاقاتهم بالشبكات الإقليمية والدولية، وتستند أنشطة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية.

تكمن تطبيقات النشر الإلكتروني التي يتيحها المركز في:

أ- <u>قواعد البيانات</u>:

يتيح مركز البحث CERISTللمستفيدين الباحثين على الخط المباشر عدة أنواع من قواعد البيانات،وهي:

- قواعد بيانات بيبليوغرافية وطنية من إنتاجه وهي متنوعة من حيث نوع الوعاء (كتاب،دورية،مقال،مؤسسة توثيقية)،ومن حيث التخصصات (في كل تخصصات العلوم والتكنولوجيا)،ومن حيث اللغة (عربية، فرنسية، انجليزية)، ومن حيث التنظيم البيبليوغرافي (بطاقة فهرسة وصفية، مستخلص إشاري تحليلي، بطاقة هوية المؤسسات التوثيقية) ، وأيضا من حيث صنوات إنتاجها وظهورها الأول، كما يقدم المركز فرصا للبحث الآلي الراجع على الخط المباشر من خلال موقعه على شبكة الانترنت بالعنوان، المؤلف والكلمات المفتاحية[21]، وتلك القواعد مبينة في الجدول التالي:

الرقم	قواعد البيانات الوطنية	التسمية الأصلية
01	ASA	ALGERIAN SCIENTIFIC ABSTRACT
02	ALGERIANA	ALGERIANA
03	ISSN	INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
04	REPBIB	REPERTOIRE DES BIBLIOTHEQUES
05	FNT	FONDATIONL DES THESES
06	BIBNAT	BIBNAT
07	ANIS	ANIS
08	CAP	CATALOGUE ALGERIEN DES PERIODIQUES
09	CAT	CATALOGUE ALGERIEN DES THESES
10	BDRC	BASE DE DONNEES DES PROJETS DE RECHERCHES EN COURS

جدول رقم(03) قواعد البيانات الوطنية لمركزcerist المتاحة على الخط

قواعد بيانات دولية،تشكل قواعد البيانات الدولية خدمة من أهم الخدمات التي تقدمها المكتبة الرقمية للمركز،كما هي خدمة ضمن خدمات رابط النص المتشعب المتعلق بنشر المعلومة العلمية والتقنية، كون هذه القواعد الدولية للبيانات ذات طبيعة علمية تقنية[22]، ويتم توضيحها في الجدول التالي:

الرقم	قواعد البيانات الدولية	الرقم	قواعد البيانات الدولية
01	ADONIS	16	IEE-IEEE
02	AGRECOLA	17	INIS
03	AGRIS	18	LISA
04	ANALYTICAL ABSTRACT	19	MEDINE
05	BIOTECHNOLOGIE ABSTRACTS	20	NTIS
06	BN-OPALE	21	OCLC COMPUTER LIBRARY
07	CANCER CD	22	OCLCE-LIBRARY
08	CD-THES	23	OCLC LIBRARY
09	CD-UNESCO	24	PERTROL&GAZ
10	COMPUTER-SPECS	25	SERINE
11	ELECRE	26	SIGLE
12	ERIC	27	SOCIOFILE
13	FRANCIS	28	SPORT DISCUS
14	GERO-ARCHIVES	29	ULRISH'S INTERNATIONAL PERIODICALS DICTIONARY
15	GEOREF	30	WORD ACADEMIC DATABASE

جدول رقم(04) قواعد البيانات الدولية المتاحة على الخط المباشر من طرف مركز البحثcerist عبر موقع الواب

ب- المجلات الإلكترونية:

يتيح إلكترونيا مركزCERIST ثلاث أنواع رئيسية من المجلات الإلكترونية وهي:

- المجلات الإلكترونية على الخط المباشر:في مجموعها توجد 65 مجلة إلكترونية على الخط المباشر بعضها من إنتاج مركزCERIST،والبعض الآخر مجلات إلكترونية وطنية والبقية دولية،هذه المجلات متاحة على الخط المباشر،وبالنص الكامل لمقالات متنوعة في كل التخصصات العلمية والتقنية[23].
- مجلات WEBREVIEW:يتيح المركز أيضا عبر موقعة مجلات WEBREVIEW،وهي مجلات إلكترونية وطنية يتم إصدارها محليا من طرف المؤسسات الجامعية الجزائرية،ويتم استرجاعها بطريقة مباشرة من خلال عنوانها على صفحة الاستقبال،ليتم بعد ذلك عرض محتويات السنوات،والأعداد والمستخلصات وطرق الاسترجاع،والتحميل الكامل للمقالات،ومجلات WEBREVIEW مبينةحسب عناوينها والمؤسسات الجامعية الجزائرية المنتجة لها ورقمها الدولي الموحد للدوريات[24].
- مجلات شبكة البحث الأكاديمية[1]ARN:عملا على توفير أرضية تكنولوجية لقطاع التعليم العالي،قام مركز

[1]ACADEMIC RESEARCH NETWORK

CERIST منذ التسعينيات بوضع شبكة ARN،وهي شبكة البحث الأكاديمية وذلك بمساهمة العديد من المؤسسات الجامعية التابعة لقطاع التعليم العالي،تتيح كذلك مجموعة من المجلات الإلكترونية عبر موقع المركز،بحيث يتم عرض أعدادها كاملة ومسبوقة بمستخلصاتها[25] والجدول التالي يبين المجلات الإلكترونية لشبكة البحث الأكاديمية:

_ مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي REVUE D'ETUDE ET DE CRITIQUE SOCIALE
_ مجلة الجبر والعدد ALGEBRA ANS NUMBER THEORY
_ مجموعة العلوم الدقيقة والفيزيائية COLLECTION SCIENCES EXACTES PHYSIQUE
_ جريدة الشركة الجزائرية للكيمياء JOURNAL OF THE ALGERIAN CHEMICAL SOCIETY
_ مجلة المعلومات العلمية والتقنية REVUE D'INFORMATION SCIENTIFIQUE ET TECHNIQUE
_ المجلة الرياضية للمغرب MAGHREB MATHEMATICAL REVIEW

الجدول رقم (05) المجلات الإلكترونية لشبكة البحث الأكاديمية

ج- **منشورات ومقالات ومداخلاتالمركز:** تنقسم هذه الأخيرة إلى الأقسام الرئيسية التالية:

- منشورات ومداخلات قسم نظم المعلومات ونظم الملتيميديا.
- مقالات ومداخلات خدمات المكتبة الرقمية.
- مقالات الأمن والوقاية من أخطار الفيروسات.

كل هذه المنشورات والمقالات وأعمال المداخلات المقدمة داخل مركزCERIST متاحة بالشكل الإلكتروني على موقعه ضمن خدمات المكتبة الرقمية.

د- **الكتب وفصول الكتب:**تتوفر المكتبة الرقمية على رصيد معتبر،من الكتب المتاحة على الشكل الإلكتروني يمكن استرجاعها من خلال خدماتها بالبحث بسنة النشر أو العنوان أو بعنوان الفصل[26].

بالإضافة إلى ذلك توجد مظاهر أخرى لتطبيقات النشر الإلكتروني في موقع مركزCERISTوهي:

- المحاضرات العلمية.
- الملتقيات والتظاهرات العلمية.
- الأطروحات على الخط المباشر.
- أدلة الباحثين في المركز.

- مواقع واب المؤسسات الجامعية الجزائرية.
- الفهارس على الخط المباشر.

ثالثا:تطبيقات النشر الإلكتروني في المكتبة الوطنية الجزائرية:

المكتبة الوطنية الجزائرية هي المرجع الأساسي، والمركزي للإنتاج الفكري الوطني المطبوع،في كل المجالات المعرفية وهيأقدم الهيئات الوثائقية في الجزائر، وأقدم المكتبات الوطنية الموجودة في الوطن العربي، تأسست بقرار لوزير الثورة و ذلك ابتداء من تاريخ 13 أكتوبر1835[27].ففي سنة 1986 بدأ مشروع بناء مكتبة وطنية جزائرية جديدة،التي تم تدشينها في 1 نوفمبر 1994،يتناسب مع أهميتها،ويقع في منطقة الحامة بالجزائر العاصمة،افتتح أمام القراء عام 1998،إن المكتبة الوطنية ذات صدى عالمي،نظرا لحجم الكتب الذي تقوم بالحفاظ عليه،من جهة وعدد القراء الذي تستقبله من جهة أخرى وتعد من بين أكبر وأحدث المكتبات الوطنية العالمية،سواء كان ذلك من حيث مضمونها،أو من حيث تقنيات الحفاظ على الكتب إضافة إلى هذا تلجئ المكتبة الوطنية إلى استعمال طرق حديثة للمعالجة وللتسيير،في علم المكتبات من بينها تقنيات الحفاظ على

الكتب، باستعمال عتاد متطور ومناسبوتسيير آلي للكتاب،وفي تقسيم الإعارة والبحث من طرف القارئ والنقل الآلي للكتاب وموقعها على شبكة الانترنت هو http://www.biblionat.dz.

فيما يتعلق بتطبيقات النشر الالكتروني في موقع المكتبة الوطنية،فمظاهره تتجلى في النصوص الالكترونية المقدمة في التعريف بالمكتبة الوطنية، تاريخها،مصالحها،وذلك حسب الهيكل العام لموقعها الإلكتروني،وهي بصورة عاملة عبارة عن نصوص الكترونية إعلامية مختصرة عن المكتبةكما يعرض الموقع الالكتروني على صيغة PDF الأمر رقم 96_16 المؤرخ في 16 صفر1417 الموافق 02 جويلية 1996،المتعلق بالإيداع القانوني الصادرفي الجريدة الرسمية عدد 41 بتاريخ 03 جويلية 1996،والمرسوم التنفيذي رقم 99_226 المؤرخ في24 جمادى الثانية عام 1420 الموافق لـ04 أكتوبر 1999، المحدد لكيفيات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم 96_16 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـ 02 جويلية 1996،وهذين الأخيرين هما فقط الوثيقتين الرقميتين الموجودتين بالنص الكاملمع قابلية تحميلهما المباشر،ويعرض الموقع الالكتروني للمكتبة الوطنية نشرا رقميا لكن للصور الفوتوغرافية،صور أغلفة بعض

الكتب والمنشورات،ولبعض صفحات المطبوعات القديمة،ولبعض صفحات المخطوطات المتوفرة في المكتبة.
وعن نشر الخدمات الالكترونية العلمية على الخط المباشر،من خلال الموقع، فهي غير متوفرة تماما،حيث لا توجد خدمات الفهارس والبيبليوغرافيات،ولا خدمات قواعد البيانات،وبصورة عامة تطبيقات تقنية النشر الإلكتروني،في موقع المكتبة الوطنية الجزائرية في خصوص المعلومات الأكاديمية والعلمية منعدمة،لانعدام قواعد البيانات، وفهارس الأرصدة، والبيبليوغرافية الوطنية، والنصوص الكاملة للكتب والمنشورات.

6. النشر الالكتروني وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر:

من أهم القضايا المثارة حول النشر الإلكتروني المسائل القانونية المتعلقة بحقوق النشر والنسخ التي أصبحت تستدعي وضع تشريعات خاصة لحماية حقوق المؤلف، نتيجة الاستغلال الفوضوي للنشر عبر الانترنت.
وعليه لابد من الإشارة إلى وضعية حقوق المؤلف بالجزائر في خضم ثورة النشر الالكتروني نظرا للأهمية التي تولها بلادنا لهذا الموضوع،ويتولى هذه المهام المؤسسات المعنية ويمثلها

بصورة خاصة بالجزائر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة فبعد أن ظلت مهامه تقتصر على حماية أصحاب حقوق المؤلفين للمنشورات الورقية أصبح اليوم يواجه مسؤولية حماية حقوق المؤلفين للمنشورات عبر شبكة الانترنت،حيث كان هنالك تعديل لقانون المؤلف الصادر سنة 1997 وجعله يتماشى مع التطور التكنولوجي،حيث أجرت آخر تعديل لها بموجب الأمر 03_05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،هذا القانون تطرق لأول مرة إلى برامج الحاسوب وقواعد البيانات (جنح التزوير والتقليد)[28]نص القانون في الفصل الأول من الباب الأول على حماية المصنفات وحقوق المؤلف من خلال المواد 03_04_05 وتطرق في الفصل الثاني من خلال المادتين 12_13 إلى تحديد صاحب حق المؤلف وقرينة ملكيته للحق والوسائل القانونية لإثباته ولحمايته،وحسب المادة 131 يكلف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،بحماية الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر ويشترط في المادة 133 انضمام المؤلف أو مالك الحقوق للديوان لتكون له الصلاحيات القانونية لإدارة حقوقه ومراقبة مختلف أشكال استغلال مصنفه. كما نصت المادة 135 على أن يتولى الديوان حماية حقوق المؤلفين أو

مالك آخر للحقوق من المواطنين المنضمين إليه، أو مالكي الحقوق الأجانب... الممثلين بواسطة اتفاقيات تمثيل متبادلة مع هيئات أجنبيةمماثلة، كما تولى الديوان تمثيلهم وطنيا ودوليا.

ولإثبات قرينة الملكية على الحقوق وحسب المادة 136 يستوجب على المؤلفين التصريح بمصنفاتهم لدى الديوان،وفي محاولة لتحقيق التوازن بين حقوق المؤلفين وحقوق المستعملين جاء المشرع ببعض الإباحات القانونية الخارجة عن نطاق حقوق المؤلف بما يمليه مراعاة الصالح العام و حق المجتمع في تيسير سبل نشر المعرفة والثقافة والاستفادة من ثمار العقل البشري ومن بين الإباحات نجد:

- إجازة نقل المصنفات بغرض الاستعمال الشخصي دون نشرها على الجمهور.
- استعمال المؤلفات كمراجع مع الإشارة دوما إلى المصدر مقابل التزام الأفراد بعدم المساس بحقوق المؤلفين طول مدة الحماية القانونية لمؤلفاتهم.

بما يعني العمل على حماية حقوق المؤلفين من جهة و الارتقاء بالمستوى العلمي والفكري للمجتمع.

بالإضافة إلى هذا كانت هنالك العديد من المجهودات إلى جانب العمل على تطوير التشريعات ويتمثل ذلك بصورة خاصة في اللجوء إلى وسائل التحسيس والتوعية من خلال عقد الملتقيات والندوات الوطنية والدولية من قبل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبالتعاون مع المنظمات الدولية،إلا أنه لم تكن كفيلة بالحماية القانونية لأصحاب حقوق المنشورات الالكترونية.

خاتمة:

ظاهرة النشر الالكتروني في الجزائر لها من الايجابيات أكثر من السلبيات من حيث أنها حققت تواصلا سهلا وسريعا لمستخدميها مع المنتج الثقافيولا يستحي أن يتصدر النشر الالكتروني النشر الورقي وسيبقى باقيا لما تصدره دار النشر بدلالة أن ما من قارئ مهما طال صبره يستطيع أن يقرأ رواية على الانترنت بالراحة التي يقرأها في كتاب،إلا أنه وبالرغم من ايجابيات هذه الظاهرة لابد من النظر جليا في قضية الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة،حيث أصبحت تعد من القضايا الشائكة بعد أن أضحى نشر ونسخ أي مؤلف على الانترنت من أسهل ما يكون دون مراعاة القوانين الخاصة بحقوق التأليف

والترجمة،فالنصوص التشريعية الخاصة بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة غير كفيلة بعد بالحماية القانونية لأصحاب حقوق المنشورات الإلكترونية على الرغم من إفراد عدة مواد خاصة بحماية برامج الحاسب الآلي،و حماية المصنفات المحتواة في قاعدة البيانات ونظم معالجة المعلومات إلا أنها جاءت بصورة عامة بعيدة نوعا ما عن الدقة والتحديد،لكن هذا لم يمنع من بذل المزيد من المجهودات إلى جانب العمل على تطوير التشريعات ويتمثل بصورة خاصة في اللجوء إلى وسائل التحسيس والتوعية من خلال عقد الملتقيات والندوات الوطنية والدولية من قبل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالتعاون مع المنظمات الدولية،والذي نظم خلال شهر ماي 2003 ملتقيين أحدهما وطني والآخر دولي حول سبل حماية حقوق المؤلف لتطور النشر الإلكتروني والمصنفات الرقميةوإدراك أهمية الحفاظ عليها دون المساس بحرية الأفراد في المعرفة والاطلاع فاليوم أصبح لابد من تطوير قوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بما ينسجم وقوانين الاقتصاد المعرفي وقطاع النشر الالكتروني،وعلينا نحن كمستخدمين أن نستعمل هذا النوع من النشر بضمير. كما يجب التفكير في تطوير النشر الإلكتروني في ظل الشروط البيئية الموجودة.

المراجع:

1. علي يوسف علي ، 1999 ، معجم مصطلحات الحاسب،خوارزم،القاهرة،ص 254.
2. الهوش أبو بكر،2000،التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات،دار الفجر،ليبيا،ص 152.
3. عبد الوهاب الصباغ عماد، عبد الشهيد عباس رشيد، 1991، النشرالالكتروني:تطوره، آفاقه، ومشاكله في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الندوة العربية الثانية للمعلومات حول تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، تونس، ص 110.
4. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي، تونس، 1991، ص 23.
5. محمد الشامي أحمد، حسب الله سيد، 1988، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 409.
6. رشادعارف، 1997،تكنولوجيا النشر الإلكتروني، عالم الكمبيوتر.ص58.

7. Spring Michael B, 1991,**electronic printing and publishing: The document processing revolution**, Marcel Dekker, Inc, New York.

8. النشار السيد السيد، 2000، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، صص 18-21.

9. اللبان شريف درويش، 2001، تكنولوجيا النشر الصحفي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص145.

10. مرزقلان ابراهيم،2009-2010،استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،ص ص 84-85.

11. المرسوم التنفيذي رقم 98-257،الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2000/08/25،المحدد لشروط وكيفيات وضع استلال خدمات الانترنت بالجزائر.

12. المرسوم التنفيذي رقم 2000-307،الجريدة الرسمية،العدد60،الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر2000، المحدد لشروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الانترنت في الجزائر.

13. قدواح منال،2007-2008، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الالكترونية: دراسة ميدانية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 166.
14. المادة 323 مكرر والمادة 327 مكرر فقرة 2، من القانون 05-10، المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
15. قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012،يتعلق بالإعلام.
16. قدواح منال،مرجع سابق،ص 167.
17. قدواح منال،مرجع سابق،ص 168.
18. بالعالية يمينة،2006،الصحافة الإلكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل،رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3،الجزائر، الجزائر العاصمة،ص 163.
19. شطاح محمد،2005،صحافة الانترنت ومستقبل الصحافة،دراسة من جامعة عنابة،كلية علوم الإعلام والاتصال،عنابة،الجزائر، ص 21.

20. تاريخ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني،معلومات منشورة على الموقع الالكتروني http://www.cerist.dz تم الاطلاع على الموقع يوم 26 جوان 2012.

21. عين احجر زهير،2009-2010،تقييم تقنيات الإعلام الآلي التوثيقي المطبقة في المكتبة الوطنية الجزائرية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني:دراسة تحليلية لموقعيهما على شبكة الانترنت،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات،جامعة منتوري،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، الجزائر، ص 162.

22. عين احجر زهير،مرجع سابق،ص 176.

23. عين احجر زهير،مرجع سابق،ص 195.

24. عين احجر زهير،مرجع سابق،ص ص 198-200.

25. عين احجر زهير،مرجع سابق، ص 201.

26. عين احجر زهير،مرجع سابق،ص 203.

27. صوفي عبد اللطيف،2001، علوم المكتبات والمعلومات، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، ص 66.

مدى استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في التوعية والثقافة البيئية

عبدالنور بوصابة

أستاذ باحث

جامعة مولود معمري تيزي وزو

مدى استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في التوعية والثقافة البيئية

عبدالنور بوصابة

أستاذ باحث

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

الكلمات المفتاحية: الثقافة البيئية-التوعية البيئية - استخدام التكنولوجيات الجديدة في الإعلام البيئي- تطور التكنولوجيا- حماية البيئة عن طريق وسائل الإعلام.

***Résumé*:**

L'objectif général de cette Recherche est de faire connaitre les rôles des medias (télévision-radio-presse écrite-internet…) dans la sensibilisation et la protection de l'environnement, et de comprendre quelle est l'étendue de l'utilisation des nouvelles technologies de l'information et de la communication dans le développement de la culture environnementale.

Notre thématique s'articule sur la recherche dans les manières par lesquelles les medias transmettent le savoir environnemental au public, et de constater si l'évolution de la technologie mène à une protection parfaite de l'environnement.

مقدمة:

تعتبر التوعية والثقافة البيئية عاملا أساسيا يدرك الإنسان بفضله أنه الكائن المؤثر في الكيان البيئي وأنه جزء لا يتجزأ من هذا الكيان،ولا يخفى علينا أن الإنسان هو العنصر الأساسي المسبب في التلوث البيئي على سطح الأرض،ولكن يمكن له أن يكون أيضاً عنصراً أساسياً وفاعلاً في حماية هذه البيئة وتنميتها،فالتوعية والثقافة البيئية هي توعية في البيئة ومن أجل البيئة تهدف إلى إكساب أفراد المجتمع من نساء ورجال وأطفال الثقافة والمعلومات والمهارات من خلال معايشة البيئة وتحسس مشكلاتها وإكسابهم السلوكيات الفعالة والإيجابية تجاه البيئة.

ومن الوسائل التي تسند لها مهمة التثقيف والتوعية البيئية في المجتمع نجد الإعلام بمختلف مؤسساته،ولكن اليوم ورغم التطورات المذهلة التي تطرأ على تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلا أن التوعية والثقافة البيئية لا تزال ضئيلة وغير كافية،فنسعى من خلال هذه الدراسة التعرف على الأدوارالتي تسند الى وسائل الإعلام والاتصال "الجرائد والإذاعة والتلفزيون...والإنترنت..." في مجال التثقيف والتوعية البيئية وما هو مدى استخدام التكنولوجيات المتطورة في الإعلام والاتصال في تطوير الثقافة البيئية،وبعبارة أخرى هل أن

التطور التكنولوجي المذهل في وسائل الإعلام والاتصال يؤدي بالضرورة إلى تطور"الثقافة البيئية" والتوعية بقضايا البيئة وبالتالي تحقيق حماية شاملة للبيئة ضد كل الكوارث والآفات.

1.دور الإعلام في نشر التوعيةوالثقافةالبيئية:

تقوم البيئة بجذب اهتمام العلماء والباحثين في عديد التخصصات العلمية أكثر من ذي قبل، وكذا اهتمام الدول والمنظمات، ولعل المحرك الرئيسي لهذا الاهتمام من قبل الدول والمنظمات الإقليمية ما أكدته البحوث والدراسات في العلوم كافة عن الأضرار التي لحقت بالبيئة نتيجة للسلوك الخاطئ للإنسان تجاه الطبيعة[1].

ومن هنا بدأ الدور التربوي في نشر الوعي البيئي بين الأفراد، بهدف تعديل السلوك نحو البيئة، والتربية هي القادرة على إحداث هذا التغيير لدى الفرد حيث تعتمد في تحقيق أهداف التوعية البيئية على نتائج الدراسات في جميع التخصصات، ومنها تنطلق التربية نحو تصحيح المفاهيم البيئية وتوجيه الأفراد نحو الحفاظ على البيئة[2].

ولكي تؤدي دورها الفعال يجب أن تستخدم كافة مؤسساتها في تحقيق الوعي البيئي، ومن بين هذه المؤسسات وسائل

الإعلام التي تتميز بقدرتها على نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع بما تمتلكه من تقنيات حديثة وقدرة على الوصول إلى القطاع الأوسع من المجتمع في الوقت ذاته[3].ويعد الإعلام الركيزة الأساسية في مجال التوعية والتربية البيئية خاصة بعد تفاقم مشاكل البيئة في العالم حيث أصبحت الحاجة ماسة على توعية المجتمع بشرائحه المختلفة عن الخطر المحدق بالبيئة وأهمية الحفاظ عليها وحمايتها، وبرز دور الإعلام البيئي في نشر عملية التوعية البيئية لأنه الوسيلة الأكثر تأثيراً في تغيير توجهات الفرد والمجتمع نحو الأهداف المطلوبة[4]،حيث يمكن اعتباره أداة مهمة وفعالة في توجيه المجتمع وتثقيفه ونقل المعرفة ونشرها بين فئاته المختلفة ثقافياً وفكرياً لأنه وبوسائله المتعددة - وخاصة المرئية منها والمسموعة – يستطيع التغلغل بين عامة الناس.

فالقارئ أو المشاهد عندما يجهل الكثير من المعلومات حول المشاكل البيئية التي تحيط بمجتمعه يكمن السبب في ضعف دور الإعلام في هذا المجال، وعدم التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام المختلفة بخصوص المشاكل البيئية.

وفوق كل هذا وذاك فإن الإعلام البيئي نفسه هو تخصص جديد بدأ ينمو بعد مؤتمر البيئة العالمي الذي عقدفي"ستوكهولم"عام 1972 وهو مصطلح مركب من

مفهومين هما "الإعلام"و"البيئة" ونحن الآن بحاجة إلى ذا النوع من الإعلام الذي يجب أن يكون ترجمة موضوعية للأحداث والحقائق الموجودة على ارض الواقع[5]. ونقلها إلى الناس بشكل يساعدهم على فهم المشكلة البيئية من خلال المناقشات واللقاءات والعمل على إيقاظ الوعي البيئي لدى المواطنين ونشر القيم الخاصة بحماية البيئة والدعوة إلى التخلي عن عادات وسلوكيات ضارة بها[6].

وللإعلام البيئي مهام عديدة أهمها تنمية الوعي تجاه القضايا البيئية، مما يساعد على خلق تيار شعبي ضاغط على الحكومات للاهتمام بمشكلات البيئة، إيقاظ الهمم، وشحذ الأفراد لتحريك الجمود في ساحة البيئة، وتحفيز أصحاب القرار بالمعلومة البيئية الصحيحة، حتى يتم التصرف بمسؤولية تجاه البيئة،لتحسين نوعية الحياة دون الإضرار بالموارد، ودون تعريض حياة الأجيال القادمة للخطر، وتعزيز قدرات الفئات الراغبة في التغيير للأفضل، وتمكين المجتمعات من حماية بيئتها[7].

2. الصحافة المكتوبة ودورها في تنمية الثقافة البيئية:

يتمثل الإعلام المقروء في الصحف والمجلات والدوريات بما تنشره من مقالات وتحقيقات مختلفة وأخبار ومعارف وحقائق ووقائع وأحداث،حيث أن لها الدور الهام في تنمية

الثقافة العامة خاصة لدى الأطفال بما تتضمنه من صفحات تعليمية- قصص وأشعار ورسومات وصور ومسابقات لها تأثيرات كبيرة على عقل الطفل حيث أن الإعلام المقروء يعمل على تشجيع القدرات الابتكارية والإبداع لدى الطفل، كما أنه يشعره بالمتعة ويشغل فراغه وينمي هواياته ويرقي سلوكه،ففي كثير من الأحيان تكون الكلمة المقروءة رافداً تعليمياً يزيد من وعي وثقافة الطفل بحيث تتناسب مع بيئتنا المحلية وتعمل على نشر العادات والسلوكيات التي تساعد على الحفاظ على البيئة،وتعليمه أن كل عمل حسن نقوم به للبيئة هو حفاظ على صحتنا وصحة الأسرة وصحة العالم بأسره،باعتبار أن مرحلة الطفولة من المراحل العمرية المهمة التي يتم فيها إعداد القوى البشرية المستقبلية[8].

3. التلفزيون والصورة وقوة التأثير:

ظهر مصطلح التلفزيون سنة 1900 حسب "فرانسيس بال " في مؤتمر باريس حول مشروع إرسال الصور عن بعد بدءا بالصور الثابتة ثم المتحركة[9].

تعد مشاهدة التلفزيون ممارسة يومية تشغل فراغ الصغار والكبار فهو وسيلة يكتسبون عبرها المعلومات والثقافات

والإنسان يميل بشكل واضح إلى الأشياء التي تتفق مع آرائه ومعتقداته واتجاهاته،لذا فإن أراء الطفل وأفكاره وتربيته هي التي تعمل قبل مشاهدة برامج التلفزيون ومن خلال تربيته تتحدد طريقة تجاوبه معها سواء أكانت حسنة أم سيئة.

وإذا كان الطفل في بيئة منزلية لا تخلو من الأخطاء السلوكية فان وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون لا يمكن إعفاءها من المسؤولية،لأن لديه الأثر الأكبر على تصورات وسلوكيات الأطفال بسبب عدم تكون معايير القبول والرفض لديهم بحكم قلة معرفتهم وخبرتهم[10].

اكتسب التلفزيون ميزة الصدق لاعتماده على الصورة التي تتميز عن الكلمة المسموعة بأنها وسيلة اقناعية تطفي الصدق[11]،ويعتقد كثير من المحللين التربويين أن نسبة 80% إلى90% من خبرات الفرد يحصل عليها عن طريق حاسة البصر، فالفرد يدرك الأشياء التي يراها أفضل وأوضح مما لو قرأ عنها أو سمع شخصا يتحدث عنها، فالصورة كفيلة بتطوير كافة عناصر العملية التعليمية والتعلمية، وجعلها أكثر فاعلية.

ويمكننا مقارنة الصور التلفزيونية (علامات) بقذائف تَمَّ إرسالها من طرف المبدعين (مُرْسِلين) حسب مسافة معينة (البث) وذلك من أجل الوصول إلى أهداف معينة (مُرْسَل

إليهم): نحن. للصورة وَقْع معين عندما تصْدِمنا على المستوى الشعوري أو اللاشعوري.وأصبحت التلفزة تُشَكل في يومنا هذا الوسيلة الأكثر انتشارا وهيمنة. فبواسطة هذه الشاشة الصغيرة نستطيع أن نجد بسهولة المادة التي نتمكن عبرها من ممارسة تميزنا[12].

4. الإذاعة تنافس التلفزيون في التوعية البيئية:

نظراً لارتفاع نسبة الأمية في المجتمع أصبح للإذاعة أهميتها كوسيلة للتثقيف،وجعلها تتميز عن غيرها من أجهزة الثقافة الأخرى لان الاستماع لا يحتاج إلى معرفة بأصول القراءة والكتابة كما هو الحال في الصحافة[13]وان كانت فئات المجتمع جميعها في حاجة للتوعية البيئية،فان الفئة غير المتعلمة تكون من أشد الفئات حاجة لهذه التوعية،وتشير التقديرات الحديثة أن عدد أجهزة الاستقبال الإذاعي في العالم تبلغ حوالي مليار ومائتين واثنين مليون وثلاثمائة وستة عشر ألف،وذلك الانتشار يزيد من أهمية الوسائل المسموعة في نشر الوعي البيئي،ويحتل الراديو مكانة معتبرة في التحسيس وإقناع المتلقين،فحسب الدكتورة "سهير جاد" و"سامية أحمد علي" في كتابيهما "البرامج الثقافية للراديو والتلفزيون" و"الدراما في الإذاعة والتلفزيون"،فإن البرنامج

الإذاعي يقصد به"مختلف الحصص الإذاعية التي تتناول مواضيع سياسية وثقافية وتربوية،ترفيهية....سواء كانت هذه الحصص في شكل الإلقاء العادي للأخبار أو في أشكال إعلامية أخرى،فالراديو بكل هذه البرامج يوصل التوعية للمستمع في مجالات عديدة تهمه[14].

ويمكننا أن نقدم مثالا حيا عن عمل إذاعي ناجح فحققت إذاعة البحرين فوزا هاما على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفوزها بجائزة المجلس لأفضل الأعمال البيئية في مجال التوعية البيئية لعام 2002،وذلك من خلال البرنامج الإذاعيالأسبوعي "البيئة والمجتمع" الذى يبث من خلال موجة البرنامج العام بالإذاعة،وأشاد السيد "خليل ابراهيم الذوادى" الرئيس التنفيذي لهيئة الاذاعة والتلفزيون بهذا الانجاز الإعلامي مما يعكس الاهتمام الكبير الذى توليه مملكة البحرين لحماية البيئة والحماية الفطرية في المملكة،وصرّح حينها ان فوز اذاعة البحرين بهذه الجائزة هو تأكيد الذى تلعبه اجهزة الاعلام في تسليط الضوء على مختلف القضايا البيئية واستنهاض الجهود الوطنية لحماية البيئة[15].

ويتضح لنا أن وسائل الإعلام تعد مؤسسة تربوية،وتمتلك القدرة على القيام بدورها التربوي في نشر الوعي البيئي،وكان

هذا وراء ظهور الإعلام البيئي كنتيجة لتفاعل وسائل الإعلام مع الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات العالمية والإقليمية بشأن مشكلات البيئة.

5. تطور الإنترنت وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً مذهلاً في وسائل تكنولوجيا الاتصالات حتى أصبح من الصعب على الإنسان العادي وحتى على رجل الإعلام متابعة المخترعات الجديدة في هذا المجال فتطور الهاتف عدة مرات زادت من فاعليته وكذلك الحال مع التلكس الذي تطور إلى التيليتكست والفيديو الذي تطور إلى الفيديو تكس ووصلنا الى عصر الأقمار الصناعية وعصر الانترنيت والبريد الإلكتروني[16].

ونعيش الآن في عصر معلوماتي سريع بحيث يستطيع كل إنسان فيه الحصول على المعلومات والأخبار والتحليلات بشكل فوري في وقت حدوثها، وكذلك يستطيع التعليق على هذه الأخبار والإدلاء برأيه فيها،ومع تضاعف عدد الأقمار الصناعية في السنوات الأخيرة وانتشار محطات البث الإذاعي والتلفزيوني،أصبحت الآراء والأخبار تتجول في الكرة الأرضية كلها بسرعة تفوق الخيال،ومن أمثلة ذلك أن محطات وقنوات عالمية أصبح لها اثر كبير في تحريك الرأي العام

العالمي بل وتوجيهه أيضا،ومواقع الانترنت ومحركات البحث العملاقة أصبحت هي الأخرى تحوي كل معلومات العالم وتنظمها بسهولة ويسر حتى إنها تتيح الحصول على المعلومات في أي وقت ومن أي مكان،ولا يوجد من يملك السيطرة على هذه المصادر بثروته أو سلطته.

فالتكنولوجيا اليوم لا تقتصر على مجال واحد بل تستخدم في كل المجالات،كالتعليم والبحث العلمي والزراعة... ومن هنا يظهر الدور البارز للتكنولوجيا في البيئة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[17].

6. كيف يجب استعمال التكنولوجيات الحديثة في التوعية وحماية البيئة:

أصبحت التكنولوجيا المساهم الأول في إسقاط الحواجز بين البشر باختلاف أماكنهم ولغاتهم وأجناسهم،فبإمكان أي شخص أن يدرس في الجامعة التي يريد بدون أن يتنقل اليها وذلك عن طريق التعلم عن بعد عبر الوسائط الاتصالية،وفي الزراعة تستطيع الطرق التكنولوجية تحليل مكونات التربة وتحديد ما يناسبها من محاصيل وابتكار الطرق المختلفة للري،أما في مجال الصحة فيمكن مشاهدة العمليات الجراحية أثناء إجرائها في بلد آخر عبر الانترنت ويمكن

للطبيب المعالج استشارة زميل له موجود في دولة أو قارة أخرى[18].

وفي مجال دراستنا دفع الاهتمام الواسع بالبيئة العلماء والمهندسين إلى البحث عن الحلول التقنية لهذه المسألة،فبعض الأبحاث تحاول إيجاد طرق للتخلص من التلوث أو تدبيره، وبعضها الآخر يهدف إلى منعه،ويعمل العديد من الباحثين الصناعيين على إيجاد المزيد من الطرق الاقتصادية لاستخدام الوقود والمواد الخام الأخرى،وتقوم بعض المنظمات البيئية على محاولة التأثير على المشرِّعين وانتخاب القادة السياسيين الذين يولون اهتمامًا بالبيئة[19].

وذلك عبر مواقع الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي،وفي هذا السياق مثلا اعلن موقع "الفيسبوك" انه سيتعاون مع منظمة "غرينبيس" المدافعة عن البيئة التي انتقدت في السابق استخدامها الكهرباء المولد من الفحم، للدفاع عن مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. وفي بيان للفيس بوك "اننا نعمل مع غرينبيس ومنظمات اخرى لإقامة عالم ... يعمل بالطاقة النظيفة والمتجددة".وتعهدت فيسبوك خصوصا ان تجعل من الطاقة "الخضراء" معيارا في اختيارها مواقع مراكز البيانات وان تدعم الابحاث عن تجهيزات لا تستخدم الكثير من الطاقة،ودعمت غرينبيس من جهتها

مشروع "اوبن كمبيوتبروجيكت" الذي اطلقته فيسبوك في أفريل 2011 تقدم فيه هندسة جديدة لمراكز البيانات تستخدم كهرباء تقل بنسبة 38 % مما الحال عليه وتزداد اهمية مراكز البيانات في عالم الانترنت حيث يوجد كم هائل من البيانات التي تخزن مباشرة على الشبكة وليس في جهاز مادي حيث يكون المستخدم، في ما يعرف الان في عالم المعلوماتية بـ "كلاودكمبيوتنغ".وهذه المنشآت يمكنها ان تستهلك كميات كبيرة جدا من الطاقة لإدارة الكم الهائل من المعلومات التي تمر عبرها[20].

ومن المهام التي يجب على التكنولوجيات الاتصالية الجديدة أن تؤديها في مجال التوعية والثقافة البيئية نذكر:

- إنشاء جرائد ومجلات متخصصة في البيئة وقنوات إعلامية بأحدث التقنيات.
- نشر الوعي البيئي عند المواطنين والحكومات من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية.
- استخدام الأجهزة الحديثة في المساعدة على تحسين حالة البيئة في العديد من المناطق.

- نشر القوانين الخاصة بحماية البيئة عبر الأنترنت حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها.
- نشر التقارير الخاصة بالبيئة عالميا وإطلاع منظمات المجتمع المدني عليها.
- خلق برامج كمبيوتر ومنتديات وفضاءات حوار التي يتبادل الأشخاص من خلالها الاسئلة والأجوبة والمعلومات حول مختلف المشاكل البيئية.
- الاعتماد على ما ينشر في تلك المنتديات لتسهيل تحديد المصادر الرئيسية للتلوث والتنبؤ بالمشاكل البيئية المتوقع حدوثها وفقا للظروف الحالية.
- خلق مدارس إعلامية تدرس الإعلام البيئي وإتاحة فرصة التعلم والتكوين فيها للجميع بواسطة التعليم عن بعدE-Learning.[21]

7. مدى توظيف التكنولوجيا في نشر الثقافة والتوعية البيئية:

أدى التقدم الهائل الذي صحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية،خصوصا تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية،وهي الموارد الطبيعية التي

احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان[22].

ولقد صحب هذا التقدم الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل،فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن المصانع ولوثت الهواء وألقت هذه المصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار،وأسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوثت التربة،وأصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج، كما ازدادت مساحة الأراضي التي جردت من الأشجار والغابات،وارتفعت أعداد الحيوانات والنباتات التي تنقرض كل عام، كما ارتفعت نسبة الأنهار والبحيرات التي فقدت كل ما بها من كائنات حية وتحولت إلى مستنقعات[23].

حديثنا الى هذا الحد يتعلق بالتطور التقني في مختلف المجالات وحتى نربط هذا التطور بمجال الإعلام والاتصال نحاول أن نقف عند مدى استخدام التكنولوجيات المتطورة في الإعلام والاتصال في تطوير الثقافة البيئية،وبعبارة أخرى هل أن التطور التكنولوجي المذهل في وسائل الإعلام والاتصال يؤدي بالضرورة إلى تطور "الثقافة البيئية"

والتوعية بقضايا البيئة وبالتالي تحقيق حماية شاملة للبيئة ضد كل الكوارث والآفات.

لو نظرنا حولنا قليلا لوجدنا الأيادي التي تمتلئ بالهواتف النقالة لا تعد ولا تحصى،بعد أن أصبح الجميع بإمكانه اقتناء جهازا نقالا وربما أكثر،مما سبب لنا أضرارا نفسية جعلت منا أناسا انطوائيين متجاهلين لأولوياتنا مهتمين بالأجهزة الخلوية وتطبيقاتها بدلا من الانخراط والتركيز في جو الأسرة والعمل والمحيط الاجتماعي والمشاركة في جمعيات حماية البيئة مثلا، وما يزيد الأمر تعقيدا هو الانتشار اللامعقول للأجهزة المزودة بالكاميرات واستعمالها في التقاط ما يحبذ من صور وأفلام وتخزينها على هذا الهاتف لا بل وتناقلها من جهاز لجهاز ومن صديق لصديق ومن يدْ ليد. وماذا بعد غير الغرق المفرط في المشاكل والهموم لدى العديد أيضا من وراء ما يسمى بالإزعاجات والمعاكسات التي تودي بحياة الكثيرين إلى الهاوية وتهدم بيوتا تمتلئ بالشكوك والمخاوف والآلام. بدل أن نقوم بإرسال فيديوهات ورسائل تحبب إلينا البيئة.

ولو تحدثنا عن القنوات التلفزيونية الفضائية،فنجد أنها تقدم كما هائلا من البرامج الفارغة كحصص الغناء والطرب والموسيقى الصاخبة ونجد الشباب يتهافتون للاتصال بتلك

البرامج من أجل إهداء اغنية،فلماذا لا يتصل هؤلاء من أجل معالجة قضايا تهمهم كالأمن والتربية وحماية البيئة مثلا،وتفيد إحدى الدراسات العلمية الحديثة أن نسبة 69% من الجمهور العربي يشاهدون الفضائيات لمدة أربع ساعات يوميا وأن 31% منهم يشاهدونها لمدة ثلاث ساعات يومياً وتمثل البرامج الإخبارية في هذه الفضائيات حوالي 5% فقط،بينما تخصص أكثر من 80 بالمائة من المحتوى في البرامج الفارغة والتي لا نرجو منها أي فائدة[24].

وإذا دخلنا الى عالم الإنترنت لوجدنا الآلاف من مواقع الدردشة الفارغة ومنتديات التواصل التي يوظفها الأفراد عادة في البحث عن أمور تافهة، ومشاهدة وتقاسم صور تنجر عنها عواقب وخيمة،إضافة إلى ما تطرحه من برامج تخاطب عواطف المراهقين وغرائزهم بمغامرات واقعية أو خيالية تجذب الشباب إلى مهاوي الانحراف والفساد[25].

ووصل بنا الأمر الى العيش في زمن الجريمة الإلكترونية التي تشغل فكر العديد من الدول بحثا عن سبل مواجهتها[26]، وتشير الإحصائيات أن أكبر مرتادي مقاهي الإنترنت اليوم هم من الشباب، وأن 80% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، وأن 90% من هؤلاء هم في سن المراهقة[27]،وهذا لا يجعلنا ننكر وجود مواقع وبوابات استطاعت أن تؤدي دوراً ثقافياً

وتنموياً هاماً أو دوراً إخبارياً يخدم قضايا وتطلعات المجتمع، لكن ذلك لا يشكل إلا نسبة قليلة للأسف[28].

لماذا إذن نلغي دائما الدور الرقابي والتوجيهي لهذه الأجهزة التي كان لها فضل حينما ضمت الجميع في بوتقة واحدة وجعلتنا قرية بل غرفة صغيرة لا نشعر فيها بأي غربة على الإطلاق[29].فالتكنولوجيا قربت لنا البعيد وأطفأت فينا نيران الشوق واللهفة وأخذت بيدنا إلى كل ما فيه من مصلحة لصحتنا ومنفعة لديننا،ولكن استعمالها السلبي جعل الكثير ينظر اليها نظرة حاقدة لأنها لم تفعل شيئا في التحسيس والتوعية في كل مجالات الحياة[30].

وهناك من يقول أن التكنولوجيا الجديدة في الاتصال تسبب في التلوث على مستويين:المستوى الأول وهو الذي تناولناه آنفا ويتعلق الأمر بالمحتوى الذي تقدمه هذه الوسائط أما المستوى الثاني فيتعلق بالوسيلة،فعندما نتحدث عن صناعة الحواسب ومختلف أجهزة المعلومات والاتصالات بشكلها الجامد فهي تشكل خطرا على تلوث البيئة الطبيعية للإنسان غير تلك التي تقوم على احتوائها وحفظها وتخزينها ونشرها ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الخطرين الناجمين عن عصر مجتمع المعلومات هما متوازيين ومتساويين في التغيير بالبيئة النفسية والجسدية للإنسان[31].

إن تصنيع معظم هذه الأجهزة يعتمد على المواد الكيماوية، ونتيجة لقصر عمر هذه المنتجات فإنها تخلف جبالاً من المخلفات الإلكترونية التي تسمم موارد المياه الجوفية وتهدد صحة الإنسان،فلقد أنتجت صناعة الإلكترونيات عام 2001 حوالي 60 مليون جهاز ترانزستور وهي أجهزة التحويل الثنائي المتناهية الصغر التي تستخدم في الشرائح الدقيقة،وتستخدم هذه الشرائح التي تحمل هذه الأعداد الضخمة منها في منتجات عديدة بدءاً من أجهزة الكمبيوتر إلى السيارات[32].وتضاعف استخدام الهاتف المحمول في العالم بشكل رهيب وتجاوز عدد تلك الهواتف عدد خطوط الهاتف الثابتة المقدر بمليار خط،والجدير بالذكر أن إنتاج رقيقة من السليكون طولها 15 سنتيمترا يخلف نحو 14 كيلوغراماً من النفايات الصلبة وآلاف اللترات من مياه الصرف،وتستلزم عملية تصنيع الشرائح ما بين 500 إلى1000 مادة كيميائية مختلفة،كما تحمل منتجات أخرى حمولة سامة كبيرة، فتحتوي شاشات الحاسوب على ما يصل إلى 3.6 كيلوغراماً من الرصاص.

أما الشاشات المسطحة فتحتوي على الزئبق الذي قد يؤذي الجهاز العصبي،وتتصدر الهند الآن دول العالم بتكنولوجيا المعلومات،لكن هذه الصورة الجميلة لثورة تكنولوجيا

المعلومات حوّلت الهند إلى مقبرة لفضلات إلكترونية،التي لا تخلو من المواد السامة الضارة بالبشر والبيئة.

ولو تحدثنا عن الأنواع القديمة لأجهزة الكومبيوتر لا فائدة لها،وبالتالي فإن الدول المصنّعة تريد التخلص منها،ولا يستطيعون ذلك في بلادهم خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بسبب القوانين الصارمة وكذلك التكلفة العالية،وبالتالي فإنهم يقومون بتصدير هذه الفضلات على ظهر السفن ويلقون بها إلى الهند ودول فقيرة أخرى ودول جنوب شرق آسيا،وتقع في أيدي العمال الذين يعملون بقطاع إعادة التصنيع ويتعرضون لمخاطرها،فنتوصل الى القول بأن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال أصبحت مسببا رئيسيا في التلوث ليس البيئي فحسب بل على مستوى أخطر وهو التلوث ألمعلوماتي والفكري.

بالإضافة إلى كل السلبيات المذكورة لا بد أن نقف عند العوائق التي تحول دون تحقيق الإعلام البيئي لأهدافه في كثير من الأحيان،وتتعلق هذه الصعوبات أساسا بالبرامج البيئية وتقنيات التعامل معها وإرسالها ومن بين العوائق نجد:

1. ارتفاع تكلفة إعداد البرامج ذات المستوى والتأثير الجيد.
2. قلة الباحثين والإطارات الإعلامية المتخصصة بالمسائل البيئية والمقتنعة بأهمية الموضوع.
3. غموض المادة البيئية وقلة المواد الإعلامية البيئية واللازمة لإنتاج البرامج المتعددة.
4. نقص التقنيات الإعلامية لدى الإعلاميين العرب والتي تجعل من القضايا البيئية موضع إثارة.
5. الفترات التي تبث فيها القضايا البيئية كما أن تضيع في برامج أخرى أو من الممكن أن تبث في أوقات غير مناسبة[33].

لذلك يجب العمل على إيجاد حلول لكافة الصعوبات التي يمر بها الإعلام البيئي وبشكل خاص العمل على إيجاد مصادر تمويل لدعم البرامج الهادفة للتوعية والتثقيف البيئي.بدلا من تخصيص ميزانيات هائلة على برامج تافهة لا تنفع بقدر ما تضر البيئة الفكرية والأخلاقية قبل البيئة الطبيعية.

المراجع:

(1)بورني، ديفيد، ترجمة هاني حداد: "تعرف على علم البيئة" ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2007. ص 116.

(2)أ.م هـ واخرون، الانسان والبيئة - ترجمة وتلخيص عصام عبد اللطيف الموسوعة الصغيرة 39- دار الحرية للطباعة –بغداد- 1979 ص10.

(3)الدليمي، حميد جاعد محسن: علم الاجتماع الإعلامي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن-2002 ص 113.

(4)-Thierry Libaert «Communication et environnement, le pacte impossible» édition PUF, collection:

Développement durable et innovation 2010.p22.

(5)سمير محمود، الإعلام العلمي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م، ص 149.

(6)لدليمي، حميد جاعد محسن، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

(7)إسماعيل إبراهيم، الصحفي المتخصص، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص 234-235.

(8)عطية، نوال محمد: علم النفس التكيف النفسي والاجتماعي، ط2، المركز العربي للطباعة، القاهرة 1993. ص 147 و148.

(9)PHILIPPE BRETON ET SERGE PROULX: «L'explosion de la communication à l'aube du 21ème siècle», édition: LA DECOUVERTE, paris 2002. p26.

[10] بركات، السناد، غسان جلال: علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة تشرين اللاذقية 2010. ص 322.

[11] الدليمي، حميد جاعد محسن. مرجع سابق ص48 -50.

[12] ألان جوانس – ترجمة محمد شويكة "الصورة التلفزيونية" مجلة "تيلي سكوب" عدد 45؛نوفمبر 1993.

[13] الحمد، رشيد ود. محمد سعيد صباريني - البيئة ومشكلاتها - سلسلة عالم المعرفة - 22 -الكويت- 1984 ص 12.

[14] طالع كتاب - سهير جاد - "البرامج الثقافية في الإعلام الإذاعي" الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1997 ط1 وكذلك كتاب سامية أحمد علي وعبد العزيز شرف "الدراما في الإذاعة والتلفزيون" – دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2000.

[15] موقع وكالة أنباء البحرين - مقال "إذاعة البحرين تحقق إنجازا بفوزها بجائزة أفضل الأعمال في التوعية البيئية.
http://www.bna.bh/portal/news/2395-

[16] د.موسى جواد الموسوي و آخرون "الإعلام الجديد - تطور الأداء والوسيلة والوظيفة" سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع جامعة بغداد 2011 ص25.

[17] صلاح زين الدين - تكنلوجيا المعلومات والتنمية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 2009 ص35 و36.

[18] غرابيه، د.سامحود.يحي الفرحان - المدخل إلى العلوم البيئية - دار الشرق للنشر- الأردن - 1987- ص13.

(19)Thierry Libaert «La communication verte - L'écologie au service de l'entreprise» Liaisons (Editions) 1992.p115.

(20)http://www.islamwattan.com/newsdetails.php?catid=pQ==&nid=o21kZg

(21)موقع جريدة القبس –مقال حول دور تكنلوجيا الاتصال في حماية البيئة

http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.asp

(22)لورانس د. كارنجتون - اتجاهات وقضايا في التعليم البيئي - مجلة مستقبل التربية القاهرة -العدد4- 1978 ص 158.

(23)Laurence Francisco, Jacques Vigneron «La communication environnementale» - édition:Économica Collection: environnement poche 1996 p.41.

(24)مقال " أثر الفضائيات على المشاهدين والشباب"مجلةالبيانالعدد189 جمادى الأولى 1424هـ 2004.

(25)يحيى بن محمد أبو مغايض، الحكومة الإلكترونية، ثورة على العمل الإداري التقليدي، الرياض، 2004م، ص 194.

(26)François descheemaekere «le cyber lobbying» éd. Lavoisier, paris 2007.p79.

(27)شبابنا والإنترنت - إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر - الطبعة الأولى - 2008 - ص 22.

(28)نفس المصدر ص 25-26.

[29] محمد حمدان - مقال العلاقة بين الإعلام والتربية في الوطن العربي - مدير معهد الصحافة وعلوم الإخبار - تونس في ملتقى الإعلام والتربية في تعزيز القيم العربية الإسلامية دمشق - سبتمبر 2003.

[30] محمد محسن عمر، الإدارة والتقنية: شركاء في مواجهة عصر الإنترنت، 1997م، ص 162 – 164.

[31] أحمد النكلاوي (أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني تكاملي)، - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية -الرياض 1999.

[32] إيان ج. سيمونز - ترجمة السيد محمد عثمان - البيئة والإنسان عبر العصور- كتب عالم المعرفة الكويت جوان 1997.

[33] الأحمد المعلولي، الشماس عدنان، ريمون عيسى: التربية البيئية والسكانية، منشورات جامعة .... ص 179 و180.

حرية الإعلام والحق في الحياة الخاصة
في القانون الجزائري

سميرة بلعكري

أستاذةباحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

-الجزائر-

حرية الإعلام والحق في الحياة الخاصة في القانون الجزائري

سميرة بلعكري

أستاذة باحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

– الجزائر-

الكلمات المفتاحية: الإعلام – الحياة الخاصة – حرية الإعلام – القانون الجزائري – قانون الإعلام – الحق في الإعلام.

***Résumé*:**

La liberté des médias représente un droit fondamental démocratique, et un moyen nécessaire pour fournir une protection contre les abus du pouvoir et la couverture répréhensibles par les fonctionnaires d'état. L'importance de ce point a été clairement démontrée dans les enquêtes spéciales qui ont été menée sur l'affaire Watergate qui a abouti à la chute de Richard Nixon en 1974. Donc, il n'est pas surprenant que la liberté de presse soit cette liberté que les gouvernements autoritaires tentent vivement à limiter.

D'autre part, la sensibilité du journalisme et ses conséquences sur la vie des gens, impose au journaliste une certaine censure dans l'exercice de ses fonctions c'est-à-dire une sorte d'interdiction d'aborder beaucoup de sujets sensibles ; Parce que dans l'assaut publié une violation des droits qu'il faut protéger et ainsi une abstention de compromettre à certaines valeurs sociales. Le droit des individus à l'anonymat de leurs vies privées est la chose la plus importante que le journaliste doit respecter et prendre en considération. La question de la vie privée occupe une place primordiale dans la jurisprudence contemporaine où la déclaration universelle des Nations Unies des droits de l'homme a été confirmée en 1948. (droit à la vie privée). Cette déclaration a été confirmée par le huitième alinéa du traité d'Europe des droits politiques et civils à laquelle correspond le dixième alinéa qui comprend *la libre expression de l'opinion.* C'est ce qui nous met devant deux droits qu'il faudrait protéger, ce

qui est problématique pour chaque priorité en cas de conflit ?

Dans quel cas est-il permis de restreindre la liberté de la presse dans le but de protéger le droit à la vie privée ? Ou vice versa ?

مقدمة:

الشيء الأكيد أن حرية الإعلام تحقق مزايا كثيرة ومصالح مختلفة، ابرزها إخبار الناس بما يدور من أحداث محلية وعالمية، ونشر العلم والثقافة ورفع مستوى الوعي للرأي العام، بالإضافة إلى نقد أخطاء السلطة وكشف التجاوزات واقتراح الحلول للمشاكل المطروحة.

والخصوصية لا تقل أهمية عن حرية الإعلام إذ أن تمتع الإنسان بالخصوصية يجعل من حياته تستحق أن تعاش، لذلك تهتم القوانين في الدول المتحضرة بحماية حق الفرد في أن تكون له مساحة خاصة، ولا يجوز للآخرين النفاذ إليها وانتهاكها.

لكن الممارسة الإعلامية يحدث فيها أحيانا التصادم بين حرية الإعلام التي تعتبر قيمة أساسية في الحفاظ على ذاتية الإنسان، والحق في الخصوصية التي تعتبر قيمة جوهرية في

أي مجتمع متحضر ومهذب، فمن غير الممكن أن تشمل حرية الإعلام تدفق المعلومات التي تمس بحق الآخرين في العيش بسلام بعيدا عن نشر أمورهم الخاصة على صفحات الجرائد.

غالبا ما يبرر الصحفي خوضه في الأمور الخاصة للأفراد بحماية المصلحة العامة وحق الجمهور في الأعلام خاصة إذا تعلق الأمر بالشخصيات العامة، وأصحاب السلطة والحكم ففساد المحكوم لا يقارن بفساد الحاكم، إذ أن المحكوم إذا فسدت تصرفاته الحق الضرر بنفسه، أما الحاكم إذا فسد تمتد أثار فساده لتشمل المحكومين وتؤثر على سير أمورهم.

هنا يجد الصحفي نفسه بين حقين يصعب منح الغلبة لأحدهما، فحق الجمهور في الإعلام وحماية المصالح العامة تقتضي الكتابة و النقد، ومن جهة أخرى الحق في الحياة الخاصة يفرض عليه احترام خصوصية الفرد وتجنب نشر أموره الخاصة على صفحات الجرائد.

يتمتع الإنسان بمجموعة من الحقوق التي لا يستطيع أن يحيا بدونها، ويعد الحق في الحياة الخاصة احد هذه الحقوق الضرورية لحياة الفرد، فالإنسان بحاجة للشعور بالأمن والأمان داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ولكي يتحقق ذلك

كفلت الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان و المواطن، وكذا الاتفاقيات الدولية والدساتير في معظم البلدان والتشريعات الداخلية المختلفة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقه في الحياة الخاصة بصفة خاصة.

ولان موضوع الحياة الخاصة يعتبر من أهم الموضوعات على المستويين الداخلي والدولي وذلك لاتصاله بحريات الأفراد وهي مسالة غاية في الأهمية، فالفرد هو أساس المجتمع والقانون وسيلة لحماية حقوق وحريات الأفراد، ومن جهة أخرى تتمتع الصحافة بمكانة مرموقة داخل البنيان الدولي والداخلي، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تجمع بين حرمة الحياة الخاصة وأهمية حرية الإعلام فكلاهما من الأمور التي حظيت باهتمام بالغ على المستويين الداخلي والدولي.

أما عن حرمة الحياة الخاصة فقد اتسمت بالطابع الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948، وتمثل هذا الإعلان في مجموعة من المبادئ والأسس الدولية والعالمية بصرف النظر عن جنسية و لغة وعقيدة و لون الفرد ووقعت عليه

مجموعة من الدول من بينها الجزائر وتسعى الدول الموقعة جاهدة لتطبيق ما جاء فيه.

نصت المادة 12 من هذا الإعلان على حماية حرمة الحياة الخاصة بقولها" **لا يجوز تعريض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته و مسكنه، أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات...".**

ومن جهة أخرى فلاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية أيضا قد كفلت الحماية للحريات العامة والأساسية للإفراد، وأكدت حماية حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة حيث نصت المادة17 " **لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصيات احد أو عائلته أو بيته أو مراسلاته كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو التعرض..."**

رغم الاهتمام البالغ الذي حظي به الحق في الحياة الخاصة إلا انه في كثير من الأحيان العملية الإعلامية يحصل فيها

تضارب بين الحق في الخصوصية والحق في الإعلام، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذا الإشكال.

لذا ارتأينا دراسة الوضع في الجزائر عن طريق الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الحماية القانونية التي أوجدها المشرع الجزائري للحياة الخاصة في مواجهة الصحافة؟

وقبل ذلك نشير إلى الاستخدام الاجرائي للمفاهيم التالية

حرية الإعلام: حرية الإعلام تعني حق الحصول على معلومات من أي مصدر ونقلها ونبادلها والحق في نشر الأفكار والآراء ونبادلها دون قيود والحق في إصدار الصحف. وعدم فرض رقابة مسبقة على ما تقدمه وسائل الإعلام إلا في أضيق الحدود. وفيما يتصل بالأمن القومي مع تحديد نطاق ذلك والأمور العسكرية وما يتصل بحرمة الآداب العامة.[1]

وحسب الدكتور سعاد طيبي من معهد الحقوق بالمركز الجامعي خميس مليانة فالحرية تعني التحرر من كل القيود التي تمنعها من ممارسة وظائفها، وترى أن المفاهيم اختلفت حول حرية الإعلام، ففي القرن التسع عشر كان توماس

ماكولي يرى أن حرية الإعلام تعني الحق في أن تنشر ما تريد، وأن تتم حمايتها ضد أي مسؤولية عن هدا العمل.[2]

الخصوصية: لغة هي حالة الخصوص نقيض العموم، فيقال خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية، والفتح أفصح واختصه افرده به دون غيره ويقال اختص فلان بالأمر.

أما في الاصطلاح فان الفقهاء لم يستخدموا تعبير الخصوصية، وإنما أشاروا إليها وهم بصدد الكلام عن حقوق الإنسان والعمل على حفظ آدميته وتوفير الحياة الكريمة والمصونة له، فساقوا تطبيقات خاصة كالحق في حرمة المسكن، وعدم إفشاء الأسرار، وحق الفرد في حفظ أسراره، والحفاظ على سمعته واعتباره.[3]

الحياة الخاصة: أو بالفرنسية **vie privée** وبالانجليزية **right of preavacy**، لا يوجد مفهوم موحد للحياة الخاصة، بل هو متغير من بلد لأخر حسب اختلاف الثقافات والأديان، فما يعتبر حياة خاصة قد لا يعتبر كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ويختلف في فرنسا مثلا، لكن الشائع أن المقصود

بالحق في الحياة الخاصة هو حق الإنسان في أن نتركه يعيش وحده بحيث يخلو إلى نفسه وأن يختلي بالناس الذين يألف إليهم، وذلك مع أدنى حد من التدخل من جانب الغير[4].

1 . حرية الإعلام في الجزائر:

حظي الإعلام منذ ظهوره بموقع مهم في عملية اتخاذ القرار وتزايدت أهميته مع التطورات التقنية والتكنولوجية التي طرأت عليه وقد حرصت الدول على النهوض بهذا القطاع المهم وحمايته، فقد نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام 1948 على أن **"لكل فرد الحق في حرية الرأي و التعبير, ويتضمن ذلك الحق, اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها و بثها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية".**

من جهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة نصت على حرية الإعلام في البيان الدولي الذي أصدرته عام 1966 في نص أكد أن **"الحق في حرية التعبير يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، والحصول عليها ونشرها دون أي اعتبار لأية حدود سياسية وبالشكل الذي يختاره**

الفرد، سواء كان شفهيا أم كتابيا أم مطبوعا أم متلفزا أم بأي شكل أخر".

ويختلف مفهوم حرية الإعلام من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي القائم، كما يختلف في الدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى مما يجعل درجة تأثيره هي الأخرى تختلف، تتسع وتضيق حسب مقدار الحرية التي يتمتع بها، وهذا ما حدث في الجزائر كغيرها من الدول.

1.1. قبل التعددية:

إن الدراسات التي أجريت في مجال الإعلام حتى اليوم، أثبتت أن الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية لم تكن موجودة في الجزائر قبل سنة 1830، وهي السنة التي هجم فيها الفرنسيون على مدينة الجزائر واستولوا عليها، كما أن هذه الصحافة لم تكن كذلك موجودة في العالم العربي، إذا استثنينا جريدة الوقائع المصرية التي أصدرها في القاهرة محمد علي سنة 1828 باللغة العربية والتركية.[5]

كانت الصحيفة الأولى التي أصدرها المستعمر باللغة العربية هي صحيفة المبشر وكان ذلك بتاريخ 15 أفريل 1847، التي لم يكن صدورها باللغة العربية المكسرة بجانب اللغة

الفرنسية طبعا محبة للغة العربية أو تقديرا لها ولكن كونها اللغة الوحيدة التي كان الشعب الجزائري يفهمها آنذاك، فأصدرت السلطة الاستعمارية هذه الصحيفة لمقاصد سياسية استعمارية، منها ان يطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة، ومن ثم فإنها لم تخفي نواياها حين صرحت بأنها ستعمل جاهدة في سبيل القضاء على كل الوشاة أهل الشيطنة على حد تعبير المبشر نفسها، وهكذا استمرت هذه الجريدة في الصدور لا يعرف الجزائريون غيرها[6].

وتوالت بعدها الصحف الناطقة بالفرنسية التي كان يصدرها المعمرون بالإضافة إلى السلطة الاستعمارية نفسها، وكان الصحفيون لدى إصدارهم الصحف الناطقة باللغة الفرنسية في الجزائر للتعبير عن مصالحهم ومصالح بلادهم، يحرصون على إطلاق أسماء جزائرية عل'صحفهم ومجلاتهم، وهي في الحقيقة لا تملك من الجزائرية إلا المنشأ والتوزيع.[7]

يظهر جليا من خلال مختلف الدراسات الإعلامية، الدور الهام الذي لعبه الإعلام والذي لا يقل أهمية على الكفاح المسلح من اجل حرية و استقلال الجزائر، وبعد مواكبته للثورة المسلحة ومساهمته في دعم التحام الشعب بجبهة

التحرير الوطني، أين وقف الإعلام جنبا إلى جنب مع السلاح، نال الشعب الجزائري استقلاله وحريته في 05 جويلية 1962، ليتحول الإعلام إلى مهمة أخرى، من إعلام حربي إلى إعلام البناء والتشييد خاصة وأن الجزائر خرجت من الحرب بإدارة محطمة واقتصاد مخرب وشعب أمي، وان صح التعبير كانت الفوضى عارمة في جميع القطاعات، بدون أن نستثني القطاع الإعلامي بمختلف فروعه.

صدر أول قانون للإعلام في الجزائر المستقلة سنة 1982، لكن رغم ذلك لم تتغير نظرة الدولة للقطاع وظل الفكر السائد هو اعتبار الإعلام واحد من القطاعات المرتبطة بالسيادة الوطنية، و يبدو ذلك جليا من خلال نص المادة الأولى التي تنص على مايلي: "الإعلام قطاع من القطاعات السيادة الوطنية، يعين الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني في إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة للميثاق الوطني، عن إرادة الثورة ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية، يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية. كما تنص المادة 02 من نفس الدستور على: "الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين، تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي".

بالرغم من سن قانون للإعلام في هذه الفترة إلا أن الوضع لم يتغير كثيرا، فقد بقي هذا القطاع حرا في الإطار الذي ترسمه السلطة والمجال الذي تحدده، ولكن تغير الأمر وهبت رياح الديمقراطية التي عصفت بالنظام القائم آنذاك وكان للإعلام نصيب منها وهذا ما سنراه في الفترة المقبلة.

2.1 بعد التعددية:

لم تستثن رياح التغيير التي عصفت بالعالم في نهاية الثمانينات الجزائر ولم تحرمها من تجربة التجديد، حيث تواصلت الوضعية الإعلامية على ما هو عليه حتى سنة 1988، التي شهدت أحداث 5 أكتوبر المؤلمة والتي كانت منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة.[8]

هذه الأحداث الدامية التي عصفت بالجزائر تمخض عنها دستور فبراير 1889، أين عرفت البلاد تحولات عميقة وهامة، حيث انتقلت من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية وبالتالي التعددية الإعلامية.

ومنذ سنة 1988 إلى سنة 2004 لم تعرف الصحافة الجزائرية إلا فترات قصيرة من الراحة، فستة حكومات من بين تسعة كانت لها علاقة متوتر ومع الصحافة، فبعد دخول

الجزائر ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي أحدثها النظام الإعلامي الجديد وبروز التعددية الإعلامية، بدا قطاع الإعلام يعرف تغييرا جذريا تمثل في تدعيم الحكومة لهذه التعددية، من خلال إصدارها للمنشور رقم 90/04 المؤرخ 1990، الذي سنح للصحفيين بتكوين صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي، وهكذا عرفت الساحة الإعلامية بروز ثلاثة أنواع من الصحف:

صحف عمومية تشرف عليها وزارة الإعلام، وتعد بمثابة الناطق الرسمي للحكومة، وأهمها النصر والجمهورية والمساء.....الخ

صحف حزبية مثل صحيفة حزب الشعب، لحزب الطليعة الاشتراكية و"Libre Algerie" لجبهة القوى الاشتراكية، صحف مستقلة أهمها الخبر، الوطن " Le soir d'Algérie"[9]

وقد سعى المشرع إلى رفع مستوى اهتمامات الصحافة من مجرد أداء خدمة وطنية إلى العام نقدي ومشارك في إبداء الرأي والعام التأييد أو المعارضة، قبول أو رفض الفكرة الأخرى، وباختصار المشاركة في صنع الحرية الصحفية بتمام معنى الكلمة.

كما أكد المشرع الجزائري من خلال هذه الوثيقة " قانون 1990" على حرية الإعلام وعلى أن يتم ذلك في إطار احترام الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني، إذ نجد في هذا الصدد المادة 03 منه التي تنص على مايلي: "يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامةالشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني".

ولكن المشرع لم يترك المجال مفتوحا بل حدد الجهات التي يستقي منها المواطن حقه في الإعلام من خلال المادة 04 من نفس القانون، ورغم سعيه من جهة أخرى لتكريس حرية الإعلام من خلال وضع ضمانات كان أبرزها المجلس الأعلى للإعلام، الذي نظمت أحكامه في الباب السادس من قانون 1990، ولكن للأسف الشديد عمر هذا المجلس لم يزد عن ثلاث سنوات، فبعد إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 الصادر بتاريخ 09 فيفري 1992 ألغيت جميع الأحكام المتعلقة بالمجلس الأعلى للإعلام بموجب المرسوم التشريعي 13/93 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993، الأمر الذي أدى بحرية التعبير في الجزائر بالرجوع إلى الوراء.[10]

وتجدر الإشارة إلى انه في فترة زمنية قصيرة، شهدنا طابورا من الصحفيين يتعاقبون أفرادا وجماعات على قفص الاتهام

حيث أن معظم القضايا الموجودة على مستوى المحاكم يمكن أن تصنف حسب الدكتور إبراهيم براهيمي إلى نوعين:

- الأولى: تمس امن الدولة مباشرة أي النظام القائم بسياسة أعضائه و تمثل نسبة 15.52%.
- الثانية: تمس الحياة الخاصة للأفراد السلطة أو المواطنين العاديين، و هو ما يمثل 84.48%.[11]

كما أن الوثيقة الإعلامية التي أوجدها دستور 1989 "قانون 1990" جاءت متضمنة للعديد من التشوهات والتناقضات مع التوجه الجديد للتشريعات الإعلامية الحديثة ومع التوجهات العامة للنظام السياسي، خاصة المبادئ التي جاء بها الدستور المعدل في 28 نوفمبر 1996، حسب دراسة الدكتور علي قسايسية التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة، حيث لخص الباحث أهم النقائص التي دفعت إلى التفكير في تعديل قانون 1990.[12]

3.1 القانون العضوي 2012:

شهد العالم العربي منذ بداية سنة 2011 تحولات عميقة كانت بدايتها مع حرق بائع الخضار "محمد البوعزيزي" لجسده، هذه الحادثة التي أتت على الأنظمة العربية انطلاقا من موطنه تونس إلى دول عربية أخرى مثل سوريا و مصر و اليمن و ليبيا، مما جعل معظم الأنظمة العربية تسعى جاهدة لإعلان تعديلات عندما يئست من نجاعة استعمال القوة، و الجزائر لم تستثنى من هذا الحراك العربي الناقم على الأوضاع السائدة، إلا أن الأمر لم يصل إلى حد استعمال القوة بل اقتصر على التظاهر في بعض مناطق الوطن احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية و غلاء بعض المواد الأولية "السكر و الزيت".

هذا الوضع جعل السلطات و على رأسها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تستبق الأحداث بالإعلان عن مشروع إصلاحات ضمن خطاب موجه للشعب في 15 افريل2011، ليأتي بعد ذلك النص على القانون العضوي المتعلق بالانتخابات و القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، بالإضافة إلى القانون العضوي للإعلام الذي جاء متضمنا 63

مادة جديدة و51 مادة معدلة مع الإبقاء على 18 مادة كما وردت في قانون 1990، ومن أهم ما جاء فيه فتح القطاع السمعي البصري للرأسمال الوطني الخاص وكذا إنشاء سلطتين للضبط مستقلتين للصحافة المكتوبة و القطاع السمعي البصري، كما يقر منح الاعتماد للصحف الذي لن يكون من صلاحيات الإدارة أو وزارة العدل، وإنما من صلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي جاءت لتعويض المجلس الأعلى للإعلام، وينبثق نصف أعضاء هيئة الضبط من المهنيين المنتخبين من طرف الأسرة الإعلامية و يعين النصف الباقي من قبل رئيس الدولة وغرفتي البرلمان، وكان وزير الاتصال ناصر مهل قد أكد انه تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية فان جميع العقوبات الخاصة بالسجن والمنصوص عليها في المواد من 77 إلى 99 من قانون 90-07 تم إلغاؤها ضمن نص هذا القانون موضحا انه تم الاحتفاظ فقط بعقوبات متعلقة بالغرامات كما تم تقليص الجنح من 24 إلى 11 جنحة.

يتضمن هذا القانون كما سبق وقلنا 133 مادة منها 63 مادة جديدة و51 مادة معدلة بالإضافة إلى 32 مادة يمكن

اعتبارها مقيدة لحرية الإعلام مع الإبقاء على 18 مادة كما وردت في قانون 1990.

والجدير بالذكر أن قانون الإعلام الجديد قد خلف معارضة شديدة من قبل منتسبي مهنة المتاعب لما اعتبروه إجحافا بحق الصحفيين، واعتبروه خطوة من الحكومة للتضييق أكثر على الصحافة المكتوبة، ومن بين المنتقدين له وزير الاتصال الأسبق عبد العزيز رحابي الذي اعتبر قانون الإعلام 2012 جاء ضمن قوانين تهدف إلى تغيير ما تحقق سابقا، لافتا إلى أن حرية الإعلام الواردة في القانون الساري المفعول لسنة 1990 برغم نسبتها، إلا انه أكثر حرية من القانون الحالي، مؤكدا أن المشروع الحالي جاء للتضييق على الصحافة المكتوبة.[13]

2. الحق في الحياة الخاصة:

يبدو انه لا مناص من القول بأنه يكاد يكون من المستحيل تمييز ما يمس الحياة الخاصة وما يتصل بالحياة العلنية فمن الصعب التوصل إلى معيار يصلح تماما للتفرقة بينهما، فالحياة العامة والخاصة ترتبطان ارتباطا كبيرا بحيث يصعب عملا الفصل بينهما تماما و بصورة قاطعة.[14]

من أشهر تعريفات الحق في الخصوصية التعريف الذي وضعه معهد القانون الأمريكي وقد أصبح يتمتع بقيمة هامة في الولايات المتحدة، حيث يعرف الخصوصية عن طريق تعريف المساس بها "فكل شخص ينتهك بصورة جدية، وبدون وجه حق، حق شخص أخر في ألا تتصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور، يعتبر مسئولا أمام المعتدى عليه ".[15]

الفقه الفرنسي أيضا كان له مفهومه حيث تنص المادة 09 من القانون المدني على أن "لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة".[16]

يشمل الحق في الحياة الخاصة عدة عناصر منها ما تعلق بالكيان المادي، ويتضمن الحياة الصحية، الصورة، والمحادثات الخاصة، وما تعلق بالكيان المعنوي، مثل السمعة وقضاء أوقات الفراغ والآراء السياسية، أما العناصر المتعلقة بالماديات، فتتمثل في حرمة المسكن وحرمة المراسلات والمذكرات الخاصةو كذا الذمة المالية.

1.2 الطبيعة القانونية للحياة الخاصة:

فكرة الحق في الخصوصية قد تبدو مثيرة وجذابة بالنسبة لعلماء الاجتماع و الأخلاق، أما بالنسبة للقانون فان كثير من العقبات تواجه هذه الفكرة، فهي مجرد فكرة غامضة غير واضحة المعالم ومن ثم فان أعمالها في مجال الحياة العملية للقانون يكون محل شك وصعوبات جمة.[17]

تعددت الاتجاهات في الفقه المقارن واختلفت حول الطبيعة القانونية للحق في الخصوصية، ففي فرنسا لما اعترف المشرع صراحة في المادة التاسعة من القانون المدني بان للشخص الحق في الحياة الخاصة، فمن جهة قضى على النقاش الذي كان يدور حول ما إذا كانت الخصوصية تعتبر حقا أم رخصة وحرية، ولكن من جهة أخرى ثار تساؤل عن طبيعة هذا الحق.

فظهر اتجاهان: الاتجاه الأول يرى أن الحق في الخصوصية يعتبر من قبل الحق في الملكية ومن ثم يعتبر الشخص مالكا لحياته الخاصة، والاتجاه الثاني يرى أن الحق في الخصوصية يعتبر من قبيل الحقوق الشخصية أو الحقوق الملازمة لصفة الإنسان، أما الاتجاه الأول فيذهب إلى أن الإنسان يعتبر مالكا لحياته الخاصة، ومن ثم لا يجوز

الاعتداء على حق ملكيته، ولقد نشأت هده الفكرة في بادئ الأمر في مجال الحق في الصورة ثم انتقلت إلى الحق في الخصوصية، وينتقد غالبية الفقه الفرنسي هده الفكرة بدليل أن اعتبار الحق في الخصوصية من قبيل حق الملكية لا يوفر الحماية الكافية له، فمالك العقار لا يستطيع أن يمنع الغير من تصوير منزله مثلا من الخارج، فلو قلنا أن الحق في الصورة حق ملكية لما كان من حق الشخص أن يمنع الغير من رسم شكله وبالتالي ينهار الحق في الصورة بأكمله ويفقد كل فاعليته.[18]

2.2 الحياة الخاصة في التشريع الجزائري:

مثلما نص المشرع الجزائري على حرية الصحافة وكفلت الدساتير ذلك أيضا، نصت جميع المعاهدات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والدساتير الجزائرية الأربعة وقانون العقوبات والقوانين المنظمة للمهنة الصحفية على الحفاظ على الحق في الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية للإنسان.

حيث صنف المؤسس الدستوري الجزائري الحريات العامة إلى حريات عامة فردية وحريات عامة جماعية، لكن ترتيبها

تأثر بتداخل النظامين السياسي الاشتراكي واللبرالي في آن واحد في كل من دستور 1963 و1976، أما في دستور 1989 و1996 جاء الترتيب بسيطا لان التذبذب السياسي قد زال وظل في مجال الحريات العامة محكوما بسياسة اقتصاد السوق كخطوة للدخول نهائيا للبرالية، وفي كل الدساتير الوطنية وردت الحريات العامة في متنها، وجاءت مفصلة واكتسبت بذلك القيمة الدستورية.[19]

حيث تناول دستور 1963 موضوع الحريات العامة في فصل تحت عنوان "الحقوق الأساسية" وخصص له 10 مواد من المادة 12 إلى المادة 22، حيث تنص المادة 14 على حرمة المسكن و سرية المراسلات بحيث "لا يجوز الاعتداء على مقر السكن، كما تضمن سرية المراسلة لسائر المواطنين"[20]

كما تضمن هذا الدستور المادة 11 التي تنص على ما يلي "تمنح الجمهورية الجزائرية موافقتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما تمنح اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي موافقتها لكل منظمة دولية تلي مصالح الشعب الجزائري"، والملاحظ من خلال هذه المادة أن المؤسس الدستوري لسنة 1963 أكد على المفهوم اللبرالي للحريات العامة، من خلال مواد الاتفاقيات المصادق عليها.

أما بالنسبة لدستور 1976 فقد جاءت الحريات العامة في الفصل الرابع من الباب الأول تحت عنوان "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن" حيث تنص المادة 55 "حرية التعبير مضمونة ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية"، أما المادة 73 فتقول "يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق والحريات لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور، أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية، أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية"، وتهديد الحريات المشار إليها لا يخص الحريات العامة فقط بل أيضا الحريات الفردية التي قد تؤدي إلى المساس بالاشتراكية...[21]

قانون 1982 الذي يعتبر أول قانون منظم للمهنة الصحفية في تاريخ الجزائر المستقلة لم ينص على الحق في احترام الحياة الخاصة، وما يمكن الإشارة إليه انه أكد على تسليط عقوبة على مرتكب القذف من خلال الفصل الثالث المعنون بحماية السلطة العمومية و المواطن، والمتكون من 11 مادة انطلاقا من المادة 118 إلى المادة 129، حيث جاء فيه "كل قذف موجه لأعضاء القيادة السياسية والحكومة، أو الأحزاب، يعاقب عليه بالحبس من 10 أيام إلى سنة، وبغرامة

مالية من 3000 دج الى10.000 دج، ولا يعتبر النقد البناء من جرائم القذف، وكذلك بالنسبة للنقد الهادف والموضوعي بالنسبة لصاحب العمل الفني، إذا كان الدفع من هذا تحسين وترقية الفن."[22]

يتبين من خلال النظرة إلى الصياغة اللغوية والقانونية، أن معظم المواد الواردة في هذا القانون تغلب عليها صفة القاعدة القانونية الآمرة.

فيما يتعلق بالمرحلة التعددية فان دستور 1989 فقد جاء بإقرار مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية وحرية التجارة والصناعة وحرية الصحافة، وحذفت الصيغة الاشتراكية عن الحريات العامة، حيث جاءت في الفصل الرابع تحت عنوان "الحقوق والحريات" وتنص المادة 33 "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن ويحضر أي عنف بدني أو معنوي"، كما جاء في المادة 34 "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية".

أما المادة 37 فقد جاءت صريحة في حمايتها للحياة الخاصة حيث تنص على انه "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن

الخاصة وحرمة شرفه يحميها القانون، وسرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة"

فضلا عن المادة 38 التي جاء فيها "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه...."[23]

بالنسبة لدستور 1996 فقد جاء في جاء في المادة 39 منه "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه ويحميها القانون، سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة"، بالإضافة إلى المادة 40 التي تقر انه "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة".[24]

هذا عن الدساتير المتعاقبة أما بالنسبة للقوانين الخاصة و المنظمة للمهنة الصحفية فقد تطرق قانون 1990 للحياة الخاصة من خلال المادة 40 الواقعة ضمن الباب الثالث المعنون بممارسة مهنة الصحافة، لكن المشرع لم ينص عليها صراحة بل نوه إليها من خلال حديثه عن الحقوق الدستورية للمواطنين وحرياتهم الفردية حيث كان نص المادة كالتالي:"يتعين على الصحفي المحترف أن يحترم بكل صرامة

أخلاق وآداب المهنة، أثناء ممارسته مهنته، ويجب عليه أن يقوم خصوصا باحترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية، والحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعي..."[25]

أما القانون العضوي 2012 المتعلق بالإعلام فان المادة 93 منه تنص على مايلي "يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم، ويمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة".[26]

الملاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع يفصل لأول مرة في الحياة الخاصة، محددا بالإضافة إلى نصه على الحق فيها لكل الأشخاص الشخصيات العمومية التي خصها بالذكر، سواء كانت الإساءة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3.2 واقع الحق في الحياة الخاصة في الجزائر:

يرى الأستاذ مصطفى بوشاشي رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان أن الصحفي بمناسبة قيامه وأثناء ممارسته لمهامه و التعبير عن آرائه قد يمس بشرف واعتبار وخصوصية الناس، هنا ننتقل من حرية التعبير إلى

المساس بحقوق أخرى مقابلة للمواطنين، وكما أوجد المشرع حرية التعبير في الدستور وحماها، أوجد مجموعة من الحقوق كالحق في الشرف والاعتبار، والمساس بالحياة الخاصة للأفراد التي يعتبر المساس بها جنحة يحددها قانون العقوبات.[27]

من جهته الأستاذ فاروق قسنطيني يرى أن المساس بالحياة الخاصة للآخرين هو جنحة و مدة تقادمها ثلاث سنوات.[28]

كما يؤكد مصطفى بوشاشي أن مفهوم الحياة الخاصة في القانون الجزائري غير واضح لأنه يرجع دائما لاجتهادات القضاة وصعب جدا في أي تشريع في العالم حصر ما هي الحياة الخاصة من جهة وما هي حرية التعبير و بالتالي اغلب التشريعات تجرم الخوض في الحياة الخاصة للناس لان لهم الحق فيها، وفي نفس الوقت هناك حرية التعبير وهذه الحرية محمية ويقول القاضي هو من يقول هل تجاوز الصحفي حقه في التعبير أم لا، بالنسبة للجزائر ليس هناك قانون دقيق في الموضوع و إنما يخضع للسلطة التقديرية.[29]

يمكن القول بأنه من الصعب تميجيز ما يمس الحياة الخاصة وما يتصل بالحياة العلنية فمن الصعب التوصل إلى معيار يصلح تماما للتفرقة بينهما، فالحياة العامة والخاصة

ترتبطان ارتباطا كبيرا بحيث يصعب عملا الفصل بينهما تماما.

في حين يرى الأستاذ مصطفى بوشاشي أن كل شخص متعرض لمساس بخصوصيته وحياته الخاصة وشرفه واعتباره، حيث يمكن الحديث عن مدير مؤسسة والقول انه يقوم بالاختلاس، أو سيدة نقول أن لها علاقات مشبوهة أو وزير يقال انه يدير قطاعه عن طريق المحاباة لأصهاره أو أصدقائه، كل الناس معرضين للمساس بحياتهم الخاصة لكن الشخصيات العمومية هم الأكثر عرضة لهذا النوع من التجاوزات والجرائم.[30]

ومن جانبه الأستاذ خالد بورايو قال أن الأشخاص الأكثر عرضة لانتهاك حياتهم الخاصة هم الشخصيات العمومية المعروفة، هذه الشخصية العمومية يقول المتحدث يجب أن تكون مثالية ولا يمكن أن تكون عرضة للنقد، فالرجل العمومي لا يجب أن يظهر في حالة سكر أو حالة تهديد شخص أو غضب مفرط ولكن عليه أن يتحلى بسلوكيات طيبة تليق بطابع الشخصيات العمومية.[31]

ولكن السؤال الذي يبقى مطروحا في الجزائر يقول الأستاذ مصطفى بوشاشي، هو هل حياة الأشخاص العامة ملك

للمجتمع ومن الطبيعي أن يخوض فيها الصحفي أم انه يجب عدم الخلط بين الحياة الخاصة للرجل العمومي وحياته الخاصة؟ في الدول الغربية يضيف المتحدث هناك نوع من ترجيح كفة حرية التعبير وحرية الصحافة على حسب الحق في الحياة الخاصة بالنسبة للشخصيات العمومية.[32]

3. حرية الإعلام و الحياة الخاصة:

إن الدور المهم الذي تلعبه الصحافة ساهم في خطورة و اتساع نطاق حريتها على حساب حرمة الحياة الخاصة، ففي كثير من الأحيان تنشر على صفحات الجرائد مقالات أو صور تتضمن أسرار لحياة الأشخاص، مما يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد في حياتهم الخاصة، فنشر صور أو أخبار الفرد بصورة تنتهك أسرار حياته الخاصة قد ينجر عنه المساس بشرفه واعتباره وسمعته، ولكن قد تكون للصحفي أسبابه المتعلقة بحماية المصلحة العامة وحق الجمهور في الإطلاع وحق النقد، وهنا يثار تساؤل إلى أي حد يتأثر الفرد في حياته الخاصة تحت ستر حرية الصحافة و حق التعبير وحرية النقد من هنا نشأت العلاقة بين الحق في الخصوصية والصحافة؟

قبل التطرق للمساس بالحياة الخاصة عن طريق الصحافة لابد أن نوضح الفرق بين كل من القذف والسب والمساس بالخصوصية، لان هناك أمور قد تمس بشرف واعتبار الشخص دون أن تمس بحقه في حرمة حياته الخاصة.

تجريم القذف والسب يستهدف حماية السمعة والشرف والاعتبار، أما حماية الخصوصية فهي تستهدف حماية هدوء وسكينة الجانب الخاص من الحياة والذي يستتر عن النشاط العام، فهو يحمي الشعور بالحياء تجاه الحياة الخاصة العائلية و الشخصية.

قد تعتبر بعض الوقائع قذفا أو سبا دون أن تمس الحياة الخاصة، مثل وصف شخص بأنه غبي أو غير ذلك من الأسباب، كما قد تعتبر بعض الوقائع مساس بالحياة الخاصة دون أن تعتبر من قبيل القذف من ينشر أن شخصا تزوج بعد علاقة حب.

وقد تكون الوقائع مكونة للمساس بالشرف والاعتبار والحياة الخاصة في نفس الوقت، مثل الحصول على معلومات عن طريق التجسس، فهذا اعتداء على الحياة الخاصة، ثم قد تكون هذه المعلومات من شانها أن تستوجب الاحتقار لدى أهل وطنه.[33]

ورغم الاهتمام البالغ الذي حظي به الحق في الحياة الخاصة إلا انه في كثير من الأحيان العملية الإعلامية يحصل فيها تضارب بين الحق في الخصوصية والحق في الإعلام.

وقد استقر الفقه والقضاء والتشريع المقارن على انه توجد عدة حالات يسمح فيها بنشر صورة الشخص أو التعدي على خصوصيات حياته دون حاجة للحصول على ادن منه، ولقد جمع المشرع الإثيوبي هده الحالات في المادة 38 من القانون المدني التي تقرر انه "يمكن نشر الصورة دون موافقة الشخص إذا كان من الشخصيات الشهيرة، أو يحتل وظيفة عامة، أو إذا اقتضت دلك ضرورات الأمن أو العدالة أو المصلحة العلمية أو الثقافية أو التربوية أو إذا كان النشر يرتبط بوقائع أو حوادث أو احتفالات تتصل بالمصلحة العامة، أو تكون قد وقعت في مكان عام".[34]

هناك حالات يعد فيها الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة أمر مباح، فأي حق من الحقوق لا يمكن أن يعتبر مطلقا لان تعارضه مع حقوق أخرى قد يحول دون ذلك، والحق في الحياة الخاصة من حقوق الإنسان واعترفت به مختلف القوانين والدساتير ويجب احترامه إلا انه قد يتحقق المساس بهذا الحق دون يعتبر الاعتداء غير مشروع إذا تعرض مع

الحق في الإعلام أو حق الجمهور في الإطلاع هنا يجب العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح المختلفة، ولهذا يجوز رضا المعني سبب لإباحة المساس بالحياة الخاصة كما أن ضرورات المصلحة العامة وحق النقد يجيز الكشف عن خصوصيات الأفراد.

1.3 حق النقد:

قد يتعرض الصحفي للحياة الخاصة لأحد الأشخاص بغرض النقد و تعاريفه اختلفت حيث عرفه احد الفقهاء بأنه إبداء الرأي في احد التصرفات دون المساس مباشرة بشخص صاحبها. بينما عرفه البعض الأخر بأنه "تقييم وضع أو عمل معين ببيان محاسنه ومثاليه" ويعرف ثالث بأنه حكم على تصرف أو واقعة دون المساس بالشخص الذي أتى التصرف أو ارتكب الواقعة".

كما عرفت محكمة النقض حق النقد بأنه إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بنية التشهير به أو الحط من كرامته, فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره سبا أو إهانة أو قذفا حسب الأحوال.[35]

حق النقد مباح ولكن يجب توفر شروط لإباحته وحسب الدكتور محمد الشهاوي في كتابه وسائل الإعلام والحق في الخصوصية تتلخص شروط إباحة النقد في أن الواقعة ثابتة ومعلومة للجمهور، ومهمة اجتماعيا، كما يتعين على الناقد استخدام العبارة المناسبة أو الملائمة، مع توافر حسن النية.

والقاعدة العامة هي حسن نية الناقد، لذلك فعلى سلطة الاتهام ممثلة في النيابة إثبات سوء نيته،من خلال قرائن، منها قسوة عبارات النقد وعدم تناسبها مع الموضوع أو الواقعة التي تناولها النقد، وإذا تجاوز الكاتب حدود النقد المباح شكل ذلك جريمة مؤثمة قانونا. وقد قضى بأنه من المقرر أن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الحط من كرامته، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه....[36]

2.3 المصلحة العامة كسبب لكشف الخصوصية:

كل ما يتصل بالمصلحة العامة من حق الجمهور الإطلاع عليه ومن حق الصحفي إبداء رأيه فيه ونقده لتحقيق الصالح العام، ويجوز الخوض في الحياة الخاصة دون إذن

الشخص متى اقتضت المصلحة العامة، بصرف النظر عن موقف الشخصية محل النشر أما إذا كان الموضوع لا يهم المصلحة العامة و ينطوي على المساس بالحياة الخاصة فلا يجوز النشر إلا بعد رضاء المعني.

وإذا تحدثنا عن العلاقة بين الحياة الخاصة والمصلحة العامة فان الأمر يتعلق بالشخصيات العمومية نظرا لوجود علاقة بين تصرفاتها وسير أمور المجتمع.

والشخصية الشهيرة هي أي شخص يكون في وضع أو مركز يجعله محطا لأنظار الناس ومحلا لاهتمام يشخصه، ويجب أن يتمتع الشخص بهذه الصفة قبل النشر الذي يثير مشكلة المساس بالحياة الخاصة وليس لاحقا، بمعنى أن لا يكون النشر في ذاته هو الذي جعل الشخص المغمور مشهورا، والشخصية تكون شهيرة سواء كانت كذلك على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، فقد قضت إحدى المحاكم الفرنسية أن المذيع ومقدم البرامج التلفزيونية، حتى لو كان يعمل في إذاعة محلية وتقتصر شهرته على حدود منطقته، يعتبر من الشخصيات العمومية، والشخصية الشهيرة قد تكون شخصية تاريخية.[37]

الشخصية التاريخية سواء كانت من التاريخ القديم أو التاريخ المعاصر تعددت تعاريفها حيث يعرفها الفقه الفرنسي بقوله أن "كل من عاش على الأرض يصلح لان يكون شخصية تاريخية، وهو يصبح كذلك منذ اللحظة التي يشير فيها المؤرخ إلى قول من أقواله أو فعل من أفعاله، أو مرحلة من مراحل حياته، ولكن هذه الشخصيات التاريخية ليست جميعا على قدم المساواة، من ناحية الأهمية والشهرة..."[38]

والشخصيات الشهيرة مختلفة هناك الشخصية الشهيرة بصفة مطلقة، وهناك الشهيرة بصفة نسبية لأنها دخلت التاريخ بمناسبة واقعة أكسبتها الشهرة، والقاضي هو المخول بسلطته التقديرية لتحديد الشخصية الشهيرة، وهنا يثار التساؤل حول حق الشخصية الشهيرة في الخصوصية هل هو حق مطلق أم مقيد؟

هناك اتجاهان الأول يرى الشهرة تفقد صاحبها الحق في الخصوصية وينصب هذا الاتجاه حسب دراسة الأستاذ قمر عبد الوهاب على أهل الفن فهؤلاء حسب رأيه يسعون إلى الشهرة والانتشار ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإعلام، ولهذا يتطوعون لإعطاء معلومات عن حياتهم الخاصة حتى يكون نشرها وسيلة لجذب انتباه الجمهور وتعاظم شهرتهم.

ثم فجأة تنقلب الأمور ويهب الفنان للدفاع عن حقه في الحياة الخاصة، ويتم ذلك إن لم يرق له ما نشر، كما أن هناك بعض الصحف تبني مجدها على ما تثيره من فضائح وما تنشره عن خصوصية المشاهير.

وهكذا يكون القضاء ساحة للألاعيب الدعائية في يد هؤلاء جميعا، فالحياة الخاصة لا تكون محلا للحماية إلا إذا كانت كتابا مغلقا وهو مالا يتحقق بالنسبة لهم.[39]

أما الاتجاه الثاني فيعترف بتمتع الشخصية الشهيرة بالحق في الخصوصية بان القيم الأخلاقية وقواعد التهذيب والسلوكيات الحضارية تفرض علينا احترام الخصوصية إن كانت تعني الشخصيات الشهيرة، كما أن المصلحة العامة واعتبارات الأخلاق يستوجبان تتمتع الشخصية الشهيرة بالحق في الخصوصية مثلها مثل باقي أفراد المجتمع.

3.3 التوفيق بين حرية الإعلام والحياة الخاصة:

مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المختلفة وبصفة خاصة الصحافة ، تقوم بدور اجتماعي غاية في الأهمية بغية إقامة وحدة معنوية بين جميع أفراد المجتمع، لان الشعب يعلم بكافة الأمور والأحداث من خلال وسائل الإعلام التي تعد في

الآونة الأخيرة همزة وصل بين السلطة وأفراد الشعب، فعن طريقها تستطيع الحكومة توصيل القرارات والمعلومات التي ترى ضرورة إخبار الشعب بها.[40]

لكن حرية الصحافة قد تتجاوز الحدود، مستبيحة لنفسها ليس فقط الحق في كشف الفساد والعجز بين أصحاب المناصب العليا، بل وأيضاً الحق في دغدغة مشاعر القراء بالفضائح والكشف عن الحياة الخاصة للمشاهير باسم المصلحة العامة و حق الجمهور في الاطلاع.

الحق في الحياة الخاصة يقبل التقليد لاعتبارات تتعلق بالحياة الخاصة، والتي تستند بدورها إلى مبادئ دستورية من مستوى الحق في احترام الحياة الخاصة، وهذه المصلحة العامة تتعلق باعتبارات الأمن والعدالة، أو مصلحة علمية أو ثقافية أو تربوية أو سياسية، ومن ثم يكون الخوض في الحياة الخاصة في الحدود التي تقتضيها المصلحة العامة، والإعلامي عندما يتعرض للحياة الخاصة في هذا الإطار إنما يوفي الجمهور حقه في الإعلام و المعرفة.[41]

ومن هنا يجب السعي إلى تحقيق نوع من الموازنة بين الحق في التمتع بالحياة الخاصة ومدى حاجة المصلحة العامة

للكشف عن أغوارها، ويختلف الأمر باختلاف عدة متغيرات من بينها منصب الشخصية محل النشر.

يجب مراعاة أن الشخصيات العامة الشهيرة وأهل الفن ورجال السياسة يتمتعون بالحق في الحياة الخاصة ولا يجوز اعتبارها كتابا مفتوحا يحق للكافة الإطلاع عليه، فالشهرة لا تفقد صاحبها الحق في الخصوصية، والمصلحة العامة لا تستلزم الخوض في الحياة الخاصة بصفة مطلقة، وتجدر الإشارة إلى أن القضاء الفرنسي يطبق فكرة المصلحة العامة في خدود معقولة، وذلك بعكس القضاء الأمريكي الذي يتوسع في فهمها، حيث يرى أن كل ما يهم الجمهور معرفته يتصل بالمصلحة العامة.[42]

وهذا يعني أن الإعلام لديه الحق في نشر الأخبار أو التقارير عن تعاطي أحد نجوم الغناء الشعبي، على سبيل المثال، لمواد ممنوعة، ولكن لا حق له في تتبع ممارساته الجنسية (ما دامت قانونية)، أما الكشف عن الحياة الشخصية للساسة فقد يكون مبرراً إذا ما اشتُبه في أن يترتب على سلوكياته الشخصية عواقب قد تؤثر على الطريقة التي تُحكَم بها البلاد، ويصدق نفس القول على الحياة الشخصية لكبار

المسئولين عن الشركات العامة إذا ما أثرت على حجم الأرباح العائدة على حملة الأسهم.[43]

الخاتمـــة:

بعد استطلاع وضعية حرية الإعلام والحياة الخاصة من خلال التطرق إلى الحماية القانونية التي اقرها المشرع الجزائري لكل منهما حسب هذه الدراسة التي قمنا بها، نلاحظ أن حرية الإعلام في الجزائر مرت بعدة مراحل عكست الظروف التي مرت بها البلاد منذ الحقبة الاستعمارية مروا بالفترة الاستقلالية إلى غاية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات التي شهدت ميلاد حرية الإعلام من خلال قانون 1990 الذي اقر التعددية الإعلامية في الصحافة المكتوبة، حيث صاحبته مجموعة من الانتقادات خاصة فيما يتعلق بالعقوبات حيث وصل الأمر إلى حد وصفة بقانون إعدام حرية الإعلام، زيادة على العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، وما كان لها من تأثير على كل الحريات ليس فقط حرية الإعلام، بل حتى على مختلف الحريات العامة وحقوق المواطنين من بينها الحق في الحياة الخاصة الذي تطرقنا إليه وعلاقته بحرية الإعلام.

ومن خلال دراستنا للحق في الحياة الخاصة وجدنا أنها مثلها مثل حرية الإعلام مرت بعدة مراحل حيث قوبلت في بادئ الأمر بالرفض للتطور إلى حد المطالبة باحترامها واتساع الهامش المخصص لها، ولكن وضعها يختلف من بلد إلى آخر ففي الولايات المتحدة مثلا تعطي الأولوية لحرية الإعلام على حساب الحق في الحياة الخاصة ضمانا للمصلحة العامة، في حين الدول الغربية مثل فرنسا تتمسك أكثر بحق الأفراد في الحياة الخاصة.

أما عن وضع الحق في الحياة الخاصة في الجزائر فان أمر علاقتها بحرية الإعلام يعود للسلطة التقديرية للقضاة، نظرا لعدم وجود مواد في الدساتير الأربعة المتعاقبة و قانون العقوبات وكذا القوانين المنظمة للمهنة الصحفية خاصة القانون العضوي للإعلام 2012 الذي جاء في مادته 90 منع التطرق للحياة الخاصة للأفراد عن طريق الإعلام و خص بالذكر الشخصيات العمومية.

هذا فيما يتعلق بالقوانين أما واقع الممارسة الصحفية المهنية فان النتائج التي وصلنا اليها وضحت لنا النسبة القليلة للصحفيين المتعرضين للحياة الخاصة للأشخاص، التي إلى جانب دلالتها على احترام الصحفيين لخصوصية

الآخرين، فإنها من جهة أخرى تدل على هامش واسع للحرية، كما أنها قد تعبر على أن الصحافة لا تتحمل أي مخاطر من اجل كشف الحقائق ولا تحمل نفسها عناء حماية المصلحة العامة، نظرا للعقوبات الرادعة التي تفرض في مثل هذه الحالات.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم كمال إبراهيم محمد، الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في الاتصالات الشخصية، دار الكتب القانونية ودار شتات النشر والبرمجيات.
2. إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، جامعة الجزائر، 1991.
3. حسام الدين كامل الاهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة.

4. محمد الشهاوي، ***وسائل الإعلام و الحق في الخصوصية***، الطبعة الأولى 2010، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. محمد عبد الحميد، ***تحديد المحتوى في بحوث الاعلام***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
6. محمد محمد الشهاوي، ***الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة الصحافة***، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

ثانيا: الدراسات والرسائل الجامعية

1. جميلة قادم، ***الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 2001.1990***، *مذكرة لنيل ماجستير في علوم الإعلام والاتصال 2003/2002.*
2. حكيم بوغرارة، ***المتابعات القضائية لجنح الصحافة في الصحافة المكتوبة من 1990 الى 2004***، مذكرة لنيل درجة ماجستير.
3. سكينة عزوز، ***الحريات العامة في التظام القانزني الجزائري***، رسالة دكتوراه في القانون العام، سنة 2008/2007.

4. طيبي سعاد، ***حرية الإعلام في الجزائر في ظل التعددية الحزبية***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة،27 أكتوبر 2012 .
5. علي قسايسية، **التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14.
6. قمر عبد الوهاب، ***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 26 و27 أكتوبر 2012
7. محاجبي منصور، ***حرية الإعلام في التشريع الجزائري***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 27 أكتوبر 2012.

ثالثا: المقابلات

1. مقابلة مع الأستاذ خالد بورايو بمكتبه يوم 07 جوان 2012 على الساعة 19:07 د.
2. مقابلة مع الأستاذ مصطفى بوشاشي في مكتبه بشارع موريس اودان، يوم 15 جوان 2012 على الساعة 17:30 د.

3. مقابلة مع المحامي فاروق قسنطيني يوم 03 سبتمبر 2012 على الساعة 16:45 دقيقة.

رابعا: القوانين والدساتير

1. القانون العضوي رقم 1205 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالاعلام.
2. قانون رقم 0790 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 افريل ستة 1990 يتعلق بالاعلام.
3. نص دستور الجزائر، 1990.
4. نص دستور الجزائر، 1963.
5. نص دستور الجزائر، 1976.
6. نص دستور الجزائر، 1989.
7. نص دستور الجزائر، 1996.

خامسا: الجرائد

جريدة الشروق، 28 نوفمبر 2012.

ب. باللغة الفرنسية:

1. Roland Dumas, ***le droit de l'information***, presse universitaire de France, 1981.
2. Brahim Brahimi, **la presse et les droits d'lhomme en Algerie**, ed marinnor .

سادسا: المواقع الالكترونية

- www.project-syndicate.org 11 ديسمبر 2011 ،11:09 2008

الهوامش:

[1]-مجاجي منصور، ***حرية الإعلام في التشريع الجزائري***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 27 أكتوبر 2012 ص 166.

[2]-طيبي سعاد، ***حرية الإعلام في الجزائر في ظل التعددية الحزبية*** ، الملتقى الدولي قانون و قضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة،27 أكتوبر 2012 ص 148.

[3]-إبراهيم كمال إبراهيم محمد، ***الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في الاتصالات الشخصية***، دار الكتب القانونية ودار شتات النشر و البرمجيات، ص54.

[4]-قمر عبد الوهاب، ***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون و قضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة،27 أكتوبر 2012.

[5]-زهير احدادن، ***الصحافة المكتوبة في الجزائر***، جامعة الجزائر، 1991، ص 25.

[6]-محمد ناصر، ***الصحف العربية الجزائرية***، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1980 ، ص62.

[7]-مجاجي منصور، ***حرية الإعلام في التشريع الجزائري***، الملتقى الدولي قانون و قضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 27 أكتوبر2012 ص 168.

[8]-حكيم بوغرارة، ***المتابعات القضائية لجنح الصحافة في الصحافة المكتوبة من 1990 الى 2004***، مذكرة لنيل درجة ماجستير ص35.

[9]-جميلة قادم،***الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990.2001***، *مذكرة لنيل ماجستير في علوم الإعلام والاتصال* 2003/2002، ص.61

[10]- مجاجي منصور، ***حرية الإعلام في التشريع الجزائري***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة،27 أكتوبر2012.

[11]- Brahim Brahimi, **la presse et les droits d'lhomme en Algerie** , ed marinnor , page 109

[12]-علي قسايسية، **التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، ص62.

[13]-جريدة الشروق، 28 نوفمبر 2012.

[14]-المرجع نفسه، ص 55.

[15]-حسام الدين كامل الاهواني، **الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 49.

[16] -Roland Dumas, ***le droit de l'information***, presse universitaire de France, 1981, page 541.

[17]-حسام الدين كامل الاهواني، ***الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية***، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 14

[18]-المرجع نفسه، ص 144.

[19]-سكينة عزوز، ***الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري***، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ص39.

[20]-دستور الجزائر 1963، الصادر بموجب مرسوم رقم 306/63، المؤرخ في 20 اوت 1963، الجريدة الرسمية عدد 64 المؤرخة في 1963/09/10.

[21]-دستور الجزائر 1976، الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 97/76، المؤرخ في 1976/04/22، الجريدة الرسمية عدد 94 المؤرخة في 1976/11/24.

[22]-قانون رقم 01/82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 يتعلق بالإعلام.

[23]-دستور الجزائر 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18/89، المؤرخ في 1989/02/28، الجريدة الرسمية عدد 09، المؤرخة في 1989/03/01.

[24]-دستور الجزائر 1996، الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 438/96، المؤرخ في 1996/12/07، الخاص بإصدار نص مشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 61 المؤرخة في 1996/10/16.

[25]-قانون رقم 07.90 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410، الموافق لـ 03 افريل 1990، يتعلق بالإعلام.

[26]-قانون عضوي رقم 05.12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام.

[27]-مقابلة مع الأستاذ مصطفى بوشاشي في مكتبه بشارع موريس اودان، يوم 15 جوان 2012 على الساعة 17:30 د.

[28]-مقابلة مع المحامي فاروق قسنطيني يوم 03 سبتمبر2012 على الساعة 16:45 دقيقة.

[29]-مقابلة مع الأستاذ مصطفى بوشاشي في مكتبه بشارع موريس اودان، يوم 15 جوان 2012 على الساعة 17:30 د.

[30]-مقابلة مع الأستاذ مصطفى بوشاشي في مكتبه بشارع موريس اودان، يوم 15 جوان 2012 على الساعة 17:30 د.

[31]-مقابلة مع الأستاذ خالد بورايو بمكتبه يوم 07 جوان 2012 على الساعة 19:07د.

[32]-مقابلة مع الأستاذ مصطفى بوشاشي في مكتبه بشارع موريس اودان، يوم 15 جوان 2012 على الساعة 17:30 د.

[33]-قمر عبد الوهاب ،***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 26 و27 أكتوبر 2012 ص25.

[34]-حسام الدين كامل الاهواني، ***الحق في احترام الحياة الخاصة الحق في الخصوصية***، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 173.

[35]-محمد الشهاوي، ***وسائل الإعلام والحق في الخصوصية***، الطبعة الأولى 2010، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 15.

[36]-مرجع سبق ذكره ص 19.

[37]-قمر عبد الوهاب ***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 26 و27 أكتوبر 2012 ص30.

[38]-حسام الدين كامل الاهواني، ***الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية***، دار النهضة العربية، ص 260.

[39]-قمر عبد الوهاب ***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 26 و27 اكتوبر 2012 ص31.

[40]-محمد محمد الشهاوي، ***الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة الصحافة***، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ص121.

[41]-قمر عبد الوهاب ***الحق في احترام الحياة الخاصة في العمل الإعلامي***، الملتقى الدولي قانون وقضايا الساعة، المركز الجامعي خميس مليانة، 26 و27 اكتوبر 2012.

[42]-المرجع نفسه، ص 183.

[43] www.project-syndicate.org2008 ،11:09 11 ديسمبر 2011

رهانات قطاع السمعي البصري في ظل التعددية الإعلامية
دراسة في التشريع الإعلامي الجزائري

ليندة بوسيف
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
-الجزائر-

رهانات قطاع السمعي البصري
في ظل التعددية الإعلامية
دراسة في التشريع الإعلامي الجزائري

ليندة بوسيف

أستاذة باحثة

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

- الجزائر-

الكلمات المفتاحية: *قطاع السمعي البصري ، التعددية الإعلامية، التشريع الإعلامي.*

***Résumé*:**

Les enjeux du secteur de l'audio-visuel Algérien à l'ère du pluralisme médiatique Le secteur de l'audiovisuel Algérien a connu des changements radicaux et des développements successifs, grâce à la révolution numérique, ayant ouvert la voie à de nouvelles horizons, permettant la création de nouvelles chaînes de télévisons privées. C'est pourquoi l'Algérie, à l'image des pays expérimentés en la matière, a tâché à se doter d'un arsenal juridique et des lois de fond, représentant un cadre juridique, élaboré selon les pratiques et normes internationales en vigueur, pour mener à bien la gestion du champ audiovisuel en Algérie. Un projet qui vise également le développement de ce secteur stratégique afin d'être à la hauteur de des enjeux considérés comme majeurs, ce qui fait que l'état n'a ménagé aucun effort pour répondre favorablement aux exigences de l'époque des nouvelles technologies de l'information et la communication. Loin d'être exhaustif, cet article tend plutôt à apporter des éclairages sur des questions précises, telles les initiatives entreprises par l'Etat algérien à l'instar de l'adoption de la nouvelle loi de l'information, ayant décrété l'ouverture de l'audiovisuel au secteur privé. Une ouverture jugée incontournable, vue la révolution numérique mondiale, afin de hisser le secteur et aller vers des medias professionnels, fiables et objectifs capables de répondre aux attentes et aux aspirations du peuple Algérien.

مقدمة:

في إطار عولمة الاتصال و في ضل التطور التكنولوجي الحاصل لوسائل الإعلام التي تميز بها القرن الواحد و العشرون خاصة في مجال السمعي البصري و بفضل اختراع و تطور أجهزته خصوصا الراديو و التلفزيون والكمبيوتر ,و حتى الأقمار الصناعية أصبح من الممكن تزويد الناس بمعلومات و أخبار أمنية بالصوت والصورة وعلى المباشر في أي نقطة من بقاع العالم

هدا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى وضع رهانات حول هدا القطاع الحساس (قطاع السمعي البصري) الذي يعتبر كنسق اجتماعي ديناميكي في البناء الاجتماعي و الحياة السياسية و الثقافية

حيث شهد هدا الأخير عدة تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية التي فتحت أفاقا كبيرة أمام إمكانية إنشاء قنوات تلفزيونية متعددة تكون في خدمة المواطن و جميع الأشخاص الفاعلين في المجتمع.

لهدا حرصت الدولة الجزائرية على فتح قطاع السمعي البصري الذي يسمح بتوسيع هامش حرية التعبير التي تعتبر إحدى ضمانات التعددية الإعلامية حيث تمارس هده الحرية في احترام كرامة الإنسان و حرية الغير و ملكية و ضمان

الطابع التعددي للتعبير في جميع أشكاله و كدا احترام القيم الدينية و الحفاظ على النظام العام للدولة كما حرصت على أن تمارس هده الحرية في إطار احترام متطلبات الجمهور الذي يبقى من بين الرهانات الاتصالية في ظل هده التعددية.

إن محلل هده التحديات التي حرصت الدولة على تطبيقها من خلال التعديلات والمبادرات التي قدمتها لقطاع السمعي البصري دفع بنا إلى البحث عن الرهانات المستقبلية التي سيواجهها هدا القطاع من خلال ما قدمته له في ضل التعددية الإعلامية.

الإشكالية:

يعتبر فتح مجال السمعي البصري الجزائري من بين الرهانات الاتصالية التي أدخلت فيها تحولات و قواعد جديدة لإدراك و فهم الحقل الإعلامي، دالك كون هدا الأخير يخرق العديد من الأوطان و يعيد صياغة الموازين من خلال ما يعرف بعولمة الاتصال التي تدخل في التركيبة الاتصالية هدا ما أدى بالدولة الجزائرية لإعادة النظر فيه باعتباره من بين أهم القطاعات التي تميز بها القرن الواحد و العشرون و هدا راجع للثورة الرقمية التي فتحت أفاقا كبيرة أمام معطيات العصر الحالي. لهدا عملت الجزائر على فتح هدا الأخير إعادة

النظر في مواد قانونه لأنه ضرورة حتمية لا بد منها من أجل مواكبة ما هو حاصل في العالم.

و بناءا على هدا أتت هده الدراسة للبحث عن الرهانات الاتصالية التي سيواجهها قطاع السمعي البصري الجزائري خصوصا بعد مصادقة الدولة الجزائرية على قانون الإعلام الجديد ،و كذلك محاولة معرفة ما هي المبادرات التي قدمتها و التي ستقدمها مستقبلا من أجل الحد من نزوح أفرادها لمتابعة القنوات الأجنبية التي قد تمس بأفكارهم و ثقافتهم و كدالك معرفة خلفيات مواد قانون الإعلام الجديد التي ستقدم إعلام هادف و بناء من خلال التحكم في سيرورة عمل الصحفيين.

من كل هدا تمحورت إشكالية دراستنا عل النحو التالي:

ما هي الرهانات الاتصالية التي ستواجه قطاع السمعي البصري في ظل التعددية الإعلامية من خلال النصوص التشريعية'؟

فرضيات:

الفروض بمثابة إجابة مؤقتة عن الانشغال المطروح نجد أنه من الأجدر طرح بعض منها من أجل التحكم أكثر في الموضوع للوصول إلى نتائج علمية و هدا من خلال:

1 - إقامة إعلام وطني لا بد أن يمر عبر إعادة النظر في مختلف التشريعات و النصوص الإعلامية،التي كانت تسيير قطاع السمعي البصري و هدا ما تطمح إليه الجزائر من خلال مصادقتها على قانون الإعلام الجديد الذي سيعطي صورة جديدة للدولة الجزائرية أمام العالم.

2- إعادة بناء إعلام بصفة عامة و القطاع السمعي البصري بصفة خاصة،و تدعيم مختلف البني القاعدية و التوسع فيها بالشكل الدي يساعد على خدمة أهداف الأمة و في مقدمتها القضاء على التخلف و تحقيق التنمية.

3- إعادة هيكلة مختلف مؤسسات الإعلام بالشكل الذي يسمح لها بالانخراط في المجهود الوطني.

4- تكييف القطاع الإعلامي معا ما يشهده الوطن و العالم من تطورات سواء على مستوى النصوص التشريعية أو البنى القاعدية.

5 - معرفة ما كان سيخفي هدا القطاع شيء من شرعية الإعلام الحر أم أنه سيفتح الشهية الإعلامية الغير مرغوب فيها.

تحديد المفاهيم:

1- السمعي البصري:

يتجسد المجال السمعي البصري بالنسبة لعملاء التربية في كل وسائل الإعلام و الاتصال التي تستعين بالصورة السمعية و البصرية أي يتقابل مع وسائل الاتصال المطبوعة(1).

2- الصحافة التعددية:

تنصرف التعددية في معناها الواسع إلى إفساح المجال لمختلف الآراء و الأفكار و الجماعات و التنظيمات و الأحزاب والنقابات للتعبير عن نفسها و التفاعل معها في إطار مشترك(2).

3- وسائل الإعلام:

إن تعبير وسائل الإعلام من أكثر التعابير شيوعا و استخداما و يقصد به عادة كل القنوات و التقنيات الحديثة المستعملة لنقل الأخبار و المعلومات و التحاليل و الآراء و الأفكار من مصادرها الموثوق إلى جماهيرها الواسعة، و هدا ما يضفي عليه الطابع الجماهيري.

4- الإعلام المرئي:

أدى تطور التلفزيون إلى ظهور ما أصبح يطلق عليه في بحوث الإعلام و الاتصال بالإعلام المرئي أو الإعلام السمعي

البصري Information audiovisuelle وهو في الواقع اختصار للقنوات التلفزيونية الرقمية الصناعية التي تدور حول الأرض في مسارات محددة تحدد عموما بالزاوية و اتجاه البوصلة لتحديد اتجاه التقاط كل مجموعة من القنوات على الأقمار الصناعية(3).

وعليه نقصد بالإعلام المرئي تقديم الأحداث و الوقائع التي تهم أكبر قدر ممكن من الأفراد في أوقات هامة ’مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الوقت التي تفرضها طبيعة الوسيلة المستخدمة، و مدى قدرة الجمهور على استيعاب هدا الكم الهائل من الصور و المعلومات.

5- قانون الإعلام:

قانون إعلام) بالإنجليزية: (Entertainment lawهو قانون ينظم حماية المعلومات الشخصية والعامة و الاتصالات ويشكل بذلك جزءا من الحقوق العامة والقانون المدني والقانون الجنائي. وتعتبر إحدى مشكلاته التطور الكبير السريع في وسائل الإعلام والتي يلتفت إليها المشرع متأخرا بعض الوقت. وينقسم قانون الإعلام إلى إطارات مثل حقوق الملكية الفكرية وهي تنتمي إلى القانون المدني وحقوق البث والنشر و الاتصالات وهي تنتمي إلى قانون الإداري.

قانون الأعلام بمعناه التقليدي يتلخص في حرية دور النشر والبث مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون وصناعة السينما ثم نشأت أوساط جديدة وتنتمي إليها مثل الإنترنت وملتيميديا.

ويهتم تنظيم أهداف حقوق أوساط الإعلام بضمان بنية تحتية للاتصالات تكون متمتعة بحرية في الاستخدام بحيث تضمن تعددية الآراء وحرية الفكر وحماية مستخدمي وسائل الإعلام وحماية الملكية الفكرية.

ويهتم حق الاتصالات أساسا بالناحية التقنية للاتصالات التي عن طريقها تنتقل المعلومات. وتؤثر تلك الإطارات بإطار الملتيميديا وتتداخل فيها.

أهداف الموضوع:

ان الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه هده الدراسة هو الاستخلاص و الكشف عن الرهانات الاتصالية التي ستواجه قطاع السمعي البصري الجزائري عبد المصادقة على قانون الإعلام الجديد.

- الوقوف عند أهم التشريعات التي نصت على فتح مجال السمعي البصري في الجزائر.

- معرفة المستوى الذي لعبته الدولة الجزائرية لفتح قطاع السمعي البصري في ضل التعددية الإعلامية.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في محاولة معرفة الرهانات المستقبلية التي سيواجهها قطاع السمعي البصري في ضل التعددية الإعلامية من خلال نصوص التشريع الإعلامي.

صعوبة الموضوع:

إن الباحث تواجهه صعوبات تكمن أساسا في ندرة المراجع المتخصصة إضافة حداثة الموضوع الذي يعتبر بين أهم الدراسات في وقتنا الحالي التي يحاول معرفة الأفاق والتحديات التي ستواجه مصير هدا القطاع الحساس.

نبدة تاريخية عن تطور قطاع الإعلام الجزائري:

لا يمكن الحديث عن موضوع رهانات قطاع السمعي البصري الجزائري في ظل التعددية الإعلامية دون الإشارة إلى السياق التاريخي الذي تطور فيه الإعلام الجزائري.

فقد ورثت الجزائر على غرار دول المغرب الكبير غداة الاستقلال الإذاعة و التلفزيون من الإذاعة والتلفزيون الفرنسي LARTF حيث تأسست مصالح البث الخدمات الإذاعية بفرنسا في عام 1944، وصدر مرسوما في عام 1945 يمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية متمثلة في الإذاعة و التلفزيون الفرنسي LARTF و في عام 1959 أصبحت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.(4)

لقد كرست اتفاقية أيفيان تبعية الإذاعة و التلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية نصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة. (5)

و عبرت الجزائر منذ الاستقلال عن ضرورة استعمال مظاهر الاستقلال على الصعيد الثقافي و الإعلامي و خاصة على الصعيد السمعي البصري و على الخصوص التلفزيون، و اتضح في السنة الأولى للاستقلال أن استمرار عمل بنود اتفاقية أيفيان و في هذا المجال أمر يتنافى و مبدأ استرجاع السيادة، و هي المدة الانتقالية حيث قام الجيش الشعبي الوطني باحتلال محطتي الإذاعة و التلفزيون في أكتوبر 1922، و حددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك و أكدت أنها إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر، و أن هذه العملية تندرج ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية كل من

شأنه أن يذكر من قريب أو من بعيد بالوجود الإشهاري الأليم داخل بلادنا.....˝ و أضافت أنه ليس مكن قبيل المنطق و قد استرجعت الجزائر سيادتها الوطنية أن تسمح بوجود أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي تبنتها إبان الاحتلال.(6)

و لاختصار يمكن القول أن الإعلام الجزائري و منه قطاع السمعي البصري مر بخمسة مراحل سواء من حيث النصوص و القوانين التشريعية أو من حيث تطور البنية القاعدية و المادية، و يمكن تحديد أهم سمات كل مرحلة فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1962-1965

هذه المرحلة رغم قصرها، فإنها كانت بمثابة قاعدة الأولى لإقامة إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن، ويساهم كغيره في تحرير مختلف وسائل الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف.

المرحلة الثانية: 1965-1976

تميزت هذه المرحلة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام، وألغي العمل بالقوانين الفرنسية، التي كانت تظم

النشاطات الإعلامية، التي ثم تمديد العمل بها منذ الاستقلال لأسباب ظرفية.(7)

وباستثناء هذه المراسيم التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية فإن السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه المرحلة تميزت بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني.(8)

إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قوانين أو بالمعنى أصح قانون الإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، و هذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل أحد المختصين يصف هذه المرحلة بمرحلة السبات الشتوي la période d'hibernation.

المرحلة الثالثة: 1976-1995

شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام و وسائله و منها وسائل الإعلام السمعية، خصوص في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات و الهياكل السياسية و الاقتصادية و بدأت معالم السياسة الإعلامية في القطاع تتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976، حيث أشار على الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعا إلى ضرورة استخدام قوانين و تشريعات تحدد

تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في نختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام، و توفير البوادر الإعلامية للازمة لمواكبة خطط التنمية، و إشباع مختلف حاجات الجمهور إلى إعلام موضوعي و جيد.(9)

وعرف بداية الثمانينات مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، و ثم تحديد في ضوء ذلك بأن مفهوم الجزائر للإعلام جزءا لا يتجزأ من السياسة المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه و الرقابة و التنشيط.

ومن ثم تحديد وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو الآتي:

1- التربية والتكوين والتوجيه.
2- التوعية والتجنيد.
3- التعبئة.
4- الرقابة الشعبية.
5- التصدي للغزو الثقافي.

كما عرفت هذه المرحلة صدور أول قانون للإعلام عام 1982 في ظل الحزب الواحد، ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني والدستور لعام 1976.

المرحلة الرابعة: 1990-2003

بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصدور الدستور الجديد، الذي نص في مادته على التعددية و حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب) و تميزت هذه المرحلة بصدور العشرات من الصحف الخاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام 1990، الذي أكد حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة، إلا أن القطاع السمعي البصري و منه التلفزيون بقية تحت ملكية و وصاية الدولة، و صدر منذ 1990 مشروعات تمهيدية لقانون الإعلام سنة 1998 و حتى سنة 2005، ة قد تناول القطاع السمعي البصري شيء من التوسع والتركيز ولكن يبدو أن حساسية القطاع و خاصة التلفزيون يجعل الدولة مترددة في تحريره وفتحه.

المرحلة الخامسة (المرحلة الانتقالية): مرحلة إصدار القانون العضوي للإعلام 2011 إلى غاية اليوم.

شهدت هذه المرحلة قفزت نوعية و انتقالية لقطاع السمعي البصري الذي أصبح يعد ضرورة حتمية حيث عرف إرساء قاعدة قانونية تسمح بفتح هذا المجال الحساس الذي يعد من بين الرهانات الاتصالية في وقتنا الحالي بفعل الثورة التكنولوجية و ما أفرزته من تحولات جذرية على المجتمع إذ

أصبح من الصعب إرضاء الناس و إشباع رغباتهم لهذا نلاحظ أن الدولة الجزائرية قامت بتقديم مبادرة من خلال الموافقة على فتحه و ذلك بعد المصادقة على القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012 و الذي ساهم من خلال مواده على ضمان حرية الرأي و التعبير كما أنه حدد شروط إنشاء قنوات مع ضرورة احترام دفتر الأعباء من قبل سلطة السمعي البصري.

لا يمكننا التكلم عن رهانات قطاع السمعي البصري في ضل التعددية الإعلامية دون الإشارة إلى التشريعات الإعلامية التي شهدها الإعلام الجزائري مند عام 1982 إلى غاية صدور القانون العضوي للإعلام في جانفي 2012.

قطاع السمعي البصري في التشريع الإعلامي الجزائري:

1- قطاع السمعي البصري من خلال قانون 1982:

من خلال دراستنا لقانون الإعلام 1982 نستنتج أنه قد حدد الإطار العلم لمفهوم الإعلام في الجزائر من خلال مادته الأولى كما أنه كشف عن المصادر التي يستلهم منها مبادئه و هي الميثاق الوطني و مختلف التوصيات الصادرة عن مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني و مختلف التوصيات الصادرة

عن مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني كما اعتبر قانون الإعلام جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية باعتباره إعلام ثوري يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني(10).

كما أنه تناول جملة من القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي و أهداف الإعلام و أشار إلى حق المواطن في الإعلام كحق أساسي للجميع.كما أنه حدد الخطوط العامة لممارسة النشاط الإعلامي ضمن السياسة العامة للدولة المنصوص عليها في الدستور و هدا ما جاء به في المادة الثالثة.

وبإيجاز فان قانون 1982 يبدو أنه قانون جاء لينضم قطاع المطبوعات و الصحافة المكتوبة اد أنه لم يتعرض بالتفصيل إلى الوسائل السمعية البصرية سوى في إطار عام و كان المشرع يلحق مصطلح السمعي البصري كلما كان الحديث عن الممارسة الإعلامية و عليه فان قطاع السمعي البصري و منه التلفزيون الجزائري ،ظل يسترشد في الممارسة ببعض مواد هدا القانون(11).

2- قطاع السمعي البصري في ظل قانون الإعلام 1990:

المميز في هدا القانون هو تأكيده عن حرية إصدار المطبوعات لكنه استثنى نوعا ما قطاع السمعي البصري الذي كان تحت احتكار الدولة ، حيث نصت أغلبية نصوصه

و أخص بذكر المادة 52 على أنه يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية و استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية لرخص و دفتر الشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام أوكلت لها مهام تختلف عن المهام الموكلة لمجلس 1984 (12).

و من بين مهام هده الهيئة الخاصة لقطاع السمعي البصري نذكر منها ما يلي:

1-ضمان استقلالية أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي و التلفزي و حياده و استقلالية كل مهنة من مهن القطاع.

2- يسهر على نشر الإعلام المكتوب المنطوق و المتلفز عبر مختلف جهات الوطن و توزيعه.

3- يسلم المجلس الأعلى الرخص ، و يعيد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزية كما نصت عليه المادة 52 من القانون.

من خلال ما سبق نستنتج أن قانون 1990 شأنه شأن قانون 1982(13).

إذ أنه يتعامل بحذر مع القطاع رغم أهمية و رغم تأثيره في حشد مختلف الطاقات الوطنية لتحقيق أهداف الأمة و المجتمع . كما لا بد أن نشير إلى أن إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم 93-13 مؤرخ في 26 أكتوبر 1993 يعد أهم تناقض في هدا القانون في حد ذاته ، خاصة ادا ما أخدنا بعين الاعتبار المسؤوليات و المهام الموكلة لهدا المجلس خصوصا في ما يتعلق بقطاع السمعي البصري.

و حديثنا عن القوانين الإعلامية بخصوص قطاع السمعي البصري الجزائري يجرنا للحديث عن المشروعين التمهيديين لقانوني الإعلام لعام 1998 و 2002 على التوالي.

الإعلام السمعي البصري في المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998:

رغم أن هدا المشروع تمت مناقشته من قبل فئات مختلفة في قطاع الإعلام، إلا انه لم يصدر كقانون رغم تأجيل البث فيه من قبل البرلمان. و أدت التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد في نهاية التسعينيات إلى الاهتمام بمشاريع قوانين أخرى ليقدم مشروعا عضويا أخر في نوفمبر 2002 و للوقوف أكثر على وضعية القطاع السمعي البصري في ظل التعددية

الإعلامية نرى أنه من الأجدر بنا تناول دلك حتى نرى مادا قدم هدا المشروع اللاحق لهذا القطاع.

عرفت الوثيقة لأول مرة مند الاستقلال المقصود بالسمعي البصري، بعد أن كانت القوانين السابقة تدرجه ضمن عبارة غامضة و تعتبره سندا" إذاعي أو صوتي أو تلفزي " (14).

كما حددت المادة 2 مفهوم الاتصال السمعي البصري كل ما يوضع في متناول الجمهور أو فئات منه بواسطة أحد أساليب الاتصال السلكي واللاسلكي من رموز وإشارات وحروف خطية ، صور أو أصوات أو رسائل من مختلف الأنواع و على اختلاف طبيعتها والتي ليس لها طابع المراسلة الشخصية.

وأفردت الوثيقة الباب الثالث للحديث عن قطاع ضمن عبارة 'عمومي 'وهو آمر يكشف عدم رغبة الدولة في فتح القطاع للاستثمارات الخاصة إلا في حدود معينة.

كما تناول الفصل الثاني من نفس الباب خدامات البث الإذاعي المسموع أو المرئي عن طريق الكابل ،كذلك استعمال الدبدبات الكهربائية لترخيصات و أحكام القانون ولأوامر دفتر الشروط تعده الوزارة المكلفة بعد استشارة المجلس الأعلى للاتصال (15).

كما تضيف المادة 31 على انه يخضع الترخيص بأية خدمة اتصال سمعي بصري عبر خدمات القطاع العمومي لإبرام اتفاقية بين المجلس الأعلى للاتصال المتصرف باسم الدولة والمستفيد من رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري .

كما نلاحظ إن نفس الفصل حاول شرح في مادته 32 إلى غاية المادة 46 الطرق و الكيفيات و الإجراءات التي تنظم النشاط في قطاع السمعي البصري،خاصة فيما يتعلق بمنح التراخيص أو سحبها و شروط الاتفاقيات وكدا فسخها .

وفي الباب الثامن تتحدث الوثيقة عن المجلس الأعلى للاتصال باعتباره سلطة مستقلة لضبط الأمور وتتمتع بالاستقلال الإداري و المالي،وتضمن التعددية في الإعلام و الحرية الصحافة و الاتصال .

ومن بين المهام التي أوكلت لها بخصوص قطاع السمعي البصري:

1/ممارسة الرقابة بكل الوسائل الملائمة على موضوع الحصص الاشهارية التي تبثها أجهزة البث الإذاعية والتلفزية ومحتواها وكيفية برمجتها.

2/ ضبط أحكام الاتفاقيات الخاصة بخدمات الاتصال السمعي البصري المسموح به و مراقبة تنفيذها

3/ تحدد المادة 94 بان المجلس الأعلى للاتصال هو الجهة التي تسلم الترخيصات بإنشاء خدمات اتصال إذاعي وتلفزي تابع للقطاع الخاص.

وعموما فان هدا المشروع تجاوز قانون 1990 ،في مجال الحريات الصحفية وتناول بشكل مستفيد لقطاع السمعي البصري بتحديد طبيعته ووسائله وطرق الاستثمار فيه ،كما وضع المشرع أسس تأسيس مجلس السمعي البصري كهيئة للضبط تتكفل بالسهر على احترام التعددية و القيم الدستورية .

الإعلام السمعي البصري من خلال المشروع التمهيدي لقانون الاعلام2002:

حدد المشروع التمهيدي لعام 2002 مفهوم النشاط الإعلامي في مادته الثانية موضحا انه يقصد بنشاط الإعلام في مفهوم هدا القانون "على انه وضع معلومات تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عبر كل الدعائم سواء كانت مسموعة، مرئية أو الكترونية و كذلك بصفة دورية، و خصص المشرع الباب الثالث من المشروع ليتناول فيه النشاط الإعلامي عن طريق الاتصال السمعي البصري.

كما حددت المادة 34 مفهوم الاتصال السمعي البصري على أنه يتم وضع تحت تصرف الجمهور علامات ، صور، إشارات، أصوات أو بلاغات أيا كانت طبيعتها و دلك عن طريق المواصلات السلكية و اللاسلكية(16).

و في المقابل، نجد المادة 35 من المشروع التمهيدي التي تحدد آليات و أدوات ممارسة نشاط الاتصال السمعي البصري على أنه نشاط حر يمارس من طرف مؤسسات وهيئات القطاع العام و كدا المؤسسات و الشركات الخاضعة للقانون الجزائري الخاص، أما المادة 38 فأشارت بصريح العبارة على وجوب خضوع الممارسة الإعلامية في قطاع السمعي البصري الخاص للترخيص من قبل مجلس السمعي البصري.

و خصص الفصل الثاني لهده الهيئة الجديدة و هي "المجلس السمعي البصري" و تحدد المادة 42 مهام هدا المجلس بعد تحديد طبيعته بكونه سلطة مستقلة للضبط و المراقبة وتتمتع بالاستقلال الإداري و المالي ضامنة للتعددية الإعلامية و حرية الصحافة في الاتصال السمعي البصري.

و جملة المهام التي كلف بها هدا المجلس الخاص بقطاع السمعي البصري، نذكرها على النحو التالي:

- السهر على احترام أحكام هدا القانون و أحكام النصوص اللاحقة المتعلقة بالاتصال السمعي البصري.
- تشجيع شفافية أنشطة مصالح السمعي البصري المرخصة ضرورة عدم تمركز الاتصال السمعي البصري تحت تأثير مالي أو إيديولوجي.
- ممارسة الرقابة على الموضوع و المحتوى و على كيفيات برمجت الحصص الاشهارية التي تبثها مصالح السمعي البصري.
- تحديد عن طريق قراراته، شروط إنتاج برمجة حصص التعبير المباشر خلال الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام السمعي البصري.
- تحديد كيفيات ممارسة حق التعبير التعددي لتيارات الفكر و الرأي في اطار احترام مبدأ المساواة في المعاملة في مصالح الاتصال السمعي البصري.
- السهر على جودة التبليغ و كدا الدفاع عن الثقافة الوطنية و ترويجها لا سيما الإعلام السمعي البصري(17).

و من هنا يمكن القول أنه و بعد استعراض مختلف التشريعات الإعلامية في مجال الإعلام و بالخصوص تلك المتعلقة بقطاع السمعي البصري، نلاحظ أن صدور تلك القوانين الإعلامية واكبت التطورات التي عرفتها الجزائر مند

الاستقلال و التي ارتبطت مضامينها بالتوجه العام للدولة في كل مرحلة من المراحل أي من الإعلام الرسمي إلى الإعلام التعددي، كما يتبين لنا وجود التدرج في الاهتمام بالسمعي البصري من الجانب التشريعي بالرغم من أهميته إلا أن المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لعام 2002 تحدث عن هدا القطاع بقوة.

و نظرا لتعاظم دور قطاع السمعي البصري يوما بعد يوم محليا و دوليا، استوجب على الجزائر ضرورة إرساء قاعدة قانونية محكمة من خلال إعادة النظر في مواد و مضامين قانون الإعلام الجزائر و دلك لتعزيز قطاع السمعي البصري الخاص الذي يعد من بين الرهانات الاتصالية في وقتنا الراهن،لهدا قامت الدولة الجزائرية بتقديم مبادرات جديدة من خلال الموافقة على فتح قطاع الإعلام الجديد و دلك بفضل المصادقة على القانون العضوي للإعلام الساري المفعول في جانفي 2012.

3-التعددية الإعلامية في قطاع السمعي البصري من خلال قانون الإعلام الجديد 2012:

صدر هدا القانون الجديد رقم 12 -05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12جانفي 2012 في ظروف متسارعة،

فرضتها وتيرة الإصلاحات السياسية و القطاعية التي أخذتها السلطة على عاتقها تحت ضغط المطالب الداخلية و تطور الأوضاع التي شهدتها بعض الدول العربية، و يتضمن القانون العضوي الجديد المتعلق بالإعلام 133 مادة مقسمة على 12 باب،و هو بمثابة قانون إعلام جديد يساير جميع التطورات الحاصلة على جميع الأصعدة.

ففي بابه الأول جاء في شكل أحكام عامة تهدف إلى تحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام والحرية.

أما في بابه الثاني جاء تحت عنوان"النشاط الإعلامي عن طريق الصحافة المكتوبة" و هدا من أجل تنظيم قطاع الصحافة المكتوبة.

أما الباب الثالث: تم التحدث فيه عن سلطة الضبط الصحافة المكتوبة.

أما الباب الرابع جاء تحت عنوان النشاط السمعي البصري اد تم من خلاله تقديم مفهوم النشاط السمعي البصري على أنه كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي أو بث الإشارات أو علامات أو إشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة .كما جاء في نفس الباب فصل لسلطة ضبط السمعي البصري باعتبارها

سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، كما تحدد مهامها و صلاحياتها أي صلاحية سلطة الضبط السمعي البصري بموجب القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري حسب المادة 65 من القانون.

أما الباب الخامس: جاء مرسوم لوسائل الإعلام الالكترونية وكيفية ممارستها هي و النشاط السمعي البصري عبر الانترنت.

أما الباب السادس: فخصص للحديث عن مهنة الصحافة وآداب أخلاقيات المهنة.

اما الباب السابع: فخصص هو الأخر للحديث عن حق الرد والتصحيح و كيفية ممارسته .

أما الباب الثامن: خصص للتحدث عن المسؤولية.

اما الباب التاسع: فتم الحديث فيه عن المخالفات المرتكبة في إطار النشاط الإعلامي.

اما الباب العاشر: فجاء مرسوما بعنوان دعم الصحافة وترقيتها و دلك من خلال منح الدولة الجزائرية لإعانات ولترقية حرية التعبير لا سيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة حسب المادة 127.

أما الباب الحادي عشر:فخصص للحديث عن نشاط وكالات الاستشارة في الاتصال و كيفية ممارسته.

وفي الأخير يمن القول إن القانون العضوي للإعلام الجديد المتعلق بالإعلام ساهم نوعا ما في ضمان حرية التعبير وبخصوص فتح مجال السمعي البصري، للقطاع الخاص .
إذ لابد من صدور قانون خاص الذي يحدد شروط إنشاء قنوات إذاعية و تلفزية بالإضافة إلى ضرورة تحديد دفاتر الأعباء من قبل سلطة السمعي البصري .

الرهانات المستقبلية لقطاع السمعي البصري:

1/ انفتاح قطاع السمعي البصري سيفتح الشهية للمنافسة الكبيرة التي من شانها ان تضع حد للرداءة التي عششت في هدا القطاع .

2/ سيعزز المسار الديمقراطي و يفعله و يكون إضافة نوعية لحرية التعبير مند التعددية الإعلامية و السياسة التي كرسها دستور 1969 و قانون الإعلام الصادر في افريل 1990 .

3/ سيضع حدا للاحتكار في مجال الإشهار الذي حاول البعض إن يجعل منه ربعا حقيقيا .

4/ انه سيكون عامل لتشجيع الإبداع روح الإبداع في شتى المجالات و سيعمل على تشجيع الإبداع و نشر و تشجيع الثقافة الوطنية بكل روافدها.

5/ سيؤدي إلي إبراز كثير من الطاقات التي لم تجد لها موقعا في السمعي البصري و خصوصا في التلفزيون العمومي .
6/ سينهي احتكار التغطية الإعلامية التي كانت تكتفي في الغالب بالنشاطات المسؤولين إخباريا و تلميع صورتهم بدل الاهتمام بالموضوع .
8/ تحويل قطاع الاتصال السمعي البصري إلي عنصر فعال في دعم الإنتاج الوطني و ثمة رفع نسبة لمشاهدة الجزائريين لقنواتهم . (18)

المستخلص:

من خلال دراستنا لتشريع الإعلامي الجزائري نستنتج إن قطاع السمعي البصري من بين الرهانات ،و التحديات التي لازالت قائمة على عاتق الدولة الجزائرية ،كونه من ابرز القطاعات الإستراتيجية الحساسة التي تساهم في دفع عجلة التنمية للبلاد.

فالثورة الرقمية ساهمت في فتح أفاقا متعددة للإعلام السمعي البصري في الجزائر ،باعتباره ضرورة حتمية لابد منها، هدا ما دفع بدولة الجزائرية إلي إرساء قاعدة قانونية محكمة من خلال إعادة النظر في مواد القانون الجزائري .

وفي الختام نصل إلى القول إن ضبط نشاط السمعي البصري في الجزائر ،مهمة تستدعي احترام التعددية الإعلامية بما يخدم تعدد الآراء و التيارات الفكرية، لضمان خدمة عمومية ترقى إلى المعايير الدولية.

المراجع:

1) كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، طبعة1، دار الشروق القاهرة،1998، ص 600.
2) إكرام بدر الدين، التعددية على مستوى النظري، طبعة2، مكتبة مسعد، لبنان 1991، ص143.
3) Daniel E.Garvey-W.L. Rivers: «information Radiotélévisée Edit de Boéck, Bruxelles 1987, p12.
4) Caroline mauriat ; la presse audiovisuelle 1998 édit (c.f.p.j) P111
5) بخصوص الإذاعة و التلفزيون نورد ما جاء في الفصل الأول من اتفاقية بند 15 النقطة هـ " تخصص الإذاعة و التلفزيون ..... من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر".
6) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير الوطني في الجزائر، اتفاقية ايفيان، ترجمة لحسن زعدار مع العين حبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 111.

7) الإعلام و الثقافة في الجزائر 1962 ، 1980، وثائق تشريعية، منشورات للإعلام 1980، ص 11.

"تم في عام 1967 إلغاء سريان نصوص الفرنسية في مجال الإعلام التي مدد سريان ..... لها بموجب قانون 62-57 الصادر في ديسمبر، وقد عبر رئيس مجلس الثورة (هواري بومدين) عن الأسباب إلغاء القوانين الفرنسية لاحقا في 27 ديسمبر 1973 بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للتشريع.

ومما جاء في خطابه بخصوص الموضوع ما يلي: ″إنه لمن غير المعقول أن تواصل الثورة مسيرتها بقوانين غير ثورية، وأن يتم تشييد الاشتراكية على أساس قوانين معدة أساسا لحماية الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه من غير المعقول أيضا أن نبقي مسيرتين بقوانين أعدنا أولئك″.

8) Zohir iheddaden: colloque sur la presse écrite au maghreb: tunis p 1,3

9) المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية، حزب جهة التحرير الوطني، لجنة الإعلام والثقافة، مطبوعات لحزب الجزائر 1982، ص34.

10) قانون الإعلام 1982، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982 ص3، ص6.

11) Brahim brahimim la liberté de l'information à travers les deux codes de la presse 1982-1990 en Algérie la revue algérienne ce communication N°06 Alger, 1991, p15.

12) قزادري حياة: "الثقافة السياسية و الممارسة الإعلامية ي الجزائر" دار النشر و التوزيع طاكسيج كوم، الجزائر 2008، ص64.

13) بن بورة صالح: السياسة الإعلامية الجزائرية، 1979-1990، المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 13، الجزائر ص22.

14) المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لعام 1998، تقرير صادر عن وزارة الاتصال والثقافة، مارس 1998، الجزائر، ص2.

15) المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لعام 1998، مرجع سبق ذكره، ص3.

16) المشروع التمهيدي لقانون الإعلام لعام 2002، تقرير صادر عن وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر ص11.

17) القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 الصادر في 12 جانفي 2012، ص 4، 5، 6.

واقع الصحف الالكترونية الجزائرية
في عصر الإعلام الجديد

محمد بوحوالي
باحث دكتواره
كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر
3-الجزائر-

واقع الصحف الالكترونية الجزائرية في عصر الإعلام الجديد

محمد بوحوالي
باحث دكتواره
كلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر3–الجزائر-

الكلمات المفتاحية: ويب2.0، شبكات التواصل الاجتماعي، الإعلام الجديد، صحافة المواطن، التفاعلية، الصحافة الالكترونية، فيسبوك، تويتر.

Résumé:

La présente étude cherche à montrer la relation qu'il y' a entre les réseaux sociaux et la presse électronique Algérienneet d'explorer l'avenir de celle-ci grâce à ses relations avec les réseaux sociaux.Le démarrage de ce travail est venu de la problématique qui a porté sur la relation suscitée a savoir: corrélation et intégration ou rivalité et conflit?Nous avons étudiéun échantillon de journaux électroniques algériens pour savoircomment ces derniers utilisentces nouvelles technologies de l'information et de la communication.

مقدمة:

كانت البوادر الأولى للصحافةالإلكترونية، مجرد نسخ إلكترونية من الصحف الورقية، فهي تنشر في نفس وقت نشر الصحيفة الورقية، وتحرر بنفس صياغتها، وتتحكم فيها نفس السياسة التحريرية، وتهدف في الأغلب إلى مخاطبة ذات الجمهور. ومع مرور سنوات قليلة تطورت الصحافةالإلكترونية وصارت تستخدم كل تقنيات وسائل الإعلام السابقة بشكل متكامل، وأضافت إلى ذلك كله ميزة **"التفاعلية"** التي تجعل القارئ شريكا إيجابيا في العملية الإعلامية إذ يمكنه دائما أن يعلق مباشرة على ما يقرأ ليتحول الإعلام بحق إلى إعلام ذي اتجاهين، فالصحفي يعلم القارئ بالمعلومة وهو يعلمه برأيه.

لم يتوقف تطور وازدهار الصحافة الالكترونية هنا فحسب، بل ومع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، صارت هذه الصحافة تستفيد و تستعمل أساليبها وميزاتها التكنولوجية التي أضفت عليها صيغة وطابع جديد.بل إن الدمج بين كل هذه الأنماط والتداخل بينها أفرز قوالب إعلامية متنوعة ومتعددة بما لا يمكن حصره أو التنبؤ بإمكانياته.

هذه الشبكات التي استطاعت في ظرف وجيز بسط سيطرتها و فرض وجودها داخل شبكة الانترنت وصارت مواقعها أكثر المواقع استعمالا من طرف مستخدمي الانترنت[1] فصارت تمثل ثورة حقيقية في مجال الانترنت والتي أعطت معنى وصورة جديدة له، أثرت بشكل واضح وعميق في عمل وصورة وانتشار الصحيفة الالكترونية لدى القارئ، فصارت وسيطاًيطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك الجماهيرية والشخصية، وقد انعكس أثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.[2]

ولقد تغيرت تماماً عناصر هذه العملية الإعلامية في ظل ثورة الإعلام الإلكتروني المكونة من مرسل ومستقبل ووسيلة ورسالة ورجع صدى، فصار بينها نوع من التداخل والتطور النوعي أهمه اختفاء الحدود بين المرسل والمستقبل، فأصبح الجمهور هو صانع الرسالة الإعلامية،[3] وأبرز مثال على ذلك ظاهرة المواطن الصحفي والتي مثلت اتجاه كاسح في الإعلام الإلكتروني الغربي. فبسبب التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال، انتشرت موضة تحويل المواطن إلى صحفي، بل وقامت الكثير من المؤسسات بعقد دورات تدريبية في كل

مكان بالعالم، لتجعل المواطنين صحفيين، منطلقين من وَهم ضرورة أن يملك المواطنون أدوات الصحافة حتى يستطيعوا أن يكونوا مؤثرين في مجتمعاتهم والتعبير عن آرائهم وتوصيلها لمن يريدون.

واقع الانترنت في الجزائر:

يبقى استعمال المجتمع الجزائري للانترنت على غرار البلدان العربية الأخرى متراجعا مقارنة بالبلدان الغربية، ففي تقرير نشرته هيئة Internet World STATS في 30 جوان 2012 وهي هيئة دولية تنشط عبر الانترنت مختصة في دراسة استعمالات الانترنت في العالم، إعطاء الإحصائيات الديمغرافية، إحصائيات حول الأسعار وتهتم كذلك بمجال التسويق، تنشط عبر 233 دولة، أبرزت هذه الدراسة أن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بلغ 5.230.000 مستعمل أي نسبة 14% من مجموع التعداد السكاني الذي بلغ 37.367.226 نسمة، وهي بالتالي تحتل المرتبة السابعة إفريقيا من حيث عدد المستعملين بعد كل من نيجيريا، مصر، المغرب، كينيا، أفريقيا الجنوبية، تنزانيا.[4]

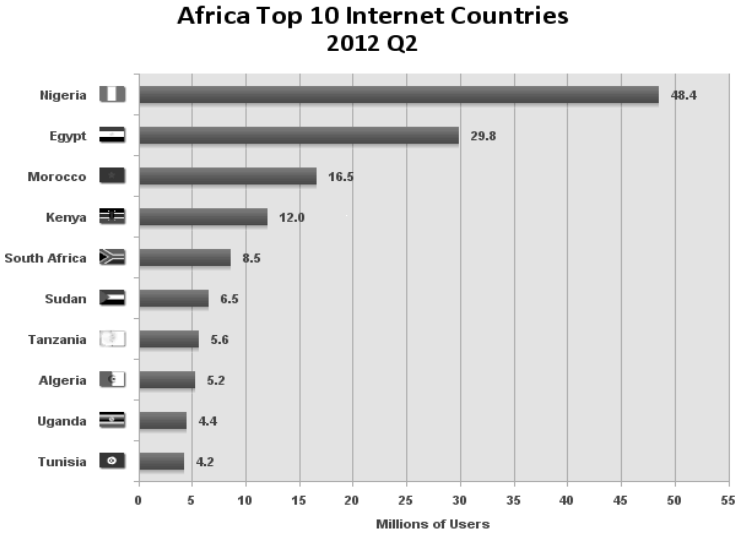

وإذا قارننا وضعية الانترنت في الجزائر بالجارتين تونس والمغرب نلاحظ تأخرا واضحا مقارنة بهما، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر، صنفت هذه الأخيرة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في المرتبة 80 فيما يخص الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بعيدتا في الترتيب عن تونس (المرتبة 31) والمغرب (المرتبة 54).[5]

حيث أظهرت الإحصائيات التي قدمتها هيئة Internet World Stats في تقرير نشرته على موقعها الالكتروني في أواخر 2012ما يلي:

فيما يخص الجزائر: فقد بلغ مستخدمي الانترنت فيها 5.230.000 مستعمل في مجتمع بلغ عدد سكانه 37.367.226 نسمة و هو الشيء الذي يفسر ضعف نسبة توغل استعمال الانترنت فيه و التي تقدر 14%فقط.أما فيما يخص مملكة المغرب فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت فيها 16.477.712 مستعمل في مجتمع بلغ عدد سكانه 32.309.239 نسمة حيث أن نسبة توغل استعمال الانترنت فيه بلغت 51%.أما تونس فقد سجلت 4.196.564 مستعمل للانترنت في مجتمع بلغ عدد سكانه 10.732.900 نسمةحيث أن نسبة توغل استعمال الانترنت في المجتمع التونسي بلغت 39.1 %.[6]

وفيما يخص قيمة الاشتراك بخدمة الانترنت فان الجزائر تسجل تأخرا مقارنة بهاتين الدولتين، حيث أن المغرب يحتل المرتبة الأولى من حيث انخفاض قيمة الاشتراك و نوعية الخدمة والتي تقدر بـ**12$** في الشهر لتدفق يبلغ**2**Mega/BPS وتأتي في المرتبة الثانية تونس بـ**10.9$** للشهر لكن لتدفق يبلغ**1**Mega/BPS تليها الجزائر في المرتبة الثالثة بـ1790 دينار

جزائري أي ما يعادل **25$**للشهر لتدفقMega/BPS1والمقدم من طرف جواب(Djaweb)لاتصالات الجزائر.[7]

الصحف الالكترونية و شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر:

شهد المجتمع الجزائري على غرار البلدان الأخرى بما فيها البلدان العربية تغيرات وتحولات في استعمال الانترنت، فبرغم من ضعف استعمال الانترنت في الجزائر كما بينته الأرقام والإحصائيات، إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي تعرف رواجا كبيرا لدى الشباب الجزائري خصوصا، حيث عرفت الجزائر وفي ظرف وجيز جدا ارتفاع كبير ومحسوس لعدد مستعملي شبكات التواصل الاجتماعي، حيث نشر موقع **"سوشيالباكرز"** أن فيسبوك وحده سجل أكثر من 4.322.820 مليون مشترك ما يمثل 12.50 ٪ من العدد الإجمالي للسكان المقدر بحوالي 37 مليون نسمة، و 97.50٪ من الجزائريين المستعملين للانترنت. و وفق نفس الموقع فإن الجزائر احتلت حسب التصنيف الحديث المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من مصر، السعودية والمغرب والمرتبة 41 عالميا مع نهاية العام الجاري حيث تقدمت بخمسة مراتب

مقارنة بالعام 2011 أين احتلت المرتبة 46 عالميا، ويشير التصنيف العمري لمستخدمي فيسبوك بالجزائر أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 يمثلون نسبة 68 ٪ أي ثلثي مستعملي هذه الشبكة بالجزائر ،وتشير الإحصائيات أن نسبة القصر الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بلغت 19 بالمائةوبالنسبة للتمثيل من حيث الجنس يمثلون الرجال ثلثي المستخدمين 68 ٪ مقابل 32 ٪ للنساء.[8]

هذه الشبكات لم تعد مجرد فضاء للتواصل فقط بل باتت مكان لمناقشة ومشاركة القضايا اليومية، كما صارت تسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع.[9] نفس الشيء عرفه الجزائريون، حيث ظهرت العديد من الصفحات التي تناقش أمور المجتمع وتنشر ما قد لا نجده في وسائل الإعلام الأخرى وهو ما يجسد صحافة المواطن، كما فتحت نقاشات جادة لتبادل الأفكار والرؤى حول المستقبل، الأمر الذي مكن هذه الصفحات من استقطاب أعداد كبيرة من المتتبعين مشكلة بذلك منافسة صريحة للصحف الالكترونية الجزائرية.

هذه الأهمية في استعمال شبكات التواصل الاجتماعي حتى لا نقول الخطورة، أدركتها بعض وسائل الإعلام الجزائرية حتى لا نقول كلها باختلاف أنواعها المكتوبة أو السمعية البصرية أو السمعية فقط، فصارت تولي لها أهمية جد بالغة، من بين وسائل الإعلام هته سنهتم في دراستنا بالصحافة الالكترونية في الجزائر، هذه الأخيرة التي باتت مدركة لأهمية شبكات التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على المجتمع من جهة، من جهة أخرى أصبحت تعلم أن هذه الصفحات المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي باتت تشكل منافسا قويا لها، إذ لا يمكن أن نتجاهل الدور الذي يلعبه فيسبوك مثلا في نشر الأخبار وتبادل المعلومات باختلاف مجالاتها، متجاوزًا الرقابة التي تمارسها العديد من الحكومات على وسائل الإعلام التقليدي. فصار من الضروري على هذه الصحف مجارات هذه التطورات و تجنب هذه المنافسة الشرسة و ظهر ذلك من خلال ازدياد استعمال الصحف الالكترونية الجزائرية لهذه الشبكات والاستفادة من ميزاتها وخصائصها. لذلك صار ولابد على الصحف الالكترونية الجزائرية أن تتكيف مع هذا الإعلام الجديد، وأن تعتمد هذه الوسائل والتقنيات الجديدة حتى وإن كانت هذه الصحف محكومة بضوابط محددة وذلك من اجل كسب

جمهور هذا الإعلام الجديد، عوض الاصطدام به وإهمال رغباته وطموحاته.

علاقة الصحف الالكترونية الجزائرية بشبكات التواصل الاجتماعي:

من اجل بحث العلاقة الموجودة بين الصحف الالكترونية الجزائرية و شبكات التواصل الاجتماعي قمنا بإجراء دراسة ميدانية في إطار التحضير لمذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص وسائل الاتصال الجديدة. إذ تسعى هذه الدراسة إلى إظهار ما أحدثه الانترنت وعلى وجه الخصوص شبكات التواصل الاجتماعي من نقلة نوعية في مجال الصحافة الالكترونية واستشراف مستقبل هذه الأخيرة من خلال علاقتها بشبكات التواصل الاجتماعي ومعرفة كيفية تعامل الصحفيين الجزائريين مع هذه التغييرات التي أحدثتها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.انطلاق هذا العمل جاء من المشكلة البحثية التي تمحورت حول العلاقة الموجودة بين الصحافة الالكترونية الجزائرية وشبكات التواصل الاجتماعي، أهي علاقة ترابط وتكامل أم هي علاقة تنافس و صراع؟

تضمنت هذه الدراسة الميدانية تحليل العلاقة الموجودة بين الصحف الالكترونية الجزائرية و شبكات التواصل الاجتماعي. حيث قمنا بعملية مسح شاملة لـ 95 عنوان صحفي الكتروني جزائري اعتمدنا في إحصائهاعلى البوابات الالكترونية المختصة بالعناوين الإعلامية الجزائرية. قمنا بإحصاء إلى غاية 31 مارس2013 ما يعادل **95** موقع للصحافة الالكترونية اليومية "دون التطرق إلى الأسبوعية أو الشهرية" وذلك بالتعاون مع مؤسسة ***MediaMarketing***،[10] لنقوم بتصنيف هذه الصحف إلى الصحف التي لديها طبعة ورقية إضافة إلى إصدار الكتروني وصحف إلكترونية خالصة.

فيما يخص دراستنا لشبكات التواصل الاجتماعي التي تستعمل أكثر من طرف الصحف الالكترونية الجزائرية وجدنا أن شبكة فيسبوك هي الأولى من حيث الاستعمال، إذ وجدنا 55 عنوان من إجمالي 95 صحيفة يستعمل شبكة فيسبوك أي نسبة 57%. ويأتي في المركز الثاني شبكة تويتر ب 41 مستعمل من إجمال 95 عنوان أي نسبة 44% من مجموع العناوين المعالجة، وفي المركز الثالث تأتي شبكة يوتوب23 مستعمل من إجمالي 95 عنوان أي نسبة 24% من مجموع العناوين. وفي المركز الرابع والأخير تأتي شبكة غوغل+

ب 16 مستعمل أي نسبة 16% من مجموع 95 عنوان. أما ما يخص استعمال تطبيق الهاتف النقال من طرف هذه الصحف فوجدناه ضعيفا جدا حيث بلغ عدد مستعمليه 9 عناوين فقط أي نسبة 9% فقط من مجموع 95 عنوان. يرجع سبب هذا الضعف في الاستعمال حسب تقدير الدكتور يوسف عقون إلى غلاء تكاليف الاشتراك في هذه الخدمة المتطورة من طرف معظم العناوين الصحفية.[11]

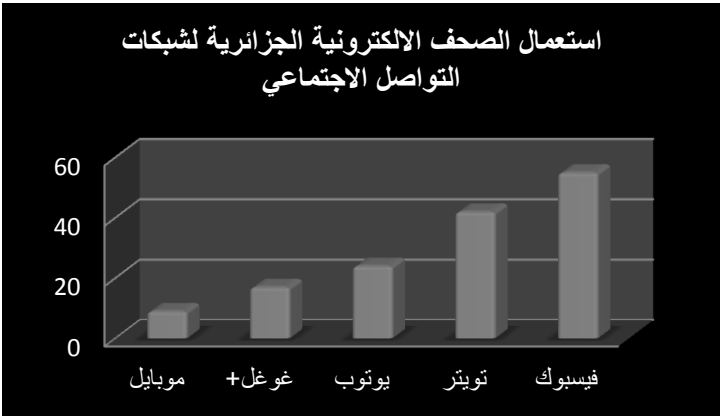

بعد دراستنا واطلاعنا على مختلف العناوين الصحفية قمنا باختيار عينة دراستنا والتي تتمثل في الصحف الإلكترونية التي تستعمل شبكات التواصل الاجتماعي وتنشط من خلالها، وهو المعيار الأساسي في اختيار عينة بحثنا فقمنا بدراسة نشاط 20 صحيفة الكترونية يومية جزائرية، أخذنا بعين الاعتبار في اختيارها أن يكون لها حساب أو فضاء خاص

ورسمي داخل شبكة تواصلية واحدة على الأقل، كما اعتمدنا عامل اللغة في اختيارها حيث أخذنا 8 منها تصدر باللغة العربية و12 أخرى تصدر باللغة الفرنسية، كما أخذنا بعين الاعتبار نوع الصحيفة الالكترونية فاخترنا 9 عناوين لديها إصدار الكتروني إضافة إلى طبعة ورقية و11 عنوان أخر يصدر فقط عبر الانترنت.

عند دراستنا للعلاقة التي نسجت بين هذه الصحف الالكترونية الجزائرية وشبكات التواصل الاجتماعي عموما، ظهرت في العموم أنها علاقة صراع ومنافسة، أي صراع بين ما هو تقليدي وما هو جديد،فالعديد من الصفحات والمدونات استطاعت منافسة هذه الوسائل الإعلامية التقليدية وجذب جماهير واسعة لما توفره من فضاء للتعبير الحر والحصول على المعلومة[12].

غير أن دراستنا لهذه العلاقة، بالتحديد التجربة الجزائرية، أبرزت أنها علاقة تكامل وترابط أكثر منها علاقة منافسة، غير أن ذلك لا ينفي وجود منافسة من بعض الصفحات الجزائرية داخل شبكات التواصل الاجتماعي. إذ وجدنا أن هذه الصحف الالكترونية استطاعت استيعاب و إدراك أهمية هذه الشبكات الاجتماعية ودورها الفعال عبر شبكة الانترنت. فقد لاحظنا ازدياد في عدد الصحف التي صارت

تهتم بصورتها ونشاطها عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الشبكة العملاقة فيسبوك، هذه الأخيرة التي أتاحت هامشا كبيرا من الحرية والمعلومات، مما أدى إلى جذب أعداد متزايدة من الأفراد والمستعملين، خاصة الذين لم تتح لهم الفرصة لإيصال آرائهم و أفكارهم و انشغالاتهم للآخرين.علمنا أن المضامين الجزائرية عبر الانترنت، خاصة الإدارة الالكترونية و مواقع نطاق DZ تبقى تسجل ضعفا كبيرا.[13] نفس الأهمية التي أدركتها وسائل الإعلام الجزائرية، فصارت تنشا لنفسها مكانا خاصا داخل هذه الشبكات للتقرب من جمهورها.

وفيما يلي أهم**الاستنتاجات** التي خلصنا إليها من خلال هذه الدراسة:

- تعاني الصحف الالكترونية الخالصة في الجزائر نقصا كبيرا مقارنة بعدد الصحف الالكترونية التي لديها طبعة ورقية، كما أن العدد القليل المتواجد منها في تناقص مستمر بسبب مشاكل عديدة أهمها هو ضعف العائدات المالية و نقص المعلنين بها.

- اهتمام القائمين على مواقع الصحف الالكترونية في الجزائر وتحديث إصداراتها يبقى ضعيفا وناقصا، حيث أن العديد من المواقع لا تهتم كثيرا بالجانب الشكلي للموقع خاصة ما يتعلق بالألوان والتقنيات الجديدة وطريقة تقديم المعلومات وعرضها، إضافة إلى ضعف تحديث الإصدارات الأمر الذي من المفروض أن تتوفر عليه مواقع الصحف الالكترونية عموما. إذ يرى الخبير يونس قرار أن هذه المواقع لاتزال بعيدة عن المستوى المطلوب.(14)

- الإشهار في الصحف الالكترونية الجزائرية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها يبقى ضعيفا وفي تراجع مستمر حيث أن المعلنين لا يضعون ثقتهم بالعناوين الصحفية الالكترونية عدى بعض العناوين الكبير والمعروفة في الساحة الإعلامية. حيث يؤكد الدكتور يوسف عقون أن إعطاء إشهار لصحيفة الالكترونية معينة دليل على أهميتها في الساحة الإعلامية.(15)

- استعمال شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر في تزايد مستمر سواء من طرف الأفراد آو من طرف المؤسسات

والمنظمات باختلاف أنواعها و نشاطاتها و تبقى شبكة فيسبوك هي الرائدة بدون منازع من حيث الاستعمال. كما تعرف الشبكات الأخرى بدورها تحسنا هاما وملحوظا من حيث الاستعمال على غرار تويتر ويوتوب.

- استعمال تقنية نقل الأخبار عبر الهاتف النقال من طرف الصحف الالكترونية ضعيف جدا، إذ يبقى حكرا على بعض العناوين الكبيرة فقط، و يعود سبب ذلك إلى التكلفة الباهظة لهذه التقنية التي تبقى العناوين الأخرى غير قادرة على تسديد مستحقاتها.
- عدد الصحف الالكترونية الجزائرية التي تستعمل شبكات التواصل الاجتماعي متواضع نوعا ما مقارنة بعددها الإجمالي (57٪) غير أن هذا العدد مرشح للازدياد و الارتفاع مستقبلا حيث أن العديد من العناوين الصحفية الالكترونية صارت تقبل على هذه الشبكات و تسعى إلى استثمار هذا الفضاء الواسع والجديد.
- تبقى شبكة فيسبوك هي الأولى من حيث عدد مستعمليها من الصحف الالكترونية الجزائرية وهو أمر ليس بالغريب إذا علمنا أنها الشبكة الاجتماعية الأولى في العالم من حيث عدد مستعمليها[16]. غير أن هذه الصحف الالكترونية لم يعد يقتصر تواجدها في

فيسبوك فقط، بل صارت تنشط في شبكات أخرى خاصة تويتر و يوتوب لإدراكها مدى أهميتها و فاعليتها في النشاط الصحفي و الإعلامي عموما.

- تعرف الصحف الالكترونية الجزائرية تزايدا في عدد قراءها ومتتبعيها عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة عبر شبكة فيسبوك وتويتر وهو رقم مرشح للارتفاع والازدياد أكثر فأكثر.
- تزايد اهتمام الصحف الالكترونية الجزائرية التي تستعمل شبكات التواصل الاجتماعي بنشاطها داخل هذه الأخيرة، ظهر ذلك من خلال انتظام إصداراتها اليومية بداخلها و مدى تفاعل و اهتمام متتبعيها لهذه الإصدارات التي تكون أحيانا كثيرة و متنوعة.
- بالرغم من أن شبكة تويتر واحدة من أهم شبكات التواصل الاجتماعي التي يمكن للصحفيين والإعلاميين الاعتماد عليها، إلا أن استعمالها في الجزائر يبقى ضعيفا و قليلا على العمومسواء من طرف الأفراد أو من طرف الهيئات والمؤسسات وهو الأمر الذي استفسر حوله العديد من الخبراءوالأخصائيين في مجال الإعلام والاتصال من بينهم السيد عبد الرفيق خنيفسةمدير جريدة ITMAGالذي أكد أناستعمال هذه الشبكة لازال

بطيء إلا أن هذاالاستعمال قد يعرف ارتفاعا في المستقبل القريب.[17]

- تزايد اهتمام مستعملي الانترنت بالأخبار والإصدارات التي تنشرها الصفحات الخاصة عبر شبكة فيسبوك، هذه الصفحات التي تحمل صبغة إعلامية وتقوم بنقل ونشر الأخبار بطريقة إعلامية رغم أن اغلبها تسير من طرف أشخاص ليسوا مهنيين ولا إعلاميين بل يمثلون صحافة المواطن، غير أن الأمر الملاحظ هو ازدياد إقبال الأفراد عليها و يظهر ذلك من خلال أرقام تفاعلاتهم و انضمامهم لهذه الصفحات.

- بالرغم من أن الصفحات الخاصة الإعلامية المتواجدة خاصة عبر فيسبوك ليست مهنية و لا يشرف عليها في اغلب الأحيان مهنيون إلا أنها استطاعت تحقيق سمعة واسعة وطيبة داخل الشبكة و يرجع ذلك إلى توفيرها لما يحتاجه المواطن من أخبار وتنويع الإصدارات لمحاولة استقطاب اكبر عدد ممكن من المتتبعين، كما أنها و لإثبات جديتها تسعى إلى تحديث إصداراتها يوميا وفي كل دقيقة يتوفر فيها خبر ما ومحاولتها تحقيق السبق الصحفي في كل مرة يتاح لها ذلك.

- تحاول العديد من هذه الصفحات الإعلامية الخاصة داخل شبكة فيسبوك منافسة عناوين من الصحف الالكترونية إلا انه ومن خلال دراستنا لنشاطها وجدنا أنها تركز في عملها على مراقبة ونقد هذه الصحافة الالكترونية أكثر من منافستها لها من الناحية الإعلامية كما أنها تعتمد على الصحف الالكترونية ووسائل الإعلام الأخرى باختلاف أنواعها كمصدر من مصادر معلوماتها سواء لإعادة صياغتها وتقديمها للجمهور أو انتقادها والتعليق عليها.

الخاتمة:

ختاما ومن خلال كل ما سبق ذكره يتضح جليا أن الويب 2.0 استطاع إحداث ثورة بأتم معنى الكلمة في مجال الإنترنت حيث استطاعت وفي ظرف وجيز للغاية تغيير نظام وعادات استعمال الانترنت بأكمله خاصة من خلال ميزة التفاعلية التي صارت توفرها، حيث صار بمقدور القارئ أن يتواصل ويؤثر ويساهم في كل محتويات ومضامين الانترنت وإبداء مقترحاته وأرائه وتعليقاته[18]. وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور ما يعرف حاليا بصحافة المواطن التي يقوم عليها غالبا مواطنون عاديون يقومون بإنتاج مضامين ومحتويات يقدمونها من خلال مدوناتهم أو صفحاتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة التي ظهرت أهميتها ودورها الفعال ليس فقط من خلال الاستعمال الشخصي للأفراد، بل أثرت حتى في نشاط وسائل الإعلام عموما والصحافة الالكترونية خصوصا.

في الأخير نقول انه قد صار إلزاما على الصحف الالكترونية الجزائرية أن تولي أهمية اكبر لهذه الشبكات الاجتماعية لتستفيد من الميزات والخصائص التي توفرها لمستعمليها، إضافة إلى الاستفادة من أرضية خصبة لجمهور واسع و متعدد السمات والميزات، علما أن هذه الشبكات صارت أهم

واكبر المواقع استعمالا في العالم وفي الجزائر كذلك، حيث صارت هذه الشبكات توفر لهذه الصحافة الالكترونية تواصلا مهنيا أكثر منه اجتماعي، إذ تمكن من تشكيل شبكات ومجموعات من العلاقات مع متتبعي هذه الصحافة الالكترونية والوصول لأكبر قدر ممكن من القراء.

قائمة المراجع:

1- د.سميرة شيخاني،***الإعلام الجديدفي عصر المعلومات***، مجلةجامعةدمشق – المجلد 26- العددالأول+الثاني.

2- صادقعباس مصطفى،***الإعلام الجديد دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة"***، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، العدد الثاني.

3- AhcèneDjaballah, Belkacem,*Economie de la presse et des Médias*. Alger, Office des publications Universitaires, 2014.

4- Mostefaoui, Belkacem,*Médias et liberté d'expression en Algérie: Repères d'évolution et éléments d'analyse critique*, Alger, Edition El Dar El Othmania, 2013.

5- Balle, Francis,*Médias&Sociétés*. Paris, Edition Montchrestien, 2011, (15eme Edition).

6- Cardon, Dominique,*RéseauxSociaux de l'Internet* "Revue Communication", Edition du Seuil, 2011.

7- Scherer, Eric,*La Révolution Numérique*, Edition Saint Herblain Dalloz, 2009.

8- *Prix de l'Adsl en Algérie le plus cher des pays du MENA*, N'tic Magazine n° 59, Octobre 2011.

9- Internet Usage Statistics for Africa(Africa Internet Usage and Population Stats),30 juin 2012:http://www.internetworldstats.com/stats1.htm.

10- Algéria Facebook Statistics: http:// www.socialbakers. com /facebook-statistics/ algeria.

11- مقابلة مع السيد عبد الرفيق خنيفسة، مقر جريدة ITMAG، أجريت المقابلة يوم 06 جويلية 2013.

12- مقابلة مع د. يوسف عقون،مقر مؤسسته *MediaMarketing*، أجريت يوم 03 جويلية 2013.

13- مقابلة مع السيد يونس قرار، المعهد العالي للتسيير والتخطيط، أجريت المقابلة يوم 06 جويلية 2013.

الهوامش:

(1)-Cardon, Dominique, *RéseauxSociaux de l'Internet* "Revue Communication", Edition du Seuil, 2011.p141.

(2)-د.سميرة شيخاني, ***الإعلام الجديد في عصر المعلومات***، مجلة جامعة دمشق – المجلد 26- العدد الأول+الثاني.ص9.

(3)-Balle, Francis, *Médias & Sociétés*. Paris, Edition Montchrestien, 2011, (15eme Edition),p260.

(4)-Internet Usage Statistics for Africa (Africa Internet Usage and Population Stats), 30juin 2012: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm.

(5)-AhcèneDjaballah, Belkacem, *Economie de la presse et des Médias*. Alger, Office des publications Universitaires, 2014, p 61.

(6)-Internet Usage Statistics for Africa (Africa Internet Usage and Population Stats), 30juin 2012:http://www.internetworldstats.com/stats1.htm.

(7)-Prix de l'Adsl en Algérie le plus cher des pays du MENA, N'tic Magazine n° 59, Octobre 2011.

(8)-Algéria Facebook Statistics:http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/algeria.

(9)-صادق عباس مصطفى,*الإعلام الجديد دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة"*، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، العدد الثاني.

(10)-*MediaMarketing* مؤسسة خاصة تهتم بدراسة ومتابعة وسائل الإعلام الجزائرية، خصوصا الصحف الورقية والالكترونية ومجال الاتصال عموما.

(11) ، *MediaMarketing*- مقابلة مع د. يوسف عقون،مقر مؤسسته صباحا.10h30أجريت يوم 03 جويلية 2013 على الساعة

(12)-Mostefaoui, Belkacem, *Médias et liberté d'expression en Algérie: Repères d'évolution et éléments d'analyse critique,* Alger, Edition El Dar El Othmania,2013.p214.

(13)-Mostefaoui, Belkacem, *Médias et liberté d'expression en Algérie: Repères d'évolution et éléments d'analyse critique*, Alger, Edition El Dar El Othmania,2013.p211.

(14)-مقابلة مع السيد يونس قرار، المعهد العالي للتسيير والتخطيط، أجريت المقابلة يوم 06 جويلية 2013 على الساعة 15h30 مساءا.

(15)-مقابلة مع د. يوسف عقون،مقر مؤسسته *MediaMarketing*، أجريت يوم 03 جويلية 2013 على الساعة 10h30 صباحا.

(16)-Algéria Facebook Statistics: http://www .socialbakers.com /facebook-statistics/algeria.

(17)-مقابلة مع السيد عبد الرفيق خنيفسة، مقر جريدة ITMAG، أجريت المقابلة يوم 06 جويلية 2013 على 09H15 صباحا.

(18)-Balle, Francis, *Médias&Sociétés*. Paris, Edition Montchrestien, 2011, (15eme Edition).p260.

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية - الجزائر-
2014
Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie-
Bp 75 Z.I. Réghaïa Tél: (023) 96 56 10 /11

8- Voir eljazairnews (en arabe). Numero du 23.08.2012.

9- **Jean-Philippe Bras**: Les paradoxes de la parabole: images et identités au Maghreb. Hermès. No 23-24. 1999. P 236.

10- **Jean-Marie Charon**: « De la presse imprimée à la presse numérique». Réseaux, 2010. N° 160-161, p 256.

11-voir:http://frenchweb.fr/infographie-3-millions-de-blogs-crees-chaque-mois-dans-le-monde/106032

Visité le 14/04/2014

12-
voir:http://www.mediassociaux.fr/2013/10/10/statistiques-sur-les-medias-sociaux-pour-t3-2013/#sthash.mYfwPalw.dpuf

visité le 10/05/2014

13-voir:
http://www.algerietelecom.dz/siteweb.php?p=at_histoire_realisations

visité le 10/05/2014.

14- «Arab social media report» est un rapport biannuel que publie «DubaiSchool of Governance». Voire: http://www.arabsocialmediareport.com/

Visité le 20/03/2014.

- ***Sources bibliographiques :***

1- **Jürgen Habermas**: L'espace public: archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. Payot. Paris. 1978. P

2- **Ratiba Hadj-Moussa**: «Singularité, vie en commun et télévision par satellite en Algérie». Cahiers d'études africaines. No 182. 2006. P 391.

3- **BelkacemMostefaoui**: La télévision française au Maghreb: Structures, stratégies et enjeux. L'Harmattan. Paris, 1995, P 115.

4- **Ratiba Hadj-Moussa**: Op. Cit. P 393.

5-voire:
http://www.euromedaudiovisuel.net/Files/2013/02/25/1361798372415.pdf?

Visité le 14/04/2014.

6- **Abdou Benziane**: L'Algérie de demain; Relever les défis pour gagner l'avenir: Information, Communication–Média. Fondation friedrich-Ebert. Alger. 2008. P 4.

7- Ces statistiques ont été publiées par l'office français de justification des tirages des organes quotidiens et périodiques. Voir: http://www.ojd.com/

Conclusion

Encore une fois, il faut reconnaitre la difficulté d'évaluer l'expérience des anciens et nouveaux médias en Algérie dans un tel petit espace. Ce que l'on a pu conclure fournirait des repères primordiaux pour des études plus profondes à l'avenir. Mais en général, la comparaison entre les deux modèles médiatique, ancien et nouveau, semble très importante pour arriver à noter quelques prospections autour des enjeux qu'attendent les médias algériens au futur. Les nouveaux médias participatifs sont en nette progression, diversification et propagation. Les citoyens algériens en profitent pour consommer son droit de s'exprimer autour des affaires publiques en dépit d'amateurisme qui a produit plusieurs délestages.

Ces avancements menacent le statu des anciens médias qui ont bien compris la nature de cet enjeu. La rivalité entre ces deux paradigmes médiatiques parcourt ses premier pas, et il est à prévoir qu'elle s'accélère dans les années à venir. Dans cette perspective, l'environnement médiatique commence dors et déjà à se bouger. Les anciens médias révisent peu à peu leur discours, et la pression imposée par la notion libéralisatrice et démocratisatrice des réseaux sociaux irait probablement réorganiser le pluralisme sur des bases plus stables.

1- Le premier se situe dans l'espace virtuel. Les anciens médias privés ont adopté sur leurs pages «Facebook» un discours différent, voire paradoxal, de celui qu'ils adoptent dans leurs éditions matérielles (papier ou audiovisuel). Ces médias dépendent parfois sur les contenus générés par les médias participatifs, et cela reflète une des deux visions: une collaboration mutuelle entre les deux types des médias, ou bien une concurrence occulté pour s'acquérir plus d'audience à l'aide de ces contenus.

2- Le deuxième niveau paraît sur les éditions matérielles des anciens médias. Des journaux et des chaines de télévisions privées ont crée des rubriques consacrées à des contenus générés par les médias participatifs, mais en les soumettant à une filtration éditoriale bien purifiante. Quelques contenus paraissent sans aucun souci dans les pages «Facebook» des anciens médias, mais ne sont plus publiés dans les journaux et les chaines. Le discours dans ce cas reste classique et fixe des limites avec celui des médias participatifs.

À notre avis, les restrictions législatives sont bel et bien présentes dans les éditions traditionnelles, contrairement aux espaces des médias sociaux qui n'ont pas encore leur propre législation.

télévision publique crée l'exception de ne pas s'implanter définitivement sur le réseau social leader en Algérie, Alors que la radio nationale et l'agence d'Algérie Presse Service comptent des chiffres exigus.
A l'autre côté, il faut apprécier les chiffres aussi brillants de quelques pages qui représentent le journalisme participatif. Quelques unes ont pu même rivaliser les grands journaux et attirer une audience assez forte malgré le caractère d'amateurisme. La plus part de ses pages essayent de renvoyer des visions différentes aux événements par rapport à celles des anciens médias. Leur force vient en premier lieu de leur rapprochement de citoyens qui sont leurs

éditeurs, que soit dans leurs contenus, ou bien dans leur discours. Elles dépendent beaucoup à cause du caractère amateuriste sur les contenus des anciens médias, mais investissent les
avantages d'interactivité des NTIC pour reproduire ces contenus en nouvelles formes et avec des orientations multiples.
Revenant à notre question sur le discours des anciens médias algériens vis-à-vis l'évolution des nouveaux médias participatifs. On peut signaler la conversion des anciens médias privés précisément vers un discours populaire, critiquant et très proche de celui des médias participatifs. Ce discours peut être lis sur deux niveaux:

Elkhabar tv	18960	المنظمة الجزائرية لمكافحة الشيتة والشياتين	100000
Elwatan	56500	En direct	92000
Entv	-	Journalistes citoyens algérien	22.000
Radio nationale	49500		
Algérie presse service	5500		

Tableau 2: statistiques des anciens médias et nouveaux médias sur «Facebook» en avril 2014

Ses statistiques manquent toujours de profondeur et de précision. On doit revenir à d'autres critères bien exécuter la comparaison. Le premier constat qui peut être éduqué des ces statistiques est le rapprochement entre les deux types dans l'espace virtuel. D'un coté, la dépendance des anciens médias privés sur le réseau de «Facebook» montre clairement la réussite de son engagement pour élargir leurs audiences. Ce pari peut être considéré «gagnant» tant que les deux premiers journaux populaires dans le pays (Echourouk, Elkhabar et Ennahar) gardèrent leur statu d'orgueil même sur le réseau social. Leurs chiffres sur l'espace virtuel sont même plus, voire doublés, que ceux enregistrés en formats réels.

Par contre, on peut facilement constater la faible présence des médias publics sur «Facebook». La

faut tous d'abord signaler la difficulté de répondre à cette question loin d'une étude approfondie, mais on peut en tous les cas livrer quelques constats importants. Une telle question décortique le nouvel ordre médiatique ou les nouveaux médias ont permis à de nouveaux types de journalisme de s'implanter. En Algérie, il n'y pas eu encore des statistiques autour du journalisme participatif, mais on peut procéder à une petite comparaison statistique qui peut éclaircir l'évolution de ce types journalistique par rapport à celle des journaux et des chaines de télévision. Cette comparaison sera faite autour la popularité des anciens et nouveaux médias sur le réseau de «Facebook», premier réseau social en Algérie.

Anciens médias		*Nouveaux médias*	
Média	**Diffusion sur facebook**	**Média**	**Diffusion sur facebook**
EchoroukElyoumi	896000	1.2.3 vival'algérie	595000
Echorouk tv	57900	Radio trottoir	200000
EnnahrEldjadid+ennahar tv	298000	الجيش الوطني الإلكتروني الجزائري	291000
Elkhabar	770000	الجزائر شامخة كشموخ جبالها	121000

invoquent fortement le caractère médiatique du Web 2.0 en Algérie. Au titre d'exemple, le rapport arabe biannuel sur les médias sociaux recense en 2013 plus de 4.5 millions d'utilisateurs de «Facebook» en Algérie, soit 12.27 % de la population. Pour «LinkedIn», les statistiques chutent librement à peu près de 100000 utilisateurs, soit 0.27 %. «Twitter» est encore un réseau faiblement utilisé par les algériens, seulement 45000 comptes ont été recensés, ce qui équivaut seulement à 0.12 % de la population(14).

Ces statistiques relativement à jours pourraient accroître au futur, avec la révolution de la connexion mobile «3G++» qui vient d'être engagé dans le pays. Ce tournant remarquable pourrait exploser la diffusion de l'Internet et révolutionner l'utilisation des médias sociaux, et cela pourrait être au détriment des anciens médias qui sont bel et bien conscients de cette réalité. Les habitudes des algériens en matière de médias sont en mutation, elles sont soumises aux nouvelles règles communicationnelles au monde, lesquelles sont dirigées de plus en plus vers les NTIC. Les journaux et les chaines de télévision rendaient attention aux ces transformations, et ils ont précipité à cause de cela à créer des sites électroniques et des pages officielles sur les réseaux sociaux afin de s'acquérir les internautes.

Question qui se pose ici: comment réagissent les anciens médias dans un nouvel environnement digital qui menace leur statu? Ont-ils changé leur discours? Il

de contenus et 350 millions de photos sont publiés, alors que 10 milliards de messages envoyés et 4,5 milliards de «j'aime» distribués. Pour «Twitter», on compte plus de 500 millions de comptes créés, pour 218 M d'utilisateurs mensuels actifs avec une moyenne de 400 millions de «tweets» envoyés par jours. Les chiffres de«Google+» sont aussi à valoriser. Plus de 500 millions de comptes créés avec 343 millions d'utilisateurs actifs et 5 milliards de boutons (+1) cliqués par jour.

Pour le cas de l'Algérie, il faut signaler toujours et encore la rareté des études statistiques ainsi qu'analytiques concernant la diffusion des nouveaux médias, précisément la diffusion du journalisme participatif. L'internet est encore un média peu connu par les algériens (il a pour beaucoup d'entre eux une mauvaise réputation), même si les statistiques s'avèrent encourageantes.

Restons avec les chiffres de 2013, «Algérie Télécom», fournisseur unique dans le pays, indiques que la pénétration de l'Internet haut débit au niveau des foyers est passée de 1 % en 2005 à 20 % en 2013, et que le nombre de clients ADSL est passé de 178000 clients en 2007 à 1.2 millions en mars 2013[(13)].

Acceptons tous d'abord que de tels chiffres ne suffissent plus pour évaluer correctement l'évolution des nouveaux médias en Algérie, mais il faut en revanche retourner vers des autres chiffres qui

- son capacité d'échapper à la restriction politique, et même législative dans une moindre mesure.
- sa «télématicité», ça veut dire sa capacité de rassembler des techniques qui associent l'informatique et les télécommunications en fournissant des textes, des images et des vidéos dans un même contenu.

Des avantages parmi autres ont permis aux nouveaux médias de se placer dors et déjà et avec une grande allure dans la carte médiatique internationale au détriment des médias traditionnels. La langue des chiffres démontre clairement la rivalité entre les deux formes. Durant la période entre 2003 et 2007, la diffusion des journaux quotidiens dégringole aux Etats-Unis de 5.18 %, et en Europe de 5.83 %[(10)]. Cette orientation exprime la révolution des nouveaux types médiatiques engendrés par le Web 2.0.

En revanche, les nouveaux médias font de plus en plus vedette. Livrons quelques statistiques qui semble très importante:le nombre des blogs dans le monde en 2013 selon l'étude élaborée par l'agence de marketing «Digital Acti» est de 200 millions de blogs, avec une croissance à 3 millions de blogs chaque mois[(11)].

Concernant les réseaux sociaux, les chiffres paraissent beaucoup plus importants [(12)]. Concernant l'année 2013 toujours, le nombre des utilisateurs de «Facebook» a atteint 1.15 milliard, dont 751 millions se connectent en situation de mobilité. Chaque jour, 4,75 milliards

toutes les barrières institutionnelles et politiques qui ont pour longtemps accabler les anciens médias. Dans cette perspective, on peut introduire le cas d'Algérie. La propagation d'Internet dans le pays montre bel et bien qu'il y a une certaine viabilité pour le paradigme du journalisme participatif.

Il faut tous d'abord distinguer entre journalisme électronique et journalisme participatif; si le premier n'est qu'une reconstruction des anciens médias qui se trouvés obligés de s'adapter à la tyrannie de l'espace virtuel par le biais de créer des éditions web ou des pages sur les réseaux sociaux sans toucher le caractère institutionnel des journaux et des chaines de télévision, le deuxième se définit bien par les transformations cruciales des directions d'influence et la conversion du récepteur à un élément actif, et en outre par le déconstruction des règles de production médiatique professionnelles. Les blogs et les réseaux sociaux représentent maintenant la quintessence du journalisme participatif.

Les nouveaux médias ont réussi largement à rivaliser les anciens, en profitant des avantages que livre l'Internet, et qui peuvent être raccourci en:

- son grand potentiel de se diffuser facilement.
- son avantage économique comme un moyen de communication peu couteux que ce soit pour l'émetteur ou le récepteur.

effets sur les systèmes médiatiques encouragent déjà la révision de l'état de choses en Algérie.

Les nouveaux médias, en tant que produit des NTIC dans le domaine médiatique, font reproduire, innover et retracer les pratiques journalistiques dans tous les pays du monde. Leur effet est certain même s'il est encore en cœur de débat scientifique et il se cristallise beaucoup plus dans l'apparition du «journalisme participatif». Ce paradigme englobe le nouvel environnement médiatique dans le monde ou les anciens médias sont pratiquement menacés de perdre leur orgueil. Les NTIC ont, par le biais de leur interactivité, vitesse et personnalisation, redéfini les règles qui encadrent la production, le traitement, la diffusion et

la consommation des contenus médiatiques. Elles réussissent effectivement à changer la structure de l'espace public en ouvrant la porte aux récepteurs pour qu'ils soient des générateurs des informations et des opinions.

Les sites personnels, les blogs et les réseaux sociaux ces dernières années préfigurent donc une nouvelle forme éditoriale, non plus centralisée autour d'un modèle institutionnel hiérarchique, mais fonctionnant sur un modèle réticulaire très compliqué où chaque individu est à la fois consommateur et producteur du média. Ce fait a permis aux nouveaux médias de briser

On peut conclure en général que la logique clientéliste des anciens médias, que se soient publiques ou indépendants, ainsi que la philosophie de l'état omniprésente forment de près ou de loin le cadre général de l'expérience des anciens médias que leurs pratiques journalistiques ont failli à agiter le débat public et n'ont pas pu persuader l'audience algérienne. Une question fondamentale se soulève ici: comment se formule l'espace public algérien dans une telle conjoncture? Le rôle des médias dans un nouvel environnement sociopolitique doit être mis en question, et il faut bien reconnaitre la nécessité de la pluralité d'opinions comme un pilier de base pour un système médiatique moderne. Il faut aussi rendre compte à un variable qui s'avère très important, qui est la révolution des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC), une révolution qui a restructurée l'environnement des médias dans tous le pays du monde. Pour l'Algérie, l'état d'avancement de l'utilisation des NTIC dans le domaine médiatique reste encore confus et engendre pas mal de problématiques et des enjeux.

2- Nouveaux médias: tournant à apprécier

Dans ce milieu médiatique pessimiste, on peut constater qu'il y a un nouveau contexte qui s'impose à la scène. Les NTIC sont de plus en plus un facteur déterminant sur l'échelle mondial. Les études mettant en focus ses

Pours la visibilité des télévisions privées, les études statistiques restent rares et malmené, on n'a trouvé que quelques statistiques publié pars des journaux concernant l'année 2012 (8). Ces statistiques soulignent la rude concurrence entre les chaines privées pour s'accaparer de l'audience locale, mais elles ne donnent aucun signe sur la réussite du pluralisme audiovisuel à se quereller avec les chaines étrangères. Il faut quand même attendre davantage pour évaluer la réussite des chaines privées parce que deux ans d'activité ne comptent plus.

Ces statistiques indiquent bel et bien la crise que passent les anciens médias en Algérie, une crise qui s'aggrave de plus en plus avec toute effervescence politique et sociale. Le pluralisme médiatique n'a pas atteint toutes ses fins, alors que beaucoup de médias indépendants, écrits ou audiovisuels, ont préféré la logique managériale économique et ont participé d'une manière directe à l'échec du projet de la création d'un environnement médiatique pluraliste et diversifié. Les médias indépendants sont mis en cause d'avoir accentué l'impasse médiatique tant que la seule chose qu'a été changée est la transition du monopole d'état à la main invisible du marché (9). L'environnement médiatique en Algérie se cherche encore entre pouvoir politique et pouvoir d'argent, et en conséquence le service public n'a pas trouvé le chemin pour s'installer carrément.

transgresser l'embargo et leurs contenus restent encore archaïques et sous les ambitions des citoyens. Ils ont été obligés de respecter les cadres législatives pour qu'ils puissent continuer leur aventure. Ses restrictions viennent récemment d'être allégées et cela pourrait faciliter un peu la tâche des médias privés.

- Les médias indépendants n'ont pas réussi à stabiliser leur statu dans le marché. Leur popularité reste fragile et menacée avec chaque tremblement social ou politique. L'affluence des algériens aux anciens médias semble «atonique» par rapport aux pays voisins et ne prends pas en considération les pressions qu'envisagent les institutions médiatiques. Les chiffres suivants montrent l'instabilité de lectorat des principaux journaux dans les dernières années:

Journaux	***Moyenne de diffusion quotidienne***			
	2010	**2011**	**2012**	**2013**
Echourouk el youmi	512987	423480	401399	430168
Elkhabar	379448	398597	378068	358077
Ennahareldjadid	276705	325699	316655	285202
Elwatan	129231	134932	109848	114220

Tableau 1: moyennes de diffusion quotidienne des principaux journaux en Algérie [(7)]

remarque invoque la philosophie de la tutelle basée sur la mainmise infinie et la gestion partielle et manipulatrice des sujets majeurs concernant le champ médiatique.

- Le pluralisme médiatique, malgré les petits avantages qu'il a amenés,traîne la savate. Le nombre des titres et des chaines audiovisuelles ne cache pas l'échec à concrétiser une pluralité réelle et authentique des opinions et des idées. Beaucoup de sujets publics majeurs persistent comme des tabous inabordables.
- On peut lier cet échec à une référence économique. Les médias indépendants, avec quelques exceptions, n'ont pas le minimum des moyens pour s'engager correctement en mission.En conséquence, ils se trouvent en état de dépendance totale sur la publicité publique et ont été soumise de bien revoir leurs politiques éditoriales [(6)]. On peut appeler cette situation «un clientélisme médiatique».
- La problématique de la publicité se trouve au centre de la crise du projet de pluralisme. Les institutions médiatiques privées payent cher l'absence d'un texte législatif qui organise ce secteur sur des bases justes. Les revenus de la publicité publique sont devisés sans prendre en compte la diffusion des médias, voire selon des critères instables.
- En plus, il faut rendre attentions aux pressions et restrictions législatives issues des lois sur l'information et du code pénal. Les médias indépendants n'ont pas pu

mais en quelque sorte cette ouverture semble presque pareille à celle déjà menée depuis des années dans le secteur de la presse écrite. Les mêmes finalités sont à reproduire: l'autorité politique qui refuse de lever sa main, et le pouvoir d'argent qui s'est pleinement investit.

Depuis 2012, les chaines privées commencent à apparaître l'une après l'autre, et jusqu'à maintenant, il n'y a aucune étude qui révèle soigneusement les taux de visibilité de ces chaines par rapport aux celles étrangères. Dans les derniers mois et exactement pendant la campagne électorale des présidentielles de 2014, quelques chaines privées se sont livrées de près ou de loin dans une bataille politique pour diriger l'opinion publique, mais cette bataille a révélé initialement que ce n'est pas encore possible d'évaluer correctement l'expérience du pluralisme audiovisuel. La plupart des chaines privées n'ont étaient qu'une extension purement économique pour les grandes institutions dors et déjà implantées sur le marché de la presse écrite. Donc, le système des anciens médias en Algérie se reproduit d'une manière ou d'une autre.

En général, l'évaluation des deux expériences du pluralisme médiatique, nous conduit à tirer des conclusions suivantes:

- L'ouverture médiatique a été dans les deux expériences sous des pressions hors du secteur, elle n'était pas volontaire et non plus spontanée. Cette

bien distinguer entre le service public et la fonction idéologique de ces moyens en faveur des autorités. Pour le téléspectateur algérien «parabolé», la question des chaines étrangères n'était pas seulement une question de consommation «par contagion» sur laquelle les sociologues insistent beaucoup, mais c'était aussi une problématique qui se lie au débat politique et qui exprime un désir aussi fort du changement et de pluralité des opinions [(4)].

Les études menées se sont soldées par une tendance claire des téléspectateurs algériens pour les chaines étrangères. Les statistiques du programme européen «EuromedAudiovisel» pour l'année 2011, un an avant d'entamer l'expérience des chaines privées, montrent bien cette réalité. 80 % des téléspectateurs regardent les chaines étrangères, dont la moitié préfèrent les chaines françaises, alors que 20 % seulement favorisent de regarder les trois chaines publiques [(5)].

La conjoncture sociopolitique à l'époque n'a jamais été affectée par ces données, mais après les bouleversements qu'a connus l'entourage de l'Algérie pendant les révolutions dites «printemps arabe», et la mise en cause des médias dans tous ce qu'ont vécus quelques pays tels que la Tunisien, l'Égypte, la Lybie et la Syrie… a rendu nécessaire, voire indispensable, de rétablir la carte médiatique dans le pays. La tutelle a senti cette nécessité et a précipité à ouvrir le secteur de l'audiovisuel progressivement pour les acteurs privés,

de respecter le droit à l'information et la démocratisation et la citoyenneté. La presse écrite a été déclarée à partir de ce moment libre, mais les journaux indépendants ne sont pas arrivés pleinement après des années à trouver toute la marge de manœuvre qu'ils cherchaient. La tutelle a imposé de nouveaux mécanismes pour fixer le contrôle qui s'est déguisé en plusieurs formes,

En parallèle et avec les réformes sociales, politiques et économiques tenues dans les années 90, les algériens commençaient à connaitre la télévision par satellite et leur tendance commençait à s'orienter vers les chaines étrangères, voire françaises et arabes en premier plan. Ils cherchaient à l'époque «la voix perdue» [(2)] à cause de l'unilatéralité imposée par la télévision nationale.
Le secteur des médias audiovisuels en Algérie a tellement été vulnérable à la concurrence extérieure, il est, comme dans d'autres pays du Tiers monde, un «secteur de souveraineté» [(3)].le modèle du monopole d'état s'est terminé par l'échec depuis que les téléspectateurs regardent pour la première fois comment leurs homologues dans les pays démocratique acquièrent de justes informations et des débats multiples.
Cette situation renvoyait d'une manière indirecte le concept du «service public» à la discussion. Il fallait à l'époque réviser le rôle des télévisions nationales et

Ces deux ralentisseurs ont dissuadé toute discussion autour des mécanismes de la conduite médiatique, et la tutelle trouve dans ce milieu tous le pouvoir pour serrer son hégémonie sur l'espace public, elle le «gère»si on utilise les termes du philosophe allemand Jürgen Habermas(1).

La marge de manœuvre pour les médias a été complètement inexistante, les règles dictées ont été claires tant que la structure médiatique réponde convenablement à la nature du système sociopolitique. La question du changement vers le pluralisme médiatique s'est abstenue durant les années d'unilatéralisme, mais les tremblements sociopolitiques qui ont frappé le pays à la fin des années quatre-vingt ont mis en question tous les composantes du système, et les événements du 5 octobre 1988 ont rompu le statu quo. Le système sociopolitique commença à se fendre, et les revendications de la transition vers le pluralisme n'ont pas excepté le secteur des médias. À la lumière de ces revendications, l'état décréta l'ouverture de secteur de la presse écrite devant les acteurs privés.

La loi sur l'information de 1990 vint dans une conjoncture de pressions sociales très rudes. Les revendications des journalistes, élites et citoyens en matière des médias se sont axées sur l'exigence d'ouvrir l'espace public aux différents points de vues et le rejet de la désinformation et de l'échappement à la vérité. On demandait à ce moment pour la première fois

révolutions, font de plus en plus le bruit, ils ont inversé les pratiques journalistiques en donnant le pouvoir prépondérant aux citoyens qui sont devenus des producteurs médiatiques. Dans un tel climat sociopolitique, on va suivre la question suivante: comment coexistent anciens et nouveaux médias en Algérie?

1- Anciens médias: de l'unilatéralisme au pluralisme inaccompli

Après l'indépendance, l'Algérie a hérité un système médiatique français moderne à l'époque, mais des accumulations historiques ont au fur et à mesure provoqué la faillite de se système. Les médias en Algérie sont en crise chronique, et cela peut être analysé dans une perspective globale qui prend en considération les facteurs politiques, économiques, sociales et médiatiques.

A la veille de l'indépendance, il y avait deux éléments qui ont ralenti l'avancement de ce système:
- le manque des cadres aptes pour gérer les institutions médiatiques.
- le choix d'une doctrine socialiste et unilatéraliste sur tous les volets de la vie publique dans le pays. L'état prenait les commandes et gérait tous les secteurs en prescrivant le cadre général de la conduite publique.

▪ *Introduction*

Peut-on parler d'un system médiatique pluraliste en Algérie? Cette question s'est posée pas mal de fois durant la période depuis l'indépendance jusqu'à ce jour. Les phases qu'ont subies les médias algériens depuis des années se sont soumises à de multiples turbulences en vins. Pour les années entre 1962 et 1989, tous les médias (télévision, radio, journaux, agence de presse) ont été obligé de procéder sur la même cadence. La ligne éditoriale, la propriété, les règlements du travail et même la personnalité du journaliste ont été des données prédéfinies. Après les événements du 5 octobre 1988, les règles commencent à se métamorphoser. On a coutume de considérer la loi sur l'information paru en 1990 comme un tournant très important qui a ouvert la porte à une transition obligatoire vers une pluralité médiatique, qui a touché en premier plan et avec beaucoup de réserves le secteur de la presse écrite. Après vingt ans, le secteur de l'audiovisuel a connu une épreuve pareille, mais il faut reconnaitre que ces deux changement ne doivent pas cacher la réalité que la transition a été bien planifiée et avec une prudence pleinement idéologique, alors que l'entourage du pays secoue sur une vague de changements sociopolitiques, dites «révolutions du printemps arabe», un facteur qui aurait un impacte direct sur la scène médiatique algérienne. Les nouveaux médias, force motrice de ces

Environnement Médiatique en Algérie: Anciens et Nouveaux Médias en Rivalité

Par : **NoreddineHAMICI**
Enseignant chercheur
Université De Sétif 2

Mots clés: ***Environnement, nouveaux médias, anciens médias, médias participatifs, pluralisme, citoyenneté.***

ملخص

نقدم في هذا المقال قراءة وصفية تحليلية لواقع بيئة وسائل الإعلام في الجزائر في ظل التحولات التي يشهدها العالم، حيث حاولنا الاستفسار عن مدى قدرة الممارسات الإعلامية الحالية على تلبية حاجيات المتلقي الجزائري، خصوصا مع ما يشهده محيط الجزائر من اضطرابات ساهمت فيها وسائل الإعلام الجديدة. وسنسعى من خلال هذه الورقة إلى الكشف عن مدى تقدم تجربة التعددية الإعلامية في ظل بروز وسائل الإعلام الجديدة كنموذج إعلامي متميز منحته الكثير من الدول مكانة خاصة بالنظر لكونه يضمن للمواطن ممارسة حقوقه في المواطنة بشكل أكثر حيوية وتجذرا، فكيف هي الحالة الجزائرية في هذا الصدد؟

Environnement Médiatique en Algérie:Anciens et Nouveaux Médias en Rivalité

Par : **Noreddine HAMICI**
Enseignant chercheur Université de Sétif 2

de faire connaitre les programmes de candidats, et la création d'une relation de proximité avec les électeurs.

[20]TAIEBI Fatima Zohra, La publicité virtuelle en Algérie : Enjeux, usages et effets, Thèse en Sciences Sociales : Etude et analyse des sociétés de Maghreb contemporain : Université de Paris 8, Sous la direction du Pr. Lotfi MAHERZI, soutenue publiquement le 25 Mars 2011.

[21]Le Web 2.0 désigne les technologies et les usages du World Wide Web qui ont suivi la forme initiale du web, en particulier les interfaces permettant aux internautes d'interagir simplement à la fois avec le contenu des pages mais aussi entre eux, créant ainsi le Web social. Cette expression utilisée par DALE DOUGHERTY en 2003, lancée par TIM O'REILLY en 2004 consolidée en 2005 (avec la *position paper* « What Is Web 2.0 »), et qui s'est imposée à partir de 2007. Définition publiée sur :
http://fr.wikipedia.org/wiki/Web_2.0.

[8]Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, statistiques 2012 disponibles sur le site : http://www.arpt.dz/fr/. Page consultée le 20 septembre 2013.

[9]PERRIAULT Jaques, *La logique d'usage : essai sur les machines à communiquer,* Paris : Flammarion, 1989.

[10]VITALIS André (dir.), *Médias et nouvelles technologies : pour une socio- politique des usages*, *Médias et nouvelles technologies pour une sociopolitique des usages*, Renne : Apogée, 1994.

[11]RIEFFEL Rémy, *Sociologie des médias*, 2éd, Paris : ELLIPSE, 2005, p 189.

[12]JODELET Denise (DIR.), *Les représentations sociales*, Paris : PUF, 1989, p206.

[13] MOSCOVICI Serge,*Notes towards a description of social representation*, In European Journal of Social Psychology*,* 1988, n° 18, pp 211-250.

[14] DESJEUX Dominique (S.DIR), C.BERTHIER, S. JARRAFFOUX, I.ORHANI, S.TAPONIER, *Anthropologie de l'électricité : les objets électriques dans la vie quotidienne en France*, Paris : l'Harmattan, coll. Logiques sociales, 1996.

[15]MOUSSAOUI TAIEBI Fatima Zohra, *Les TIC en Algérie : une pratique volontariste et paradoxale*, actes de colloque « Cinquante ans des médias algériens », tenu le 9 et le 10 mars 2013, Alger. (En cours de publication).

[16] - ROGERS Everett, *diffusion of innovations*, 7éd, New York: the free Press, London: Collier Mac Million, février 1969, p86.

[17]- L'habitus technique représente l'ensemble des pratiques et des manières de faire liées à l'utilisation des innovations techniques, qui naissent et qui se développent dans la durée.

[18] BIANCHI Jean*, la société de communication : machines, discours et pratiques*, in Economie &Humanisme, Société de communication ?, N302, Lyon : Economie et humanisme, juillet/ aout 1988.

[19]Les partis politiques en Algérie adoptent de plus en plus les nouvelles formes de communication politique à travers le web (les réseaux sociaux, les sites des partis politiques, les sites de partage de vidéos) et particulièrement pendant les campagnes électorales et les campagnes des législatifs. Cette communication a pour objectif

mise à niveau du cadre juridique (législatif et réglementaire) national.

[2] BRETON Philippe, PROULX Serge, *L'explosion de la communication*, Paris : La découverte, 2002, p11.

[3]Les organismes internationaux : UNESCO, CNUCED, PNUD.

[4]Ousra-TIC est le nom du projet lancé par le ministère des postes et des technologies de l'information et de communication « MPTIC », destiné à fournir à chaque famille un ordinateur. L'idée est d'augmenter le taux d'introduction des micro- ordinateurs et d'Internet dans les foyers algériens. Les familles intéressées pouvaient contracter un crédit bancaire à partir de 3600DA/mois (36 €) pour l'achat d'un pack « micro ordinateur plus abonnement ADSL à Internet ». Environ 50 000 ordinateurs ont été distribués dans le cadre de cette opération.

[5]La promulgation de la loi des postes et télécommunications « loi 2000- 03 » du 05 Août 2000 a fixé les règles générales relatives à : - La libéralisation des marchés postaux et des télécommunications et leur ouverture à la concurrence. - L'ouverture du marché des télécommunications à la concurrence selon trois régimes de services : régime de licences, régime des autorisations et régime de simples déclarations. - Cette loi a permis également la création d'une autorité de régulation de la poste et des télécommunications (ARPT) opérationnelle depuis Mai 2001.

[6]Le lancement de la troisième génération des télécommunications en Algérie fin décembre 2013. Les trois opérateurs qui se partagent le marché : Algérie Télécom, Watania télécom, Orascom Télécom Algérie.

[6] - Source : l'Union Internationale des Télécommunications, statistiques disponibles sur : http://www.itu.int/ITU-D/icteye/Reporting/ShowReportFrame.aspx?ReportName=/WTI/MainTelephoneLinesPublic&ReportFormat=HTML4.0&RP_intYear=2012&RP_intLanguageID=1&RP_bitLiveData=False

[7] Source : l'Union Internationale des Télécommunications, statistiques disponibles sur : http://www.itu.int/ITU-D/icteye/Reporting/ShowReportFrame.aspx?ReportName=/WTI/MainTelephoneLinesPublic&ReportFormat=HTML4.0&RP_intYear=2012&RP_intLanguageID=1&RP_bitLiveData=False

8- **ROGERS Everett**, *diffusion of innovations*, 7éd, New York: the free Press, London: Collier Mac Million, février 1969.

9- **VITALIS André** (dir.), *Médias et nouvelles technologies : pour une socio- politique des usages*, *Médias et nouvelles technologies pour une sociopolitique des usages*, Renne : Apogée, 1994.

Sites officiels :

1- L'Union Internationale des Télécommuni cations, statistiques disponibles sur : http://www.itu.int/ITUD/icteye/Reporting/ShowReportFrame.aspx?ReportName=/WTI/MainTelephoneLinesPublic&ReportFormat=HTML4.0&RP_intYear=2012&RP_intLanguageID=1&RP_bitLiveData=False.

2- Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, statistiques 2012 disponibles sur le site :http://www.arpt.dz/fr/. Page consultée le 20 septembre 2013.

Thèses :

- TAIEBI Fatima Zohra, La publicité virtuelle en Algérie : Enjeux, usages et effets, Thèse en Sciences Sociales : Etude et analyse des sociétés de Maghreb contemporain : Université de Paris 8, Sous la direction du Pr. Lotfi MAHERZI, soutenue publiquement le 25 Mars 2011.

[1]La stratégie E- Algérie 2013. Ce programme a pour objectifs d'accélérer l'usage des TIC sur le plan social (les ménages) et organisationnel (l'administration publique, les entreprises) ; la

nécessitent une stratégie numérique qui prendra en compte ces différents éléments pour permettre à une large population de bénéficier des avantages de la société de l'information.

▪ *Sources bibliographiques :*

1- **BIANCHI Jean**, *la société de communication : machines, discours et pratiques*, in Economie &Humanisme, Société de communication ?, N302, Lyon : Economie et humanisme, juillet/ aout 1988.

2- **BRETON Philippe**, PROULX Serge, *l'explosion de la communication*, Paris : La découverte, 2002.

3- **DESJEUX Dominique** (S.DIR), C.BERTHIER, S. JARRAFFOUX, I.ORHANI, S.TAPONIER, *Anthropologie de l'électricité : les objets électriques dans la vie quotidienne en France*, Paris : l'Harmattan, coll. Logiques sociales, 1996.

4- **JODELET Denise** (DIR.), *Les représentations sociales*, Paris : PUF, 1989.

5- **MOSCOVICI Serge***Notes towards a description of social representation*, In European Journal of Social Psychology, 1988, n° 18.

6- **PERRIAULT Jaques**, *La logique d'usage : essai sur les machines à communiquer,* Paris : Flammarion, 1989.

7- **RIEFFEL Rémy**, *sociologie des médias*, 2éd, Paris : ELLIPSE, 2005.

Conclusion :

En conclusion, L'analyse des représentations et des pratiques liées à la diffusion des TIC en Algérie nous renvoie aux expériences internationales qui ont fait apparaître trois conditions clés qu'il convient de réunir pour favoriser la réalisation des usages virtuels : atteindre une taille critique, inscrire l'apprentissage collectif et l'expérimentation dans la durée et développer les interactions entre les acteurs économiques et les utilisateurs sur la base d'une proximité organisationnelle et institutionnelle (pratiques, règles et normes partagées). En tenant compte de ces éléments, l'Algérie n'a pas encore atteint une taille critique en matière de diffusion et d'appropriation des TIC, car les statistiques officielles révèlent que le nombre de foyers équipés en Algérie (en ordinateurs et Internet) est estimé à 12.31%. L'expérience algérienne est récente et n'a pas atteint un niveau comparable aux autres pays les plus avancés dans le domaine des TIC.

Malgré la diffusion restreinte des TIC, la population a réussi à s'approprier ces nouveaux outils de communication à travers les sites d'information et de communication.

Il convient de rajouter que l'utilisation des TIC n'est pas arrivée à « un usage collectif » qui exprime les valeurs et les représentations sociales et culturelles d'un groupe social. Cela est justifié par l'accès couteux aux TIC, l'absence d'un contenu utile qui répond aux besoins réels de la population locale et l'absence d'une culture technologique chez les différents acteurs économiques et sociaux. Ces freins d'adoption des TIC

partage de vidéos comme (YOUTUBE, Daily Motion, FLICKR,…) fréquentés par une part importante des enquêtés. Ce phénomène s'inscrit dans la nouvelle vague de web 2.0 est connu par le web social ou le web interactif où l'internaute a la possibilité de contribuer à l'enrichissement du contenu du web, l'envoi des vidéos, l'ajout de commentaires, la participation à des forums….

En deuxième position la recherche d'information est courante via Internet. Car la majorité des enquêtés ont recours à cet outil pour avoir des informations pratiques qui leur font gagner du temps exemple : la recherche d'informations médicales, la réservation des billets d'avion par Internet, recherche d'adresses, administrations, institutions,…

La recherche scientifique a une place importante dans les usages d'Internet, surtout pour les étudiants et les chercheurs dans différentes disciplines. Ils trouvent Internet comme un moyen important pour l'accès au savoir et pour s'ouvrir sur l'extérieur par exemple : l'apprentissage en ligne, l'accès aux grandes bibliothèques mondiales, suivre l'actualité scientifique. Et cela grâce aux moteurs de recherche en ligne : Google, Yahoo, …

- Une part importante des enquêtés de la catégorie des chômeurs utilisent Internet pour la recherche d'emploi. Ils publient des annonces et mettent leurs curriculums vitae en ligne. Exemple des sites cités par cette catégorie des enquêtés http://www.emploitic.com/ et www. Elkhedma. Com.[21]

les tubes et les clips musicaux. Comme ils peuvent regarder la télévision en ligne, écouter la radio, lire l'actualité de la presse en ligne francophone et arabophone. Les contraintes liées aux médias traditionnels n'existent plus sur le Web. L'information diffusée sur le réseau révolutionnera quelque peu les pratiques de lecture puisque désormais les lecteurs auront accès à toute l'information diffusée sur un sujet précis. Les journalistes peuvent à présent ajouter des liens qui permettront au lecteur d'en savoir davantage sur le sujet traité.

2-*2- 3- L'appropriation sociale :*

D'après l'enquête empirique réalisée dans le cadre de notre thèse de Doctorat, nous avons constaté que les sites de rencontre et de communication (mail, Chat, forums,…) occupent la première place chez les enquêtés : [20]

Le courrier électronique constitue désormais un moyen de communication en pleine expansion, on assiste à une certaine démocratisation de ce nouveau moyen de communication.

L'émergence de nouvelles formes de communication transforme les modes de vie des utilisateurs. La pratique de communication par Internet, activité à la base solitaire, permet la création de liens sociaux, en temps réels et à distance, entre les participants. Exemple des chats, messageries instantanées (MSN, Yahoo,…), les forums de discussion,…Nous citons également, la communication via les réseaux sociaux par exemple FACEBOOK, TWITTER,… et les sites de

comportements, les attitudes et les représentations qui se rapportent à l'outil).
On distingue plusieurs types d'appropriation :

1- L'appropriation politique.
2- L'appropriation culturelle.
3- L'appropriation sociale.

2-*2- 1- L'appropriation politique :*

Les TIC et particulièrement Internet sont devenus un espace d'émancipation et d'interaction entre les différents utilisateurs de ces nouveaux dispositifs sociotechniques.
Le web participatif ou collaboratif à travers les (sites électroniques, forums, blogs, réseaux sociaux) a édifié une nouvelle ère d'engagement et de participation à la vie politique. Désormais, Internet est le vecteur d'une nouvelle citoyenneté. Il est devenu un intermédiaire entre les acteurs politiques (les hommes politiques, les leaders et les militants des partis politiques) et les utilisateurs[19].
Internet a réussi à mettre fin au monopole sur l'information. Il est pour les algériens une source d'informations très convoitée. Il représente également un moyen de dénonciation et de mobilisation autour de plusieurs questions politiques nationales.

2-*2- 2- L'appropriation culturelle :*

Internet est devenu un média de tous les médias. Car les internautes ont développé des pratiques culturelles diverses via la toile : ils peuvent écouter et télécharger

des NTIC (téléphone mobile, Internet,…), et ils sont plus favorables à l'idée du changement et à l'adoption des idées modernes.

2- 2- Les nouvelles appropriations des TIC en Algérie :

La diffusion des TIC (internet et téléphonie mobile) et de leursservicesen Algérie, a donné lieu à plusieurs types d'appropriation.

Tout d'abord le concept « appropriation » vient d'un autre chantier de réflexion contemporaine (celui de l'évaluation des transferts Nord-Sud des technologies de production). Le mot s'est imposé pour exprimer les préoccupations majeures des observateurs du développement des TIC, « *Pour dire la convenance sociale des technologies* »[18]. Il porte l'attention sur ce qui se passe du coté des récepteurs des systèmes de communication, des tactiques et pratiques par lesquelles se construisent les usages dans la durée. Proulx et Breton précisent que l'appropriation exige la réunion de trois conditions sociales : *« Pour s'approprier un objet technique, l'individu doit en effet démontrer un minimum de maîtrise technique et cognitive de cet outil. Par ailleurs, l'appropriation doit pouvoir donner lieu à des possibilités de détournements, de réinventions, voire de contributions directes des usagers à la conception des innovations techniques ».* Dans notre travail, le concept d'appropriation a le sens de propriété et d'utilisation, ainsi que l'appropriation sociale liée à l'usage des TIC comme un construit social propre à chacun (les

enthousiastes jusqu'aux plus réticentes face à la technologie. Il existe cinq catégories : (les innovateurs représentent 2.5%, les acheteurs précoces 13.5%, La majorité précoce 34%, la majorité tardive 34%, et les retardataires 16%).

Force est de constater que l'approche diffusionniste avec ses deux éléments (le processus d'adoption d'une innovation et les catégories d'adoptants) est transposable sur le cas de la diffusion des TIC en Algérie. Tout d'abord, le consommateur algérien et sensible au prix, la dimension financière de l'innovation technique peut être un frein pour son achat/utilisation. Nous notons également, l'intérêt que représente l'outil technique et qui peut séduire l'acquéreur potentiel.

Quant aux catégories d'adoptants, on constate la présence des disparités en termes de diffusion des innovations (accès, diffusion, usage) dans la société algérienne, entre les leaders d'innovation et les retardataires. Ces formes d'inégalités d'équipement en TIC sont expliquées par les caractéristiques socio-économiques et culturelles des catégories extrêmes qui composent notre société. Dans le même sens, nous soulignons que les inégalités d'accès aux TIC sont une continuité des inégalités préexistantes dans la société. La population qui ne possède pas de ligne de téléphone fixe et qui n'a pas les moyens financiers pour s'approprier des médias de masse traditionnels de grande diffusion (télévision, récepteur des chaines satellitaires,… etc.) n'a pas accès aux TIC. Tandis que les utilisateurs de premières technologies émergentes dans le domaine de la téléphonie fixe ont acquis un certain habitustechnique[17] qui leur a facilité les usages

Ce cheminement favorise en premier, l'étape de l'information de l'individu, forme de stimulus agissant sur la réponse du récepteur qui acceptera et adoptera cette innovation ou la rejettera. L'information se fait à travers des sources personnelles (les réseaux et les relations interpersonnelles) et des sources impersonnelles (les médias,…).

L'intérêt de l'outil joue un rôle dans son adoption ou non. L'évaluation est une étape importante car elle permet à l'acheteur potentiel à évaluer l'innovation par rapport à « son avantage relatif ». Il y a également le prix qui pourrait être un facteur facilitant ou non l'acquisition du produit. Quant à l'essai, le consommateur essaie le nouveau produit, il en teste la facilité et la simplicité d'usage, et si cet essai est concluant le consommateur l'adopteet l'intègre dans ses habitudes de consommation.

Rogers développe un autre élément, celui des catégories des adoptants. Le profil des différentes catégories d'adoptants se fait au fur et à mesure que l'innovation se diffuse. Au cours de ses recherches, Rogers a également remarqué que la diffusion d'une innovation au sein d'un groupe social ne se faisait pas d'une manière homogène. Il explique cela par la courbe « S » (dite courbe S ou courbe en cloche) de diffusion des innovations. Selon lui il y a des catégories d'individus qui peuvent accepter rapidement le changement, et adopter une nouveauté (idée, ou objet) sont connus par les « leaders d'innovation » (ou les agents du changement social) qui vont entraîner les autres catégories. Dans cette perspective, ce processus d'adoption qui évolue dans la durée touche les différentes catégories de consommateurs, des plus

sociale des individus et de leurs identités. Les TIC sont des signes et des marqueurs sociaux de la place que chaque génération, chaque sexe ou chaque groupe social occupent dans la société[14].

Elles sont perçues comme un signe de progrès et de liberté : les TIC sont pour les usagers des outils de progrès et de modernité, elles représentent des nouveaux espaces de liberté d'expression et de réception des contenus de nature politique et culturelle.

D'autres acteurs sont de moins en moins motivés pour l'adoption et l'acquisition des TIC, pour eux les TIC sont des vecteurs de contenu non conforme à leurs orientations idéologiques et religieuses.

Les représentations des TIC dans la société sont des facteurs favorisant ou non l'adoption des innovations dans un contexte donné[15].

L'approche diffusionniste est très utile pour analyser la diffusion des TIC dans la société. On fait référence aux travaux d'Everett ROGERS qui a publié son ouvrage sur la diffusion sociale des innovations techniques en 1962 (The diffusion of innovations). Son modèle s'inscrit dans le cadre de la sociologie d'innovation tirant ses origines de la théorie d'apprentissage qui est, selon les behavioristes, le résultat de la relation stimulus- réponse.

E. ROGERS propose deux éléments importants pour comprendre la diffusion d'une innovation : le processus d'adoption d'une innovation et les catégories d'adoptants[16].

Le processus d'adoption d'une innovation est un processus mental qui s'appuie sur les étapes suivantes (l'information, l'intérêt, l'évaluation, l'essai et l'adoption) pour permettre à l'individu son adoption.

L'orientation de l'Algérie vers la promotion de la diffusion des TIC pose la question de leur intégration dans le tissu économique et social du pays.
Pour comprendre le degré d'acceptation des nouvelles technologies (les TIC), il est important de comprendre les représentations de celles-ci chez les différents acteurs et particulièrement les acteurs sociaux.

2-1-Les représentations des TIC en Algérie :

Jean-Claude ABRIC définit la représentation comme « *un ensemble organisé d'opinions, d'attitudes, de croyances et d'informations se référant à un objet ou une situation* ». Les représentations sont considérées comme un vecteur de nos actions dans la mesure où elles "*nous guident dans la façon de nommer et définir les différents aspects de notre réalité de tous les jours, dans la façon de les interpréter, statuer sur eux et, le cas échéant, prendre une*

position à leur égard et la défendre"[12]. Pour Serge Moscovici, une représentation est avant tout sociale, elle est aussi mentale, cognitive et elle a une dimension pratique dans le cadre où elle précède l'action[13].

Les représentations liées à l'usage et à l'appropriation des TIC en Algérie se différencient selon les caractéristiques socioculturelle et économique de chaque individu. Dans ce contexte, la diffusion des TIC est accompagnée d'un imaginaire et des représentations spécifiques à chacun.
Pour une grande majorité des acteurs sociaux, le choix des TIC participe à la distinction de l'appartenance

(la décision d'achat), dans une seconde démarche l'individu construit des savoirs propres à la situation d'utilisation (l'usage). De ce point de vue, il explique que l'usage ne respecte pas servilement le mode d'emploi (l'usage conforme) c'est-à-dire : l'usage individuel varie selon les attitudes et le comportement de chacun, se développe vers ce qu'il appelle la déviance et il recourt à l'appartenance socioculturelle conforme aux normes dans les milieux d'immersion.Donc, le contexte socioéconomique, culturel et politique joue un rôle très important dans l'utilisation et l'appropriation des machines à communiquer.

André VITALIS quand à lui, il situe l'usage *au carrefour de trois logiques principales: une logique technique qui définit le champ des possibles, une logique économique qui détermine le champ des utilisations rentables, et une logique sociale qui détermine la position particulière de l'usager avec ses besoins et ses désirs…c'est leur interaction qui va donner vie aux usages observés dans la pratique »*[10].

Josiane JOUET explique cette articulation entre la logique sociale et la logique technique :« *les pratiques de communication s'élaborent… autour d'une double médiation. Cette dernière est à la foistechnique car l'outil utilisé structure la pratique, mais la médiation est aussi sociale car les mobiles, les formes d'usage et le sens accordé à la pratique se ressourcent dans le corps social* »[11].

Donc, il ya une complémentarité entre la dynamique technologique et la dynamique sociale car la technologie est conçue selon les besoins et les pratiques des acteurs sociaux.

moyen très convoité par la population pour satisfaire leur besoin de communication. L'ouverture du secteur de télécommunications en Algérie à la concurrence a permis à un grand nombre de citoyens d'avoir enfin la possibilité de posséder un téléphone portable. L'acquisition d'un téléphone portable est banalisée et fait désormais partie intégrante des mœurs locales.

- Sur le plan professionnel, l'usage des TIC dans les entreprises est très limité, les indicateurs statistiques montrent clairement que les technologies de l'information sont peu répandues dans les entreprises algériennes. Peu d'entreprises qui disposent d'un site web. Cette faible connectivité des entreprises a pour conséquence leur isolement et deviennent invisibles sur les marchés. De plus, les sites se présentent comme une vitrine, très faible sur les plans esthétique et du contenu.

2- Rapport TIC/ société :

A travers cet axe nous tentons d'analyser l'usage et la diffusion des artefacts techniques dans la société algérienne. Selon les théoriciens de la sociologie des usages à l'exemple de Jaques PERRIAULT l'usage est un construit social propre à chacun[9], sa thèse est opposante au déterminisme technologique. L'auteur explique la notion d'usage avec sa complexité, selon lui l'individu suit une double démarche : la première est celle de la négociation des utilisateurs avec la technique

Pays	*Lignes de téléphone fixe/ 100 habits*		*Mobile cellulaire/ 100 habits*		*La proportion des ménages équipés en ordinateur (%)*		*La proportion des ménages connectés à Internet (%)*	
	2007	2012[7]	2007	2012	2007	2012	2007	2012
Algérie	9.1	8.98	81.4	99.28[8]	8.3	12.31	6.8	10.14

Source : UIT/ ARPT

- D'après le tableau ci-dessus, force est de constater la déliquescence du secteur des TIC en Algérie. En ce qui concerne les télécommunications fixes, le pays enregistre un retard considérable avec seulement 8.98 pour 100 habitant. Nous notons également que la demande sociale de consommation des biens et de services des TIC est largement insatisfaite (la longueur des liste d'attente pour s'équiper en ligne de téléphone fixe et la saturation de l'offre d'Internet).

- Les télécommunications mobiles ont enregistré un saut quantitatif estimé à 99.28 pour 100 habitants. Le téléphone mobile est devenu un

Les questionnements :

1- Quelle est la place de l'Algérie dans la révolution technologique actuelle?

2- Quelles sont les représentations et les nouvelles appropriations des TIC dans la société algérienne ?

1- La diffusion des TIC en Algérie :

Ces dernières années la gouvernance internationale[3] a institué un nouveau concept pour décrire la nouvelle ère de diffusion des innovations techniques comme l'informatique, les télécommunications, l'internet, etc. connu par la société de l'information.

En Algérie, les pouvoirs publics ont mis en place des politiques afin d'encourager l'équipement et l'utilisation des TIC sur le plan professionnel et domestique.
Les principales actions de promotion du secteur des TIC (diffusion, usage, contenu) se résume dans la mis en place du programme OusraTic [4] la stratégie E-Algérie 2013 (un projet très ambitieux qui manque de clarté et de précision), l'ouverture à la concurrence du secteur des télécommunications[5] et de l'Internet et plus récemment le lancement de la troisième génération de la téléphonie mobile « la 3G »[6].
Dix ans après, les résultats sont modestes et le déploiement des TIC n'avance pas selon les ambitions de l'état. Voici les dernières statistiques :

▪ *Introduction*

Le développement récent des TIC dans les pays du Maghreb et particulièrement l'Algérie, a conduit ces pays à adopter des stratégies numériques [1] afin de s'accrocher à cette révolution technologique.
L'intégration des nouvelles technologies ou les machines à communiquer suscite plusieurs questions sur les pratiques sociales et les changements engendrés. Les recherches académiques s'intéressent de plus en plus aux mutations en cours, et cherchent à mettre en évidence les interactions entre technologie, représentations et pratiques qui seront au cœur de notre réflexion afin de rendre compte de la dynamique sociétale. Il convient de souligner que chaque avancée des techniques de communication change les pratiques quotidiennes et donne lieu à des débats passionnés sur leur opportunité, leur raison d'être et leur sens[2].
Cet article consiste, dans un premier temps, à décrire l'univers de TIC en Algérie (équipement, usage). En second, nous tentons d'analyser le rapport technologie/société à partir des représentations et des nouvelles appropriations liées à la diffusion et à l'usage des TIC sur les plans : social et sociétal.

Ce travail se situe au cœur des approches sur la sociologie des usages et le modèle de diffusion des innovations.

Les Tic En Algérie : Représentations Et Nouvelles Appropriations.

Par : **Dr.Fatima Zohra MOUSSAOUITAIEBI**

Maitre de conférences à*L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information*

Mots clés: *TIC (télécommunication, Internet), Algérie, représentations, usages, appropriations.*

ملخص

خصصناه لوصف التطورات و التغيرات في مجال الممارسات والإستعمالات التي أنتجها إنتشار و إستعمال التكنولوجيات الجديدة ومضامينها في المجتمع الجزائري.

Les Tic En Algérie : Représentations Et Nouvelles Appropriations.

Par : **Dr. Fatima Zohra**

MOUSSAOUI TAIEBI

Maitre de conférencesà

L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

espaces d'expression contestataire, l'existence de lieu d'échange où la rationalité n'est pas le seul référent à la revendication de l'entente et de la justice sociale.

[2]Quelque soit son espace géographique, le lieu est formaté par les individus qui l'occupent et cela à traversles discussions se tenant au sein de lui, tout en induisant les partenaires de l'échange. Toutefois, l'aura à dimension fantasmagorique ne fait pas des interlocuteurs de simples figures participantes à une mise en scène. Au contraire, 0lors de croisement d'intérêts divergeant, et quelque soit la qualité des partenaires, des individus peuvent opposer des normes à celle qui dominent les échanges.

[3]Nous sommes conscients en tant que spécialiste des sciences de l'information et de la communication que ceci relève d'un idéal dont la concrétisation est sujette à de multiples obstacles dont la prédominance de l'intérêt qui caractérise désormais les relations interindividuelles voire même les relations intergroupes.

[4]Honneth Axel explique dans La lutte pour la reconnaissance combien le processus de déni peut affecter l'individu et chemin faisant affaibli sa parole.

[5]Nous pensons à la rive sud de la méditerranée.

[6]Nous ne pouvons ignorer dans ce cas précis, le degré de déliquescence que connait l'université algérienne depuis plus d'une décennie. Nous renvoyons aux travaux de l'universitaire Ahmed Rouadja qui nous renseigne mieux sur cette question.

[7]Nous avons interrogé aussi bien des enseignants chercheurs en sciences sociales qu'en sciences dures afin de faire le parallèle entre les deux champs disciplinaires.

[8]Cette sphère comprend aussi bien le réseau relationnel de l'individu que les structures d'appartenance. Nous la distinguons de la sphère intime, qui à notre sens ne peut faire objet de publicité, même si les médias, dans les sociétés occidentales, accordent beaucoup d'espace à cette sphère là.

[9]Nous renvoyons dans ce sens à la théorie de l'agir communicationnel qui vient en complément du travail historique mené par Habermas sur ce lieu des publics.

[10]Ce terme prend dans ce sens un processus jamais achevé de recherche de justifications rationnelles aux actes de l'individu.

- ***Sources bibliographiques :***

Breton Philippe,(2000), *l'utopie de la communication*, Alger, Ed. Casbah.

Ferry J M., (1994), philosophie de la communication, Paris, Ed. Du Cerf.

Honneth A., (2006)a, *la société du méprisvers une nouvelle théorie critique*, Paris, La Découverte.

Le Breton D., (2004) b, *l'interactionnisme symbolique*, Paris, Presses universitaire de France.

Rochlitz R., (2002), *Habermas l'usage public de la raison*, Paris, Presses universitaire de France.

Sfez L., (1992), *Critique de la communication*, Paris, Ed du Seuil.

Sintomer Y., (1999), *la démocratie impossible* ? *Politique et modernité chez Habermas*, Paris, Ed. La Découverte.

Kouassi Y.E., (2010),*Habermas et la solidarité en Afrique*, Paris, Ed. L'Harmattan.

Habermas J., (2008),*L'espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise,* Paris, Ed. Payot.

[1]-Cette première définition renvoie à la conception habermaissienne de cette sphère de rencontre. Toutefois, nous avons postulé dans notre thèse de doctorat qui a porté sur les

communication. Selon moi, la famille intellectuelle c'est la famille

universitaire, il n'est pas nécessaire d'avoir les mêmes conceptions, la mêmes idéologie, mais il est nécessaire de parler le même langage dans n'importe quelle langue ».

N'est-ce pas là le dénominateur commun de toute la tradition critique des théories de l'information et de la communication qui, depuis le dernier développement habermassien, a marqué les recherches sur l'espace public et sa capacité critique. Une capacité approchée autrement par les chercheurs interrogés. Pour T.N « *Ce qu'il faut faire, avant tout processus d'interaction de revenir au professionnalisme, ce qui régit ces relations c'est bien le professionnalisme. Ceux d'en face doivent l'être, le langage est commun. Celui qui parle c'est la profession. »*

Tout compte fait, la suppression des rapports inégalitaires, qui a pour finalité un échange interculturel moralement valide, devrait procéder par la multiplication des échanges, dans un lieu dont la transparence totale serait sa principale devise. C'est la seule manière, selon nos interviewés, de sous peser les difficultés d'ordre culturel et de faire d'un espace de discussion un véritable lieu de débat, même si la rationalité n'est pas son unique référence. Il y'a de la

place pour ce qui relèverait de l'affectif, de l'émotif, même si de tels caractéristiques de l'esprit conduiraient les individus à s'engager dans une *lutte pour la reconnaissance*, pour reprendre Honneth.

rend parfois la contestation des dominés vaine et les conduit à vouloir normaliser les relations.

7- Un Espace Mixte Arrangé

L'action de l'individu dans le groupe s'assoit sur les caractéristiques et la qualité des liens qui, à leur tour, s'assoient sur ce qui définit l'échange interculturel dans le monde d'aujourd'hui, en l'occurrence l'acceptation de la différence. Ce substrat, contraire à la vision

communautariste qui confine l'individu dans un espace réduit, constituerait désormais une alternative aux situations de conflits qui ont pour origine la culture.

« Les conflits sont internes au groupe. Il est vrai que les différences culturelles peuvent être à l'origine des conflits. Elles sont nourries par la langue. Une langue pauvre fait barrage à l'échange et favorise le conflit. Cela dit, même dans un désaccord, on peut parvenir à un terrain d'entente. C'est-à-dire qu'il existe une capacité de les transcender. Je pense en outre que plus on est religieux, moins on est tolérant ». Voilà en tout cas la position tant défendue par A.B.

C'est pratiquement la même position que tente de mettre en exergue le professeur B.B, pour qui la valeur qui peut rassembler des universitaires de tout bord est celle de l'intellectualisme. Elle puise ses sources dans le capital discursif de cet univers, qui pourrait, à lui seul, faire barrage aux mauvaises interprétations et chemin faisant réduirait les situations de mésentente : *« L'approche de la famille intellectuelle, lorsqu'elle est bien définie, elle facilité le contact et la*

Nous pouvons rejoindre Meier lorsqu'il affirme que, « très souvent, le groupe à statut supérieur (détention d'un pouvoir, prestige, qualités distinctives) tend à marquer une distance hiérarchique à l'égard de la formation de statut inférieur. La relation conduit dès lors à un processus de conformisation.» (Meier, 2008, p. 91). L'auteur explique que la conformisation consiste à produire des changements dans le comportement d'un groupe afin de se mettre en harmonie avec le groupe dominant auquel il est redevable de comptes.

Outre cela, l'infériorité qui taxe certains individus aurait pour origine la situation de désorganisation sociale de leur espace d'appartenance, qui ébranle les structures du savoir. Ainsi, le professeur en sciences de l'information et de la communication A.D fait la corrélation entre ce fait là et la supériorité ressentie chez le dominé : *« Au niveau universitaire, elle est involontaire la domination, mais avec un minimum de dialogue et de rencontre, il est possible de trouver des bases communes d'échanges, la différence ne peut qu'enrichir. Il existe un socle commun entre les deux. Chez nous ces deux dernières décennies, il y'a un certain laisser aller en matière de rigueur qui choque nos partenaires que ça soit par la façon de poser des problèmes, de parler et de concrétiser les projets »* .

Cependant, il existe une vision plus dynamique de ce rapport d'influence unilatéral, comme le soutient Mocovici où des individus dominés proposent des contre-normes qui permettent la redéfinition des relations au sein de ces groupes. Quoique, il n'est pas aisé pour beaucoup de groupes dominés de disposer de ces normes contraires à celles des dominants, ce qui

recherche d'aujourd'hui : *« Il y a toujours des tentatives d'imposer des choses, des façons de faire, elle est normale. Chacun protège ses intérêts. La seule chose c'est qu'il faut avoir en face les mêmes personnes qui ont l'argumentation nécessaire ».*
Néanmoins sa vision s'éloigne du schéma déterministe à partir du moment où il préconise lui-même des solutions afin de ne pas être victime de ces disparités structurelles et institutionnelles : *« Si vous désignez des gens capables qui ont le même niveau technologique, qui ont étudié à l'étrangers, on peut obtenir des résultats, il faut une certaine vision, une extrême vigilance, le partenaire en face ne pardonne pas, il y va de son économie ».*

6- *La Proximité : Facteur De Conflit Mais D'entente Aussi*

Peut-on penser que les expériences de cohabitation interculturelles peuvent favoriser l'entente communicationnelle ? Il s'avère des entretiens réalisés que les universitaires ayant expérimentés une proximité avec des cultures différentes de la leur ont plus de capacité de négocier, d'échanger et de parvenir à une action, sans que cela signifie l'élimination totale durapport inégalitaire, comparativement à ceux qui n'ont pas fait cette initiation. Inversement, cette question peut être posée autrement lorsqu'il est question de « partenariat

communicationnel ». Le rapport à l'autre peut être celui d'entente, de complaisance, de conflit, d'adhésion ou de contestation.

convoquer les éléments culturels propres à chaque société, car ils peuvent faire barrage au débat libre.

Or, on ne peut penser l'espace public sans cette fonction critique qui l'anime. Si le débat au sein de ce lieu ne peut se faire en dehors du recours à la raison, l'on ne peut non plus imaginer des échanges au sein d'une zone « d'échange » qui réfute la critique, quand bien même émanant de personnes « éclairées » et d'un haut niveau de rationalité[10]. Cette fonction critique est exercée aussi bien à l'intérieur des membres du même groupe ainsi que dans la relation des membres de ce groupe aux entités référentielles.

Le témoignage de A.B, professeur de droit, rejoint exactement l'hypothèse que fait Meier : « *Oui, il existe des rapports de pouvoir, chacun défend son institution, sa renommée. Nous ne pouvons ignorer l'existence dans ce genre d'échanges les rapports de domination, de soumission, des institutions qui disposent de moyens énormes.* »

Il affirme dans ce sens que le cadre de l'échange est préalablement fixé par le « dominant » sans qu'il y est un moyen de le modifier. Pour A.B : *« L'action des dominants s'inscrit dans ce cadre préétablie, quitte à le contester. Le dominé sert de caution au dominant. Sa conscience va faire qu'il va raller davantage, ça ne changera rien au rapport de force. Tu ne peux pas le battre. Mieux le dominé est inférieur mieux c'est pour la communication.* »

Cette avis est partagé par le professeur en génie atomique, T.N, qui d'ailleurs attribue ce rapport de pouvoir à la compétitivité qui anime le monde de la

5- Le Rapport De Pouvoir : Mythe Ou Réalité ?

La fluidité de l'échange ne peut être pensée en dehors d'une relation juste, où chaque participant à la communication assure pleinement son rôle de partenaire. Voilà en tout cas le postulat du tout communicationnel tant défendu par les premières théories de la communication. Néanmoins, la fiabilité de cette action communicationnelle est conditionnée par le degré d'engagement de chacun aux règles du jeu. Autrement dit, cela suppose que
chaque acteur de cet espace public « mixte » est en mesure de défendre rationnellement son discours, aussi différents soit-il de ce qui peut sembler dominer les débats.
Meier explique que parmi les filtres qui constituent un obstacle devant la fluidité des relations au sein de groupes multiculturels, existe la crainte de la différence, il affirme en outre que :

« la relation entre groupes culturels distincts présente par conséquent des risques qui peuvent évoluer vers la domination ou des conflits graves en cas de résistance active des autres groupes culturels. » (Meier, 2008, p. 85). Bien sûr cette question est à relativiser lorsqu'il s'agit d'échanges interculturels à prédominance rationnelle. Là il y'a lieu de questionner la théorie de l'agir communicationnel sur la capacité d'individus « hautement rationnels » de construire des relations et chemin faisant actant au sein d'un projet sans

d'aller outre la question linguistique, posée parfois comme obstacle à l'entente communicationnelle.
Or, l'importance de recourir à la catégorie de l'espace public dans ce travail est celle de montrer que cette sphère est ouverte à tout le monde, d'où cet attribut public à ce type de lieux, sous peu que le partenaire intéressé par cette zone réponde aux conditions requises. On entend par là que l'ouverture de l'espace public étudié n'est pas factuelle et qu'une certaine conformité au code, à dimensions sociale et culturelle, est exigée d'emblé.

Aussi, peut-on se demander à la suite d'Habermas si l'espace public mixte que constituerait le cadre de coopération universitaire est un lieu propice à la communication visant l'entente. Pour l'auteur de *l'espace public*, l'échanges discursif[9] constitue le principal élément de la
structure de l'espace public : « la sphère publique se constitue au sein du dialogue (lexis), qui peut également revêtir la forme d'une consultation ou d'un tribunal, tout comme au sein de l'action menée en commun (praxis), qu'il s'agisse alors de la conduite de la guerre ou des jeux guerriers. » (Habermas, 2008, p. 15).
A priori un tel postulat peut constituer un garant à la discussion exempt de conflit dans un lieu propice au débat rationnel. Or, l'individu, qui n'est pas totalement affranchi des schèmes sociaux de son espace d'appartenance, approche son partenaire à partir d'une démarche qui ne décolle pas de sa nature d' « être social », ce qui pourrait engendrer des situations de non-communication.

D'ailleurs, chez les universitaires appartenant à la zone « peu rationalisée » du monde, leur conscience de la situation leur fait croire que leur participation à ces échanges mixtes ne peut être prolifique que lorsque le fondement de l'échange est défini conjointement. En outre, se libérer définitivement de toutes les contraintes qu'imposent leur contexte social ne peut se faire que progressivement : *« Il existe un déficit de ressources multiples pour rentrer dans cette structure de relation, un échange inégal. On se débarrasse de certains côtés de cette insuffisance mais pas de tout »,* explique M.B.

4- Accès Difficile A la Zone Relationnelle

Peut-on penser à la suite de ce qui a précédé que cette zone est exclusive aux individualités ayant eu la chance de puiser dans le capital universel ? De quelle manière l'université peut-elle rimer avec universalisme ?

Les capacités discursives des partenaires de l'échange se construisent à l'intérieur des sphères multiples de la société, dont la sphère privé[8]. Néanmoins, nous ne pouvons cantonner
l'individu dans un schéma déterministe qui fait de lui un simple porte-parole de ces groupes d'appartenance, dénué de facultés critiques lui permettant un dépassement de cette relation de dépendance.
« J'ai beaucoup vécu à l'étranger, il existe des points, une culture de savoir être de savoir faire qui nous met en commun d'égalité de discussion. L'échange est fluide », voilà ce qui semble constituer un socle commun pour ce type de partenariat, selon le professeur en sociologie N.D, et qui serait à même de permettre

pensée déterministe que les sciences sociales récusent. Contester la domination intellectuelle reviendrait à croire à la possibilité de prendre part à la réflexion sur soi, avec soi-même et avec les autres. Une telle conscience peut permettre le dépassement de cette situation.

3- Coexister Au- delà De L'inégalité Structurelle

Conscients de leur situation d'infériorisés, au regard de la faiblesse de leur structure d'appartenance à savoir l'université algérienne, les enseignants chercheurs algériens interrogés[7] affirment la possibilité de transcender cette situation si un niveau élevé de débat est assuré. Il existe donc, un code culturel et une échelle de valeur partagés par les partenaires de l'échange qui permettent le débat rationnel et amoindrissent quelque part la fracture qui semble être d'ordre structurel. Il semble que l'inscription de l'échange dans le répertoire humanitaire favorise la fluidité de l'échange et rend la communication ainsi que le règlement
de toute situation de conflit possible. Le témoignage de M.B appui fortement ce postulat : *« Y'avait du volontarisme, ça rime avec humanisme, on voulait faire des choses sans régler des choses ».*
Donc, tenter d'aménager un espace de discussion, dans un cadre culturellement mixte, est possible. Seulement, il est nécessaire d'admettre qu'une telle action ne doit pas être quémandée par un simple calcul rationnel. Cet aspect peut être réducteur à plus d'un titre et pouvant conduire à des exclusions, d'où la nécessité de regarder du côté des autres considérations.

sens que nous fondons notre hypothèse de base sur la possibilité d'articuler la
communication interculturelle au concept de l'espace public. En d'autres mots, il s'agit de savoir comment dans un lieu de débat rationnel, on parvient à gérer les questions culturelles, à partir des valeurs, des conditions de travail de chacun et des moyens dont disposent les partenaires de l'échange. Les inégalités d'expression pourraient relever des inégalités économiques, surtout si l'on sait la domination économique de l'Occident sur cette région du monde[5]. L'énonciateur ne convoque t-il pas lorsqu'il prend part dans ce genre de projet tout son système référentiel ? Cela renvoi à la condition de l'énonciateur dans un tel rapport, structurellement inégalitaire. Dans ce cas précis, nous sommes tentée de croire que la seule
façon pour un énonciateur de valider ses énonciations n'est autre que l'affirmation de son appartenance à la culture universelle. La différenciation peut dans ce cas précis le desservir et entraine sa parole dans un échec fondamental. L'on sait depuis Austin, que le pouvoir des
mots dépend foncièrement du statut de l'énonciateur. Un statut acquis politiquement et reconnu socialement. L'idée soutenue est qu'un acte de langage ne peut agir que lorsque
l'énonciateur est adossé à un certain pouvoir. Si l'on suit cette perspective, il peut être soutenu plus tard que la faiblesse du pouvoir auquel s'adosse les universitaires[6] algériens affaiblirait leur actions et réduit leur participation dans les projets de coopération dans le domaine de la recherche. Or, encore une fois, on se rend compte que ce schéma rejoint une certaine

revendication de la reconnaissance et celle de la justice sociale. Autrement dit, l'étude de l'espace public ne peut faire l'abstraction d'observer les échanges qui s'effectuent en son sein pour pourvoir disserter sur leur qualité. Cela permet de savoir si les mécanismes de fonctionnement d'un tel espace représentent réellement une garantie au débat équitable.

2- Rationalité Economique et Echange Discursif

Nous ostulons que le principe de publicité qui constitue le fer de lance de l'espace public s'avère être le moteur de beaucoupd'échanges communicationnels « hautement rationnel ». Car l'université, à l'instar des autres institutions, n'échappe pas à ce fonctionnement et se trouve désormais imbriquée dans la logique marchande afin de défendre son existence. Ainsi, la rationalité de l'échange discursif devient l'autre face de la recherche de l'intérêt

économique et sur ce point précis, le Professeur B.M, spécialiste en sciences de l'information et de la communication : *« pour nos partenaires européens, le financement des projets leur impose d'aller chercher l'argent ailleurs. Alors que pour nous, c'est l'école qui finance de facto*, *incidences fâcheuses de la bureaucratie. Ils connaissent ce qu'ils ont dans les caisses. Ils sont surpris de notre façon de faire, de ne pas rechercher l'argent. Mais ils le savent quand même. L'adaptabilité est tout à fait possible. »*

Les différences culturelles sont certes une réalité, mais l'accommodation semblerait possible. C'est dans ce

par le degré de l'estime de soi[4] qui transparait de la posture qu'adopterait toute personne lors du dialogue, et qui quelque part induirait le partenaire de l'échange. Là, nous retournons à Honneth pour qui le rapport à soi-même est quelque part déterminé par le regard que portent sur nous, nos «partenaires communication -nels » et de la manière dont nous occupons l'espace social. Alors que cet auteur nous assure que lorsque l'individu, «atteint dans sa personne, ne peut réagir adéquatement qu'en se défendant activement contre son agresseur. Cet "effet en retour" du crime sur son auteur, sous la forme d'une réaction de défense de la part de la victime, constitue dans l'ensemble du processus la première série d'actes que Hegel désigne expressément par le concept de "lutte".» (Honneth, 2000, p. 32).

Ainsi, l'acceptation de l'acte de l'individu par les autres sociétaires détermine la forme que prendra l'action collective. Derrida pose cette question en termes d'altérité, affirmant la nécessité d'un rapport équilibré entre les individus.

L'échange communicationnel égalitaire renvoie donc à la conscience qui se forme chez tout individu de sa véritable position sociale, tout comme il se traduit à travers le refus de toute infériorité, voire toute supériorité, qui pourrait conduire à une résistance lorsque le cas échéant se présente. La contestation qui va suivre affectera de façon claire les relations au sein de l'espace public mixte.

Toutefois, l'histoire de l'espace public est liée à celle de l'émancipation et corrélative en même temps à la

public « mixte », caractérisé par sa semi-ouverture et défini par les relations multiculturelles qui se

construisent à travers aussi bien le projet et en dehors de lui, produit de nouvelles formes communication - nelles. L'écueil que nous voulions éviter est celui d'interroger exclusivement des chercheurs en sciences sociales dont la question posée constitue un de leurs centres

d'intérêt. Ainsi, nous nous sommes adressés aussi bien aux chercheurs en sciences humaines et sociales qu'aux chercheurs des disciplines scientifiques et techniques. Alors que la comparaison des deux types de témoignages peut être riche en enseignement. En outre, la vision rapportée dans ce travail est celle des chercheurs algériens qui s'explique aussi bien par notre proximité géographique de ces chercheurs et par la difficulté d'interroger des chercheurs européens.

1- *Possibilités D'un Espace Public Mixte*

Par espace public mixte, nous entendons précisément, l'ensemble des productions discursives se tenant entre plusieurs partenaires de cultures hétérogènes, dans un lieu dédié à cet espace de réunion. Ce lieu[2] constitue le cadre, et non l'essence, qui permet à l'échange de se mettre

en place. En outre, un espace public, culturellement mixte, se définit par la volonté affichée des individus qui le constituent, de dialoguer sur une base de valeur rationnellement discutable autour de questions dont l'intérêt premier est l'entente communicationnelle[3], avant la concrétisation du projet qui les réunit. La possibilité d'une telle action est commandée en partie

l'Union Européenne. La communication exempte de conflit semble dans ce cas précis, plus qu'utopique ce qui rend cette zone charnière partagée par les différentes cultures qui la disputent productive de formes nouvelles d'échanges et de démarches visant l'entente.

- ***Problématique :***

Etant donné que l'ambition de la discussion rationnelle est de parvenir à éliminer toute forme de mésentente et chemin faisant réguler la domination qui mine toute relation interindividuelle ou intergroupe, comment agissent des acteurs sociaux « hétérogènes » dans un espace de non-neutralité ?

- ***Questions :***

Peut-on penser à l'existence de rapports égalitaires dans ce genre de projets ?

N'existe-t-il pas des rapports de pouvoir dans ces lieux ?
La rationalité de ces universitaires peut-elle conduire à la parfaite discussion rationnelle énoncée par Habermas ?

- ***Méthodologie :***

Afin de comprendre les difficultés rencontrées lors de la conduite de ce genre de projet, nous pensons fortement que la technique de l'entretien semi-directif est l'un des procédés permettant d'aller dans la profondeur des relations et savoir comment cet espace

ويكون مرد ذلك ما أكدته كل أبحاث الإتصال من أن الفرد حينما يتكلم فإنه يعرض لحد ما قيمه الثقافي.
الفضاء العمومي، العقلانية، الهيمنة، الصراع، الإتفاق.

▪ *Introduction*

L'espace public constitue un lieu de rencontre d'individus, de débat d'opinions mais aussi de croisement de façons de faire. Il représente essentiellement une sphère de discussion rationnelle dont l'ambition première est l'entente communicationnelle[1]*. Que l'on s'appui sur la définition donnée par Arendt, selon laquelle, la sphère publique serait un lieu de communion où, convivialité et civilité se conjuguent au quotidien ; ou celle d'Habermas qui conçoit l'espace public à travers son articulation avec l'usage public de la raison, laquelle devrait déterminer tout échange communicationnel, l'espace public mixte constitue un véritable lieu où l'appel à la justification rationnelle est l'un des procédés de cette entente communicationnelle tant recherchée. Cet espace qui se caractérise par la multiplicité des référents culturels et idéels pourrait nous renseigner sur l'existence de procédés communicationnels atypiques, lesquels mériteraient une fine observation qui va au-delà de toute conception normative de la communication.*

Cela est d'autant plus vrai lorsqu'il s'agit d'acteurs sociaux devant agir ensemble dans un contexte d'échange multiculturel, le cas de la coopération universitaire entre l'Algérie et

La fragilité de la zone charnière dans la communication interculturelle : Cas des projets de coopération universitaire en Algérie

Par : **Dr. Nabila AldjiaBOUCHAALA**
Maître de conférences
à L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme
et des Sciences de l'Information

Mots clés: ***Espace public, entente, échange interculturel, rationalité, conflit, domination.***

ملخص

يتبين من المقاربة الميدانية لمصطلح الفضاء العمومي، بإعتباره حيزا زمكلنيا للقاء و المناقشة العقلانية، بأن الفضاءات الأكثر عقلانية لا تخلو من بعض الخلافات، و لاحظنا ذلك خلال دراسة لعملية الإتصال ما بين جامعيين جزائريين و أروبيين خلال برامج الشراكة، إذ تؤكد تحليلات الأساتذة و الباحثين الجزائريين عدم خلو العملية الإتصالية من محاولات الهيمنة، التي تكون في الكثير من الأحيان غير مباشرة.

La fragilité de la zone charnière dans la communication Interculturelle : Cas des projets de coopération Universitaire en Algérie

Par : **Dr. Nabila Aldjia BOUCHAALA**
Maître de conférences

à ***L'Ecole Nationale Supérieure deJournalisme et des Sciences de l'Information***

- (13) Claude MARTIN. « Marketing Global- Approche systémique ». PUG. Grenoble. 1998. Pp 62-65

- (14) Philippe MOREL. « La Communication d'Entreprise ». 3ème édition. Vuibert. Paris. 2005. Pp 15&128

- (15), (16) DEMONT- LUGOL Liliane et collaborateurs. «Communication des Entreprises ». 2ème édition. Armand Colin Nathan. Paris. 2OO6. Pp 8-11

- (17) C. BUSSENAULT et M. PRETET. « Organisation et Gestion de l'Entreprise ». Vuibert. Paris.1991. Pp 3& 139

- (18) Dominique FORAY. « L'économie de la Connaissance ». Casbah édition. Alger. 2004. Pp 6-8 & 29

- (19), (20) J-R EDIGHOFFER et Collaborateurs. « Economie d'Entreprise ». Nathan. Paris.1996. Pp 69- 84

- (21), (22) Philippe BEAUMARD. « Prospective à l'usage du manager ». Litec. Paris. 1996.

Sources bibliographiques :

- (1) Robert REIX et collaborateurs. «Système d'information et management des organisations ». 6ème édition. Paris. 2011. Pp3
- (2,3) « Guide de la qualité, du contrôle de la qualité et de la normalisation». GAL. Alger. 2004. Pp 37-38
- (4) Philippe Kotler et collaborateurs. « Marketing Management ». 13ème édition. Pearson Education France. 2009. Pp 85-89
- (5), (6) Jean BRILMAN. « Les Meilleures Pratiques du Management ».Edition d'Organisation. Paris. 2001. pp 221
- (8), (9) Marie-Hélène DELMOND et collaborateurs. «Management des Systèmes d'Information ». 2ème édition Dunod. Paris. 2007. Pp 112-121
- (10), (11), (12) Roland MARCINIAK et Frantz ROWE. «Système d'information, Dynamique et Organisation ». 3ème édition Economica. Paris.2009.pp 37-44

Conclusion :

L'information joue son plein rôle sur le management de toute organisation, c'est une raison suffisante pour en prendre soin par le respect des phases essentielles du processus informationnel, des exigences de la fonction système d'information et pourquoi pas, par la réflexion sur l'installation d'une direction système d'information.

Nul ne peut prétendre à la différenciation sans passer par la conformité, la qualité et la performance. Le souci d'alignement en amont et en aval engage l'institution à de sérieux projets de partenariat exigeant avant toute chose le changement de culture en vue de son orientation vers la veille en l'occurrence informationnelle. L'adoption des TIC ne feront que faciliter la circulation de l'information sensée se développer régulièrement afin d'être efficace.

L'ENSJSI, de par sa création récente et sa culture favorable au changement a de fortes chances de s'aligner efficacement tant en amont qu'en aval, en national qu'en international sous la condition essentielle de surmonter les contraintes liées aux enjeux de la mise en application des systèmes d'information aujourd'hui tous informatisés.

de son analyse, ce qui, à défaut de son efficacité, incite à la "prédiction hâtive"[(22)].

Notre dernière grille d'évaluation a été renseignée au sein de l'ENSJSI par rapport aux axes suivants : la prise de conscience de la situation réelle par rapport à la fonction système d'information quant aux besoins réels en informations et aux exigences du système ; la clientèle et les fournisseurs éventuels du système ; le personnel ainsi que la logistique associés au système d'information ; enfin, ses besoins en services informatiques et les possibilités de leur adaptation à la culture actuelle de l'institution.

Au sein de l'ENSJSI, la situation ne s'avère guère favorable du fait des diverses failles déjà enregistrées par rapport aussi bien à la production qu'à la diffusion des informations, ce qui est dû à la négligence de la fonction système d'information. Ceci étant, la direction doit s'organiser avant d'adopter la dite fonction. Une certaine culture de veille et un souci d'appropriation et de différenciation sont des facteurs favorables à la création d'un système d'information surtout que la plus grande préoccupation repose sur le projet de partenariat et l'alignement avec des critères qualité de pointe.

parfois de nature stratégique quand elle est qualitative et synthétique.

En matière de développement et de veille technologique (soit en phase d'innovation processus en interne ou en phase d'innovation d'adaptation ou de rupture), l'accent est mis sur l'investissement accru dans les systèmes d'accès à l'information (technologique, commerciale ou réglementaire soit- elle), et ce, en raison des exigences de l'économie du changement (impliquant des niveaux de formation de hauteur et des compétences particulières).

Par ailleurs, la circulation de l'information conditionne vivement l'interprétation collective de par sa quantité et sa qualité, laquelle s'obtient [(21)] soit par la modification des structures, soit par l'implantation des systèmes et le management des Hommes. Dans le premier cas, il s'agirait de lutte contre la bureaucratisation de l'information par rapport aux concepts de hiérarchie et de centralisation dans les organisations; et dans le second, on viserait une orientation vers les "bases des bases" dont la qualité est associée à la simplicité de leur utilisation et à la vitesse de leur traitement.

Notons bien que l'absence de circulation de l'information la rend défaillante et réduit les possibilités

possibles en fonction des potentialités de son offre actuelle. L'identification des partenaires n'étant pas évidente, les choix y afférents restent de simples projets dont la réalisation dépend déjà des informations relatives aux relations partenariales.

3/ *Développement de l'information et orientation qualité*

L'économie de la connaissance se fonde sur deux aspects à savoir:[18] l'accroissement du capital intangible ainsi que l'irruption et la diffusion des TIC. C'est donc ce rôle économique du savoir graduant en parallèle avec les TIC qui serait à l'origine de l'expansion des industries de connaissances et de la montée des emplois hautement qualifiés.

L'information étant tout ce qui est dit, écrit ou représenté afin d'être communiquée [19] possède un caractère immédiat dés lors que son volume est gonflé grâce au développement des TIC, ce qui permet à l'institution de jouir d'un système d'information en temps réel la rendant plus réactive tant à l'interne qu'à l'externe.

L'information peut être[20] opérationnelle quant au type de décision à laquelle elle est sensée participer, elle possède alors un aspect quantitatif et technique; elle est

l'environnement externe; la/les stratégie(s) envisagée(s) en matière d'intégration aux divers réseaux -nationaux et étrangers-; l'évaluation de ses potentialités et de son savoir faire par rapport au marché actuel; la prévision d'un niveau d'exigence attendu par les partenaires éventuels; les techniques de coordination à engager afin de réussir la coopération; les incertitudes attendues de l'environnement et susceptibles d'influencer ce projet; les éventualités perçues en matière de choix structurels dans le sens de l'échange; les choix effectués en matière des technologies d'information; l'information exacte sur les tâches envisageables à attribuer au partenaire et à soi; les stratégies éventuelles en matière d'alignement stratégique et de co-alignement; l'information disponible sur ses partenaires cibles en matière de performance de l'offre et de l'efficacité communicationnelle.

- **Les analyses correspondantes à ce volet du diagnostic révèlent ce qui suit:**

L'ENSJSI n'a jusque là collecté que peu de données sur des partenaires éventuels (en France), aucune régularité n'est manifestée en termes de collecte et de traitement, donc pas d'actualisation. De ce fait, il n'y a aucune possibilité de prévoir les tendances environnementales permettant d'envisager les types de partenariat

Accroître et développer des liens multiples en raison de la diversité et de l'atomisation des savoirs et de la richesse des courants d'informations nécessaires à son activité, incite à lancer des projets de coopération appropriés dont on distingue deux types:(17)

- les coopérations au sein de l'entreprise, et ce, en favorisant les relations horizontales afin de développer les cercles de qualité et les groupes de progrès ayant formalisé ce type de coopération afin de régler des problèmes particuliers.

- Les coopérations interentreprises (de la même filière et à intérêts communs) dont les relations joueraient le rôle à la fois de gage de sécurité et de source importante d'information, d'imagination, d'innovation et d'actions en progrès. Elles sont bien répandues au Japon et s'y font d'une manière institutionnelle.

Pour notre part, l'analyse-diagnostic a pu traiter certains axes jugés élémentaires pour le lancement dans ce type de projet, à savoir:

La détention des données de base concernant les partenaires éventuels ainsi que leur actualisation; l'information régulière sur les diverses évolutions de

s'agit de détecter ses principaux partenaires afin de procéder au partage des connaissances et des expériences. Dans le cas de l'ENSJSI, l'activité essentielle consiste à accueillir les diplômés en licence des autres institutions, soit une première intégration en amont; c'est le cas également pour les formations doctorales à venir consistant en le recrutement des masters de son école et des autres établissements de la même filière. L'ENSJSI est tenue par une production pédagogique et en recherche, conformément au programme national dont la réglementation est édictée par le MESRS (une autre forme d'intégration en amont). Les centres de recherche nationaux ainsi que les systèmes d'éducation, de communication, du journalisme etc., conditionnent ses diverses activités.

Il reste que le souci de conformité en matière de pédagogie et de recherche à des normes internationales l'incite à rechercher ses partenaires au-delà du territoire national. En général, l'ENSJSI prévoit et espère un partenariat efficace, certaines démarches ont déjà été lancées; l'objectif étant de trouver un système de référence adapté afin de procéder à l'appropriation de ses savoirs- faire aux exigences à l'échelle tant nationale qu'internationale.

Plusieurs projets sont envisagés par la direction, le plus important est la différenciation par rapport aux autres établissements de la même filière.

L'environnement n'a pas fait l'objet d'études sérieusement conduites, c'est la « prédiction » pour le moment qui est à la tête de toute réflexion.

Ni au plan national, ni à celui international il n'y a encore eu émission de messages et ce, par rapport aussi bien à l'image professionnelle, relationnelle qu'affective. Il n'y a pas eu d'événements particuliers ayant aidé l'institution à posséder des atouts mais il a déjà été prévu d'en provoquer à l'avenir. La mise en ligne de l'activité de l'école est l'une des premières initiatives dés lors que la cellule communication sera fonctionnelle car tous les objectifs reposent sur le projet de qualité par la visibilité. Il n'y a pas eu d'études types de la cible communicationnelle de l'établissement jusque là mais un sérieux projet d'identité visuelle est en cours d'exécution consistant en la charte graphique, logo etc.

2.3/ *les enjeux des projets de partenariat*

Une des préoccupations majeures de toute entité évoluant aujourd'hui dans le contexte d'internationalisation, est l'intégration en réseau; il

Le style managérial n'est pas ajusté à l'image actuelle de l'institution et le personnel n'est pas encore en mesure de lui propager une image à l'extérieur.

Une troisième grille d'évaluation sera consacrée à la communication d'image (en l'occurrence institutionnelle) laquelle nous préoccupe considérablement vu l'historique de l'institution d'une part (changement de staff, de vision et de certains paramètres de gestion) et le souci d'alignement de l'institution (en amont et en aval) en vue de son intégration d'autre part.

Les rubriques afférentes à cette phase de diagnostic sont les suivantes : Les projets de l'école en matière de communication externe; Les risques issus de l'environnement entravant éventuellement la communication; Les enjeux de l'image et de sa communication; L'institution face aux événements; La visibilité de l'école; Les investissements communicationnels; L'information sur les attentes des principales cibles; Les opportunités qu'offre la communication institutionnelle; Les reflets de l'image par le style managérial.

L'analyse de ces rubriques révèle ce qui suit :

Le fonctionnement interne; L'information en interne; L'évaluation et la formation en interne.

Les résultats obtenus se résument comme suit : il existe à priori un "esprit maison" totalement récent, ce qui initie déjà à l'esprit de valeurs au sein de l'institution. A cet effet, il a été procédé à plusieurs types de changements d'ordre structurels afin de faciliter certaines améliorations en matière de stratégie.

Le personnel manifeste des attentes considérables en matière d'information auxquelles la direction répond progressivement en entamant d'abord des chantiers importants en matière de formation en information; cependant, aucun système d'évaluation n'a encore été mis en place afin d'accompagner cette mentalité.

Une cellule de communication vient d'être désignée mais n'est pas encore fonctionnelle (des investissements sont en cours d'acquisition), ce qui restreint les initiatives en matière de communication au sein de l'école; d'autant plus que celle-ci a besoin de créer de événements distinguées permettant de lui faire gagner en notoriété et en différenciation, et donc en performance par le biais de la création de valeurs.

persistance. Elle comprend quatre connotations: institutionnelle, professionnelle, relationnelle et affective". Elle évolue donc grâce aux valeurs, aux métiers et à l'esprit dans lequel elle exerce, aux relations de l'organisation avec ses principaux interlocuteurs et à la qualité des liens de l'organisation à ses publics.

L'image joue plusieurs rôles dans la mesure où elle permet de faire aimer l'offre de l'entreprise, laquelle peut alors aisément se différencier et de ce fait, séduire ses partenaires!

L'image peut être voulue, perçue ou réelle. Sa formation est relative aux messages(15) produits volontairement, émis involontairement ou émis par l'environnement. Elle évolue en fonction: des études (qualitatives et quantitatives) et des mesures (de notoriété et de contenu de l'image). (16)

Une autre grille d'évaluation se voit naitre suite à un bref questionnaire que nous avons adressé à Mr le responsable de la cellule communication de l'ENSJI. Les rubriques s'y rapportant sont les suivantes : L'esprit régnant dans l'institution pour l'ensemble des éléments; Les valeurs essentielles développées au sein de l'école; Les choix essentiels en management interne;

descendante uniquement. Peu de sources d'informations étant empruntées par la direction de l'école, on ne peut affirmer qu'il y ait des utilisations purement stratégiques de l'information; d'autant plus qu'aucun système d'évaluation n'a fait objet jusque là ni en interne, ni en externe.

L'initiative de la publication par le biais de la revue de l'école étant récente, le site web existe depuis deux années mais se doit d'être revu dans son ensemble.

Quelques conférences ont fait l'objet de formations complémentaires depuis la création de l'école et beaucoup de projets sont envisagés en matière de manifestations scientifiques.

2-2/ ***Les enjeux de la communication interne et de « l'esprit maison »***

Faisons remarquer que notre intérêt pour la notion de qualité d'abord impose une considération particulière à la notion de communication interne comme dans tout management moderne.

L'image de l'entreprise[(14)] étant " la représentation qu'a le public de l'entreprise à travers les différents signes que celle-ci émet, c'est à la fois l'élément fondamental le plus tangible et c'est celui qui a la plus forte

Pour identifier ce processus, nous avons favorisé – de prime à bord- lors de notre analyse-diagnostic de la situation, le processus décisionnel.

Pour ce faire, une grille d'évaluation a été renseignée en fonction d'un questionnaire dûment rempli par le premier responsable de l'établissement, Mr le Directeur Général.

Les rubriques conséquentes sont les suivantes : Pertinence de l'activité; Processus décisionnel; Sources d'information; Flux d'information; Type d'information; Processus informationnel; Valorisation de l'information; Utilisation de l'information; Publication de l'information.

Les résultats de cette enquête fait ressortir les faits suivants : L'activité de l'école n'étant ni complexe ni variable, certaines décisions stratégiques se prennent déjà au niveau de la tutelle, d'autres sont déléguées aux plus hauts responsables de l'école en soumission aux conseils de direction, d'administration et scientifique. Les flux d'informations au sein de l'école n'étant pas réguliers, ils interviennent en cours du processus décisionnel.

La remontée de l'information n'étant pas facilitée par le système d'organisation interne, l'information est dite

Quant à l'externalisation des activités du système d'information(11), elle a connu trois types d'évolutions: depuis les années 70, elle est passée tu "time sharing" ou "service bureau", au partage ou à la cession des ressources avec le Facilites Management (forme de sous- traitance).

L'externalisation se diversifie et se complexifie en fonction de trois dimensions: la nature de l'activité externalisée, le temps ou la durée d'externalisation avec la possibilité de réversibilité, et l'espace d'externalisation(12).

2.1/- ***Le processus informationnel et ses pratiques au sein de l'ENSJI*:**

Tout processus informationnel regroupe quatre fonctions de base (13): la collecte des données,la mémorisation, la restitution des données formalisées, et le traitement de données.

Le système d'information obéit à une pression des besoins de l'organisation et des évolutions technologiques lui permettant la pleine expansion dans le domaine de l'information et de la communication.

ses facteurs et résultats dans la perspective de l'innovation et de l'apprentissage.

Ne confondant pas système d'information et système informatique, nous ne pouvons négliger le rôle du premier sur l'organisation, en ce sens que, de par sa définition(8), il met l'accent aussi bien sur les composantes (matériels, logiciel, personnel, données et procédures) que sur les diverses fonctionnalités (collecte, traitement, stockage, diffusion de l'information). Le système d'information connait à cet effet trois typologies(9) selon qu'il soit opérationnel, d'aide à la décision ou de communication. Ces grands domaines qu'il couvre évoluent tous de façon significative.

Sa fonction est dite fonction support en ce sens qu'il vise le traitement de l'information conformément aux demandes des utilisateurs et des responsables d'activités. Il est de ce fait influencé par l'environnement de l'organisation, par les caractéristiques de celle-ci et par les options stratégiques de ses dirigeants. Tandis que sa mise en œuvre, elle génère des impacts sur l'organisation, tant en termes de coûts, de valeur ajoutée que de processus (le système d'information est un outil d'amélioration du fonctionnement, et de changement pour l'utilisateur)(10).

En matière de gestion administrative le Conseil d'Administration siégeant au plus deux fois par an, coiffe la situation financière, administrative, technique et pédagogique; seuls les PV de réunions rendent compte de ses activités.

2/- *Le système d'information entre les procédés de gestion et les exigences qualité*

Le Système d'information se définit par rapport à trois dimensions à savoir:(1), la dimension informationnelle, celle technologique et celle organisationnelle.

La qualité étant (2) "l'aptitude d'un ensemble de caractéristiques intrinsèques à satisfaire des exigences", l'assurance qualité en tant que partie prenante du management de la qualité consiste à (3)assurer que les exigences en matière de qualité seront satisfaites. Vient ensuite le souci de différenciation par le niveau de performance, la personnalisation, la conformité et la durabilité…(4)

Par ailleurs et en s'inspirant du "cadre trophée Malcolm BALDRIGE intitulé "le système en perspective (1988-1999)" (5), nous avons relevé sept critères de l'excellence en matière de performance dont l'information et l'analyse. Tandis que le modèle EFQM (modèle d'excellence en 1999) (6), il nous a attiré de par

d'une organisation fonctionnelle laquelle possède l'avantage de la spécialisation (en privilégiant les relations séquentielles arborescentes permettant le développement des compétences spécialisées) dans la production de la connaissance mais entrave la bonne circulation de l'information et la biaise, surtout en l'absence de services communs (staff) afin de permettre la mise à disposition des principaux responsables les moyens d'information et d'étude nécessaires à la prise de décision.

Le dit organigramme favorise amplement les distances entres les différents experts de la politique générale, à savoir, les directions essentielles et les services administratifs.

A première vue, les quelques échanges existants consistant en des efforts d'affichages (de notes de services et d'avis, de réunions périodiques et/ou extraordinaires).

En matière de pédagogie, le Conseil Scientifique est le seul centralisateur réel de la situation pédagogique et de recherche, secondé par les comités scientifiques de départements, il communique les résultats de ses activités par le biais de l'affichage de Procès Verbaux (PV) de réunions.

élabore les décisions à la base des informations collectées de l'environnement et du bas de la hiérarchie.

- Le sous système information : Est sensé recueillir, traiter et mettre en forme les données requises par toutes les structures. Il n'existe pas de service spécifique assurant la gestion de ce système. Son organisation est à redresser en fonction des évolutions de l'environnement et du système d'ensemble (en interne).

- Le sous système d'opération : réalise les transformations élémentaires à partir des ordres reçus. Il est sensé émettre diverses données de base vers le sous système information.

L'organisation en général sert à représenter la face réelle d'une institution de par sa hiérarchie, ses structures, ses différents sous systèmes et ses flux d'information. Au sein de l'ENSJI, tant en matière de pédagogie, qu'en gestion administrative et technique, il s'agit d'un organigramme en bannières dont le souci essentiel demeure la hiérarchie; cette organisation ne favorise aucunement les échanges informationnels en ce sens qu'elle bloque la remontée de l'information, même si elle possède l'avantage de faciliter le contrôle. D'autant plus, qu'au niveau des directions, il s'agit

- Une direction des études et des diplômes,
- Une direction de la Post- graduation et de la Recherche,
- Une direction des Relations Extérieures et de la formation continue.
- Une direction de la bibliothèque.
- Une cellule communication (assez récente).
- Deux départements coiffant consécutivement les sciences de l'information et le journalisme.

En retenant que le système, d'organisation doit connaitre une dynamique interne manifestée par des modifications de ses éléments (en raison de l'ouverture du système et des relations qui régissent les interactions entre ces éléments), nous distinguons trois sous systèmesconséquents : le sous système de décision, le sous système d'information et le sous système d'opération. (Proposition de J-L. Lemoigne).

Au sein de l'ENSJI :

- Le sous système de décision : consiste en la direction générale assistée par le Conseil d'Administration, le Conseil Scientifique et le Conseil de Direction. Il

Ainsi, la valeur du produit universitaire dépend essentiellement des compétences et des actifs que la cible (l'étudiant) est en mesure de mobiliser afin de tirer parti du paquet de caractéristiques offert (le produit universitaire).

Les établissements universitaires se doivent de se préoccuper de la qualité du couplage entre le système de compétences et d'actifs dont ils assurent la coordination et celui des étudiants concernés ; il s'agirait d'un partage de tâches entre l'étudiant et son établissement susceptible d'évoluer avec le temps.

L'activité de l'Université nécessite donc une infrastructure reposant sur une somme d'actifs et de compétences qu'on appelle un système d'offre.

Par ailleurs, parmi les catégories diverses des étudiants universitaires, certains attributs constituent des indicateurs de différence fondamentale des systèmes d'usage conséquents.

La valeur ajoutée résulte donc d'un couplage efficace et perceptible d'un système d'offre et du système d'usage.

De par l'organisation de l'ENSJI, le système "École" est essentiellement coiffé par quatre structures formatrices :

la conformité aux valeurs et aux normes internationales tant en pédagogie qu'en recherche.

Une problématique multidimensionnelle : Par quels moyens pourrait-on pallier les défaillances dues à la non-conformité de la production de l'Université à la demande du monde professionnel en rétablissant l'image de l'Université algérienne tant au niveau domestique qu'à celui international dans la perspective de son intégration ?

Nous proposons le système d'information en tant qu'outil de redressement de l'activité universitaire en Algérie en vue de son alignement avec ses partenaires étrangers.

1.2/ *L'information en milieu Universitaire (cas de l'ENSJSI)*

L'université a la vocation de transmettre et de développer des savoirs et des connaissances engendrant des capacités d'apprentissage consistant alors en une ressource cognitive, certaine. L'activité de l'université s'avère stratégique à partir du moment où celle-ci consiste en un ensemble de tâches qu'elle doit coordonner (Patrick Joffre/ Gérard Koenig, 1992).

1-1/ ***Spécificités de l'enseignement supérieur en Algérie***

Le domaine d'activité à aspect stratégique consistant en la formation et l'encadrement des élites, l'Université possède une mission double : la formation académique et la recherche scientifique.

Elle connait plusieurs contraintes liées à la demande et au système d'usage dans la mesure où la demande est croissante mais l'usage n'est pas unifié; ce qui incite à identifier le système en question afin de redresser le processus d'offre et le système y affèrent.

Par ailleurs, le taux de chômage croissant des cadres universitaires nous alerte sur une incompatibilité probable de la formation par rapport aux exigences et aux attentes réelles du monde professionnel.

La recherche étant entièrement financée par l'Etat algérien, elle s'avère coûteuse mais non rentable en terme de retours sur investissements.

Un coût énorme de non-qualité est supporté par l'État accompagné d'une détérioration progressive de l'image de l'Université découragent ainsi le projet d'internationalisation impliquant alors l'alignement et

À quels enjeux est confrontée la production et la diffusion de l'information au sein de l'institution universitaire, en l'occurrence à l'ENSJSI?

C'est à quoi nous essayerons de répondre en empruntant la méthode de l'analyse-diagnostic de la situation auprès de notre établissement tout en adoptant comme outils les fiches d'évaluation dont chacune relative consécutivement à :

- La culture informationnelle et les pratiques du processus informationnel ;
- Les enjeux de la communication interne et de « l'esprit maison » ;
- Les enjeux de la communication d'image ;
- Les enjeux de projets de partenariat ;
- La culture en matière de développement de l'information et de la qualité.

1/ spécificités de l'information en milieu universitaire (cas de l'ensjsi)

Ce sont les conditions particulières de réflexion, de production et de communication de l'information qui nous intéressent de prime à bord.

ماذا ينتظر إذا إنتاج ونشر المعلومات أمام متطلبات سوق الطلب من جهة وسوق العرض من جهة أخرى مؤكدين في ذلك على قوة المنافسة وكذا تطور مستوى الكفاءة على مستوى الجامعات الأجنبية؟

هذا ما سوف نتفحصه من خلال تحليل تشخيصي للمدرسة الوطنية العليا للصحافة منتهجين في ذلك تقييم مختلف المحاور المتعلقة بالثقافة المعلوماتية بالمدرسة ومدى أثرها على الاتصال الداخلي واتصال صورة المدرسة قصد تحقيق مشاريع الشراكة على المستوى الوطني والأجنبي معا.

- ***Introduction***

Les enjeux de l'activité pédagogique et de recherche ne peuvent être que favorables à un management des plus rigoureux de l'information. Le milieu universitaire, de par sa nature exige l'ouverture et par conséquence l'alignement en vue d'une intégration en réseau.

En Algérie, le système LMD en lui- même apporte du changement mais aussi exige un certain niveau de performance dû à la qualité. L'idéal pour toute institution du secteur est de chercher des axes de différenciation la rapprochant au mieux de ses principaux objectifs tout en lui permettant de se professionnaliser tant à l'échelle nationale qu'internationale.

L'information à l'université (ENSJSI) : Enjeux et État des Lieux

Par : **Dr.Nadia OUCHENE**
Maître de conférences
à L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

Mots clés: *Université- enjeux- information- système- processus- qualité- communication- partenariat- culture.*

ملخص

إن رهانات النشاط البيداغوجي والبحث العلمي الحالية بالجزائر من أهم ما ينشغل به المسيرة الخاصة بالجامعات والمدارس العليا، هذا ما يحضرها إلى مشروع التفتح على العالم الخارجي بأسره باستهداف التحييز والاندماج في نفس الوقت.

تعرف الجزائر عدة تغيرات في هذا الإطار خاصة وأن النظام الجديد ل.م.د. محفز لدرجة معينة من الجودة والكفاءة.

L'information à l'université (ENSJSI) enjeux et état des lieux

Par : **Dr.Nadia OUCHENE**

Maître de conférences

L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

4/ Encourager et favoriser la participation active des médecins dans les associations spécialisés

3/ Développer, de manière continue, des leçons ou des cours sur l'hygiène et la santé au niveau des écoles primaires et secondaires, ainsi que des prêches dans les mosquées

4 / Organiser mensuellement au niveau du club de la presse du ministère ou de l'INSP, des conférences ouvertes au public, à la presse et aux praticiens du secteur de la santé , sur des problématiques de base de la santé (ex : Faut-il dire toute la vérité au malade ?/ Nécessité et rôle du « médecin de famille »/ La rakia : un bien ou un mal ?/ Médecin et Pharmacien d'officine : Concurrence ou complément ….)

❖ ***Associations*** **:**

1/ Faciliter le fonctionnement des associations nationales, régionales et locales, au service des patients et de l'information sur les maladies, et leur apporter toutes les aides matérielles, financières et logistiques et en matière de formation et de mise à niveau

2/ Promouvoir les comités « patients » au sein des établissements hospitaliers

3/ Utiliser les expériences des patients-experts lors des formations médicales en entreprises et, à titre d'associés, au sein des universités spécialisés

3/ Intégrer les plans et programmes de communication des associations dans les stratégies sectorielles de communication

4/ Promouvoir l'information de « choc » et de masse sur les maladies confrontées aux tabous sociétaux

5/ Imposer aux grand centres hospitalo-universitaires et hospitaliers la création d'un site web interactif d'informations sur l'établissement et sur les spécialités traitées, et géré par une cellule restreinte ou élargie de communication

- ***La Formation*** **:**

1/ Promouvoir (en collaboration avec le ministère de la Communication et son Fonds d'aide de l'Etat à la presse) des formules d'aide et de soutien matériel et financier ainsi que de formation journalistique et de communication , aux spécialistes, praticiens, journalistes, désireux de « lancer » des revues et magazines d'information médicale et sanitaire

2/Etablir des relations de partenariat avec les établissements de formation universitaire en presse et communication

❖ Les Medias :

1/ Approfondir la connaissance du paysage médiatique national dont les réseaux sociaux ……et du paysage médiatique international (dont l'internet)

2/Approfondir la connaissance du journalisme algérien (homme, moyens et pratiques)

3/Encourager, dans les grands centres hospitaliers et hospitalo-universitaires, la mise en place, de centres (ou de clubs) de presse, animés par des cellules de communication

❖ La Stratégie De Communication :

1/ (Ré-) organiser les réseaux internes de communication propres au secteur de la santé (hôpitaux, centres de santé, centres universitaires et autres de formation, tout particulièrement en élargissant (ou en imposant) la formule des cellules de communications, avec des plans et programmes de communication internes et externes.

2/ Promouvoir et approfondir la multi- sectorialité dans l'élaboration des campagnes d'information par l'association de tous les secteurs concernés, dont ceux de l'Education et de la Jeunesse

médicales...et pour les 21% qui ne comprennent pas, 71,4% en raison des "termes médicaux, trop techniques"...et 14% en raison de la langue utilisée/ 44% préfèrent le français, 26% l'arabe, 10% le tamazight et 20% le mélange de langues/ 98% disent préférer que le médecin leur disent toute la vérité sur la maladie/ 49% trouvent que les ordonnances ne sont pas lisibles et compréhensibles / 50% terminent le traitement selon la prescription / 39% recourent à la phytothérapie, 21% au Raki et 40% à "Autres (lecture du Coran, Douâa....."Le médecin n'est pas le guérisseur réel, c'est Dieu qui guérit!) /94% font confiance à leur médecin/ 57,4% font confiance à 75% 12,7%

à 100%)/ Raisons de la non-confiance: 67% pour le manque de compétence et 33% pour Insuffisance d'information

Recommandations :

❖ Le Patient :

1/ Approfondir la connaissance psycho-sociologique du patient algérien

❖ LeMédecin :

1/ Exiger des médecins et autres intervenants l'utilisation, pour les prescriptions, de moyens technologiques modernes afin d'éviter les confusions et les mauvaises lectures

soit en arabe châtié pas facilement accessible, des langues destinées beaucoup plus à une élite (aux décideurs et aux prescripteurs) qu'à la masse des patients…et des travailleurs du secteur

On peut noter que la pénétration des chaînes étrangères de télévision et de radio (européennes en particulier), quelle que soit la langue, arrive à être positive en ce sens que les campagnes menées contre certaines maladies pour les combattre ou pour les prévenir (par biais de l'information ou d'émissions) atteignent le public algérien (ex: Campagnes anti-Sida, Informations sur la grippe aviaire ou sur les méfaits des pollutions diverses…)….tout en faisant courir le risque d'alarmisme (ex: La sur-médiatisation de la grippe aviaire avec des conséquences désastreuses sur le marché national de la consommation du poulet).

Notes complémentaires, extraites d'un mémoire de master en journalisme scientifique, soutenu en mars 2014 par le Dr Boudani Ahmed , à L'ENSJSI de Ben Aknoun (Thème de recherche : Le droit à l'Information du malade et la relation avec l'adhésion au traitement*):* 49 %des sondés ont un "médecin de famille" / 62% sont moyennement satisfaits des consultations / 55% consultant un 2è médecin/ Temps consacré par le médecin: Moins de 10 mn, 40% / Combien le médecin doit-il consacrer de temps au malade? 43% , plus de 20 mn, 54% e de 10 à 20 mn/ 79% disent comprendre les explications

certains quotidiens de la presse écrite, tout particulièrement arabophone, qui exploitent le « filon »

C'est là une tendance et une évolution que l'on a vu dans d'autres domaines…Dans bien des secteurs, la communication et la presse n'ont évolué qu'avec le développement culturel et matériel des consommateurs : Exemples de la presse féminine, de la presse technique et technologique (voitures, électronique, informatique, économique, téléphonie….).

Certes les NTIC ont , depuis une dizaine d'années, accéléré le processus d'intégration, mais pour l'instant, on se contente d'être un récepteur, un « avaleur » d'infos externes, bien souvent non adaptées à la réalité nationale, ce qui rend encore plus difficile le travail des praticiens qui se trouvent face à des malades qui se piquent d'en savoir bien plus , allant même jusqu'à « lister » leurs médications et à critiquer les ordonnances prescrites. Il est vrai que certaines pratiques médicales n'ont pas facilité le dialogue malade-médecin et ont creusé le hiatus.

Il y a, aussi, le problème de la langue de communication qui n'est pas encore totalement résolu. La grande masse des patients, ceux du « pays profond », est « arabisée » (arabe dialectal prédominant) , mais la communication médicale et sanitaire se fait, ,globalement, encore, soit en français ,

l'air d'être bien pourvue reste (comme par le passé) celle de la pharmacie et para-pharmacie et de l'info' médicale ciblée (en direction des prescripteurs surtout).

Pourtant ce ne sont pas les expériences qui ont manqué, mais la plupart ont échoué…… faute de lecteurs, faute de publicité, faute de bonne diffusion, faute de rédacteurs spécialisés……On se contente , pour l'instant des pages spéciales réservées de temps en temps par les grands quotidiens et certains magazines ou revues , ainsi que d'émissions assez généralistes des chaînes de télévision et de radio. Et, bizarrerie liée à l'absence d'une presse spécialisée aux tirages appréciables, bien des articles ou études signées par de grands noms du secteur se voient publiés dans la presse quotidienne à fort tirage…Une belle occasion pour cette dernière d'avoir des « papiers » gratuitement et , de plus, concernant une large partie du lectorat.

L'information médicale (et sanitaire) reste beaucoup plus liée à un niveau culturel d'acceptation par le patient qui, pour l'instant, ne s'y intéresse que lorsqu'il se voit assez impliqué ou agressé directement, lui et ses proches. Il reste cantonné dans de l'information sanitaire et médicale de type charlatanesque et on le voit bien (par le passé , cela se passait sur les places des marchés hebdomadaires) à travers les chaînes de télévision satellitaires consacrées à la médecine traditionnelle ou faisant de la publicité aux herbes miraculeuses et aux charlatans. Tout ceci même dans

les langues , de tous les médias et de la plupart des pays importants . Ils sont gérés par la Direction de la Communication des Affaires étrangères conjointement avec le Ministère de la Communication.

A noter qu'il y a désormais des lieux de rencontres et de débats avec la presse : Les Maisons de la presse dont celle de la Place du 1er Mai, à Alger, le Centre international de presse d'Alger (CIP) ….et les Fora comme celui d'El Moudjahid , d'EchChaâb, d'El Khabar, d'Algérie News, de DK News, , de l'Entv, sans oublier les « Clubs de la Presse », eux liés à des entreprises .

7) En matière de Formation, il y a presque dans chaque grande université des départements de communication. Les plus importants sont la Faculté des sciences politiques et de l'information avec son département Sciences de l'Information qui forme des centaines de journalistes généralistes.et, depuis 2010, une Ecole Nationale supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information à Alger/ Ben Aknoun qui forme (au niveau du Master) des journalistes spécialisés (avec une filière en journalisme scientifique).

LesMoyens Existent Donc, mais la situation reste encore insuffisamment pourvue en moyens et en initiatives allant dans le sens d'une demande de plus en plus importante de la part des publics (grand public, patients, travailleurs du secteur). La seule partie ayant

communication institutionnelle entendue au sens de production et de large diffusion du message de l'Etat, à l'intention des citoyens en application du droit à l'information :

« Le contact des citoyens avec les Institutions nationales, régionales et locales concernées doit être favorisé par une relation interactive et transparente », tel est le credo.

La cellule de communication est composé non d'un bureau mais de compétences (dont le statut est le plus élevé afin de sécuriser les personnes : Ainsi, dans les ministères, c'est un C.e.s assisté d'inspecteurs).

L'objectif n'est pas d'exécuter machinalement des opérations mais de pratiquer et de faire pratiquer ainsi que de promouvoir la Communication….à l'intérieur …et à l'extérieur

5) Il y a aussi, près de 6 000 journalistes permanents ou occasionnels dont près de 4 000 travaillent dans la presse écrite privée , et dont près de 1 000 se trouvent à l'intérieur du pays, parfois dans les communes les plus petites.

6) Enfin, il y a près d'une cinquantaine de journalistes (de nationalité étrangère et aussi algérienne, dont certains, pour ces derniers, écrivent sans être accrédités officiellement mais dont il faut absolument en tenir compte) représentant la presse internationale de toutes

-Plus d'une dizaine d'entreprises de diffusion de la presse nationale et étrangère

-14 grosses imprimeries de presse, ainsi que plusieurs autres, privées ou publiques, pouvant imprimer des magazines (une douzaine)

- 2 à 3 000 sites web algériens qui fournissent aussi de l'information sur les activités des entreprises ou des institutions à près (en 2007) de 6 000 000 internautes, plus de 30 millions d'appareils téléphoniques mobiles , 10 000 cybercafés, une quinzaine de providers opérationnels (sur 95 agréés)

- **Pointimportante** : - 1 cellule de communication au niveau de chaque Ministère, de chaque wilaya…(suite à une décision du Conseil du gouvernement en date du 19 juin 1994)

La cellule de communication n'est pas une mode mais une nécessité née après avoir enregistré des échecs en matière d'organisation de la communication institutionnelle de proximité.

L'idée a germé en 1994 avec de larges débats sur l'Information d'Etat et sur l'image des Institutions dans l'esprit du public (et à l'étranger).

Elle a été peaufinée et concrétisée à partir des années 96-97 avec la directive présidentielle no17 du 13 novembre 1999 qui demandait la réorganisation de la

- Près de 400 titres de presse écrite (agréés et paraissant régulièrement) qui tirent plus de 4 millions d'exemplaires/jour

Dans ces 400 titres, il y a plus de 130 quotidiens, plus de 60 hebdomadaires d'informations générales, plus de 200 périodiques.

4) Il y a aussi :

-l'ENTV qui a 5 programmes (AT, Canal Algérie, la 3, Télé Tamazigh et Télé Coran) ainsi que 4 stations régionales : Oran, Constantine, Ouargla et Tamanrasset

-l'ENRS qui a plusieurs chaînes (nationales: la Une en arabe, la 2 en Tamazight, la 3 en français, Radio internationale en arabe- français et anglais, deux thématiques: Radio-Coran et Radio Culture) et qui a créé plusieurs dizaines de stations régionales et/ou de proximité (48)

-l'APS qui diffuse en Algérie et à l'étranger par satellite, et qui couvre toutes les wilayas et deux dairate et qui a 12 bureaux à l'étranger, ainsi que quelques agences de presse privées spécialisées dans la photo, le sport…

-L'ANEP et des dizaines d'agences de publicité (régie et conseils dont certaines représentent des agences étrangères connues et bien introduites sur le marché international : Dentsu, Euro RSCG, Havas, Publicis, Mc Cann, Decaux …) qui travaillent dans un marché de la publicité de près de 2 000 milliards de cts

Chaque ministère ou grosse entreprise ou organisation de masse avait sa publication (ElDjeich et un Centre de cinématographie pour l'Anp, El Moudjahid hebdo et Révolution africaine pour le Parti du Fln, Novembre pour l'Organisation des moudjahidine, Révolution et Travail pour l'Ugta, ……..)

On peut conclure que, durant cette étape, il n'y avait pratiquement aucune communication organisée dans le domaine de la santé et des disciplines médicales….mis à part, de manière irrégulière, une émission à la télévision (très prisée parce que la seule) consacrée à l'information médicale.

Tout tournait autour des projets de réalisations, des perspectives, des visites de terrain des ministres….Rien ou presque rien de CONTINU sur les maladies, sur les moyens d'y faire face…en dehors des grandes campagnes, limitées dans le temps, savamment orchestrées (contre la tuberculose, pour la vaccination, pour le don du sang…).

3) Après Mars 1990 et, surtout après la promulgation de la Loi 90-07 du 3 avril 1990, ce fut l'explosion.

Aujourd'hui, nous avons un secteur privé en pleine expansion et dominant le paysage (surtout celui de la presse écrite, de la publicité, de l'édition et de la diffusion) et un secteur public assez diminué.

Nous avons donc, mi-2014:

Il n'y avait que 6 quotidiens : El Moudjahid ,EchChâab, El Massa, Horizons, An Nasr , El Djoumhouria (2 en français et 4 en arabe), avec 4 imprimeries (2 à Alger, 1 à Oran et une à Constantine)

Il y avait, aussi, 8 hebdomadaires paraissant régulièrement (Révolution africaine, Algérie Actualités, El Hadef , El Mountakheb, Parcours Maghrébins, Parcours maghrébins, …) et 35 autres périodiques divers la plupart, sinon tous dépendant d'Appareils (ministère de l'Information, MDN…) ou d'organisations dépendant du parti FLN

Au total, près de 50 titres tirant une moyenne de 1 500 000 ex, ce qui donnait un maximum de 750 000 exemplaires par jour.

La presse francophone avait 17 titres pour 1 000 000 ex et la presse en langue arabe avec 25 titres tirait environ 520 000 ex. Tout le reste était bilingue.

2)Le reste du paysage médiatique se limitait à une entreprise ou à un titre de presse par spécialité (ou par secteur) : 1 radio, avec plusieurs chaînes et 3 stations régionales (Oran , Constantine , Ouargla)/ 1 télévision avec 3 stations régionales (Oran, Constantine, Ouargla)/ 1 agence de publicité (ANEP)/1 Agence de presse(APS)/ 1 entreprise d'actualités filmées(ANAF)/ 1 entreprise d'édition et de diffusion(SNED, devenue les ENAMEP) / 1 Centre de documentation(CNDPI)/…..

Qu'y avait-il avant avril 90 plus exactement, date de la promulgation d'une loi libérale de l'information ? :

1) Avant la Loi 90-07 du 3 avril 1990 relative à l'information, tous les moyens étaient publics, propriété de l'Etat…..socialiste, et toute la communication était organisée, par les Appareils d'Etat, de manière verticale et descendante. Aucune initiative de statut privé n'était tolérée. La communication scientifique en général et sanitaire et médicale en particulier s'insérait dans un processus communicationnel organisé par avance et dont les tenants et les aboutissants étaient planifiés à l'avance….et les plans et programmes , même ceux, et encore plus eux, étaient imposés, pour exécution, par la hiérarchie ….souvent par le biais de ce qu'on appelait les organisations nationales (dont celle des médecins) ou de masse, ou des associations très contrôlées. On retrouvait donc, au sein des établissements spécialisés, le même type d'organisation (avec ses syndicats-maison et ses militants du Parti unique, avec ses parrains et ses porte-voix, avec son discours « langue de bois », avec une information qui était limitée, ou toujours en retard ou incomplète, même en temps de crise). Par ailleurs, les rapports médecins-patients qui se passaient pour la plupart au sein des services du secteur public (avec ses facilités et ses lacunes) , étaient réduits au strict minimum et se sont, peu à peu bureaucratisés, le grand nombre ayant peu à peu dépersonnalisé les rapports…..Les rapports des personnels du secteur privé avec les patients se virent réduits à une marchandisation forcée.

La communication sanitaire se retrouve donc faite seulement en période de « crise », avec ; bien souvent, une réactivité bien trop lente pour pouvoir informer avec efficacité les populations (ex :Le coronavirus n'est pas assez bien expliqué et de manière continue, mais seulement présenté de manière tout à fait anecdotique, comme une information lointaine à travers le nombre de victimes en Arabie Saoudite , un nombre qui atteint aujourd'hui près de

140 victimes et plus de 500 cas.. …alors que des milliers d'Algériens doivent se rendre là-bas en pèlerinage ……On se souvient des maladies rapportées par les supporters de l'équipe nationale de football revenant soit du Soudan, soit du Burkina Faso, soit d'Afrique du sud)

Pour sa part, la communication médicale reste enfermée dans le cercle des opérateurs et des spécialistes à travers des revues à tirage confidentiel et des séminaires et colloques peu ou pas ou légèrement ou mal médiatisés. Encore que cette médiatisation tourne beaucoup plus autour des conditions protocolaires que sur les raisons objectives et les sujets abordés

Pourquoi ce retard et ces dysfonctionnements et, surtout, que faire ?

Pourquoi ?

Ceci est lié à l'évolution historique du champ médiatique national…..qui, bien qu'il existe depuis 62, n'a décollé qu'à partir de 90. Et ,encore, pas pour tous le aspects de la communication

- ***Introduction***

La communication interne au secteur (de la santé), malgré bien des efforts, et des réalisations, reste encore bien en deça de ce qui est attendu tant par les Institutions que par les travailleurs du secteur. Une enquête menée en 2007 par l' Institut de sondage Abassa sur « l'Algérien et sa ville » avait montré que les services hospitaliers publics occupaient la seconde place (les mairies venant en premier) en matière de mécontentement des citoyens, plus de 55% des sondés…..tout particulièrement dans les régions du Sud du pays, plus de 60%.....ce qui ne veut aucunement dire relation patient-médecin : une recherche universitaire récente effectuée en 2013 , au niveau de l'ENSJSI (mémoire de Master du Dr en médecine Boudani Ahmed) montrait que 94% des sondés font confiance à leur médecin. Des résultats encore valables aujourd'hui, avec, peut-être même une première place en 2014, le service public au sein des APC s'étant grandement amélioré

La communication externe sanitaire et médicale , celle destinée au grand public et aux publics spécialisés, ne connaît pas, comme certains autres secteurs, de développement notable. On se contente encore dans la presse d'informations générales d'émissions et/ou de pages spéciales animées beaucoup plus par « Mr Google » et des journalistes non spécialisés, venus là par hasard ou par nécessité…mis à part El Watan, les chaîne de radio et Canal Algérie

Santé, Information EtCommunication Nationale

Par : **Pr.Belkacem AHCENE DJABALLAH**
Professeur associé à L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

Mots clés: ***Santé-Communication –Information Sanitaire-Presse Médicale***

ملخص

لا يزال الإتصال الداخلي في قطاع الصحة بالجزائر ضعيف مقارنة مع ما تنتظره مؤسسات و عمال القطاع. كما أن الإتصال الخارجي الصحي و الطبي الموجه لعامة الجماهير و الجمهور المتخصص لم يعرف، على غرار باقي القطاعات، تطورا كبيرا. حيث لا زلنا نكتفي بالصحافة العامة و الحصص المتخصصة التي ينشطها صحفيون غير متخصصين. لدلك نجد بأن الإتصال الصحي يبرز أكثر في مرحلة الأزمات، حيث تظهر بعض التفاعلات البطيئة التي لا تسمح بالإعلام أفراد المجتمع بشكل سليم.

المصطلحات

الصحة، الإتصال، الإعلام الصحي، الصحافة الصحية.

Santé, Information et Communication Nationale

Par : **Pr. BelkacemAHCENE DJABALLAH**

Professeur associé à
L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme
et des Sciences de l'Information

▪ *Short bibliography*

- B. Mostefaoui, "La Télévision Française au Maghreb", l'Harmattan, Paris 1995
- Sous la direction de Frank Mermier : Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe (Art de F. Mermier, L. Chouikha : Les identités au miroir des temporalités télévisuelles, Maisonneuve et Larose, France 2003.

- Revue d'études et de critique sociale N° 8/9 : Médias, communication et sociétés
Art : N. Sidhoum : La démonopilsation du secteur audiovisuel des pays du maghreb, B. Mostefaoui : Les sociétés maghrébines sous influence, L. Madani : Modalités de la réception télévisée par satellite en AlgérieY. Mignot-Lefebvre : Dépendance culturelle et création audiovisuelle, L. Chouikha : Propriétés et particularités du champ politico-journalistique en Tunisie.

- Le Maghreb au défi de l'image satellite : ISJ/FFN Rabat

A. Bedjaoui / Le Maghreb à l'heure des satellites, Hassen Smili :Défi international et déficit de programmation nationale, A. Chaqrun : la loi et l'image satelliteN. Sail : Images, satellites et Maghreb.
- B. Mostefaoui : La Télévision française au Maghreb, L'Harmattan, Paris 1999
- C. Ayad, TBS 11, Adham Center Cairo 2004.

Echorouk News Channel (news outlet of the Echorouk Media Group) - El Djazairiya TV - Ennahar TV - Hoggar TV - Dzairshop TV - Numedia News TV - L'Index TV (Constantine regional channel) - Dzair TV (owned by business tycoon Ali Haddad)) - Djurdjura Children Channel - Samira Women-dedicated Channel - El Bilad TV - Wiam TV created just days before presidential elections - KBC or El Khabar Broadcasting Channel (owned by El Khabar Media Group)

14. Hugh Miles, The Aljazeera effect, Foreign Policy, http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/08/the_al_jazeera_effect

15. C. Ayad, op.cit.

Foot Notes

1. L. Madani, Modamité et usages de la réception télévisée par satellite au Maghreb », NAQD review N° 8/9 Alger 1995.
2. Op .cit.
3. J. STOLTZ ? 3Les Algériens regardent Dallas », in «Les Nouvelles Chaînes », PUF, Paris 1993.
4. A. Chaqrun, in « Le Maghreb et le défi de l'image satellite », ISJ, Rabat 1996
5. N. Sail, « Images, Satellites et Maghreb » in Le Maghreb et le défi de l'Image satellite, op. cit.
6. Smili, « Défi international et programmation nationale » in « Le Maghreb et le défi de l'image satellite »,op.cit.
7. B. Mostefaoui, « Les sociétés maghrébines sous influence », in Naqd op.cit.
8. D. El-Khawaga, « Le Journalisme télévisuel dans le monde arabe : l'essor d'une nouvelle profession », in Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe », Maisonneuve &Larose, Paris 2003.
9. Y.Mignot-Lefebvre, Dépendance culturelle et création audiovisuelle » in Naqd, op.cit.
10. J.P. Bras, Hermès N° 23-24, Paris CNRS 1999
11. C. Ayad, Middle East : Media Pluralism Via Satellite TBS 11, Adham Center Cairo 2004
12. RSF condemns ban on Algeria http://www.rsf.org/article.php3
13 Algerian television channels: - ENTV (state-owned broadcaster) - Canal Algerie - TVA3 - Tamazight TV - Coran TV - Echorouk TV -

concept of "Arab Spring", much has neen said about the sky channels' effect on the wind of change that affects the Arab world. More than 350 Arab speaking channels are competing in an attempt to influence the course of events. Since the advent of private local channels, Al Jazeera and Al Arabia have lost great segments of their audimat. There is a strong among the Arab viewers to privilege local programmes. The Arab societies have changed and the Arab media, especially the sky channels, are simply confirming and accompanying the process. Most of the regimes in the Arab world have seen the advantage of "instrumenting" the sky channels. They reinforce what Altermanncalls "a real basic identity" (13) and have become a privileged space for Media diplomacy. They offer a momentum of exotic freedom to their citizens knowing perfectly that most of them will be present at the night ritual show with the King or President's activities. The all-news channels play the role that the print press plays in Algeria: they are free to say or write whatever they want, but once it is done, everybody returns to its former occupation and life goes on like a long undisturbed river. The freedom of the press in the western world is the natural result of a democratic evolution that has started with enlightenment several centuries ago. The Arab world is building its own democratic culture, often through painful processes. It would be adventurous to state that Arab TV channels are bringing an added value to this evolution.

Parliament (2014), many new networks have been bypassing a lockdown by broadcasting their programmes from abroad. Until now there are 20 channels broadcasting offshore. Even if the editorial rooms and studios are based in Algeria, most of these channels are legally registered in Jordan, Bahrain, or the UK. With the recently published media law, these TV networks will have to comply with Algeria law to become Algerian licensed TV. [14]

These channels have become a stake in the Algerian internal political arena and their impact on the April 20014 presidential elections in Algeria has proven to be sometimes crucial.- Al Atlas TV was shut down before presidential elections for its government criticisms and its declared support to candidate Ali Benflis. On the other hand, Wiam TV was created just days before presidential elections to support independent candidate Abdelaziz Bouteflika. However, most of the channels allocated a balanced and fair share to all the candidates. As we may see, the competition in the Information market has certainly deeply modified the Arab

vision on the role of the media as well as their capacity to counterbalance what some resent as the western "hegemony". The question is to know whether this change stays on a consuming level or if it able to enhance the political and democratic vision of the average Arab viewers. I do agree with my friend DaudKuttab when he expresses his doubts "about the "liberal" vision of steady progress towards democracy through free competition in the Information market"[15]. With the ambiguous and yet to be confirmed

seems to be the most largely Maghrebi channel to be seen in France.

Worried about the loss of influence of the French channels in the Maghreb and irritated by the presence of Arab speaking channels coming from the other side of the sea, the French government has decided to launch an all-news channel which is supposed to compete with CNN and Al-Jazeera, but without putting the sufficient amount of money in the project.

A new kind of satellite channels are appearing on the Maghrebi sky. They were initiated by Algerian born French citizens. The first one is Beur TV and although it is supposed to target the French population originated from The Maghreb, this channel is viewed by part of the Algerians. The second is Berber TV and its audience exists within the 10 million people who in Algeria and Morocco speak the Amazigh, which is the language that the people of North Africa spoke before the advent of Islam. The third is KTV. It is an all-news channel based in London and belonged to Moumen Khalifa the very controversial billionaire whose financial empire collapsed the year after in Algeria. The common point between theses three channels is that although they have a European status, they nonetheless address Maghrebi audiences in a style that blends the European style and the Middle East Arab touch.

While independent newspapers appeared at the end of the eighties, in the area of broadcasting, the government has maintained a monopoly since 1962. A few years before a new legislation on broadcasting was adopted by the

When the USA expelled the Taliban from power, the reaction of the populations of the Maghreb (who had suffered from terrorists training in this country) was rather positive. With the second war in Iraq, the disaffection of the people here for the Arab problems were confirmed. Except a small number of gatherings in Morocco, the rest of the North African cities remain very quiet, distant, and however attentive to the news coming from the Gulf. This situation was turned to good account by Al-Arabyia which found inroads to the local

audience. From that on, Al-Arabyia which is transmitted through Hotbird, is sharing the all-news slot with Al-Jazeera which however remains dominant in the region.

In fact it seems that the most largely viewed programmes are the talk-shows, especially when they involve participants from the Maghreb or/and when these talks deal with Islam, fundamentalism and the relations with the western world. Again we can see here that these channels are nourishing the cultural conflict that lies within the unconscious of every individual in this Arab-Berber land.

Since 1997, the state-run Algerian TV has tried to broadcast its programmes on a satellite channel, targeting the three and a half million North Africans that live in Europe, through Canal Algérie and the Arab world with Algerian TV 3 transported by Arabsat. These two channels proved to be a poor copy of a poor national television that is still devoting one our a day for the President's activities. The same can be said about the Moroccan and the Tunisian channels. 2M

Afghanistan, the impact of Al-Jazeera increased again to become dominant after the invasion of Iraq by the coalition. One may remember that in spite of massive demonstrations against the first war in Irk, the Maghrebi had showed a rapid but deep disappointment after Saddam shameful defeat. Everybody felt that after the different Arab regimes failures to resist Israel and the West, the Maghreb's peoples were willing to move away from the Pan Arab ideology and that get closer to Europe. At that precise moment, they wanted through the remote control, to limit their relation with the Arab World to what the satellite channels would provide in order to nourish a segment of their cultural identity. In spite of its media diplomacy approach, the Qatari channel met many crises with the Arab countries. It is a well known fact that Al-Jazeera channel is blind on the lack of freedom in the Gulf region, while promoting a one-way vision of "freedom of expression" for the Republican countries in the rest of the Arab World. It is said that on 27 January 1999, several Algerian cities lost power simultaneously, to prevent the population from watching a program in which the fundamentalists Algerian dissidents were backed at the expense of the Algerian Army. On 4 July 2004, the Algerian government froze the activities of Al Jazeera's Algerian correspondent.[12] "Helping to bring revolution to Egypt and Tunisia is one thing; fomenting uprisings in the Persian Gulf is quite another. But the situation is delicate in Saudi Arabia, where the regime is wobbling on the cusp of change. The kingdom either directly or indirectly controls most of the Arab media, including Al Jazeera's principal rival Al Arabiya, but it remains highly vulnerable to the kind of palpitations Al Jazeera could easily provoke."[13]

conclude that "the remote control allows many travels without visa". [11]

6-*The situation after the second war in Iraq*

After the success met by MBC, a large number of Arab satellite channels appeared in the sky of the Maghreb. Among those who have a visible impact on audiences, the Saudi funded ART which recently acquired the exclusive rights for the African soccer championship and almost prevented the Maghrebi channels to screen the matches in which their national teams were involved. A compromise was founded a few days before, but if it happened in the future, the absence of national teams would be resented as a severe blow to what is still considered as emblematic for the old conception of sovereignty.

The third channel that for a time seemed to attract the viewers before standing back in the region was another Saudi group Orbit. Nilesat and its digital decoder is also present among a small percentage of the audience. But the greatest novelty was the intrusion of the Qatar-based Al-Jazeera in the small circle of all news channels along with BBC world, CNN and the French LCI. Because she seemed too flatter the Islamic values –the ruling elite would even say that it backs Islamic fundamentalism- , Al-Jazeera and its talk shows rapidly gained a large audience and often at the expense of MBC. Since it moved from London to the Middle East, MBC is reproached with programming films which are less in conformity with the Islamic values and ethics. With the terrorist attacks on New York and the invasion of

(and the French) call the cultural invasion. This strategy has a name: the cultural exception.

In an article entitled Cultural Dependence and Audio-visual Creation, Yvonne Mignot-Lefebvre denies the concept of the growing hegemony of the western media on the southern media. She rather thinks that the new offer on the world market has created an attraction for new programmes like those produced by Globo in Brazil or Televisa in Mexico that has led to a revival of the Amerindian roots, but we can also give the example of the Arab series which fascinate millions of watchers [10]. We may also welcome the apparition of a new "transnational" imaginary and model of visual consumption.

As N. Sail observed, the more our societies open their eyes on universality, the more we note an aggravation of a frenzy nationalism which inevitably leads to a more or less quiet schizophrenia. The nature of the request lies within the repressed different cultural components that structure the Maghrebi societies.

Therefore, the need is not created by the multiplication of the offer made by the Arab and western satellite channels but by the call and recognition that is expressed by any society. The Tunisian searcher LarbiChouikha confirms that the choice for images does not go anymore through the state filter. The request is now formulated and built in a private sphere (mostly collective however) after conflicts, negotiations and …compromises between different social, cultual and cultural behaviours. And L.Chouikha to

the private sphere, their schizophrenic behaviour finds is founded on a rejection/attraction relation to the different sources of information. And thus, as Dina El-Khawagawrites : "the growth of the satellite channels seems to delight both transmitters and receivers. The states affect to pretend that the satellite technology is an evidence of their modernism and political opening…, while the opposition forces see in these channels an efficient means of expression and public visibility". [9]

In Algeria however, the Islamic Fundamentalists tried at the beginning to combat the new satellite channels, or at least to persuade the population to reject the dishes which were called the *"devildishes*". Except that after the 1991 war against Iraq and before the parliamentary elections, the Algerian official channel opened its talk shows and programmes to the leaders of the Islamic Front of Salvation who suddenly discovered the great advantage of being media-propagated. When they won and the elections were cancelled, these same leaders discovered that overseas, they fascinated many European Media (mostly represented by women reporters) and that they were ready to keep them on the air. This way they continued to address their messages to their supporters through what they considered as the enemy.

On the opposite side, and in order not to openly denounce the rapid growth of the audience gained by the Arab speaking channels but also the freedom that the new technology provides, the ruling classes in the Maghreb started to develop a strategy of defence against what they

knows that you may distrust TV news and keep on watching them massively. The audiences of the Maghreb who used to compare on the one hand the "infotainment" of the "cathodic" democracy supplied by the French channels (often based on confrontations implying their own leading politicians), and on the other hand the tireless immutable ritual of their King or President's immense power and activities, these viewers discovered a new brand of journalists working for MBC : they seemed to combine the European cleverness and freedom of expression with an Arab anchor presentation, but also with a deeper insight into Arabs' concerns. This combination seems to have nourished the viewers' alienation and bicultural schizophrenia as it appears as a perfect compromise between their reality and the images that they receive from a foreign environment but delivered in Arabic and a moral monitoring. In fact, whether they are watching the state-run or the satellite channels, the viewers develop a strong tendency for a fantasy conception of themselves. The virtual dividing line could be their relation to the public sphere when they watch their national TV and to the private sphere where they express their own choice for a foreign channel.

According to a study led in Algeria and Tunisia, and even if they spend more time on the foreign channels, a majority of males viewers watch the evening news on the unique Algerian channel while 60% of the females prefer staying on the Arab channels. This seems to confirm that whatever their degree of acceptation or rejection of the ruling system, their loyalty to the major news journal may appear as a form of allegiance to the official speech. Consequently, and within

demonstrations of the Maghrebi "street". The divorce was inescapable and the majority of the population in the three countries tried to find heaven under the Arab satellites. In reference to a 1993 survey carried out in Morocco by Sunergia, Hassen Smili writes that the state-owned TVM remained far ahead the other channels, followed by 2M and MBC which already wins 14% of the audience, the Spanish TVE with 13%,, while Tv5 achieves only 5%, a little more than the Algerian TV (mostly viewed by the neighbouring populations of eastern Morocco) with 4,6%. [7]

Set up by the Saudi billionaire Cheikh Saleh and first based in London, MBC was the first satellite channel to achieve a significant penetration in the Maghreb. Its non-subscription status and its all Arab programmes combined to a European know how rapidly seduced the Maghrebi. B. Mostefaoui notes that according to a SOFRES survey led in 1993, the Arab speaking, the rural and the low-educated audiences are more represented than in 2M or TV5 in Morocco. But this is also true for the Algerians when we compare MBC to the French channels. The same survey proves that the French channels influence has become rather limited to young people and to a small percentage of the richest families living in the big cities. [8]

5-The War in Iraq and the media

One of the outcomes of the war against Iraq was the global loss of credibility of the western media. This distrust was confirmed by many surveys in Europe, but it was felt as a permanent suspicion in the South of the Mediterranean among the partners of the European Community. Everyone

4-*The attraction/rejection schizophrenia*

Contrarily to the Middle East, where only the highly educated elite could follow English speaking channels, the majority of the Maghrebi have a good understanding of French, when they are not fluent. On the other hand, compulsory education had considerably enhanced the percentage of people who master Arabic. This bilingual situation offered to the Maghrebi watchers, geographically close to Europe but sharing with the Arab world the same culture, the possibility to choose between the Arab and the French channels. At the beginning, four of these latter attracted the majority of the viewers seduced by a successful commercial model of society. That was a time when satellites meant modernity and success. Until the invasion of Kuwait and the war led by an international coalition against Iraq in 1991.

In terms of communication, this war said Nured Dine Sail, a former programme manager at Canal + (France) and 2M (Morocco), "is the end of something and the beginning of a new era…The liberal West tolerated the American Army to impose a censorship on every image sent to us by CNN transformed by Bush and Saddam into a sort of world Media monopoly. Suddenly, war-time communication has turned into a non-communication system".[6]

With the socialist French administration supporting the war against Iraq, it was as if the European channels started disclosing pain and awe while they were expected to deliver pleasure and comfort. The French President Mitterand seemed very irritated by what he scornfully qualified as the

"apparatchiks" who prefer referring to "Masses" instead of citizens.

Abdallah Chaqrun, the former ASBU manager compares the reaction of the three regimes in front of what they regarded as a dangerous invasion. Tunisia is the first country of the region to pass in 1985 a bill which imposed a preliminary agreement from the Ministries of Interior and Defence which meant that the dishes were not available for ordinary citizens. This coercive measure did not prevent the percentage of equipped households to progress from 5% in 1991 to 39% in 1998. Riadh Ferjani who gives this statistics adds that two thirds of the purchases were unauthorised. In 1992, the Moroccan government decided that it would cost a tax of 700 US$ for the purchase of a dish [5].

Regarding the aftermath of 1988 riots and the rapid dissemination of the dishes in the popular suburbs, the Algerian authorities decided for a total "laissez-faire", which led 60% of the Algerians to receive the sky channels in 1998 . More confusing adds A. Chaqrun, is the repressive decree taken by the French government in 1993 which imposed a permit from the local councils before installing a dish. Aesthetic reasons were put forward to justify this decision which essentially targeted the emigrates (most of them Arab speakers) who were trying to connect their sets to Arab channels and starting from 1997, to the Algerian Canal Algérie which was a simple off-shoot of the state-run TV. Algerian TV was received in Europe through Eutelsat. It was soon followed by the Moroccan first and second channels (2M) and by the Tunisian TV.

Moreover, the Maghrebi regimes managed to insidiously and massively transfer the activities related to news, culture and entertainment to the unique state-run TV channel, as if they wanted to jail the individuals in their inner space in order to obtain their allegiance to the official speech delivered every night at eight. The number of tickets sold in the Algerian film

theatres reached 23 millions in 1982 to fall to 11 millions in 1990 and less than one million in 2003. During that period, 95% of the film theatres closed their doors.

Since Boumediene's death, there was a large consensus about the failure of socialism and the urgency of introducing deep democratic reforms. Ten years later, and in spite of its agricultural and natural resources, the system was still based on the Party/Nation/State rule and proved unable to create anything else than corruption. In 1988, Algeria was confronted to an enormous economic crisis which sounded like the collapse of the entire puzzle.

The advent of the sky channels took place in this highly deteriorated climate. The Algerians (but also the Tunisians and History will later show that Moroccans were in the same mood)

who did not believe their national media any longer, with a special mention for the unique state TV channel, wanted to have access to other sources. I would like to insist here on the fact that the movement towards the foreign sky channels responded to a free choice decided by citizens from inside their society. The term "invasion" is rather used by the state

A year later, the 1988 riots that took place in Algeria showed for the first time the extent of popular discontentment. The failure of the political system represented by the governing party and its double rejection by the elite and the poorest people led to a rush towards the satellite dishes. This failure was also felt through the lack of credibility of the official media. "It was as if in the collective imaginery, the breach with all forms of archaisms inevitably meant the access to the new technologies regarded as the compulsory passage to Modernity". As a consequence, and "while they had proved under the socialist rule their inability to find a consensus on the maintenance of common living spaces, the Algerians associated their efforts in order to share the price of the expensive equipments necessary for the satellite reception of foreign news. A survey led by the governmental CENEAP clearly indicates that the largest number of the people who connect themselves (for the equivalent of 50 US$ per Family) to a satellite dish, live in popular buildings and that every dish is tied to a number that varies from 120 to 300 homes with small re-transmitters in between. Although the phenomenon was still very new, LotfiMadani writes that, according to a ProximaConseil survey, at least 35 % of the Algerians (9 millions) had between 1988 and 1993 connected their TV set to a dish antenna[3]. This strong collective movement clearly expressed a claim for another type of social and political communication. But as JoëlleStoltz wrote in a article entitled "the Algerian Watch Dallas", "this spontaneous form of unionised gathering against the state, his abuses and failures" is the expression of the meeting between social dynamics and the lust for technical innovation [4] .

the most performing production facilities in the area and in a growing mediocrity of the unique channel. The 1988 riots showed the great anger of the population against the state-run media, especially television. After the adoption of a pluralist Constitution in 1989 and the Information law in 1960 which established the freedom of expression and the right to be informed, the Head of Government Sid Ahmed Ghozali signed a decree which guaranteed to the private sector a free access to frequencies for transmitting new channels. The new law was respected except for state monopoly on Television which is illegal but still into practice. The good news is that Algeria has since that period probably the most independent and offensive print press but also one of the most mediocre television of the Arab world. "The state television imagined to accelerate the national unity finally has radically denied the deep cultural differences which actually shape an integrated society", says Lotfi Madani[2].

3- *The wholesky for a dish*

Meanwhile, the most fortunate citizens among the ruling classes in the Maghreb had started in 1987 to buy the expensive equipments which will soon allow them to develop their schizophrenic relation to the Kings and "Zaims" on the one hand and to the former colonising country on the other hand. The obscure desire of their desire was in fact embodied in the French channels which had started transmitting their programmes by satellite. Thus, the very few could have a free access to other sources of news without suffering from the language obstacle.

Again, M 2 I's ambition of conquering 90 000 subscribers was far from being achieved. This situation led the Royal government to buy back the foreign shares and to transform 2M into state own second channel. The privileged relations established between the Moroccan Kingdom and France in the framework of the French speaking countries organisation, opened the way to Tv5 Europe in Morocco. The channel started its transmission in 1984 through a satellite(Ecsl). The richer received the channel with a big dish and the rest of the population on the national herzian network. Until Tv5 covered in one of its news bulletin G. Perrault's "Our Friend the King". King Hassan decided to boycott Tv5 and to hand the earth network to a less subversive channel: the Saudi funded MBC.

Canal Horizons made in Morocco an attempt which rapidly failed. The Canal Horizons Afrique programmes are presently sent via a satellite to the whole continent. No doubt that the commercial destiny of 2Mi and Canal Horizons Morocco has been partly undermined by the unscrambled presence of Tv5 and MBC.

If Tunisia pretended to make inroads on state monopoly and Morocco really tried to, what about Algeria? As told before, Algerian authorities banished in 1983 an attempt made by TV experts to

launch a second channel and initiated the year after a reform of the Broadcasting system broken into four state companies. The new organisation resulted in the destruction of

partly encrypted programmes. Most of these latter were sent from Paris via the satellite Intelsat VI before their transmission through the local network and their reception for the equivalent of 25 US$. The project targeted a significant number of 50 to 70 000 subscribers to become profitable. A few year later, the subscription price and the growing competition represented by MBC killed the progression of the channel which never exceeded 20 000 subscribers. This way, Tunisia discreetly returned to a complete state monopoly control on the media.

In Morocco, the state monopoly on broadcasting frequencies started to crumble with the end of the exclusivity detained by the national radio. King Hassan II decided to allow a joint venture (with the French SOFIRAD and Saudi interests) to launch in the former international area of Tangier a private radio called MEDI 1. This channel adopted a certain freedom in its treatment of foreign affairs. It is still very successful among the Maghrebi audiences because the two most largely spoken languages in the Maghreb Arabic and French are alternately used. A few years later, the same principle was applied to television with the commercial channel 2 M international that started to transmit in 1988 after SOREAD, a Moroccan company controlled by ONA, another state institution share the project with the French first channel TF1 and SOFIRAD. The new channel was also financially supported by the French Government. 2 M I transmitted (through Intelsat 5F3 relayed by retransmitters) encrypted programmes (mainly French) and produced a few hours of local unscrambled shows.

in a more than dubious battle. Conscious of their fragility inn front of the approaching tide, and in spite of their reluctance to abandon their monopolies, the three countries reacted in different manners. Among the three national channels the Algerian television seemed at the beginning of the eighties the most structured in term of production capacities. Algerian experts choose to launch in 1984 a second national channel which was supposed to stimulate the public service. A few months before its inauguration, President Chadli cancelled the project and condemned Algeria to live twenty years later,

with a single channel. Because they were more conscious of the fragility of their television, Tunisia and Morocco adopted a different approach. Tunisia was the first country of the region to create a breach in the state monopoly when it decided to allow the Italian RAI Uno to install herztian transmitters which in 1989 covered the whole country. Given the limited number of Italian speaking people, the competition was far from being fierce. The real danger could derive from a French speaking channel. While Algeria was closing an all Algerian second channel, the Tunisian government very cleverly decided to launch under a joint venture agreement with France, a second channel based on the airing of the French state owned France 2 programmes. As to show the limits of this opening, the French news were replaced by an official local bulletin before the entire channel did without the French partner to become Canal 21. On the 7 November 1992, anniversary day of President's Benali take of power, the Canal Horizons Tunisia (a subsidiary of Canal + France), began its transmission of

Who could predict that, with the advent of Arabsat and at the very peak of their reputation and power, the state-run channels of the Maghreb were going to lose their dominant place and become passive, ordinary consumers of a strong wind coming from the Mashrek?

The first Arabsat satellite named A2 and launched in 1982 was used for telephone use as well as for the exchange of programmes between the state-run channels in the Arab world. Algiers was chosen to shelter the activities of this centre. The founders of Arabsat were very respectful of the state monopoly in force in the 22 member countries. It rapidly appeared that the technical potentialities of the two first Arabsat satellites considerably exceeded the exchange of production Arab capacities. We may as well say that the first Arabsatsatellite have been as costly as of little usefulness. As the Egyptian expert Hamid Kandil put it very sarcastically, "Arabsat was designed, produced, launched, supervised and controlled by others. The Arabs transferred the product, not the process. It the same old story : we have stolen the Aladdin lamp, but when the spirit escaped from it, we proved to be unable to take it back"[1].

2- *Abortedinroadson state-runmonopolies*

While the governing elites, whatever their ideology or political system, seemed satisfied with the state-run monopolies, many experts warned them of the imminence of the invasion of their hertzian space. They advised them to invest in the creation of new channels, to encourage a dynamic production policy and to prepare to compete with a national private sector before having to face the sky channels

through Eutelsat. Additionally to EBU, Algeria was also connected to the socialist countries of the IRTOganisation via Interspoutnik.

1- *The French and Arabtemptations*

Willing to counterbalance the European influence, the countries of the Maghreb played an active role in the creation of the Arab States Broadcasting Union. Abdallah Chekroun, the former manager of the Moroccan national TV was the first General**Secretary and Tunis** became the headquarters of the Union. WhenArabsatwascreated, Abd el Kader Bairi an Algerian TV leader, wasappointedin 1982 as the manager of the project.

After their unsuccessful attempt to escape from the French predominance through a sub-regional co-operation, the Maghrebi countries obviously opted for the Arab World area as a second circle of a transnational framework

That was in 1984 and the Northern Maghreb channels with their engineers and experts trained in Europe, appeared after Egypt as the most dynamic and experienced region in the Arab world for producing modern programmes. The volume of local images reached an average of 44% in Algeria while the manager or the Moroccan RTM confided in an interview to El Maghrib dated 1985, “my ambition is to produce one daily hour, but we would need to increase the budget of our television by 400%”.

the unification of the transmitters in the northern side of the country. 95 % of the territory was covered by the end of the seventies and the government decided to subsidise half of the price of the TV sets. This state intervention allowed 85% of households to have almost a free access to the national channel. Wishing to display the image of his socialist ideology to the remotest enclaves of the population, President Boumediene decided, as early as 1975, to invest in one of the first attempts (along with India) to use the satellite technology for the coverage of the immense Saharian territory where less than 10% of the Algerians lived. The state owned Broadcasting organisation known as RTA (Radio télévision algérienne), opted for a transponder on an Intelsat satellite designed for an indirect transmission to 14 small local relay stations on band C. Half of the capacities were used for radio and TV frequencies and the rest for telephone connections. At that time, individual reception requested a 11 meter dish. Still used nowadays, the system is based on 60 local relays, although the signal is sent through a new generation of satellites like the Newsky NNS 7 on digital band KU, which allows both direct and indirect transmission covering the whole African continent.

For instance, the state owned Algerian TV covers with a small transmitter installed in the Algerian embassy the city of Nouakchott where half of the population of Mauritania lives. Morocco uses the same device to complete the coverage of its national TV through satellite.

At the beginning of the eighties, the Maghrebi countries were connected to the European Broadcasting Union (EBU)

▪ *Introduction*

Since the middle of the ninetieth century, Algeria, Morocco and Tunisia have been living between the Arab identity embodied by the Nahda in the Mashrek and the European cultural influence represented by the French ambivalent colonial system.

Mainly because they belonged to the French colonial empire, the Maghrebi people have a long tradition of film goers before becoming television watchers. The beginning of television reception came in the late fifties when the three countries of the Northern part of the Maghreb were still under the French rule. The first transmission started in 1957 in Algeria, still considered as part of France. Actually, the launching of local television stations was a response to the successful propaganda programme developed by the Algerian Liberation Army through the production of a series of films. Television appeared in 1962 in Morocco and in 1966 in Tunisia. Needless to say, that the three countries obeyed to the French tradition of Media state-run monopoly. Nevertheless, they wanted to create a framework for a sub-regional Cooperation. As a response to their membership in the EBU'Eurovision, the three countries decided to create in 1966 the Maghrebvision. The first shows were aired in 1970 only to come to an end in 1975 with the conflict on the Western Sahara which caused a long-lasting quarrel between Morocco and Algeria.

Because it was a colony (while the neighbouring countries were protectorates), Algeria inherited of a structured regional network that enabled the regime to achieve in 1974

La télévision est apparue en 1962 au Maroc et en 1966 en Tunisie. Est-il besoin de préciser que les trois pays ont reproduit dès le départ la tradition française de la Radiodiffusion publique ?

Qui aurait pu alors prévoir qu'avec l'arrivée d'Arabsat et alors même qu'elles étaient au sommet de leur réputation, les télévisions d'Etat maghrébines allaient subir de plein fouet l'hégémonie des chaînes satellitaires arabes ?

On l'a souvent dit, la première guerre du Golfe a laissé dans les opinions du Sud de la Méditerranée un fort sentiment de suspicion à l'égard des médias européens. Les publics arabes, déçus à la fois par « l'info-spectacle » caractérisant la "démocratie cathodique" à l'européenne et par l'immuable rituel des activités de leurs Rois et Présidents, ont découvert pour un temps, des journalistes arabes flirtant avec la liberté d'expression en utilisant le savoir-faire européen pour s'aventurer dans les préoccupations quotidiennes de leurs téléspectateurs arabes. Cet article tente de montrer comment la combinaison savoir/faire importé et discours endogène, semble nourrir l'aliénation et la schizophrénie biculturelle des publics arabes dans ce qui apparait comme un parfait compromis entre la réalité du quotidien et les images qu'ils reçoivent à partir d'un environnement étranger, mais délivrées en langue arabe dans un style qui ne heurte pas les rites sociaux traditionnels. La ligne virtuelle de division pourrait être matérialisée par la relation des spectateurs avec la sphère publique lorsqu'ils suivent leur chaîne nationale et à la sphère privée lorsqu'ils expriment leur choix individuel pour une chaîne étrangère.

The Maghreb at the cross-roads of Europe and the Arab World : Arab and European Satellites over the Maghreb

Par. Ahmed BEDJAOUI
Maître de Conférences à L'ISIC
Maghreb Audiovisual

Keywords : ***Arab , European, Satellites ,Maghreb, television, stations, state-run monopoly, Maghrebvision, network, satellite technology, RTA, National channel.***

Résumé

Depuis le milieu du 19ème siècle, les pays du Maghreb ont vécu entre l'identité Arabe symbolisée par la Renaissance (Nahda), apparue au Mashrek et l'influence européenne représentée par le système colonial français.

The Maghreb at the cross-roads of Europe and the Arab World : Arab and European Satellites over the Maghreb

Par : **Dr. Ahmed BEDJAOUI**

Maître de Conférences à L'ISIC

▪ *Sources bibliographiques :*

1. **Pascal Blanchard**, **Nicolas Bancel** et **Sandrine Lemaire**, (2010) La fracture coloniale La Découverte. Paris
2. **Jean Lacouture**, (1961) Cinq hommes et la France, Seuil
3. **Jean Lacouture** né en 1921. C'est un reporter biographe qui a marqué son temps comme il a marqué le métier du reportage et de la biographie politico révolutionnaire des années de la décolonisation. Il est l'auteur de nombreuses biographies politiques qui font autorité et référence. Il prépare la publication prochaine d'un livre sur ABBAS Ferhat et ses deux manifestes (1943 et 1976)
4. **Jean-François Kahn** est né le 12 juin 1938 à Viroflay (Yvelines). C'est un journaliste et essayiste français, historien de formation. Il est l'initiateur de *L'Événement du jeudi* et c'est en 1997 qu'il crée l'hebdomadaire d'information *Marianne* dont il est le directeur jusqu'en 2007.

profession. Jean Lacouture découvrant le totalitarisme et la dictature post coloniaux n'a pas manqué de nourrir sa réflexion et laisser trace d'une espèce d'autocritique, toute à son honneur. Bien plus, une dérive toute conjoncturelle bien que exclusivement langagière dans le parcours de Jean François Kahn à propos de l'affaire de Cd xDominique Strauss Kahn a conduit le journaliste à se retirer du monde médiatique et à mettre fin à son métier.

Sorti de l'ornière cocardière nationale patriotique française par le courageux écrivain Emile Zola immortalisé par sa formule''J'accuse'', le journalisme-reportage français a gagné ses lettres de noblesse d'universalité avec des formules choc d'une part de Lacouture : Montesquieu, les vendanges de la liberté''-(2003) et Les assassinats politiques (2010) et d ' autre part de Kahn : ''Complot contre la démocratie''(2000) et ''L'alternative, oui c'est possible''(2009).

imprimé au journalisme ce souci des grandes causes face aux systèmes universellement arbitraires et génocidaires (guerres coloniales, guerres néocoloniales, révolutions sociales et/ou politiques. Il y a une continuité dans le travail des deux reporters biographes. Ils ont su donner, grâce aux causes de la décolonisation une dimension mondiale et intercontinentale à leurs métiers et leurs combats pour la justice, la liberté, l'égalité, l'émancipation et la dignité.

Du point de vue des champs sémantico-politiques, le travail de Lacouture et de Jean François Kahn se présente comme une continuité logique avec un approfondissement et une plus grande attention et plus aigue adéquation avec le mouvement contemporain d'une histoire tourmentée et turbulente. Les relais sémantiques attestent de cette continuité quasi programmée qui témoigne si besoin est de la grande cohérence du système journalistique français depuis la seconde guerre mondiale et dont le maître mot reste en dernier ressort cette expression canonique: l'exigence de libération et d'émancipation comme socle de la revendication permanente de la liberté d'action et d'expression. A cela s'ajoute cette valeur essentielle dont auront fait preuve et donner témoignages les deux grands journalistes en question à savoir un souci scrupuleux de déontologie et de dignité incitateur et programmateur de code comportemental pour la

révolution, Flammarion, (1999)**Victor Hugo un révolutionnaire, L'Extraordinaire Métamorphose,* Fayard, (2001)*

- **Le vocabulaire du journalisme alternatif**

Les Bullocrates, Fayard, (2006)* *L'Alternative. Oui, c'est possible !*, Fayard, (2009)* *Faut-il croire les journalistes ?*, avec Philippe Gavi, EdwyPlenel, Jean-François Kahn et Serge July, Éditions Mordicus, 2009

- ***Quel est l'héritage professionnel de ces deux monstres sacrés du monde médiatique français et francophone ?***

Ces deux destinées journalistiques, qui ont chacune à sa manière marqué la tradition professionnelle des faiseurs d'opinion ont quelque chose qui semble se dessiner comme un héritage lointain. Leur vocabulaire référentiel est marqué du sceau de la rhétorique des Lumières (Révolution, émancipation, témérité, courage, volontarisme, provocation, démesure, etc). Il y a chez ces deux journalistes biographes quelque chose qui tient de la tradition de Marat plutôt que de celle de Zola défendant un soldat accusé à tort d'un crime qu'il n'avait pas commis. C'est que Zola raisonnait en intellectuel défendant une cause personnelle et individuelle. Lacouture et Kahn s'inscrivent dans des processus révolutionnaires fortement socialisés. Ils ont

pense, Éditions Mille et une nuits, (2002)* *Comme deux frères - mémoire et visions croisées* (avec Axel Kahn), Stock, (2006)**Où va-t-on ? Comment on y va*, Fayard, (2008)* *Philosophie de la réalité. Critique du réalisme*, Fayard, (2011)

- **Le vocabulaire provocateur politique**

La Pensée unique, Fayard,(1995)* *On prend les mêmes et on recommence*, Éditions Grasset &Fasquelle, (1997)* *Tout était faux*, Fayard, (1998)* *Complot contre la Démocratie*, Denoël, (2000)* *Dictionnaire incorrect*, Plon, (2005)* *Tout change parce que rien ne change*, Fayard, (2006)* *L'Abécédaire mal-pensant*, Plon, (2007)* *Pourquoi il faut dissoudre le PS*, Larousse, (2008)* *Sur l'invariance en politique*, Fayard, (2008)**Dernières salves. Supplément au Dictionnaire incorrect et à l'Abécédaire mal-pensant*, Plon, (2009)* *Petit César : comment a-t-on pu accepter ça.. .*, Fayard, (2011).**Menteurs !*, Plon, (2012)* *La Catastrophe du 6 mai 2012*, Plon, (2012)

- **Le vocabulaire réticulaire contre la guerre**

La Guerre civile, Seuil, (1982)* *Chacun son tour*, Stock, (2000)* *Le Camp de la guerre, Critique de la déraison impure*, Fayard, (2004)*

- **Le vocabulaire réticulaire alternatif**

Les Français sont formidables, Balland, (1987)* *Les Poèmes politiques*, Fayard, (1998)**Demain la*

profit de la candidate sortante. Ces positionnements originaux ne s'arrêtent pas la pour autant, il retrouve les réflexes révolutionnaires des Jacobins et crée, en 2009, un Club de réflexion – **Crréa –** (Centre de réflexion et de recherche pour l'élaboration d'alternatives) destiné à faire accoucher de nouvelles alternatives face aux discours décatis et aux comportements sclérosés qui ont conduit aux faillites politiques et idéologiques.

2- *Vocabulaire différentiel et vocabulaire réticulaire dans l'activité de Jean François Kahn*

Comme pour son aîné Jean Lacouture, il sera procédé à l'examen des noyaux sémantiques à travers la kyrielle de symboles référentiels constitués par elstitres des productions de cet auteur fort prolixe et productif.
La distribution fonctionnelle du vocabulaire référentiel de Jean François Kahn révèle une stratégie d'intervention tous azimuts, preuve que le militant reste d'une grande vigilance et d'une inaltérée impertinence voire une délicieuse insolence.

- **Le vocabulaire référentiel réflexif**

Et si on essayait autre chose?, Seuil, (1983)**Esquisse d'une philosophie du mensonge*, Flammarion, (1992)* *Le Retour de terre de Djid Andrew, Critique de la raison capitaliste*, Fayard, (2000)* *Moi, l'autre et le loup*, Fayard, (2001)* *Les rebelles, ceux et celles qui ont dit non*, Plon, (2001)* *Ce que Marianne en*

campé dans la gauche révolutionnaire anticolonialiste avec pour principale activité le reportage et le journalisme d'information et d'intervention (reportages, articles, émissions radiophoniques, etc…), le voilà qui confirme son engagement contre la guerre et contre l'oppression à l'époque post-coloniale par son refus du nouvel ordre néolibéral comme étant un ordre « opposé aux vraies valeurs libérales. Il se distingue particulièrement par ses positions iconoclastes et courageuses contre le redéploiement violent du capitalisme dans l'Europe de l'Est et au Proche Orient. Aussi dès 1995 il mène campagne sur campagne contre la guerre de l'OTAN contre la Serbie comme il prenda position claire et nette cotre la guerre d'Irak en 2003. Il pousse l'ostentation jusqu'à adopter des positions tout à fait iconoclastes en se prononçant pour la Constitution européenne (2005) tout en dénonçant avec véhémence le droit imprescriptible à chacun et quiconque d'exprimer son opposition à ce projet unioniste. Il

signe alors la naissance du droit différentiel, c'est à dire le droit à la différence. Devenu un écrivain de talent reconnu, il revient cependant à la presse informative pour se lancer dans les batailles électorale avec véhémence et acharnement sur des positionnements centristes. Il crée pour ce faire un organe Marianne où il concentre ses critiques contre le candidat Nicolas Sarkozy. Le turbulent essayiste est alors tenté par une carrière politique et annonce sa candidature à la députation européenne en juillet 2008 dans les rangs du Mouvement démocrate. Aussitôt élu, il démissionne au

chroniqueur sur Europe 1, Changeant son fusil d'épaule, il est nommé directeur de la rédaction des Nouvelles littéraires qu'il réussira à redresser en 1977.

Pendant toute la décennie 1970-1980, il est souvent un des interviewers lors d'émissions politiques télévisées comme L'heure de vérité. En 1984,il crée L'Evénement du Jeudipuis, en 1997 l'hebdomadaire d'information Mariannedont il est le directeur jusqu'en 2007et dans lequel il continue à tenir jusqu'en 2011 une chronique intitulée « bloc-notes ». Il collabore hebdomadairement à l'émission radiophonique *Pourquoi pas dimanche?* animée par **Joël LeBigot** sur les ondes de la **Première chaîne** de Radio-Canada où il vulgarise et commente l'actualité politique française et européenne. Il signe certaines de ses interventions sous les pseudonymes de *François Darras*, *Thomas Vallières*, ou encore *P.M.O.* En mai 2011, après des propos polémiques autour de **l'affaire Dominique Strauss-Kahn** — il avait utilisé l'expression de « troussage de domestique » —, expression qu'il qualifie par la suite "d'inacceptable", il annonce son intention de quitter le journalisme. Ces propos ont été condamnés par de nombreuses personnalités françaises.

- **Jean François Kahn de l'anticapitalisme à l'anti-néolibéralisme**

Si pendant les guerres de la période de la « fracture coloniale » Jean François Kahn reste plus ou moins

Eloges du secret(2005)* Lois et mœurs du rugby(2007) Voyous et gentlemen(2007)* Sont-ils morts pour rien ? (2010) -les assassinats politiques(2010)*Paul Flamand éditeur(2010)*

d- Médias et sociétés :

Voyage demi siècle (2001)* Monde, métier- le journaliste, les pouvoirs et la vérité(2007)*Les impatients de l'histoire(2009)*Paul Flamand éditeur(2010)*

- **Jean-François Kahn (4), l'ostentatoire revendication différentielle**

Passionné par les questions d'histoire, Jan François Kahn entame des études dans la discipline qui sont sanctionnées par l'obtention de la licence d'histoire. Il s'engage en militance et adhère au PCF tout en travaillant dans un tri postal, puis dans une imprimerie. Ce n'est que bien plus tard qu'il se tournera vers le journalisme et débutera sa carrière dans le journalisme en pleine guerre d'Algérie à Paris puis Presse l'Intransigeant en 1959 et sera envoyé pour couvrir la guerre d'Algérie. Il collabore au quotidien Le Monde puis L'Express (1964) comme reporter. C'est lui qui mène l'enquête journalistique qui aboutit à la révélation de l'affaire **Ben Barka**. Il s'adapte très vite aux nouvelles technologies de l'information et s'oriente vers les médias lourds comme la radio et sera

(2000)*Raison de l'autre -Montaigne, Montesquieu , Mauriac-(2002)*De Gaulle raconté à Benjamin(2002)*Montesquieu, les vendanges de la liberté (2003)* Stendhal(2004)**Alexandre Dumas (2005)* Paroles de Présidents, (2006)* Malraux(22008)* Jean Lacouture ou le goût des autres –entretiens(2009)*Paul Flamand éditeur(2010)* Carmen, la révoltée(2011)

b- Les reportages géopolitiques :

Egypte, mouvement(1956)* Maroc, épreuve(1958)* fin, guerre (1960)* poids, Tiers-Monde (1962)* Viet Nam, deux paix(1965)*Israel et les Arabes, troisième combat(1967)* Viet Nam, de la guerre française à la guerre américaine (1969)*Indochine,Pékin (1972)* Sang, encre (1974)* Emirats, mirages(1975)* Viet Nam,voyage, victoire(1976)*Peuple cambodgien (1978)*Algérie, la guerre est finie (1985-2000)*Désempire, figures et thèmes de l'anticolonialisme (1993)*Algérie algérienne, fin d'un empire, naissance d'une nation(2008)* Nos Orients, rêve et conflits- entretiens(2009)*Le tour du monde en 80 ans, entretiens avec Stéphanie 2012

c- Questions et réflexions :

Piéton Bordeaux (1981)*France journal de voyage(1982)* Jésuites(1991et1992)* Adolescence, siècle(1994)* Le Grand théâtre de Bordeaux (1994) * Vie, rencontres (2005) *

consacré à l'Egypte et le tout dernier datant de 2012 publié aux éditions France Empire consacré à 80 ans de tour du monde. C'est une constellation discursive et une kyrielle lexicale qui illustrent parfaitement ce qu'on pourrait nommer sans se méprendre, le dictionnaire symbolique du vocabulaire journalistique de la décolonisation et de l'anti-impérialisme. Ce vocabulaire est devenu référentiel à forte occurrence dans les milieux professionnels où se pratique encore un certain engagement.

1-*Le référentiel vocabulaire lacouturien tiré de ses œuvres publiées* :

a- Les biographies politiques :

Cinq hommes et la France (1960)* De Gaule (1965)*Hô Chi Minh(1967et1976)* 4 hommes, leurs peuples : sur- pouvoir et sous développement (1969)*Nasser(1971)*Malraux(1973)*Léon Blum (1977-1979) *François Mauriac(1980 et 1990)*Julie de Lespinasse (1980-2006) *Pierre Mendes France(1981-2003)*Profils perdus 53 portraits perdus(1983)*De Gaulle (1984 à 1990)*De Gaule l'éternel défi(1988)* Champollion(1989)*Le Citoyen Mendes-France(1992) *Montaigne à cheval(1996)* Mes héros et nos monstres(1995)* histoire de France , 100 tableaux(1996) * François Mitterand, histoire de français(1998) Greta Garbo, (1999)* J.F.Kennedy (2000)* Germaine Tillion (2000, entretien +biographie)*Roman du pouvoir- sur F.Mitterand-

revient au *Monde* en 1957 pour s'occuper du département d'outre-mer. Il sera alors grand reporterjusqu'en 1975. Il collabore également au Nouvel Observateur.

La décolonisation devient alors sa principale préoccupation après avoir connu et fréquenté Hô Chi Minh. A cet engagement, il convient d'ajouter sa mobilisation constante et ferme contre la pratique de la torture et de la violence politique.

Jean Lacouture aura été le journaliste par excellence de la décolonisation. Mais ce qui va le particulariser d'entre tous les journalistes anticolonialistes français – et ils furent bien nombreux- c'est d'avoir fait du genre biographique une stratégie de faire connaître les questions coloniales de manière concrète à travers le reportage sur la vie et les combats de personnalités qu'il a fait connaître et aimer du public (Cinq hommes et la France -2-), forçant même sa sympathie et sa solidarité avec les causes des peuples en lutte pour leur émancipation.

- **Jean Lacouture de l'anticolonialisme à l'anti-impérialisme (1967- 2012)**

On pourrait facilement avoir une idée précise du travail médiatique et journalistique de Jean Lacouture à travers le répertoire de mots et de lexèmes utilisés dans sa production bibliographique entre son premier texte connu daté de 1957 publié aux éditions du Seuil et

de Saint-Just et de Marat, le second encore en activité bien moins soutenue qu'autrefois mais fort percutante encore se distingue et à ce jour par sa perspicacité dans les combats pour le dignité et l'émancipation , ceux-là même de la noble tradition des grands idéologique de la Révolution française de 1789 à l'instar de Denis Diderot, de Voltaire et de Jean Jacques Rousseau.

- **Jean Lacouture (3) ou l'anticolonialisme de conviction, 1947-1967**

Diplômé en lettres, en droit et en sciences politiques, ayant eu une formation de base chez les Jésuites, Jean Lacouture va assez tôt se distinguer par son engagement. Pendant la seconde guerre mondiale, il sera attaché de presse du général Leclerc. A la fin de la guerre,il est à Rabat au Maroc pour débuter une carrière journalistique et deviendra un grand reporter à Combat (1950), ou il tentera d'imprimer à ce journal une ligne anticolonialiste avec comme priorité la mobilisation pour la décolonisation de l'Algérie et de toutes les colonies françaises. Peut-être est-ce là la raison qui a fait partir Albert Camus de ce journal à la fondation duquel il avait participé activement pendant la résistance dans les années 40. En 1951, il est au Monde et devient correspondant de France-Soir au Caire entre 1953et 1956. Il découvre entre temps la réalité coloniale avec la guerre d'Indochine contre laquelle il s'engage à corps perdu dans le journalisme. Il rencontre alors les chefs révolutionnaires, dont Hô Chi Minh. Il

- **Vocabulaire de circonstance** : sentiment, bouillonnement, questions, mémoire, incompréhension, crispation, phobies, perte
- **Vocabulaire d'institution** : législation, bilan, immigration, élite, république, identités,communautarisme, médiatisme, intégration, modèle, francophonies, voile,
- **Vocabulaire géopolitique** : Afrique, Algérie, France, Indochine

Parce que ce travail de ce jour s'inscrit volontairement, de ma part en tout cas, dans un volontaire hommage à deux grands journalistes français qui m'ont fait rêver et espérer un monde meilleur dans les circonstances des plus affreuses tourmentes de l'histoire, je voudrais formater cette étude selon la perspective subjective que sous-tend toute activité médiatique ayant le souci majeur d'informer de sensibiliser, de mobiliser, de conscientiser et d'émanciper. Dans le Panthéon médiatique français, il est à mes yeux deux personnalités marquantes qui à ce jour encore d'une certaine manière marque la culture journalistique et lui imprime un label de dignité et de respect. Il s'agit de Jean Lacouture et de Jean-François Kahn. Si le premier s'est surtout distingué par son anticolonialisme engagé, généreux et générateur de la force idéologique de la valeur fondamentale de la LIBERTE comme héritage de la culture des Lumières du 18°siècle dans le sillage

ou lexèmes (mots-clés) qui pourrait aider à établir un mini thésaurus devant servir à la présente étude de ce modeste article. Il me parait judicieux autant que fort utile d'établir une certaine hiérarchie qui distribuerait ces mots clés en noyaux sémantiques autour desquels graviteraient des molécules voire des atomes sémiques pouvant aider à rendre effectivement abordable une lecture dans le sens exigé par la problématique de notre présente recherche. Ce choix est volontairement ciblé et organisé autour de la mémoire informative et communicationnelle relative à l'action de journalistes et reporters qui ont marqué leur époque et ses conjonctures. Un choix s'impose au regard de la si riche littérature journalistique qui a été produite par la vie politique, culturelle et idéologique française en particulier dans ses impacts et implications au regard du monde francophone méditerranéen depuis le début des guerres coloniales jusqu'aux « interventions-ingérences » dites humanitaires de ces derniers mois

Commençons tout d'abord par la récolte du semis lexical que nous propose le texte ci-dessus extrait de l'ouvrage ci-dessus référencé des historiens, ses auteurs.

- **Vocabulaire de conjoncture** : colonial, postcolonial, culture
- **Vocabulaire de situation**: guerre, tension, fracture, relégation, revendication

Guerre, Insécurité, dénonciations, réalité, fracture, rejet

Inéluctablement, cinquante ans après le début de la guerre d'Algérie et la « perte » de l'Indochine française, une page se tourne, et le bouillonnement actuel autour des questions coloniales et postcoloniales est symptomatique de la recherche désordonnée de solutions pour affronter certaines formes de la crise que traverse la France. Car il est aujourd'hui devenu difficile d'ignorer la « postcolonialité », tant elle porte des tensions extraordinairement fortes : l'extension, dans les quartiers, de la comparaison entre les situations de relégation (sociale, économique, culturelle, éducative, religieuse...) et la situation coloniale ; la législation sur la bonne manière de construire et de transmettre le « bilan globalement positif » de la colonisation ; les revendications mémorielles des « enfants de la colonisation » dans un contexte de « reprise en main » de l'histoire coloniale ; la montée du « sentiment d'insécurité » face aux immigrations postcoloniales et l'incompréhension des élites républicaines devant les identités « hors normes » qualifiées de « communautaristes » ; les dénonciations médiatiques d'un « racisme anti-blanc » au moment même où nous assistons à une crispation du modèle d'« intégration à la française » ; les phobies anti-islam exprimées lors du débat sur le voile; le rejet de la France en Afrique francophone et les politiques de la francophonie... Autant de signes qui font de la fracture coloniale une réalité multiforme impossible à ignorer.

De ce passage fort pertinent et significatif à souhait, l'on pourrait aisément extraire un répertoire de termes

▪ *Introduction*

Y a-t-il une manière de faire ‘‘journalistique’’ qui porte un cachet méditerranéen ? la question semble absurde tant le métier journalistique a toujours été, est et sera un métier universel et d’universalité. Et pourtant !

La « méditerranéité » avec ses extrémismes apollonien et dionysiaque, ses excès, son intempérance que compense pourtant sa culturelle « pensée de midi » n’a jamais manqué de marquer ses habitudes et ses comportements par ce cachet si singulier où se marient la tempérance et l’intempérance, la sagesse et la folie, la retenue et la provocation, l’audace et la mesure et enfin le Verbe fusant de la plume qui fait de tout journaliste méditerranéen un sage aède et un terrible et iconoclaste rhéteur. C’est ainsi que la Méditerranée a toujours su et pu créer ses langues, ses cultures, ses civilisations qu’illustrent parfaitement deux parcours de célébrités du monde médiatique français, Jean Lacouture et Jean François Kahn, à travers les portraits desquels professionnels cette étude sur les vocabulaires référentiels révèle cette méditerranéité du verbe, de la séquence, du période et de la rhétorique.

Dans un récent ouvrage collectif d’éminents historiens français, *La fracture coloniale* (1), on peut lire ce qui suit :

La traditionnelle dualité du dialogue euro-méditerranéen chez deux grands journalistes reporters : Jean Lacouture (1921) et Jean-François Kahn(1938)

Par : **Pr.Mohamed.lakhader MAOUGAL**
Professeur àl'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

Mots clés: ***Presse, engagement, anticolonialisme, antiimpérialisme, décolonisation, mondialisation.***

ملخص

يتناول هذا المقال قضية التضامن مع كفاح الشعوب ضد الاستعمار وهاهنا نموذجين من الصحافة الفرنسية التي تضامنت إبان الحرب التحرير مع الجزائر.

La traditionnelle dualité du dialogue euro-méditerranéen chez deux grands journalistes reporters : Jean Lacouture (1921) et Jean-François Kahn(1938)

Par : **Pr.Mohamed Lakhdar MAOUGAL**
Professeur àl'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

- ***Sources bibliographiques :***

Edmond T. HALL, La dimension cachée .Ed. Le seuil 1971.Paris.

Adolf. G.CRAIG, pouvoir et relation d'aide. Ed. Mardaga 1977.Bruxelles.

Henri LABORIT, éloge de la fuite. Ed. Gallimard.1971.Paris.

Raymond REANT, nouvelles expériences parapsychologique. Le Rocher 1979.Paris.

Alexis. CARREL, l'homme cet inconnu. Ed. Plou.1935.Paris.

Jeau Pierre CHANGEUX ,du vrai, du beau, du bien .Ed.O. Jacolo 2008.Paris.

4-Le langage de l'espace :

Frantz Boas fut le premier anthropologue à mettre en évidence la relation qui existe entre le langage et la culture. Certaines langues ont plusieurs mots pour designer le même objet ou le même être vivant. Chaque langue contribue ainsi à structurer en grande partie le monde perceptif de ceux qui la parlent. Certaines expressions, très évidentes pour quelques langues, n'ont aucune signification pour d'autres. Saint Exupery a exprimé dans « pilote de guerre » ses vues sur les fonctions de l'espace et du langage ; pour lui, c'est le langage qui noue les choses. Le « monde réel» est dans une large mesure construit d'après l'habitus linguistique, des différents groupes culturels. Aujourd'hui la notion d'espace est davantage liée à celle du mouvement. Les écrivains autant que les peintres se préoccupent beaucoup de l'espace. Shakespeare accumule les images visuelles pour renforcer l'effet de l'espace. Les phrases ont besoin de l'espace pour se déployer et reformer leurs colonnes dans les intervalles de la conversation. Chez Mark Twain, le lecteur voit et entend des choses impossibles à des distances insoupçonnées.

Saint Exupery avait un sens raffiné de l'espace personnel et intime, il savait aussi le rôle que joue le corps et les sensations dans la communication avec autrui.

avaient une signification magique. Les grecs de l'époque classique ont atteint un raffinement extrême dans l'intégration des lignes et des formes.

Nos contemporains formatés par la culture occidentale sont gênés par l'absence d'espace intérieur comme ceux des temples grecs bien conservés.

En occident, les chapelles sont petites et intimes alors que les cathédrales inspirent la crainte et renvoient par leur hauteur au cosmos par.

C'est par degrés que l'homme a compris et conquis le sentiment de son existence dans l'espace. L'histoire de l'art témoigne du développement non synchrone de la conscience sensorielle et toutes les œuvres d'art ont une échelle d'appréciation particulière.

Pour bien apprécier une sculpture, il faut pouvoir la toucher et l'observer sous tous les angles. Gibson a dénombré treize variétés de perspectives et d'impression visuelles.

L'art byzantin témoigne toujours d'une extraordinaire proximité visuelle.

Les peintures de Rembrandt sollicitent l'œil en particulier, grâce à un certain nombre de paradoxes, et, quand on les observe à bonne distance, elles semblent posséder trois dimensions. Des recherches récentes sur le cortex visuel du cerveau montrent que c'est en termes de limites que le cerveau « voit » le plus clairement. D'où l'impression d'une extrême profondeur peut être rendu à l'aide d'une seule couleur.

Ceci fait que l'artiste nous apporte son témoignage sur les valeurs majeures d'une culture, mais aussi, sur les éléments micro-culturels qui les constituent.

Ainsi, le monde perceptif des esquimaux diffère profondément du notre, car, les esquimaux se servent de leurs sens pour s'orienter dans l'espace. Les repères sont perçus par eux comme des rapports entre, par exemple, la netteté des contours, la qualité de la neige et du vent, la teneur de l'air en sel, la taille des crevasses qui leur fournissent des indications précises sur des kilomètres de distance.

On remarque que les esquimaux possèdent au moins douze termes différents pour désigner les diverses sortes de vents. Ils vivent dans un espace plutôt olfactif que visuel.

D'où l'artiste a beaucoup à nous apprendre sur la façon dont l'homme perçoit le monde. Un tableau ne peut jamais rendre directement le goût ou le parfum d'un fruit, le contact ou la texture d'une chair, ou la note qui dans la voix du nourrisson fait jaillir le lait du sein de sa mère. Autrement dit, une des fonctions majeures de l'artiste est d'aider le profane à structurer son univers culturel car, l'art est essentiellement visuel.

Peu de gens comprennent que la vue n'est pas un sens passif mais actif ; elle consiste en fait dans une interaction entre l'homme et son environnement.

L'artiste des grottes paléolithiques était vraisemblablement un chaman.

Donner et Giedion ont montré que l'étude des productions artistiques de l'homme peut fournir une information précieuse sur le monde sensoriel du passé.

La construction de l'orientation précise des pyramides et des temples selon un axe nord-sud et est-ouest

anthropoïdes. Autour de la fovéa se trouve la macula, zone ovale et jaune

constituée de cellules sensibles à la couleur ; elle sert à la vision centrale telle que la lecture. La vision périphérique enfin, est définie par un angle de 90 degrés, de chaque coté d'une ligne passant par le milieu du crâne.

Gibson parvient à distinguer, treize systèmes différents au moyen desquels l'homme fixe la perception de la profondeur, qui varie selon les zones géographiques. Ainsi l'homme occidental perçoit les objets mais non les espaces qui les séparent. Au Japon, au contraire, ce sont les espaces qui sont perçus avec précision.

3- *la perception éclairée par l'art* :

Pour Grosser, le portrait vu par l'artiste se distingue de toutes les autres formes de perception par la proximité psychologique qu'il implique. La distance réelle vue par le peintre est estimée à 1 mètre 20 jusqu'à 2 mètres 40….à une distance égale à deux fois sa hauteur ; la silhouette humaine est saisie comme un tout. Le peintre regarde le modèle comme si c'était un arbre dans un paysage et, la chaleur du modèle, ne le trouble pas.

A moins d'un mètre, à portée de main, la présence de l'âme est trop accaparante pour toute observation physique.
Grosser distingue les distances intimes, personnelle, sociale et publique.
Les critères retenus par le chercheur sont : le contact, l'absence du contact, la chaleur dégagée par le corps, la perception des détails visuels et leur déformation.

d'identifier toute chose, de se mouvoir sur tous les terrains, de fabriquer des outils, de soigner etc.

Les yeux sont pour l'homme la source majeure d'informations d'où : un regard peut punir, encourager ou établir une domination et, la taille même des pupilles traduit l'intérêt ou le dégoût. L'homme apprend en voyant, et, ce qu'il apprend retentit sur tout ce qu'il voit d'où, l'expérience l'améne à modifier sa perception.

Piaget, bien après Berkeley, insista sur les rapports du corps et de la vision. La perception de l'espace implique des repères purement visuels, et, toutes les synthèses passent par le cerveau, dans les types d'informations et de communication verbale, écrite, filmée etc.

Les hommes n'entretiennent pas tous les mêmes rapports avec ce qui les entoure ; ils habitent souvent, ainsi que les femmes, des mondes visuels très différents car chacun a appris à se servir de ses yeux de façon particulière.

La façon qu'ont les individus de s'orienter et de se déplacer révèle leur culture propre. Le mécanisme de la vision est formé de trois parties distinctes : la fovéa, la macula et la zone de vision périphérique.

La fovéa est une petite fosse circulaire située au centre de la rétine, elle présente une extraordinaire densité, soit 160000 cellules par millimètre carré ! Elle permet de voir entre un quart de millimètre et un demi-centimètre, situé à 30 centimètres des yeux.

Des performances très supérieures ont été observées chez certains oiseaux prédateurs et quelques singes

Le psychologue James Gibson lie également vision et toucher qu'il considère comme riches en impressions sensorielles. Il distingue d'ailleurs un toucher actif (exploration tactile) et un toucher passif (le fait d'être touché). Le premier permet aux sujets de reproduire avec 95% d'exactitude des objets abstraits dissimulés à la vue. Le toucher passif n'atteignant que 49% de précision.

Pour Michel Balint, il existe deux mondes perceptifs différents, l'un orienté par la vue, l'autre par le toucher. Ainsi, il importe de maintenir le contact de l'individu avec le milieu où il vit. Les travaux sur « l'entassement » signalent des cas extrêmes conduisant à la folie ou même à la mort, la peau se révélant ainsi comme une frontière.

Les japonais et les arabes ont une grande tolérance à l'entassement dans les lieux publics et dans les moyens de transports contrairement aux européens et aux Américains.

Ainsi chez l'homme, le sentiment de l'espace est lié au sentiment du moi qui, à son tour, est en relation intime avec son environnement. Et certains aspects de la personnalité sont liés à l'activité visuelle, kinesthésique, tactile et thermique qui peuvent interagir avec l'espace environnemental.

- ***L'espace visuel*** :

Le sens de la vue est le dernier qui soit apparu chez l'homme, il est aussi de beaucoup le plus complexe. Ainsi au delà de mach. 1 les pilotes doivent être avertis de la présence d'autres avions, l'œil permettant

l'abdomen et l'un des premiers signes de l'excitation sexuelle. La tache rouge entre les yeux indique la puissance du « feu intérieur » plus significative que les mains ou les sueurs froides.

La température est, en outre, un facteur important dont les personnes vivent l'expérience de la foule. Dans les sous-marins, les hommes d'équipage, se plaignent souvent de la « couchette chaude », car occupée constamment du fait des tours de garde.

L'individu a souvent des réactions négatives quand il se trouve dans les conditions thermiques non familières. Ainsi, les sécrétions de la thyroïde altèrent la sensibilité au froid. L'hypothyroïdie rend frileux à l'inverse de l'hyperthyroïdie. La régulation thermique est localisée au centre du cerveau et contrôlée par l'hypothalamus.

L'on remarque aussi que les facteurs culturels affectent nettement les attitudes à l'égard de la température d'où, la chaleur corporelle est hautement personnalisée.

La peau est de ce fait, à distance, une source fiable d'information. On peut percevoir parfaitement la chaleur irradiée.

- ***L'espace tactile :***

Les expériences tactiles et visuelles de l'espace sont intimement associées et, il est impossible de les séparer. Braque indique que l'espace « tactile » sépare l'observateur des objets, tandis que l'espace « visuel » sépare les objets les uns des autres.

➢ *L'espace thermique*

Sans la faculté de percevoir le chaud et le froid, les organismes vivants, homme y compris, périraient rapidement. Les nerfs propriocepteurs fournissent le « feedback » qui permet à l'homme de se mouvoir à son aise. Récemment des travaux scientifiques ont démontré les fonctions remarquables de la peau sur le plan thermique. Ainsi la faculté d'émettre et de détecter les rayons infrarouges est extraordinairement développée au niveau de la peau Quant à ses propres émotions, l'homme utilise les modifications thermiques de sa peau. Ceci est révélé par les modifications du flux sanguin notamment, et, chacun sait interpréter l'image d'une personne qui rougit au niveau du front et des tempes. Les peaux noires n'émettent ni plus ni moins de chaleur que les peaux claires. L'agent principal étant le sang circulant dans tout le corps.
Certaines maladies dont le cancer du sein chez la femme, peuvent être décelées à l'aide de thermographies par

1.les détecteurs thermiques cutanés

2.kinesthésie olfactive- parfum, lotion sentent plus loin lorsque la température de la peau est élevée.

3. l'examen visuel.

Certaines personnes, les femmes surtout, peuvent détecter le moment où soit la colère, soit le désir allait l'emporter. L'élévation de la température sur la peau de

entités distinctes et qu'ils ne font pas partie d'un système d'interaction unique. Ils concluent que « aucune espèce ne peut vivre sans environnement qui ne soit sa réaction exclusive ».
Pour survivre, chaque individu, au sein d'une communauté, doit s'adapter aux autres ainsi qu'à l'environnement.

2- *Les percepteurs immediats : La peau et les muscles :*

Les japonais ont fait preuve d'une ingéniosité particulière dans l'art d'agrandir l'espace visuel par une intensification des sensations kinesthésiques.
A l'intérieur des maisons, les européens disposent les meubles près des murs, les japonais les placent au centre de la pièce ; cette concentration en un espace réduit donne l'impression de vastitude.
Pour les américains, on dénombre 3 zones « mentales » dans leurs bureaux.

1. La surface immédiate de travail et la chaise
2. Un ensemble de points à portée de bras

3.Les espaces définis par la limite du bureau

Il reste cependant de grands progrès à accomplir dans la conception des espaces intérieurs. On peut dire que, schématiquement, c'est que qu'on peut accomplir dans un rayon donné qui détermine la façon dont cet espace sera utilisé. L'attrait de la place
San Marco à Venise s'explique, outre ses proportions, par le fait qu'elle puisse être totalement explorée à pied.

hyper stressés souffrent des mêmes troubles circulatoires et cardiaques que les hommes.

L'homme a fini par émousser son odorat par le mode de vie qu'il a adopté en milieu urbain en général, à travers les fortes concentrations des villes.

Les historiens ont même souligné le lien entre le surpeuplement, l'hygiène et certaines épidémies. Ils citent le cas de la peste noire de 1348- 1356, dont la fin coïncida avec les transformations sociales et architecturales profondes.

Des études scientifiques récentes ont permis de déceler chez l'homme la présence d'un servomécanisme endocrinien qui serait comparable à un thermostat à l'intérieur d'une maison ou autres lieux d'activité.

Le surpeuplement des villes a entraîné bien des maladies telles que l'hypertension artérielle, les maladies cardiovasculaires, le déséquilibre nerveux, le tout perturbant les relations sociales à la suite de la transgression des distances personnelles.

Mais aussi la publication de livres bien documentés, qui portent sur des sujets précis. Ainsi, dés que des individus s'inspirent mutuellement de la crainte, le besoin de fuite ressurgit qui crée un désir explosif d'espace. La peur survenant dans un milieu surpeuplé engendre inévitablement la panique. Des psychologues et des sociologues l'ont établi à travers le chagrin, le stress de certaines populations sur lesquelles ils ont enquêté.

En adoptant les traditions de l'Europe du Nord les américains se sont privés de l'olfaction, puissant instrument de communication. Les spécialistes de la psychologie sociale ont souligné l'erreur qui consiste à croire que l'homme et son environnement sont des

Le docteur K. Smith, psychiatre, affirme que les rats distinguent facilement l'odeur d'un schizophrène de celle d'un bien portant.
Devant toutes les découvertes récentes, on peut se demander si les états de peur, de colère ou de panique schizophrénique ne risquent pas d'agir directement sur le système endocrinien des individus qui en sont témoins.

- ***L'odorat chez les humains :***

Les arabes reconnaissent une corrélation entre l'humeur d'une personne et son odeur. L'odorat a une grande importance dans les unions assorties. Si la jeune fille « ne sent pas bon » on la refuse. La « mauvaise » odeur est assimilée à un résidu de la colère ou du mécontentement. La religion musulmane autorise, du reste, le divorce lorsque un des conjoints « sent mauvais ». Les Américains au contraire, ont une autre approche quant à l'haleine ou l'odorat en général . D'ailleurs, bien des maximes et expression françaises, mais aussi dans d'autres langues, se rapportent à l'olfaction. Certaines haleines sont le résultat des nourritures ingérées telles que l'ail, l'oignon et les épices chez les juifs, et autres populations du maghreb; il en est de même pour les laitages et les alcools.

Ceci tient au passé biologique de l'homme.
Mais l'homme occidental s'est coupé de la nature et donc du monde animal, ignorant l'aspect biologique de sa constitution. Les migrations et l'essor démographique reposent la question de l'odorat. Des recherches en laboratoire ont démontré que les animaux

charognards attirés par l'odeur des cadavres. Le papillon du ver à soie, peut repérer son partenaire à 6 km ! Le cafard aussi possède un odorat phénoménal.
En général les odeurs sont intensifiées dans les milieux à forte densité comme l'eau de mer par exemple. Et c'est encore l'odorat qui guide le saumon à travers l'océan sur les milliers de kilomètres et le ramène au torrent du frai.
Des travaux scientifiques récents ont établi le lien entre l'olfaction et les régulateurs chimiques spécifiques. Les messages chimiques agissent sous la forme d'hormones sur des cellules spéciales programmées à l'avance alors que les tissus voisins ne sont nullement affectés.
On a identifié également les réactions du système endocrinien au stress vécu par l'homme au travail ou en société. Les systèmes de communication chimique fonctionnement sans relâche avec une précision étonnante dont la complexité dépasse tous les moyens de communication créés par l'homme= langage parlé ou écrit, mathématiques, informatique.
La communication chimique représente ainsi un moyen exceptionnel d'intégration du comportement, et ce n'est pas le seul.
Les biologistes ont confirmé des prouesses en laboratoire aidant le traitement de certaines pathologies. L'observation révèle chaque jour les mystères des messages chimiques.
Les individus en contact avec les schizophrènes ont, depuis longtemps, signalé leur odeur caractéristique tout comme, le regard trouble, de certains malades mentaux avant la prise de leurs médicaments.

pièce où elle a lieu et par le temps de réflexion. Aussi lit-on plus lentement dans les grandes pièces que dans les petites d'où la nécessité d'harmoniser les champs visuels et auditifs dans les salles de réunion par exemple.
De plus l'acoustique et l'éclairage sont de plus en plus pris en considération par les architectes pour la réalisation des ouvrages qui leur sont confiés.
La perception de l'espace n'implique pas seulement ce qui peut être vu mais aussi ce qui peut être éliminé. Selon les cultures, les individus apprennent dès l'enfance à s'adapter à l'espace qui les entoure. Des différences importantes peuvent exister dans les solutions apportées par les Japonais ou les Allemands dans la conception de leurs modèles perceptifs.

- ***L'espace olfactif :***

L'odeur est le mode le plus primitif de la communication .Les mécanismes de l'odorat sont de nature essentiellement chimique on l'appelle d'ailleurs « sens chimique », il permet de différencier les individus- certaines mères- animaux domestiques- peuvent reconnaitre leur rejeton entre mille, ayant mémorisé leur odeur dés la naissance.

Chez les animaux, l'odorat aide à reconnaître la piste de la nourriture et celle du troupeau. Les chiens sont utilisés d'ailleurs dans de nombreuses missions, avalanches séismes ou même stupéfiants par les services douaniers de nombreux pays.
La puissance des odeurs sexuelles émises par les femelles en chaleur attire les mâles à des kilomètres à la ronde. D'autres exemples sont connus tels que les

1. Les récepteurs à distance : yeux, oreilles, nez

2. les récepteurs immédiats : peau, muqueuses, muscles

La peau est en outre sensible aux gains et aux déperditions de chaleur ; elle est à la fois, un récepteur immédiat et à distance.
L'information transmise au système nerveux central dépend de l'âge du sujet et évolue avec lui. Le système tactile est aussi ancien que la vie elle-même.
La vue est le sens qui s'est développé tardivement chez l'homme, c'est le plus spécialisé. Il s'est substitué à l'odorat sans le remplacer, au fur et à mesure que l'homme a adopté la station debout. Les systèmes de réception visuel et auditif, différent considérablement selon l'information à traiter, mais aussi selon l'espace qu'ils contrôlent de façon efficace.

Si la barrière sonore est pratiquement limitée à plus de 400 mètres, l'espace visuel va bien au-delà par exemple des montagnes situées à des centaines de kilomètres peuvent être vues par temps clair.
Une exception majeure est, cependant, fournie par l'activité auditive de l'aveugle qui sélectionne les hautes fréquences acoustiques de l'espace qui l'entoure. On ne possède pas encore de données techniques sur les mécanismes mis en jeu par le système auditif et le visuel de l'homme.
Le phonéticien J.W Black a démontré en outre que la vitesse de lecture est affectée par les dimensions de la

l'organisme. L'homme s'étant domestiqué lui-même au cours de son développement culturel, d'où, la relativité de la notion de foule ou de surpopulation spécifique d'une culture à l'autre. De même, une action « stressante » chez un peuple pourrait être perçue comme neutre dans une autre société humaine.
C'est pourquoi il faudrait expliquer aux architectes, aux urbanistes et à tous les concepteurs de l'environnement qu'il est indispensable de considérer l'homme dans sa stabilité-physique, psychique et sociologique, c'est –à-dire dans son milieu habituel.
Ainsi la reconstruction des villes devra se fonder sur l'intelligence des besoins réels à satisfaire et sur la connaissance des mondes sensoriels propres aux différents groupes ethniques étudiés.
Autrement dit, apporter un message fondamental sur l'homme et ses rapports avec son milieu. Ceci concerne l'ouverture et le réalisme sur la condition humaine et le décodage des messages « silencieux » véhiculés par les communications écrites ou parlées.
C'est seulement par un effort de cette nature que l'on parviendra à la coexistence harmonieuse des différentes ethnies au sein des sociétés urbaines.
Ceci passe par la collaboration étroite les architectes, des urbanistes, des éducateurs, sociologues et autres spécialistes en sciences économiques et humaines.

1- *la perception de l'espace par les yeux, les oreilles, le nez :*

L'appareil sensoriel de l'homme comporte deux types de récepteurs :

physiologique. L'homme étant un organisme marqué par son extraordinaire et merveilleux passé se distinguant de tous les autres animaux vu qu'il est capable de créer et d'inventer. Les récents succès scientifiques prouvent d'ailleurs cette supériorité. L'ordinateur est ainsi le prolongement d'une partie du cerveau humain, comme le téléphone celui de la voix et la roue celle des jambes et des pieds.

Le langage et l'écriture étendent l'expérience humaine dans l'espace et dans le temps, par la radio, la télévision et le cinéma.

L'homme se faisant transférer l'évolution de son corps à ces prolongements, produits de ses propres créations.

Ainsi, l'analyse des cultures doit tenir compte des systèmes de comportement dans l'environnement de l'époque en question.

L'homme est de ce fait, le créateur d'une dimension nouvelle, la « dimension culturelle ; il est maintenant en mesure de construire de toutes pièces, tout le monde dans lequel il vit, ce que les biologistes appellent son « biotope ».

Ceci rend la rénovation urbaine et l'intégration des minorités beaucoup plus ardues dans les sociétés occidentales notamment, car le rapport des peuples avec leur biotope affecte les processus de développement technique des pays d'origine.

Des athologues comme Konrad Lorenz sont arrivés à penser que l'agressivité fait partie intégrante de la vie ; elle permet de maintenir l'espacement nécessaire à la bonne entente. Vu qu'un stress psychologique et l'affectif s'installe lorsque certaines distances ne sont pas respectées. Ce stress se traduit par des modifications subtiles mais profondes dans la chimie de

▪ *Introduction*

L'homme est irrévocablement prisonnier de son organisme biologique et de l'espace physique dans lequel il vit. Des recherches sérieuses ont porté sur la façon dont l'homme utilise l'espace qui l'entoure. La réflexion ayant porté sur l'espace social et personnel,

Franz Boas soutenait dans les années 1920 que, « la communication constitue le fondement de la culture ». Quelques décennies plus tard, E. Sapir et L. Bloomfield affirmait que « chaque famille de langue comporte ses propres lois »

Dans les années 1930, est présentée la théorie des rapports du langage avec la pensée ou encore que, l'homme perçoit le monde qui l'entoure comme quelque chose de programmé par la langue qu'il parle, exactement comme par un ordinateur, ce qui nuance quelque peu la doctrine du « libre-arbitre ».
Ces principes valent également pour le reste des conduites humaines et, partant pour tout phénomène de culture. Ainsi des individus appartenant à des cultures différentes parlent non seulement des langues différentes mais, habitent des mondes sensoriels qui leur sont propres. D'où, les environnements architecturaux et les structures urbaines conçus par l'homme sont, l'expression de ce processus de « filtrage » culturel mettant en évidence le rôle de l'appareil sensoriel dont l'homme se sert pour construire son monde perceptif.
Ceci montre que les systèmes culturels sont profondément enracinés dans le biologique et le

ملخص

يعتبر الإنسان، بدون أي شك، أسير لجسمه البيولوجي والفضاء الفيزيائي الذي يعيش فيه، فهناك دراسات جدية تناولت طريقة استعمال الإنسان للفضاء الذي يعيش فيه، فمثلا الإنسان يدرك العالم الذي يحيط به كشيء مبرمج في اللغة التي يتكلمها تماما مثل الحاسوب.

إن الأشخاص ينتمون إلى ثقافات مختلفة ويتكلمون ليس فقط لغات مختلفة لكن يعيشون في عالم حسي خاص بهم، هذا يبين أن الأنظمة الثقافية لها جذور في كل ماهو بيولوجي وفسيولوجي. فالإنسان يتميز عن باقي الحيوانات، وذلك لأنه قادر على الإبداع والاختراع. و لهذا فالحاسوب هو امتداد لجزء من دماغ الإنسان والهاتف هو امتداد للصوت والعجلة هي امتداد للأقدام والأرجل.

من جهة أخرى، فإن اللغة و الكتابة توسع تجربة الإنسان في الفضاء وفي الزمن، وذلك عن طريق الراديو والتلفزيون والسينما. فلتحليل الثقافات لابد أن نأخذ بعين الاعتبار أنظمة من السلوك في محيط وعصر معينين. فالإنسان إذن، هو مبدع ومخترع لبعد جديد وهو "البعد الثقافي"، فهو الآن بإمكانه بناء العالم الذي يعيش فيه وهذا ما يسميه البيولوجيون بـــ " Biotop ". لكن هذا يجعل التجديد الحضري وإدماج الأقليات أكثر صعوبة في المجتمعات الغربية و هذا راجع إلى أن علاقة الشعوب مع بعدها الثقافي يؤثر على سيرورات التطور التقني في البلدان الأصلية.

Mondialisation : Espace, Culture et Communication

Par : **Pr.Abdallah ALI TOUDERT**
Professeur émérite
à L'EHEC. Alger

Mots clés: ***Espace social, langage et l'écriture, l'environnement personnel, la dimension sociale ou le biotope, la dimension culturel.***

Mondialisation : Espace, Culture et Communication

Par : **Pr. Abdallah ALI TOUDERT**
Professeur émérite à L'EHEC. Alger

constituée à laquelle on prête un caractère permanent sinon invariant ». TARDIF Jean, FARCHY Joëlle, Les enjeux de la mondialisation culturelle, op cité, p 44

A cette vision défensive d'une identité essentialisée et en quelque sorte figée, s'oppose une approche qui conçoit l'identité comme un projet jamais achevé et à l'issue jamais assurée, *un moteur de l'aventure humaine.*

27. **Ibid**, p 43.

28 **CASTELLS Manuel**, L'ère de l'information, tome 1 : La société en réseau, trad. Fr, Fayard, Paris, 1998, p 25.

29. **GAUCHET Marcel**, la condition politique, Gallimard, Paris, 2005, p 14.

(plaisanteries et dérisions politiques) et rumeurs qui circulent dans le pays. Ce site affiche plus de dix mille visiteurs par jour. Excédé par la prolifération des sites critiques créés par des jeunes opposants, le pouvoir tunisien avait décidé de sévir pour la première fois en juin 2002, en condamnant un jeune tunisien, animateur depuis une année d'un site du nom de 'TUNeZINE' à deux ans de prison ferme, pour : « propagation de fausses nouvelles » et « utilisation frauduleuse délibérée de lignes de communications » (log-in pirates et proxy).

*** L'exemple le plus évident est celui du code orange imposé aux captifs. Ce code a été adopté après la diffusion des images des tortures perpétrées par les Américains dans les prisons irakiennes. Cette couleur fait fonction d'écho mémétique aux uniformes oranges portées par les détenus de Guantanamo. Elle signifie que le prisonnier est condamné à mort par représailles à l'invasion de l'Irak.

24. **FEATHERSTONE Mike**, LAW Scott, ROBERTSON Roland, Spaces of culture. City, Nations, World, Sage, London, 1999, p 35.

25 **TARDIF Jean**, **FARCHY Joëlle**, Les enjeux de la mondialisation culturelle, op cité, p 56.

26. **GUAAYBESS Tourya**, Télévisions arabes sur orbite, op cité, p 237.

* Il importe de distinguer l'identité de *l'identitarisme. «* L'identitarisme considère l'identité comme un héritage conféré par une entité pré-

21. **SALAME Ghassan** (dir), Démocraties sans démocrates. Politique d'ouverture dans le monde arabe et islamique, Fayard, Paris, 1994, p 49.

22.**LAMLOUMOlfa**, AL Jazira, miroir rebelle et ambigu du monde arabe, op cité, p 140

23.**NABA René**. Guerre des ondes…Guerre des religions. La bataille hertzienne dans le ciel méditerranéen. L'Harmattan Paris 1998. p 124

** En 1996, selon Joël de Rosnay, directeur du développement et des relations internationales de la Cité des Sciences et de l'Industrie de Paris, 76% des contenus du net circulaient en anglais et la seconde langue sur le net était l'Espagnol. En 2004, l'anglais, tout en restant la première langue de navigation des internautes (35,2% des accès), voyait d'autres langues émerger (Chinois 13,7% ; Espagnol 9% ; Japonais 8,4% ; Langues germaniques 4,2% et Français 3, 8%). La langue Arabe n'obtient que 1,4

* Les Providers (fournisseurs d'accès nationaux, y compris les privés), sont contrôlés par des organismes étatiques.

** A titre d'exemple, le site de l'opposition à l'étranger *Tunisnews*, diffuse quotidiennement une lettre d'information concernant notamment, la situation des libertés et des droits humains en Tunisie, les activités de l'opposition et des associations indépendantes, ainsi que sur les dernières *noukat*

12. **BALLE Francis**, En finir avec l'hypocrisie, Médiaspouvoir, N° 29, janvier-Février-Mars 1993, Paris, p 51.

* En 1994, les accords de Marrakech qui fondent l'OMC ont aligné la législation mondiale relative aux brevets sur les normes américaines. Ils ne concernent plus uniquement les applications industrielles d'une innovation, mais aussi les connaissances fondamentales dont le monopole risque de bloquer la poursuite de la recherche. Les codes informatiques par exemple (Windows).

13. **MATTELART Armand**, Diversité culturelle et mondialisation, op cité, p 91.

14. **GUAAYBESS Tourya**, Télévisions arabes sur orbite, op cité, p 155.

15. **MATTELART Armand** et **Michèle,** Histoire des théories de la communication, op cité, p 99-100.

*.**LEFEBVRE Henri**, Le manifeste différentialiste, Gallimard, Paris, 1970.

17. **BALLE Francis**, Médias et sociétés, op cité, p 658.

18. **GUAAYBESSTourya**, Télévisions arabes sur orbite, op cité, p 186.

19. **HABERMAS Jürgen**, Droit et Démocratie, Gallimard, Paris, 1997, p 387

20. **Ibid** p 395.

* La même chaine pouvant être simultanément cryptée dans différents systèmes.

10. **Tony Mason**, Secrétaire général adjoint de la BBC, intervention lors des actes du colloque international : La Télévision numérique. Défis et Perspectives : enjeux pour la coopération. Fès, Maroc, 2-3 Juin 1994.

C'est tout particulièrement en matière de divertissement, champ d'action privilégié des chaines commerciales, que la télévision de service public se doit de veiller à enrichir le public, élargir ses choix et former son gout. Faire la preuve que l'on peut distraire sans avoir recours à des procédés vulgaires ou dégradants.

11. **TARDIF Jean**, **FARCHY Joëlle**, Les enjeux de la mondialisation culturelle, op cité, p 270

* En France, une première tentative avait été faite par la loi de communication audiovisuelle de 1986 pour mettre sous la responsabilité de la même instance de régulation la gestion de fréquences de radio et télévision et de fréquences de radio messagerie. Les débats qui ont lieu actuellement en France avancent un certain nombre d'hypothèses, avec la création d'une Agence de Gestion du Spectre, selon lesquels un nombre croissant de programmes passeraient par des fils ou par les satellites, tandis que des fréquences hertziennes en nombre plus important pourraient être consacrées au téléphone mobile.

ordinateur n'a besoin que de rapidité. Un signal sonore est codé en éléments binaires bits (binary digit). Quant à l'image, son unité de mesure est le pixel (pictureelement). Pour un ordinateur, n'importe quel texte, musique ou image n'est qu'une suite plus ou moins longue de 0 et de 1.

5. **CHANTEPIE Philippe**, LE DIBERDER Alain, Révolution numérique et industries culturelles, coll. Repères, La Découverte, Paris, 2005. P 132.

6. **LEQUEUX Fabrice**, **RALLET Alain**, Un internet peut en cacher un autre : vers l'avènement du multimédia en ligne, réseaux, n° 124, Juin 2004, p 3.

7. **TARDIF Jean**, **FARCHY Joëlle**, Les enjeux de la mondialisation culturelle, op cité, p 170.

8. **DIBIE Jean Noël**, La Télévision un pont virtuel sur la Méditerranée entre les peuples et les cultures, op cité, p 93

9. Ibid, p 95.

* Microsoft développe la technologie Greco qui permet de lire des pages web sur n'importe quel terminal numérique. Sony, en partenariat avec AOL Time Warner cherche à faciliter la connexion au réseau internet en dotant de connexion tous ses équipements commercialisés aux Etats Unis, y compris les téléviseurs.

- ***Sources bibliographiques :***

1. **HAMIDOUCHE Younes**, Bouteflika esquisse les contours du nouveau champ audiovisuel en Algérie, La Tribune, Alger, 20 décembre 2004.

2. **READING Viviane**, Commissaire européenne, Rabat, septembre 2002.

* Sous le terme de nouvelles technologies, on désigne l'ensemble des innovations datées des années quatre vingt et dont l'impact sur l'industrie culturelles est devenu sensible au début des années quatre vint dix. Il s'agit du passage de l'enregistrement analogique de l'information au codage et à l'enregistrement numérique de l'information, de la compression des données enregistrées et du couplage des télécommunications et de l'ordinateur.

4. **BUSTAMANTE Enrique**, Cultural industries in the digital age: some provisional conclusions, media, culture and society, Sage publication, London, 2004, p 68.

* Ce processus se fait par l'intermédiaire d'un alphabet très rudimentaire compose du 0 et du 1. Un principe parfaitement adapté aux appareils électroniques. Le 0 signifie que l'interrupteur est déconnecté, le 1 traduit une situation de connexion. Cet alphabet ne demande pas aux machines une grande intelligence, mais plutôt une forte puissance de calcul. Ainsi, en alphabet numérique, la lettre A s'écrit 11 0001, le B 11 0010. Pour reproduire un texte, un

- L'identité résistance ne peut jamais être qu'un stade d'attente. « La quête d'une identité contribue aussi puissamment que le changement techno-économique à modeler l'histoire. » (28) la pluralité ne se définit pas forcément en fonction des Etats-nations « L'identité est construite autour d'une logique de paradoxe dont la condition politique est une illustration : l'union passe par la division. La possession de soi est suspendue à la séparation de soi » (29) La nation localisée demeure la source centrale d'identification et le foyer principal d'une communauté de destin. Mais elle n'est plus le champ clos des relations sociales. L'homme n'a jamais cessé de s'affranchir des contraintes géographiques, mais les pôles des territoires symboliques ne coïncident pas toujours avec ceux du monde physique.

les médias nationaux puissent être en phase avec les programmes des autres. Les publics des pays du Sud ont soif de leur propre image. Et avec l'explosion de l'offre de programmes, explosion qui sera encore plus évidente dès la généralisation de la compression numérique, ce besoin d'identité* se fera de plus en plus pressant. « L'identité qui est la condition même de l'être au monde ne peut être réduite à sa dimension individuelle : elle se construit à travers la relation aux autres, elle est indissociable d'un processus culturel. » (27)

- La dynamique sociale se recompose aujourd'hui autour de l'individu par l'effet des contradictions sociales et de la consommation de masse. Entre un mode où le sens était donné d'en haut et un univers qui offre de multiples identifications possibles parmi lesquelles l'individu doit faire des choix et des arbitrages. Le processus de construction identitaire se déroule dans le champ de la représentation. Il est d'ordre symbolique.
- Dans cet univers des signes, l'individu n'est rien sans les univers de signification dans lesquels il s'inscrit. La construction identitaire se déroule de plus en plus dans des cercles de socialisation multiples et à géométrie variable. Toute démarche identitaire vise à réconcilier la construction de soi dans la relation à autrui. On ne peut défendre une identité par le repli, par décret ou en prétendant la fixer à un stade donné.

sens à leur avenir. Les Etats trop enclins à contrôler les productions télévisuelles ont toutes les chances de rester en marge du jeu audiovisuel. « Les raisons que l'Etat avait coutume d'invoquer quant au verrouillage de la télévision se rapportaient à la responsabilité morale de la télévision par rapport à la culture et à la sécurité nationale. Ce statut conféré aux médias nationaux était sensé justifier, et justifie encore dans une certaine mesure, le dirigisme de l'Etat vis-à-vis des journalistes et des aspirants à la liberté d'exprimer autre chose. Or, cet autoritarisme perd toute crédibilité puisque le ciel est ouvert. » (26) Le monopole national de l'information a vécu. Et les États sont impuissants à combattre ces images venues du ciel ou ces informations qui transitent par la simple télécopie ou par le réseau des réseaux.

- La libre circulation de l'information, malgré les dérives commerciales et déontologiques de certains médias, est un facteur qui joue en faveur de la démocratie et des droits de l'homme. La multiplication des sources de l'information a, d'une certaine manière, coupé le cordon ombilical entre le citoyen et sa télévision, en réalité, entre lui et ses gouvernants. Le rapport du citoyen du Sud à ses médias nationaux se trouve profondément modifié.
- Une véritable mutation des médias nationaux tant sur le plan de la forme que sur celui du contenu s'avère de plus en plus nécessaire et s'impose pour que

repositionnement de la dimension locale en fonction de la réalité globale. » (25)

- Si la rive nord, théâtre de la première expérience d'intégration macro régionale étrenne le débat sur le rôle de la communication à travers le débat sur la formulation d'une politique commune dans le domaine des industries de la culture que cristallise la clause de l'exception culturelle, la zone sud est sans doute l'une des régions du monde où sont réunis toutes les situations d'ambivalence caractérisées par des flux et des reflux, mettant à nu les paradoxes et dysfonctionnements qui agitent le champ politico médiatique.
- Le défi universel constitué par les Nouvelles Technologies concerne-t-il autant les pays du Nord que les pays du Sud? L'avènement de cette société de l'information annonce-t-il un accès égalitaire de tous, individus, groupes et pays, à cette fin de la pénurie d'information ? Comment les sociétés actuelles vont-elles réagir ? Comment les mentalités et les cultures vont-elles évoluer? Comment les gouvernements des pays du Sud vont-ils cohabiter avec le libre accès à l'information du citoyen et l'émergence de la société civile ?
- Devant la faillite des idéologies nationalistes, la communication a pris le relais et s'affiche comme paramètre par excellence de l'évolution, à un moment historique où les sociétés cherchent désespérément un

diffuser les vidéos de leurs proclamations et de leurs exécutions par Internet.

- « Non seulement ce moyen s'adapte bien, structurellement parlant, à la nature clandestine de ces groupes, mais, les informations une fois mise en circulation, il leur permet de mieux contourner les éventuels blocages ou censures mis en œuvre pour stopper le diffusion des vidéos. Dans ces tragiques circonstances, les communicateurs font eux aussi preuve d'une prédisposition mémétique*** à l'usage des codes, à travers de très sophistiquées modalités d'élaboration des éléments signifiants. » (24)
- La multiplication des formes de communication, mises en œuvre par les organisations non gouvernementales ou par d'autres associations de la société civile, ou par les individus constitue une autre réalité inédite du processus de mondialisation. Ces nouveaux réseaux sociaux font partie désormais du débat sur la possibilité d'un espace public à l'échelle planétaire. On peut considérer la mondialisation comme un ensemble spatial inédit de connexions entre sociétés, individus, système international et condition humaine.
- Certes, La mondialisation ne fait évidemment pas disparaitre le territoire et elle ne diminue en rien l'importance de la réalité locale. Elle constitue d'abord un enjeu local puisque c'est à cet échelon qu'en sont d'abord perçus et ressentis les effets, mais « la mondialisation entraine en même temps un

technologies, développant en même temps, des formes nouvelles de solidarité et de contestation du pouvoir

- Ces nouvelles formes d'information, mais aussi de contestation, constituent un moyen pour des individus privés d'information, d'aménager des espaces d'autonomie qui déjouent la censure d'Etat. Elles sont interprétées comme un rempart contre l'autorité étatique, un dispositif qui garantit l'autonomie, même relative, des individus, à l'égard du pouvoir politique.
- Ainsi l'usage des proxy, sites intermédiaires servant de caches entre l'internaute et le site qu'il veut utiliser, se généralise, et à chaque fois que des sites sont interdits d'accès par les fournisseurs nationaux.* Les adresses de nouveaux proxy se transmettent discrètement à chaque fermeture d'anciennes adresses par les autorités. ** Les blogs et autres sites non officiels jouent un rôle nouveau comme leaders d'opinion et comme prescripteurs culturels.
- Internet qui revêt désormais une importance dans le paysage de la communication transnationale est un moyen difficile à contrôler, qui permet de fournir à des couts relativement accessibles des informations en concurrences aves les grands news networks, même si les modalités d'utilisation des codes sont plus complexes, puisqu'il s'agit d'un langage multimédia. Dans le conflit irakien actuel, les groupes auteurs d'enlèvements tendent de plus en plus fréquemment à

- Devant cette véritable révolution socioculturelle, les pouvoirs politiques paniquent. Ils n'ont plus affaire à l'électeur ou au consommateur, ils sont confrontés à l'émergence des individus, des personnes communicantes, potentiellement créateurs, libres et incontrôlables. L'intérêt pour les émissions des télévisions satellitaires trouve son prolongement, et parfois même s'aiguise davantage au contact d'Internet. Les news, les forums de discussions et les journaux on line permettent de diffuser des contre informations, de critiquer ouvertement les dirigeants politiques.
- Le profil de l'internaute est souvent celui d'un jeune étudiant en quête d'un espace de liberté et d'épanouissement qu'il cherche à atteindre à travers les forums de discussion, les chats, le courrier électronique. Il existe aussi une élite formée d'universitaires, de chefs d'entreprise et de professions libérales qui assouvissent leur besoin en informations, en surfant sur la Toile, à la recherche de news et d'articles de presse sur le pays, publiés par des médias étrangers et interdits de diffusion, et des journaux on line animés souvent par des opposants politiques.
- L'attrait des publics pour la Toile, le chat, ne cesse de croître en dépit des obstacles financiers et surtout techniques, (faible débit). Le recours aux sites de toutes sortes donne libre cours à un esprit de créativité et de débrouillardise dans l'usage de ces

bouleversé l'économie mondiale et la hiérarchie traditionnelle des médias grâce à trois de ses qualités : ubiquité, variété et interactivité. Véritable forum, une agora planétaire où s'échangent des données allant de la recherche la plus avancée aux communications les plus banales.

- Les défis et les enjeux que pose Internet* pour les pays du Maghreb résument, en fait, les défis des nouvelles technologies de l'information.

- Rareté des sources et inexistence d'une interface utilisateur en langues nationales. Internet reste aujourd'hui un réseau largement dominé par les sources anglo-saxonnes et par la langue anglaise. **

- Développement des infrastructures des télécom - munications et des serveurs locaux dans les pays de la rive sud.

- Défi de la maîtrise de ces nouvelles technologies et donc celui de la formation et du perfectionnement des ressources humaines.

- Mais le véritable défi demeure, comme pour l'audiovisuel, celui des contenus locaux.

- Que vont contenir ces réseaux comme offres nationales ? Offres de services, offres de programmes, offres de connexion à des bases de données locales ?

télévision chez les enfants devant la percée des consoles de jeux et des ordinateurs multimédia. Super Mario, le héros des jeux Nintendo, est devenu aussi célèbre que Mickey chez les enfants. L'image et les personnages de synthèse sont en train de remplacer les acteurs en chair et en os. Les décors sont incrustés électroniquement sur fond bleu et les personnages des dessins animés sont animés par logiciel par le truchement des gestes réels accomplis par des acteurs bardés de connexions.

- Microsoft, qui a été le premier à éditer un CD-ROM en 1987, s'est lancé dans une course effrénée pour l'acquisition de droits, allant jusqu'à tenter d'acheter ceux des musées français, le musée Rodin en particulier. Bill Gates adopte une stratégie qui ambitionne de l'établir comme le premier fournisseur d'images numérisées au monde. Dès 1991, il acquiert les droits iconographiques de l'éditeur britannique DorlingKindersley, ceux des peintures de la Fondation Barnes. Il signe des accords avec les plus grandes bibliothèques: Library of Congress (Washington), National Gallery (Londres), Musée de l'Ermitage (Saint-Petersbourg). En 1996, au travers de sa société Corbis, il achète les archives du célèbre photographe américain Bettmann, celui qui a couvert la retraite américaine du Vietnam. Il lance une encyclopédie multimédia, Encarta, qui permet l'accès à 25 mille articles et 17 mille éléments multimédias. Internet a

l'Asynchronous Transfert Mode, mode de transfert asynchrone (ATM), technique qui permet d'établir des liaisons à débit variable selon la demande, et de garantir la continuité du débit avec un retard acceptable pour les communications audiovisuelles.

- Le téléphone mobile s'attaque aux services en ligne, au e-commerce et à la télévision. La toute dernière innovation a sans doute été, en 2005, le débarquement de la télévision sur les téléphones mobiles grâce à la troisième génération des équipements. C'est le public potentiel des détenteurs de téléphones mobiles qui attire la convoitise des radiodiffuseurs associés à des opérateurs de téléphonie. En effet, en septembre 2005, et selon Wireless Intelligence, une société d'étude créée par la GSM Association, on comptait deux milliards d'utilisateurs de téléphones mobiles. Cela fait près du tiers de la population du globe. Les sociétés Canal+, SFR, Nokia et Tower Cast ont commencé en octobre 2005 l'expérimentation de télévision mobile à Paris au format DVB-H. Les émissions sont captées soit sur téléphone mobile, soit sur télé de poche soit encore en voiture. Les abonnés reçoivent treize chaînes du bouquet Canal Satellite, des programmes interactifs, un guide des programmes et même de la vidéo à la demande (Video On Demand, VOD).
- Depuis la fin des années quatre vingt dix, on constate une tendance à la baisse de l'audience de la

Jamais une telle profusion de contenus n'a été disponible pour tous les individus dans le monde dès lors qu'ils disposent d'une connexion Internet.

- Spécialisés ou non, les terminaux numériques sont désormais potentiellement interconnectables et les fonctions de recherche et d'exposition des contenus sont essentielles pour guider le consommateur dans l'abondance des offres disponibles. L'évolution des télécommunications avec les satellites, les câbles, la fibre optique et le réseau numérique à intégration de services, (RNIS) a dégagé d'énormes potentialités de circuits dans lesquelles se sont s'engouffrés des médias classiques comme la télévision hertzienne, la télévision numérique terrestre, la distribution par câble, le téléphone fixe, la téléphonie mobile, la télécopie, le vidéotex, l'interrogation à distance de banques de données, les images satellites, et Internet et moins classiques, le visiophone, le téléenseignement, la téléconférences, le pay per view, la vidéo à la demande, le téléachat, les services codés personnalisés ou encore, télévision interactive.
- Des industriels japonais sont en train de préparer pour 2020 une télévision virtuelle qui permettrait de regarder des images en 3D sous n'importe quel angle. La commutation téléphonique, d'abord électromagnétique puis numérique, est en train de connaître une autre avancée technologique par la généralisation de la fibre optique et par l'adoption de

internationale des Informations. Celui-ci constitue un engagement juridique international pour les Etats, conformément à l'article 19 de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948, qui s'inscrit dans le prolongement du respect impérieux de la liberté de la presse au plan national. Et conformément à cet engagement, la réponse à ce qu'il ait convenu d'appeler la conquête des esprits par l'information internationale ne peut porter ni sur une remise en cause du principe juridique de la liberté de la presse, ni dans le recours à la censure d'Etat ou à la rétention des informations en provenance de l'étranger. Cette réponse ne peut provenir que de la réhabilitation des moyens d'information nationaux aux yeux de leurs publics.

5- *Le cyberespace : nouveau mode d'information et de contestation.*

- Le numérique place les industries de contenus dans une situation d'interdépendance stratégiques inédite avec les industries techniques. Les instances de normalisation des techniques de production, de diffusion, d'accès, de contrôle de la reproductibilité sont d'ores et déjà des acteurs majeurs des décisions concernant l'avenir de l'humanité. La compression numérique provoque l'enrichissement de l'offre globale de contenus accessibles sur les réseaux numériques.

les médias émettant depuis une terre arabe. Sa promotion de la parole du clerc Youssef Al Qaradawi, aussi modéré soit il, témoigne de la prédominance de la référence religieuse politique et identitaire en son sein. La fascination déférente de la chaine envers la bourse et les affaires traduit l'absence de sensibilité sociale de sa direction et son inscription dans un projet de modernisation néolibérale. » (23)

- Reste cependant que le succès que connaissent actuellement les chaînes satellitaires arabes dans les pays arabes et chez les populations immigrées arabes d'Europe et des Etats-Unis, confirme la capacité de ces médias à rivaliser avec les grands médias occidentaux pour peu que les pouvoirs politiques en place n'interfèrent pas.
- La transnationalisation de l'audiovisuel bouleverse la notion d'espace public dans les pays de la rive sud de la méditerranée. Elle signifie aujourd'hui altérité. Tournés vers les espaces que leur procurent les images qui viennent d'ailleurs, les sociétés maghrébines sont à la recherche d'un espace public autre, virtuel peut être, mais qui peut déplacer dangereusement le débat à l'extérieur des référents nationaux et de tous les repères qui font la communauté dans ses racines historiques et identitaires.
- Il importe toutefois de se prémunir contre les critiques émises par plusieurs intellectuels arabes à l'encontre du principe juridique de la libre circulation

télévision, élément centrale de cet espace est le prisme par lequel peut se comprendre la relation Etat-société. A la fois moyen de diffusion et organisation, elle permet de mesurer le degré de liberté d'une société donnée étant entendu qu'il existe une homologie** entre l'espace social et le champ télévisuel.

- En fait, l'opposition existe et agit dans un espace autonome plus ou moins coupé du reste de la société. « Leur mode d'expression sociale est relégué dans un espace que l'on pourrait qualifier au mieux d'espace public de substitution ou d'espace politique alternatif. » (22) Les islamistes qui œuvrent dans le domaine caritatif et social, ont une visibilité dans l'espace social et une assise populaire plus importante.
- Les chaines satellitaires étrangères, essentiellement arabes, vont exercer leur pouvoir coercitif en permettant à l'opposition, mais une opposition choisie, de s'exprimer via ces nouveaux médias.
- Le libéralisme dont font preuve ces chaines satellitaires part autant d'une volonté de faire l'audience que d'une quelconque éthique journalistique. Elles organisent leur espace narratif sur le modèle standardisé dominant des chaines anglo saxonnes. Elles ne sont pluralistes que dans la limite du discours hégémonique du tout libéral. « Sa complaisance (Al Jazeera) par rapport à l'Etat du Qatar indique bien la limite infranchissable que rencontrent aujourd'hui tous

communistes d'Europe de l'Est. « C'est dans des constellations historiques tout à fait différente que la sphère d'une société civile vient d'être redécouverte » (20)

- L'emploi de ce concept pose problème dans les pays du Maghreb et dans le monde arabe en général. « Appliqué aux pays arabes, l'emploi du concept de société civile est loin de faire l'unanimité pour des raisons singulièrement composites qui puisent leurs argumentation parfois dans la nature des sociétés arabes, jugées ontologiquement singulières, » (21) parfois dans la nature même du concept qui fait préférer l'emploi de sphère sociale* par exemple.
- On peut cependant définir la société civile comme étant constituée par des acteurs ou des groupes d'acteurs aux identités religieuses, culturelles, professionnelles, sociales, politiques et communautaires plurielles qui se définissent par leur rapport au pouvoir central. Ils sont susceptibles de constituer une concurrence face aux rôles de l'Etat dans la mesure où, représentatifs d'un segment de l'espace social, ils véhiculent un discours, proposent des alternatives socio politiques et culturelles, et dispensent parfois des services sociaux qui ne sont pas pris en charge par l'Etat.
- Ces acteurs se distinguent moins par leur opposition au pouvoir que par le fait qu'ils n'ont qu'une visibilité limitée dans l'espace public. La

cathodique pourrait bien annoncer la mise en place d'un espace public. » (18)

- C'est donc aux opérateurs des médias et à leurs gestionnaires, de prendre conscience des opportunités qu'offrent les Technologies de l'Information et de la Communication au développement de l'entreprise, à la maîtrise des capacités nouvelles exigées par les évolutions du métier de journaliste et à la liberté d'expression fondatrice de l'espace public. Cette prise de conscience, seule à même de reconquérir le public Maghrébin qui s'enfuie vers les offres étrangères, satellitaires ou électroniques, ce public qui mérite une information de qualité, une information de proximité, et surtout, une information plurielle qui rende compte de son vécu et de ses préoccupations.
- L'espace public peut être appréhendé comme « un réseau permettant de communiquer des prises de position, et donc des opinions ; les flux de la communication sont filtrés et synthétisés de façon à condenser en opinions publiques regroupées en fonction d'un thème spécifique. Tout comme le monde vécu dans son ensemble, l'espace public se reproduit lui aussi par le moyen de l'activité communicationnelle, la connaissance d'une langue naturelle étant suffisant pour y participer ; il lui importe que la pratique quotidienne soit à la portée de tous. » (19)
- La notion de société civile a connu une renaissance à la suite de l'effondrement des régimes

L'engouement pour des chaines satellitaire étrangères peut difficilement être compris hors du contexte de crise généralisée d'un modèle d'organisation et de communication classique et hiérarchisé laissant peu d'espaces de liberté pluriels, accessibles à tous.

- Mais quelle sera la nature de cette démocratie ? S'agira-t-il de « ce combat, toujours recommencé et jamais gagné, contre toutes les formes d'inégalité dans la libre expression des pensées de chacun et dans le libre accès aux pensées d'autrui, quelles qu'elles soient » (16) ou de la démocratie de marché qui profite aux puissants opérateurs, aux industries de la communication et en aval quelques téléspectateurs nantis et qui n'est finalement qu'une nouvelle forme de totalitarisme ?

- L'autoritarisme économique n'et pas forcément moins néfaste, « il est en tout cas plus pervers car plus sournois que l'autorité politique qu'il défie. » (17) L'Etat est pris en tenaille entre ce modèle capitaliste réclamant de manière ambigüe plus de libéralisme, et les revendications légitimes des sociétés maghrébines. « Il serait plus prudent pour l'Etat qu'il se mette à l'écoute des acteurs nationaux, militants de l'opposition, acteurs culturels, représentants des différentes composantes de la société civile, pour relever le défi d'une libéralisation réussie de l'audiovisuel sans y perdre toute sa légitimité, à l'échelle locale et à l'échelle régionale…La démocratie

les autres cadres de l'activité humaine. L'espace public ne peut plus être conçu comme un espace intégré. Il se présente comme une configuration mouvante faite d'entrecroisements de flux et de réseaux.

- Si les médias audiovisuels ne déterminent pas seuls et en dernière instance cet espace public, il existe d'autres influences comme les réseaux de communication traditionnelle, famille, mosquée … Ils n'en restent pas moins un vecteur fondamental du débat public ne fusse qu'à titre fragmentaire et épisodique. La transnationalisation de l'audiovisuel met en présence et en concurrence les systèmes sociaux, politiques et culturels. L'Etat reste libre d'adopter ses politiques économiques, politiques ou sociales, mais elles seront sanctionnées par la société globale. L'utopie serait de penser que le repli et la résistance seraient susceptibles de représenter des réponses appropriées et durables. Pour les gouvernements autoritaires, les techniques modernes de la communication ne sauraient être développées sans leur contrôle.

- En 1970, le philosophe Henri Lefebvre publiait Le manifeste différentialiste.* Il considérait que l'émergence de mouvements sociaux s'ordonnant autour de spécificités économiques, politiques, culturelles, ethniques, sexuelles, etc., était l'expression notable de la crise à la fois menaçante et riche de potentialités, du mode de régulation sociale.

Lors même que l'on signale les potentialités ouvertes par cette attention aux interactions et aux fragmentations, il faut s'empresser de souligner son ambivalence. Elle précipite l'interrogation critique sur le rapport entre les logiques unifiantes et l'organisation de la vie démocratique au quotidien. Mais elle peut aussi s'accommoder des formes multiples que prend le repli identitaire. » (15)

- Une seule chose est claire, les vraies batailles pour l'expression citoyenne se jouent ailleurs que dans les régulations classiques et nationales. La transnationalisation des médias est une rupture instauratrice qui oblige à penser et à agir autrement. Elle oblige à s'interroger sur la conception de l'Etat vu, non seulement comme la seule façon de gouverner, mais aussi, dans certains pays, comme seul mode de représentation de l'espace politique et social. L'objectif étant de comprendre autour des situations que provoque l'avènement de ces technologies, la manière dont les individus, mais aussi le pouvoir politique, réagissent aux implications initiées par leurs usages, mais aussi les effets de sens et de pouvoir qu'elles induisent.

- La mondialisation ne fait disparaître ni l'Etat comme corps politique, ni la nation comme corps social, elle instaure un processus de destruction créatrice d'où émerge une sphère planétaire aux frontières plurielles et brouillées, dans laquelle l'Etat nation n'est plus le cadre de référence englobant tous

montée en puissance de l'information génère une transformation structurelle, modifiant le système socio-économique lui-même. « Ces derniers (Les Etats) ne pourront plus ignorer la volatilité des téléspectateurs. La multiplication des antennes paraboliques sur les toits des habitations est leur premier signe d'insoumission. Ils n'hésitent pas à regarder ce que les autres chaines, arabes ou non arabes, leur proposent. » (14).

4- Espace public et société civile.

- La télévision peut être appréhendée comme l'élément central de l'espace public et plus exactement de l'espace public politique. Elle est l'organe étatique investi de la mission d'éduquer les masses populaires, de les informer, de les divertir. Dans ce rapport paternaliste, les téléspectateurs sont encore infantilisés.
- La multiplication des formes de communication mises en avant par les chaines transnationales constitue une autre réalité inédite du processus de mondialisation. Ces nouveaux médias font désormais partie du débat sur la possibilité d'un espace public à l'échelle planétaire. Le marché planétaire sans entraves met en tension la liberté d'expression commerciale et la liberté d'expression citoyenne.
- « La tension et les décalages entre la pluralité des cultures et les forces centrifuges du cosmopolitisme marchand révèlent la complexité des réactions à l'émergence d'un marché unique à l'échelle mondiale.

du traitement pertinent des données, de leur stockage et de leur distribution. La révolution sera beaucoup plus rapide parce que les technologies évoluent plus vite qu'il y un siècle. Elle modifiera fondamentalement les structures économiques, les modes d'organisation et de production, l'accès de chacun à la connaissance, les loisirs, les méthodes de travail et les relations sociales. L'économie se recentre non plus sur le savoir-faire, le savoir produire, mais sur l'intelligence, la matière grise, mots compris au sens de capacité de traitement de l'information, de capacité d'innovation, de conception, d'organisation et d'adaptation.

- L'Etat n'est plus maître sur son territoire. Ses stratégies et ses actions dans le champ télévisuel s'ajustent aux mutations. Un nouvel équilibre se fait entre son pouvoir et celui de ce qui n'est plus son public, mais le public. Les transformations de l'espace télévisuel ont des conséquences inédites dans l'espace public, espace contrôlé d'habitude par l'Etat. L'Etat jusqu'alors autorisait certains à intégrer l'espace public et interdisait l'accès à d'autres.

- L'organisation du pouvoir était dictée par le souci du contrôle et imposait donc le modèle pyramidal. Tous ces fondements volent en éclats devant la mutation des médias. En effet, le traitement électronique de l'information, la numérisation des données et, surtout, le développement des réseaux, font que le système pyramidal n'est plus adapté à une gestion éclatée dans l'espace et dans le temps. La

toutes les franges progressistes nationales et internationales qui critiquaient l'ordre impérialiste américain de l'information. La même attitude des pouvoirs maghrébins se perpétue aujourd'hui, à travers ces revendications technicistes et ces appels pour combler la fracture numérique.

- Il s'agit, en fait, de comprendre autour des situations que provoque l'avènement de ces technologies, la manière dont les individus, mais aussi le pouvoir politique, réagissent aux implications initiées par leurs usages, mais aussi les effets de sens et de pouvoir qu'elles induisent. Pour la première fois, des individus et des groupes peuvent ainsi aménager des espaces d'autonomie dans lesquels des idées et des informations les plus contradictoires circulent en déjouant souvent le contrôle étatique. Dans la plupart des pays arabes et maghrébins, le nombre des paraboles ne cesse de croître parallèlement à la désaffection des publics vis-à-vis des télévisions nationales. L'irruption de ces technologies de communications dans les foyers et l'engouement qu'elles suscitent auprès des populations, y compris parmi les élites dirigeantes, inaugure de nouveaux espaces que les régimes politiques observent avec beaucoup d'appréhensions.

3- *Les nouveaux espaces d'expression*.

- Désormais, le produit stratégique ne sera plus l'Énergie mais l'Information, mot compris dans le sens

Dans quelle mesure sont-ils incités et encadrés par l'action publique ? Quel est l'impact de l'ouverture progressive à la concurrence des services de télécommunication sur la tarification et la qualité des services ? La libéralisation des services introduit-elle des inégalités sociales et régionales ? Les pratiques d'usage mettent plus précisément en évidence l'impact des technologies de l'information et de la communication sur les changements organisationnels induits et sur les performances des acteurs. L'émergence d'une nouvelle industrie traduit une réorientation du tissu productif vers de nouvelles activités à rendements croissants et à plus forte valeur ajoutée, services de téléphonie, services à distance, industrie du logiciel, ingénierie informatique, services multimédia.

- Dans les années 1970, les pays du Maghreb appuyaient avec force la revendication d'un Nouvel Ordre Mondial de l'Information et de la Communication exprimée d'abord, dans le cadre du Mouvement des Non Alignés, ensuite, dans les instances de l'UNESCO. A l'instar de plusieurs gouvernements du Tiers-Monde, les raisons implicites qui sous-tendaient cette position étaient doubles : d'une part, il s'agissait de s'aligner sur les réserves exprimées à l'encontre du principe juridique de la libre circulation internationale des informations par plusieurs gouvernements autoritaires, et d'autre part, de s'allier

- L'orientation récente des pays du Maghreb, pour promouvoir la diffusion des technologies de l'information et de la communication ouvre un champ de recherche original qui recouvre des enjeux majeurs en matière de développement économique et humain. L'analyse de l'insertion des TIC dans les économies du Sud suppose de prendre en compte la dimension sociale et organisationnelle des phénomènes d'innovation et d'appropriation technologique.
- Compte tenu de la diversité des acteurs qui y participent et de la complexité des relations qu'ils entretiennent, il s'agit de considérer qu'un ensemble d'institutions influencent, encadrent et rythment l'appropriation des technologies sur différentes échelles spatiales local, national et international. En effet, ces arrangements institutionnels, sous l'effet conjugué et parfois contradictoire de la globalisation et des actions publiques, déterminent des modes spécifiques de régulation et de coordination des acteurs publics et privés, qui peuvent expliquer les impacts différenciés de l'insertion des nouvelles technologies sur les dynamiques socio-économiques.
- Les conditions d'accès aux technologies de l'information et de la communication, définies dans une large mesure par le pouvoir d'achat des consommateurs et le niveau de développement et de modernisation des réseaux, déterminent le potentiel de leur diffusion : quels sont les comportements d'adoption des acteurs ?

internationales. La problématique d'une régulation régionale à l'échelle de la Méditerranée est ainsi posée. Certes les instances professionnelles régionales telles que l'UER et l'ASBU ont mis en œuvre des procédures de coopération et parfois des services communs, mais la question se posera pour elles dans l'avenir de développer plus avant certaines fonctions d'harmonisation et de coordination.

- Le nombre des opérateurs transnationaux s'accroit de plus en plus, celui des productions multinationales se multiplie chaque jour. De nombreuses questions internationales se posent en termes de diffusion et de contenus. L'Union internationale des Télécommunications (UIT) peut certainement offrir un cadre de réflexion pour la mise en œuvre de procédures adaptées à une réalité qui est devenue largement mondiale, mais le problème majeur des organisations internationales est lié à celui de leur efficacité. La plupart de leurs décisions requièrent l'unanimité.
- Les pays arabes dans la zone du Golfe, du Machreq et au Maghreb n'ont cessé, depuis le début des années quatre-vingt, d'accorder un intérêt particulier à l'introduction des technologies les plus récentes dans le domaine de la communication audiovisuelle. Et cette situation s'est considérablement au moment où d'autres techniques nouvelles ont permis aux publics de capter les programmes télévisuels transmis par les satellites.

diversité culturelle et linguistique dans un monde où l'écart entre les promesses investies dans les technologies intellectuelles et les réalités de ses applications sociales ne cessent de croitre, c'est bien celle du régime de la propriété intellectuelle…La protection de la propriété intellectuelle est indispensable pour encourager l'innovation et la créativité dans la société de l'information. Toutefois établir un juste équilibre (fair balance) entre la protection de la propriété intellectuelle, d'une part, et son utilisation ainsi que le partage du savoir, d'autre part, est essentiel pour la société de l'information. Autour des droits de la propriété intellectuelle se joue la bataille des nouvelles formes de brevets* comme appropriation des connaissances. » (13)

- L'Etat est l'auteur de la réglementation par la loi et le règlement. Les règles du jeu sont fixées par la puissance publique reconnue légitime pour ce faire. La formule du cahier des charges est l'un des moyens de réguler une activité déréglementée. Négocié entre l'attributeur de fréquences et un opérateur privé ou public, il rassemble les objectifs auxquels l'opérateur adhère et les principes sur lesquels il déclare orienter son action
- L'internationalisation des télécommunications comme des systèmes de communication audiovisuelle met, en outre, en avant les limites du cadre national de régulation et rend inévitable le renforcement des règles

de changer puisque, par le multimédia, une même entreprise va désormais développer des activités qui relèvent tantôt du régime juridique des télécommunications, tantôt du régime juridique de la télévision, tantôt du régime juridique de la presse. Faut il recourir à un régime spécifique du multimédia ou à l'image de ce qui se fait en Angleterre et aux Etats Unis, c'est le droit commun qui doit s'appliquer ?

- Le régime des contenus doit également être précisé. Les textes nationaux ou certains textes comme la directive européenne Télévision sans frontière ont apporté une certaine réglementation aux contenus en fixant des limites aux programmes pour la protection de l'enfance ou pour la représentation de la violence. Des quotas d'émissions nationales ont été imposés aux opérateurs. L'utilisation de la publicité a été entourée d'un certain nombre de limites en termes de volume général ou horaires et aussi pour interdire certains secteurs à la publicité, comme le tabac ou l'alcool.
- Le régime juridique des œuvres appelle une attention particulière pour déterminer les droits attachés aux différentes productions des auteurs, dans la mesure où la nouvelle réalité audiovisuelle permet diffusion et re-diffusion à l'infini. Comment protéger le droit des auteurs, des producteurs, des interprètes ?
- « S'il ya une question polémique et complexe dont la résolution détermine la crédibilité des discours et stratégies visant à sauvegarder et promouvoir la

- Trois questions se posent : Que réguler ? Comment réguler ? Où réguler ?
- L'apparition de la communication numérique bouleverse les domaines traditionnels de la régulation en les rendant plus complexes et en ouvre de nouveaux. Le régime économique de la concurrence caractérise un système déréglementé. Dans beaucoup de pays européens des règles ont été fixées pour favoriser et harmoniser la concurrence entre les différents opérateurs de télévision publics et privés. On a ainsi fixé la participation maximum qu'un groupe financier pouvait avoir dans une société de télévision. Cette proportion est à titre d'exemple, de 50 % en France.
- Le deuxième domaine de régulation est celui de la distribution des fréquences. Ainsi, si le domaine de la télévision a, dans la plupart des pays, été distingué de celui du téléphone, le problème se pose aujourd'hui avec l'évolution du numérique et l'apparition des systèmes de communication mobiles.* « Il semble indispensable de réunifier dans un même domaine de compétence l'audiovisuel et les télécommunications si l'on veut préparer le terrain d'une régulation efficace des nouveaux médias. » (12)
- Le régime des entreprises pose de nouveaux problèmes. Le droit a défini et développé des statuts spécifiques pour l'entreprise de communication écrite ou audiovisuelle et pour les télécommunications. Or, avec l'avènement du numérique la situation est en train

et limiter les excès en terme de violence individuelle ou sociale, ou en termes de mœurs par exemple.

-La troisième responsabilité concerne la protection de l'identité culturelle de la communauté nationale. Certaines productions, en dominant le marché international sont perçus comme une menace contre la culture et l'identité de chaque audience et provoquent des réactions de défense.

- Les récents débats sur le chapitre culturel de l'OMC et les discussions sur les directives de l'union européenne montrent la difficulté de l'application concrète du principe de l'identité culturelle dont la traduction pratique oscille entre un protectionnisme stérile et illusoire et un libre échangisme parfois naïf et suicidaire.
- La réponse législative et réglementaire devenant insuffisante face à cette réalité trop rapidement évolutive, l'idée d'une approche plus souple qui permet à une autorité publique indépendante du politique à l'image de la FCC aux Etats Unis, le CRTC au Canada, L'IBC et le Conseil des gouverneurs en Grande Bretagne et à un degré moindre Le CSA en France, de suivre l'évolution du marché, d'en corriger les tendances excessives et d'adapter la situation aux meilleures finalités en ce qui concerne la concurrence, les prix et les contenus semble faire le consensus un peu partout.

nombreuses et plus diverses. Le cadre d'action lui-même a changé, il n'est plus national mais mondial.

- La communication multimédia crée des problèmes juridiques nouveaux en juxtaposant parfois de façon contradictoire, des règles propres à des médias longtemps séparés. L'Etat législateur doit ainsi réaliser un important travail d'harmonisation juridique. D'autre part, l'internationalisation des systèmes comme des productions crée des menaces culturelles qui justifient une forme renouvelée de responsabilité de l'Etat. La communication numérique et multimédia rend à la fois plus difficile, mais aussi plus nécessaire le rôle de l'Etat régulateur dans un monde audiovisuel plus diversifié et en évolution constante.
- L'Etat a dès lors trois responsabilités fondamentales :

-La responsabilité est d'ordre économique et vise à assurer une concurrence harmonieuse entre les différents opérateurs et à faire respecter le pluralisme. La notion de position dominante peut s'apprécier n'a pas la même signification par rapport au marché national ou méditerranée par exemple, ou au marché mondial dominé par les multimédias géants en cours de développement.

-La seconde responsabilité est celle des contenus, pour encourager la production audiovisuelle et limiter

-Une raison politique : la télévision est très vite apparue comme un instrument de communication déterminant pour les gouvernants.

- Cet héritage historique, partiellement entamé par la multiplication des télévisions commerciales est en passe de connaitre un nouveau bouleversement avec l'arrivée de nouvelles technologies telle que la compression numérique. Tant que les chaînes de télévision se développaient dans un cadre national, les pouvoirs publics disposaient de moyens permettant d'autoriser, de réglementer et d'organiser. Avec la multiplication de chaînes transmises par diffusion directe à partir de satellites, qui ont un caractère véritablement international, l'avancée de la technologie démode les réglementations existantes. Quelles sont alors les responsabilités nouvelles des pouvoirs publics dans cette évolution ?
- Dans la plupart des pays, l'Etat avait le double rôle de fixer les règles et de gérer la télévision. La déréglementation avec l'instauration d'un régime de concurrence par l'apparition des télévisions privées sous des formes diverses a modifié le rapport des forces. L'Etat n'est plus qu'un opérateur parmi d'autres. Ce mouvement est le résultat de l'évolution technique qui met fin à la rareté des moyens de diffusion et ouvre des possibilités d'émissions plus

groupes internationaux pourraient s'assurer sur certains créneaux, des positions qu'il sera impossible de reprendre.

- Au bout du compte, tout se jouera en fonction de ce que nous tous, gouvernés et gouvernants, voulons faire des médias. Nous pensons que dans les années qui viennent les services différenciés que la télévision publique offre continueront à répondre à une demande qui ne peut être satisfaite autrement. A moins que le numérique bouleverse complètement toute l'économie audiovisuelle, le marché présenterait des lacunes s'il ne comportait pas de service public bénéficiant de crédits affectés. Mais nous n'osons pas voir au-delà de cet horizon. Nous vivons peut-être alors dans des univers individuels de réalité virtuelle, sans plus nous soucier des contingences du monde réel et de ses services publics.
- La télévision, dans la plupart des pays, à l'exception notable des Etats Unis, a longtemps été un secteur où l'implication des pouvoirs publics était particulièrement forte. Ce degré d'implication s'expliquait par :

-Une raison technique : la rareté des fréquences hertzienne qui, dans de nombreux cas, a conduit à l'existence d'un monopole d'Etat.

et encourageant la production nationale et en développant les coproductions avec les pays voisins. Il est indéniable que le rôle des Etats, à travers leurs politiques culturelles, constitue un levier significatif pour assurer la diversité de la production audiovisuelle. La diversité revendiquée et produite par le marché n'obéit qu'à des impératifs de rentabilité. Il est important pour un pays de pouvoir créer et diffuser ses productions culturelles comme des projections de son existence et son image. « On pourrait même soutenir que la mondialisation renforce cet impératif pour ceux qui veulent exister dans la sphère médiatique globalisée : les productions portent la marque de l'environnement dans lequel elles ont été conçues. » (11)

- Le numérique ne concerne pas seulement la bataille des normes techniques, la compatibilité et la maitrise du téléchargement. Au cœur de ce grand bouleversement, les contenus représentent un enjeu critique dans cette bataille planétaire dont le caractère culturel comme la portée stratégique deviennent évidents. Le pluralisme culturel est la réponse politique au fait de la diversité, non seulement dans les politiques nationales mais surtout à l'échelon extranational.

- Le secteur public doit avoir une fonction pionnière en matière de nouvelles technologies, interactivité, numérisation, images virtuelles, haute définition. L'attentisme est dangereux car les grands

de diffusion sur les sports les plus populaires : football, boxe, sports mécaniques.

- Au niveau de la programmation des films, par la variété des thèmes et la richesse du contenu culturel et social, la fiction diffusée par France télévision est nettement plus riche que celle diffusée par les chaines privées. TF1 retient systématiquement les succès du box office alors que le secteur public a le souci de varier les genres, les origines, et de donner aussi une seconde chance à des films qui n'ont pas eu un grand succès en salle.
- Sous la pression de la concurrence, les émissions d'information des chaines commerciales tendent à se rapprocher de la presse populaire, en donnant plus de place aux histoires personnelles, aux affaires criminelles, au détriment de l'actualité et des informations générales sérieuses. Certes ce type de programme répond légitimement à une demande du public, mais si cette tendance devait s'affirmer, il reviendrait de plus en plus aux chaines publiques d'informer le public pour lui permettre de débattre de questions plus importantes, même si elles sont moins captivantes.
- Les chaines privées sont naturellement portées à acheter sur le marché international les bonnes productions les moins chères, cela les emmène à acheter américain. Le rôle de la télévision du service public est de compenser ce déséquilibre en privilégiant

des sondages. Le service public doit être synonyme de qualité et de service universel en termes de professionnalisme, d'intégrité morale, de respect public. Et dans un monde de plus en plus concurrentiel et de moins en moins régulé qui, sinon le service public, prendra la responsabilité de maintenir ces normes à leur plus haut niveau dans l'intérêt des auditeurs et des téléspectateurs. » (10)

- En définitive, le service public a un rôle : celui de répondre à la demande que les chaines commerciales, prisonnières de la logique et de la contrainte du rendement publicitaire, ne satisfont pas. Quand la télévision du secteur public soigne la qualité de ses émissions, innove, elle ne marque pas seulement sa différence, elle contribue à situer la compétition à un plus haut niveau de qualité.
- Alors que sur TF1 le millionnaire ou la roue de la fortune sont des jeux de hasard et d'argent, tous les jeux de France Télévision font appel à une part de connaissances et de réflexion. Questions pour un champion fait entre 30 et 40 % de part de marché selon les jours. Et s'il n'y avait pas France Télévision, on ne verrait jamais de compétition de basketball, d'athlétisme, d'escrime, de gymnastique, de judo ou de handball sur les écrans de la télévision hertzienne française. France 2 et France 3 couvrent plus de 20 disciplines alors que TF1 concentre 97 % de son temps

augmenté que le nombre des chaines. Le véritable changement vient du passage d'une situation caractérisée par un faible nombre de canaux à une situation où ce nombre devient, en fait, illimité.

- Face à cette évolution, le service public a malgré tout des atouts : il répond à des besoins que le secteur privé ne peut pas satisfaire, il doit favoriser et orienter celui-ci vers la qualité, en respectant les contraintes que lui imposent les objectifs d'intérêt national. Il répond à une série de besoins culturels, éducatifs et sociaux. En matière d'information, le service public est seul à pouvoir atteindre un degré d'approfondissement dans le traitement de l'actualité.
- Nous faisons notre la définition que donne Tony Mason*du service public. « Notre définition a toujours été exactement ce que les mots veulent dire : servir le public plutôt que le gouvernement, ou des actionnaires de chaines commerciales, en lui offrant tout ce que la radio et la télévision sont particulièrement bien à même de lui offrir en matière de programmes : informer, enseigner et divertir. Le service public consiste aussi à servir tout le public sans tracer de frontières arbitraires entre majorité et minorité, en acceptant le fait que nous faisons tous partie, occasionnellement, d'une minorité. Cela signifie qu'il ne faut pas seulement concevoir les programmes eux même dans ce sens, mais toute la programmation de chaque canal, en l'agençant dans l'intérêt des téléspectateurs, et non pas dans l'intérêt

précédent de l'offre globale, le numérique crée une concentration inédite des pouvoirs de contrôle d'accès.

- Des pouvoirs publics opérateurs au les pouvoirs publics régulateurs.
- Le problème posé est lié au profond changement du contexte où opère le service public depuis qu'il est passé d'une situation de monopole à une situation de concurrence où, non seulement il n'est plus seul, mais il se trouve placé face à des chaines commerciales en position dominante. Dans ces conditions, pourquoi maintenir un service public ? Est il appelé à disparaitr ?

- L'abondance que permet le numérique vient menacer toutes les chaines généralistes et même si l'érosion qu'elles subissent aux Etas Unis n'est pas forcément la même en Méditerranée et surtout dans les pays de la rive sud, on ne peut imaginer qu'elles échapperont à l'effritement de leur audience et comme toutes les chaines du service public sont généralistes, elles seront touchées pareillement. Leurs moyens financiers étant limités, elles n'ont pas la possibilité d'investir aussi facilement dans des chaines thématiques que le secteur privé.

- Aujourd'hui dans la plupart des pays européens, c'est une chaine commerciale qui est en tète de la course à l'audience : TF1 en France, RTL+ en Allemagne, ITV en Grande Bretagne, canal 5 en Italie. C'est une évolution normale, l'audience a moins

- Dans sa définition de service public de la radio diffusion, la commission européenne, dans sa communication du 17 octobre 2001, a inclus les nouveaux moyens technologiques et les nouveaux services de la société de l'information. C'est à la télévision de service public qu'il revient de satisfaire trois conditions essentielles pour assurer démocratiquement la mutation numérique :

-Le maintien d'une offre en clair accessible à tous.

-Le pluralisme de l'offre audiovisuelle.

-La continuité du service public.

- Le maintien d'une offre en clair reste pour les chaines publiques le vecteur privilégié des échanges culturels. Il est alors indispensable que les pouvoirs publics procèdent à l'adaptation des dispositifs juridiques et techniques encadrant les activités audiovisuelles aux nouvelles réalités de la télévision numérique. Pour permettre aux chaines de service public d'élargir leur zone de diffusion en clair et d'avoir accès aux bouquets commerciaux, les opérateurs pourraient être tenus de reprendre et d'inclure dans leurs guides de programmes les chaines en clair ou, à titre transitoire, généraliser les accords de simulcrypt.* En provoquant un enrichissement sans

- La TNT doit permettre d'offrir au public une offre élargie de programmes en clair, hors des circuits commerciaux.

- L'évolution de la TNT doit s'inscrire dans une logique de service public et remplacer à terme la télévision analogique, non comme un nouveau média, mais « comme un nouveau moyen de diffusion offrant, du fait de ses caractéristiques techniques, une supériorité incontestable sur la télévision analogique terrestre. » (9)
- La Télévision numérique terrestre serait, en fait, un plus technologique. Elle permettrait la diffusion de plus de programmes intégrant la qualité de l'image et du son numérique, utilisant moins de puissance et de fréquence et le développement de l'interactivité.* Le téléspectateur pourrait établir un lien direct avec le diffuseur et se raccorder aux réseaux internet et à des périphériques informatiques.
- Si dans les pays de la rive nord, l'avenir de la TNT reste conditionné par les choix industriels qui seront faits, dans la rive sud la problématique va au-delà de la logique marchande. Alors que la télévision commerciale privilégie les consommateurs, conformément à son objectif de profits, la télévision de service public se doit d'être fédératrice, de proximité et pour tous les publics.

Faut-il ménager une étape transitoire où il faut rechercher la compatibilité avec les équipements des anciennes générations ? Faut-il s'équiper pour la HD, même avant de diffuser dans ce standard, ou se contenter du format Standard classique (SD)?

2- *La problématique de la Télévision Numérique.*

- L'accélération des mouvements de concentration au sein de quelques grands groupes industriels menace le pluralisme de la production et de la distribution des produits audiovisuels. L'abolition des barrières commerciales et les pratiques de l'économie de marché accentuent les déséquilibres existants. « A l'ère numérique, la démocratie audiovisuelle ne peut se satisfaire de la logique commerciale, c'est pourquoi, nombre d'Etats européens ont déjà affirmé leur volonté de ne pas inscrire la Télévision Numérique de Terre dans cette seule logique, en organisant la répartition des fréquences numériques entre opérateurs de service en clair et opérateur de services cryptés à péage. » (8) Ces choix reposent sur deux postulats :

- La TNT ne vient pas concurrencer la télévision analogique hertzienne, qu'elle est appelée à remplacer à l'issue d'une période de transition

- Le montage numérique, appelé virtuel parce qu'il ne touche jamais à l'original (non destructif) se contente de donner des ordres de montage (Edit List) et de travailler au milieu d'une séquence comme sur du film ou en vidéo sans toucher aux séquences originales en agissant sur plusieurs versions en même temps.
- Les techniques numériques ont bouleversé la chaîne du montage et redistribué les rôles tout au long des différentes étapes de la post-production (audio, vidéo et cinéma). Les outils ont rapidement évolué vers des versions logicielles capables de tourner sur des PC, à configuration musclée, et nettement moins chères que leurs aînés.
- La diffusion terrestre est également passée au numérique depuis les années 2000 avec les premières émissions du genre en Angleterre. La Télévision numérique terrestre (TNT) permet, par la compression numérique également, de décongestionner le spectre des fréquences et d'offrir, ainsi, de nouvelles possibilités de diffusion pour de nouvelles chaînes et de nouveaux programmes.
- Les professionnels de la télévision préparent déjà le tournant du numérique et de la Haute définition (HD). La profession se trouve à une étape charnière où il faut absolument acquérir de nouveaux équipements pour suivre l'évolution de la technologie. Mais dans quelle voie s'engager ? Quels standards et quels formats adopter ? Comment ne pas obérer l'avenir ?

Nagra numérique ARES-M (« M », pour miniature) n'ont plus rien à voir avec ceux de l'ancêtre. A peine 150 grammes avec une mémoire flash interne de 1 Go, un soft éditeur et une interface USB (Universal Serial Bus). Aujourd'hui, un petit enregistreur numérique, pas plus grand qu'un lecteur MP3 donne, avec un micro extérieur, un son de qualité CD et est directement branché sur le PC sur lequel, désormais, le montage se fait.

- La régie audio, ou console, devient numérique. L'enregistrement devient numérique. Le montage aussi. L'archivage, enfin. La radio s'irrigue d'un réseau interne (Intranet) qui permet le partage des ressources et l'accès aux archives sonores. Les appareils de reportage se miniaturisent et le Nagra passe au numérique. L'audio n'est plus qu'un fichier binaire que l'on peut mettre sur un serveur, télécharger sur son PC avant de l'envoyer PAD (Prêt A Diffuser) sur une station de diffusion qui est un ordinateur doté d'un disque dur rapide et de grande capacité.
- Toute la chaîne de production passe progressivement de l'ère analogique à l'ère numérique, du tournage à la diffusion en passant par le montage et la post-prod (postproduction). Cette dernière étape prend de plus en plus d'importance par rapport à l'étape du tournage sur le terrain. Montage virtuel, trucages, effets spéciaux, personnages et décors virtuels servent l'évasion et le rêve et font vendre les programmes.

l'intégration et à la miniaturisation n'en finit pas d'apporter ses lots de performances.

- L'équipe de tournage est, parfois, réduite à sa plus simple expression : un journaliste reporter d'images (JRI) ! Il filme, monte et commente lui-même ses images. Il peut, avec l'aide d'un complice, transporter une valise SNG (Satellite News Gathering) de transmission par satellite qui lui permet de diffuser en direct à partir des lieux où se déroule l'évènement. C'est cette même valise SNG qui a permis à Peter Arnett de couvrir, presque en exclusivité à partir du toit de l'hôtel Rachid, les images de Bagdad sous les bombes de la première guerre du Golfe, en janvier 1991. La caméra télé est désormais munie d'un disque optique de plus de 20 Go ou d'une carte mémoire et enregistre, au format XMF (Exchange Material Format). Ce qui permet l'exploitation de ces données pour le commentaire des images et pour leur traitement documentaire.

- La couverture radio a connu les mêmes bouleversements. Pour réaliser un travail en direct ou des enregistrements sur le terrain, on avait besoin d'une voiture de reportage et d'une liaison téléphonique de haute qualité. Puis vint le Nagra qui induira une véritable révolution. Fiabilité, robustesse, le magnétophone Nagra continue encore à régner en maître dans les radios du Sud. Mais quel poids, plus de 7 kg en fait un outil encombrant. Le poids et la taille du

développement et des services rédactionnels dédiés. C'est le cas de e-TF1, filiale du groupe TF1 SA, qui produit et commercialise des contenus et des services destinés à la diffusion sur Internet et sur mobiles (WAP, PDA…). La filiale rentabilise les archives du groupe et indexe quotidiennement les deux journaux télévisés de la première chaîne. Les sujets de news sont ainsi consultables par séquence ou entièrement et en texte intégral. Ces produits ont augmenté de 20% la consultation du site de la chaîne. Le développement du projet permet la disponibilité du télé-achat, la couverture des sports et les jeux télévisés interactifs. Même projet éditorial chez le groupe France télévision avec la filiale France Télévisions Interactive (FTVI) qui s'occupe des sites Internet des chaînes du groupe. Outre un contenu rédactionnel original, FTVI met en ligne de 200 vidéos par jour extraites des programmes de France 2 et France 3.

- Le métier de journaliste connaît lui aussi des bouleversements à toutes les étapes de l'information. Bouleversements au niveau des équipements, des personnels et compétences nécessaires, du processus et des étapes nécessaires à la fabrication des produits et à leur diffusion. Bouleversement également au niveau de l'accès aux sources grâce, surtout, à Internet. Les progrès technologiques ont permis de réduire la taille et d'augmenter l'intégration et les performances des outils servant à la couverture des évènements. La tendance à

que les industries techniques (chiffre d'affaire de 767 milliards de dollars contre 2790). » (5)

- La convergence numérique se met en place. L'accès au débit peut se faire à la fois par le fil de cuivre avec l'ADSL (Asymetrical Digital Subscriber Line), le câble, le satellite ou le téléphone mobile de troisième génération. « La convergence prend ainsi la forme non d'une fusion des marchés et des métiers mais celle d'une plate forme haut débit raccordant des terminaux hétérogènes à des services diversifiés. Les divers acteurs de l'informatique, des télécoms, de l'électronique grand public et des contenus seront désormais obligés de passer par elle. » (6) Le numérique place ainsi les industries de contenus dans une situation d'interdépendance stratégique inédite avec les industries techniques. « Les instances de normalisation des techniques de production, de diffusion, d'accès, de contrôle de la reproductibilité sont d'ores et déjà des acteurs majeurs des décisions concernant l'avenir de la diversité culturelle…Le centre de gravité de la création marchande des industries culturelles se déplacera au profit des acteurs internationaux qui maîtriseront un marché toujours plus coûteux de l'accès et de la visibilité des produits. » (7)
- Le développement de la radio numérique au format DAB (Digital Audio broadcasting) et celui de la télévision sur Internet (ADSL) et sur mobiles, ont poussé les sociétés de télévision à créer des sociétés de

concentration en raison de l'importance des investissements requis.

- En permettant des économies d'échelle au niveau de la diffusion, le numérique favorise la présence grandissante d'acteurs extérieurs. Dans les années quatre vingt, des entreprises parfaitement étrangères aux industries culturelles et des médias comme General Electric, la Lyonnaise des eaux devenue Vivendi ou Lagardère, ont massivement investi le secteur. Ce sont aujourd'hui les industries du numérique qui dominent un vaste ensemble celui de la communication numérique. C'est à partir du lancement du compact disk (CD), au début des années quatre vingt, que les consommateurs ont appris à se familiariser avec l'intrusion du numérique dans les industries culturelles. Cette phase est l'un des éléments les plus visibles d'une mutation profonde, celle de l'universalisation des techniques numérique, c'est-à-dire le codage de l'information sur une base binaire.*
- La jonction entre les industries de contenus et les industries transnationales des techniques numériques provoque des changements d'une grande ampleur. « Dans ce nouvel ensemble de la communication numérique, à l'échelle mondiale, les industries culturelles au sens large (télévision, presse écrite, radio, édition de livres, cinéma, disques, jeux vidéos, sites web de contenus) pèsent quatre fois moins

démocratisation des techniques de production provoquent un enrichissement inédit de l'offre globale de contenus accessibles sur les réseaux numériques. Ce que le numérique vient bouleverser, ce n'est pas tant l'amont de la filière, la production, qu'une grande partie de la diffusion. Des centaines de chaînes de télévisions, des milliers de sites web peuvent exister et diffuser toujours des contenus similaires. De nouvelles pratiques d'accès gratuit aux contenus numériques, dans le respect ou non de la propriété intellectuelle se développent.

- La numérisation accroît la concentration économique. Elle renforce la position des entreprises qui ont la possibilité d'investir massivement dans de nouveaux canaux et de les alimenter en contenus. Et les fonctions de recherche et d'exposition des contenus deviennent essentielles pour guider le consommateur dans l'abondance de l'offre disponible. « Les portails, les fournisseurs d'accès, les guides électroniques de programmes ou les moteurs de recherche opposant des acteurs comme Microsoft, Yahoo ou Google, deviennent de puissants gatekeepers de la distribution numérique. » (4) Le lien avec l'utilisateur, le contrôle d'accès et la protection des contenus sont l'objet d'une vive compétition entre les industries de l'électronique grand public et du logiciel. Ces nouveaux intermédiaires qui se substituent aux distributeurs classiques du monde analogique favorisent la

l'audiovisuel, la démarche est, certes, graduelle mais loin d'atteindre le niveau requit.

1- *Les défis du numérique.*

- L'enjeu de la télévision numérique est un « défi à relever, que nous devons aborder de manière offensive, et ensemble, en utilisant ce partenariat pour faire en sorte que cet environnement numérique promeuve la diversité culturelle et ne soit pas un facteur de standardisation supplémentaire dans ce secteur. » (2)

- La majorité des Etats développés ayant déjà programmé le basculement vert le tout numérique, l'évolution numérique des technologies de communication combinée à la

généralisation d'une économie privilégiant l'approche concurrentielle du marché va influencer tous les comportements économiques, sociaux et culturels. Inscrites dans une logique de globalisation, les nouvelles technologies* pourraient imposer une organisation sociale dominante, celle du village global de Mc Luhan. Encore accessibles aux seuls érudits, elles peuvent introduire de nouvelles exclusions et créer d'énormes disparités

- La baisse des coûts de reproduction et de diffusion, la compression numérique, la

diffusion des programmes nécessite que les ménages soient équipés d'une antenne UHF, d'un câble d'antenne et d'un récepteur TNT. Le principe est simple : il consiste à offrir un bouquet de chaînes multiplexées sur un même support codifié. Le signal sortant est décrypté via le récepteur. La technologie TNT coûte moins cher que l'analogique. En même temps, elle offre une meilleure qualité de l'image et du son que le satellitaire et l'analogique. La qualité audiovisuelle réside dans le fait qu'il y ait moins de déperdition du signal grâce à la technologie terrestre numérisée.

«Le gouvernement est en train d'élaborer un dossier complet pour redéfinir le paysage télévisuel national avec pour objectif un plus grand intérêt pour la culture nationale amazighe, la jeunesse et les nouvelles connaissances, le tout dans le cadre de la réalisation de ce qui est communément appelé la télévision numérique terrestre.» (1) La phrase est du président de la République algérienne, Abdelaziz Bouteflika, contenue dans un message adressé aux participants à l'assemblée générale de l'Union des radios et télévisions des Etats arabes (ASBU).

Cependant, l'Algérie accuse un retard injustifié dans le domaine de l'audiovisuel. Si, au niveau des télécommunications, le numérique a fait déjà sa percée dans les autoroutes à fibre optique, en revanche, dans

▪ *Introduction*

« Dans cette environnement conditionné par la convergence des technologies de communication se pose la question de l'impact social des Nouvelles Technologies de l'information, qui s'inscrivent dans une double logique contradictoire de globalisation et

d'exclusion. La télévision, média radiodiffusé accessible à tous et non pas aux seuls foyers connectés aux réseaux d'information électroniques, doit contribuer à faire de la société de l'information une société d'intégration et non d'exclusion. La télévision numérique qui va remplacer la télévision analogique, limitée aux dimensions nationales du fait de contraintes techniques, offre une formidable opportunité de dialogue et d'échange par la multiplication d'offres locales, régionales, nationales et transnationales. »

DIBIE Jean Noël, La Télévision un pont virtuel sur la Méditerranée entre les peuples et les cultures.

Appelée aussi télévision du futur, la télévision numérique terrestre (TNT), devrait offrir aux téléspectateurs davantage de programmes et donc de chaînes (6 programmes sur un même canal) et plus de mobilité (télévision accessible via téléphone portable) ainsi que l'accès à de nouveaux services. Concrètement, la réception de ce nouveau mode de

للاستفادة من مزايا التكنولوجيا الرقمية و في مقدمتها التلفزيون الذي زادت أهميته، حيث أن إدخال الرقمنة عليه سمح بفتح أبواب مجتمع المعلومات على الجمهور العريض، كما ساهم في تحسين نوعية الصوت و الصورة بالإضافة إلى تغيرات في أنماط المشاهدة و التعرض كما و كيفا و جعل المشاهد السلبي مشاهدا نشيطا يتفاعل مع المحتوى الذي يتعرض له .حتى التلفزيون العمومي الذي لا يهدف للربح مثل التلفزيون التجاري عليه أن يتكيف مع ما يعرضه لتلبية بوتيرة جديدة الطموحات الاجتماعية و الثقافية لكل الجمهور و كذا تدعيم الإنتاج الوطني ،الجهوي و المحلي .

سارعت العديد من دول العلم و على رأسها الدول المتقدمة في ولوج عالم الرقمنة بتوظيف تقنياته في تطوير مختلف نظم البث سواءا بالنسبة للإذاعة أو التلفزيون (الانتقال من نظام البث التماثلي إلى نظام البث الرقمي)لما تتيحه هذه التقنيات الجديدة من سرعة و دقة و اقتصاد في الإمكانيات المادية و وفرة في المعلومات تتخطى الحدود الجغرافية ما أوصلها إلى بناء مجتمع للمعلومات متناسق و متوازن عكس دول الجنوب المتخلفة معلوماتيا حيث لا تزال الفجوة الرقمية تتسع بين الطرفين.

التكنولوجيا الرقمية أدت كذلك إلى تغيرات في بنية العملية الاتصالية، حيث تحول المتلقي إلى مرسل و مصدر للمادة الإعلامية،إذ خلقت مواقع التواصل الاجتماعي فضاءا جديدا للتعبير و رفعت من نسبة الحرية و الديمقراطية و أتاحت التدفق الحر للمعلومات كما أدت إلى تبادل الأدوار بين الشارع و السلطة ،فقد كان الشارع دائما يأخذ دور المستقبل و المتلقي بينما بقيت السلطة تمسك بدور المرسل المؤثر في صناعة الخطاب الإعلامي ،هذا التأثير الجديد لشبكات التواصل الاجتماعي على المتلقي و على وسائل الإعلام التقليدية أرغمها على إعادة النظر في أدائها و سياستها و توجهاتها و تعاطيها مع المعلومات.

Télévision et Démocratie : Une réflexion sur les enjeux du numériaue.

Par : **Pr.Abdesselam BENZAOUI**
Directeur de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

Mots clés:*Nouvelles technologies, télévision, société de l'information, numérique, cyber espace, démocratie.*

ملخص

شهد الإعلام منذ ظهوره مراحل عديدة من التطور و التجديد إلى أن وصل أخيرا إلى المرحلة التي أصبح يعتمد فيها على التكنولوجيا الرقمية، حيث لا يزال مجال التطوير مفتوحا على مصراعيه مما أدى إلى تعاظم أشكال و أساليب التنافس في مجال الإعلام ،بداء من التحكم في صناعة الوسائل و مرورا بأشكال و طرق العرض و وصولا إلى إعداد المضامين في ظل السرعة الفائقة التي تتميز بها التكنولوجيا الرقمية و قدرتها الهائلة على فتح القنوات بين وسائل الاتصال المختلفة و ربطها ببعضه البعض كما أشار إليه منذ سنوات عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان" عندما قال :" إن بعض أشكال الإعلام الجديد سوف تنجم عن تكامل و اندماج الوسائل المختلفة للحصول على المعلومات من مصادر متعددة و متباينة" .كل وسائل الإعلام سارعت

Télévision et Démocratie : Une réflexion sur les enjeux du numérique

Par : **Pr. Abdesselam BENZAOUI**

Directeur de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

social et culturel autour de la communication. Philippe Breton a proposé dans L'utopie de la communication une thèse à méditer. Une société fondée sur la communication, c'est-à-dire sur la transparence, serait la meilleure garantie contre une société totalitaire, dont le mode de fonctionnement repose sur le secret, la dissimulation, la non-communication.

Pr. BENZAOUI Abdesselam

Directeur de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

hétérogénéité de l'objet commande l'adoption d'approches plurielles.

La Revue de la Communication et du Journalisme se veut un lieu privilégié de ces contributions intellectuelles que tentent de confronter les points de vue entre chercheurs défendant l'idée d'une discipline spécifique et ceux pensant que la richesse de la communication commande une approche pluri disciplinaire. La constitution d'une communauté de chercheurs en communication permettrait au sein de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information de développer ce domaine du savoir dans une institution de la recherche qui étudie l'information et la communication, à la fois, comme condition de la production des connaissances et comme carrefour des relations entre sciences techniques et société.

Ce premier numéro de la Revue de l'ENSJSI se doit de donner une visibilité aux difficultés de l'information et de la communication dans des sociétés différentes, mais aussi, créer un socle de connaissances permettant à chacun de mieux saisir les enjeux des sciences de l'information et de la communication.

Notre ambition est grande. Elle est certes à ses débuts, mais relèvent d'une volonté commune d'enseignants chercheurs voulant faire de l'Ecole nationale supérieure de journalisme et des Sciences de l'Information un lieu de production des connaissances par la recherche sur l'information et les médias et un laboratoire à l'écoute de l'extraordinaire mouvement

Editorial

Les écoles de journalisme et des sciences de l'information, ont toutes pour objectif affiché de former des journalistes intègres et indépendants et de contribuer ainsi au bon fonctionnement de la démocratie. Ces ambitions à la fois politiques et scientifiques où il est question « d'éclairer le Peuple par la Raison » font des hommes de presse des éléments essentiels d'un élan qui est tout aussi politique que scientifique. « L'étude des faits, des documents précis, de l'histoire, de la statistique, de la science sociale, est, à notre sens, la meilleure, la plus efficace ''École des Journalistes''». (Avenel H. 1899)

Le champ journalistique pour reprendre pierre Bourdieu est un espace de lutte, une configuration de relations objectives entre des positions qui obéissent à leur propre logique et participent d'une relation étroite avec le champ politique et le champ des sciences sociales. La recherche ne peut dès lors que s'inscrire dans un enjeu de changement sociétal. Démarche méthodologique plurielle et originale qui intègre la méthode expérimentale et les pratiques de la recherche-action.

Des manuels d'introduction aux sciences de l'information et de la communication (Breton, Proulx, 1988; Bougnoux, 1998; Pedler ; 2000, Ollivier, 2007) aux ouvrages grand public de chercheurs reconnus (Mattelart, 1995; Wolton, 1997 ; Miège, 2004), on retrouve toujours l'idée selon laquelle l'extraordinaire

VII- L'information à l'université (ENSJSI) enjeux et état des lieux…..169

Par :Dr. Nadia OUCHENE

Maître de Conférences à L'Ecole Nationale Supérieure deJournalisme et des Sciences de l'Information

VIII- La fragilité de la zone charnière dans la communication interculturelle : Cas des projets de coopération universitaire en Algérie……..……...199

Par :Dr. Nabila AldjiaBOUCHAALA

Maître de Conférencesà L'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

IX-Les TIC en Algérie: Représentations et nouvelle appropriations……..…….……..……...219

Par :Dr. Fatima ZohraMOUSSAOUITAIEBI

Maître de ConférencesàL'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

X- Environnement Médiatique en Algérie: Anciens et nouveaux médias en rivalité……241

Par : Noreddine HAMICI

Enseignant chercheur à Université de Sétif 2

SOMMAIRE

I-Editorial …….…….... 9

Par Pr. Abdesselam BENZAOUI

Directeur de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

II- Télévision et démocratie: Une réflexion sur les enjeux du numérique…….....……..15

Par Pr. Abdesselam BENZAOUI

Directeur de l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

III- Mondialisation: Espace, Culture et Communication.....77

Par : Pr. Abdallah ALI TOUDERT

Professeur Émérite à L'EHEC. Alger

IV- La traditionnelle dualité du dialogue euroméditerranéen chez deux grands journalistes reporters: Jean Lacouture (1921) et Jean-François Kahn (1938)……....99

Par : Pr.MohamedLakhdarMAOUGAL

Professeur à l'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

V- The Maghreb at the cross-roads of Europe and the Arab World :Arab and European Satellites over the Maghreb…….119

Par : Dr. Ahmed BEDJAOUI

Maître de Conférences à L'ISIC

VI- Santé, Information et Communication National..149

Par :Pr. Belkacem AHCENE DJABALLAH

Professeur Associé àL'Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

(Photos) ou sur support original en cas de présence de couleurs – les références ou sources bibliographiques figurent à la fin de l'article en respectant l'ordre de leur présentation dans le texte.

5/ - La proposition écrite doit être accompagnée d'un résumé exprimé dans une langue autre que celle de l'article, ne dépassant pas 200 mots.

6/ - Une brève biographie de l'auteur doit être jointe au texte proposé exposant ainsi : Le profil de l'auteur, sesprincipales compétences et sa spécialisation dans le domaine scientifique.

7/ - Les articles proposés sont soumis à des experts habilités sollicités par le comité de lecture de façon anonyme.

Règles de publication

1/ -La revue de la communication et du journalisme est une revue semestrielle éditée par l'Ecole Nationale Supérieure du Journalisme et des Sciences de l'Information, à caractèreacadémique, diffuse les contributions universitaires dans le domaine des sciences de la communication et du journalisme.

2/ - La revue de la communication et du journalisme publie les articles – dans la langue nationale ou dans une langue étrangère – qui n'ont pas fait l'objet de publication préalables, ni de dépôt en vue d'une diffusion par ailleurs – elle ne doit pas non plus s'inspirer d'une thèse ou d'un mémoire de recherche soutenu.

3/ - Les articles doivent être présentés sur une seule face de la feuille et en conformité avec les normes suivants ne devant pas dépasser 15 pages chacun:

- **En arabe :** Sakkal majalla de taille 16.
- **En langue étranger** : Time New Roman de taille 12

4/ - Les représentations (tableaux, schémas, cartes, organigrammes etc.) devraient figurer sur des feuilles indépendantes – Les photos devraient être présentées sur un papier spécial

- Nadia OUCHENE, maître de conférences à l'ENSJSI.
- Lakhdar KORICHE, maître de conférences à l'ENSJSI.
- Cherif DRIS, maître de conférences à l'ENSJSI.
- Abdellah ALI TOUDERT, professeur à l'ENSJSI.
- Mohamed Lamine BENZINE, professeur à U.Alger 1.
- Nadia ELKENZ, professeur à U.Alger 2.
- Rabah ALLAHOUM, professeur à U.Alger 2.
- Ahmed BEDJAOUI, maître de conférences à l'ISIC.
- Radia BERNAOUI, maître de conférences à l'ENSVAlger.
- DahmaneELHADJ, maître de conférences à U. Colmar Alsas France.

- ***Rédaction et correspondance :***
  ENSJSI 11 Chemin Doudou Mokhtar Ben Aknoun, Alger
  Tel: 023.23.02.39 / Fax: 023.23.02.39
  Siteweb: www.ensjsi.com/www.ensjsi.dz

- ***PAO***

Entreprise Nationale des Arts Graphiques
Adresse:BP75-Réghaïa-Alger
Site web:www.enag.dz
Tel : 00213 (23) 96 56 10 / 00213 (23) 96 56 11
Fax : 00213 (23) 96 56 18 / 00213 (23) 96 5711

La Revue de la Communication et du Journalisme N° 01/2014

La revue de communication et du journalisme est une revue semestrielle éditée par l'Ecole Nationale Supérieure du Journalisme et des Sciences de l'Information, à caractère académique, diffuse les contributions universitaires dans le domaine des sciences de la communication et du journalisme.

- ***Directeur de la publication :***
  Pr. Abdesselam BENZAOUI, Directeur de l'école nationale supérieure du journalisme et des sciences de l'information

- ***Coordinatrice de la publication***
  Dr. Nadia OUCHENE, Directrice de la Post-Graduation et de la Recherche Scientifique

- ***Directeur de la Rédaction***
  Pr. Abdesselam BENZAOUI

- ***Comité de lecture***
  - Brahim BRAHIMI,professeur à l'ENSJSI.
  - Mohamed Lakhdar MAOUGAL, professeur à l'ENSJSI.
  - Belkacem MOSTEFAOUI, professeur à l'ENSJSI.
  - Saïd LOUCIF, maître de conférences à l'ENSJSI.

ISSN: 2353-0383

ECOLE NATIONALE SUPÉRIEURE
DE JOURNALISME & DES SCIENCES DE L'INFORMATION

n° : 01/2014

LA REVUE DE LA **COMMUNICATION** & DU **JOURNALISME**

JUIN 2014

ENSJSI